وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز عدن للدراسات التاريخية

مجلة دراسات تاريخية

دوريَّة علميَّة محكَّمة

ISSN 2710 - 2998

13 العدد الثالث عشر يونيو 2026

في هذا العدد:

الدور السياسي والعسكري للدولة الميتانية في تاريخ سوريا القديم وتأثيرها على توازن القوى في المنطقة بين القرنين (15 – 14) ق.م
سفين مجيد سليمان
سراج أحمد علي

الجدل الكلامي في الأندلس بين القرنين الرابع والسادس الهجريين/ العاشر والثاني عشر الميلاديين
د. محمد صابة

الصلات البحرية بين حضرموت والهند وأثرها في الحياة الاجتماعية والعلمية في الهند (القرن العاشر الهجري أنموذجًا)
د. أديب ناصر علي لصور

تاريخ مرباط العُمانية في عهد حكامها آل همام اليافعيين (دراسة وثائقية)
أ.د. علي صالح الخلاقي

تطور النظم الجبائية العثمانية في الإيالات العربية نموذج بلاد مصر خلال القرن 16م
نصرالدين خلاد

طبيعة العلاقة بين أئمة آل القاسم والقبائل في المناطق الشمالية والشرقية من اليمن 1635 - 1872م (حاشد ، بكيل ، خولان ، يام)
د. رياض محمد الصفواني

التنافس البريطاني والفرنسي على الخليج العربي وأثره في تشكّل النظام الإقليمي(1798 – 1914م)
م.م. نبراس فاضل علي
أ.م.د. أنور فاضل الخالدي

فرنسا وتغيّر الصّور الاستشرافية حول البلاد التونسيّة: من التحقير إلى التفضيل (1881– 1914م)
د. محمد البشير رازقي

تصدر عن
مركز عدن للدراسات التاريخية
Aden Centre for Historical Studies

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سالم علي جابر

المدير العام

أ.د. محمود علي السالمي

رئيس التحرير

أ. د. طه حسين هُديل

هيئة التحرير

أ. د. محمد عبد الله باوزير

أ. د. علي صالح الخلاقي

أ. مشارك. د. أحمد باطايع

أ. د. عبد الحكيم العراشي

د. نادر سعد العمري

الهيئة الاستشارية الدولية للمجلة

أ. د. ناصر صالح حبتور	(جامعة عدن)
أ. د. عبد الله سعيد الجعيدي	(جامعة حضرموت)
أ. د. محمد سعيد داوُد	(جامعة حضرموت)
أ. د. حسين عبدالله العمري	(جامعة صنعاء)
أ. د. جمال محمود حجر	(جامعة الإسكندرية)
أ. د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	(جامعة عين شمس)
أ. د. عبد العزيز بن راشد السنيدي	(جامعة القصيم)
أ. د. سعيد بن عمر بن محمد آل عمر	(مدير جامعة الحدود الشمالية)
أ. د. عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد العبدالجبار	(جامعة الملك سعود)
أ. د. محمد كريم إبراهيم الشمري	(جامعة بابل)
أ. د. سحر السيد محمود عبدالعزيز سالم	(جامعة الإسكندرية)
أ. د. أسمهان سعيد أبوبكر الجرو	(جامعة السلطان قابوس)

مجلة دراسات تاريخية
دوريّة علميّة محكّمة

ISSN 2710 – 2998

مجلَّة دوريَّة علميَّة محكّمة يصدرها مركز عدن للدراسات التاريخية
بترخيص من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العدد الثالث عشر يونيو 2026م

توجه المراسلات والبحوث المقترحة للنشر، باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة: hsj@aden.center

أو على عنوان مركز عدن للدراسات التاريخية، عدن، الشيخ عثمان، شمسان مول، مكتب: 6 إيميل: info@aden.center

المواد المنشورة في المجلة لا تعبِّر إلَّا عن آراء أصحابها
ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة أو رأي القائمين عليها

المجلة صادرة بقرار ترخيص رقم (1) من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لعام 2019م وبرقم إيداع وطني: 1109 لعام 2019م

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لا يجوز إعادة نشر البحوث المنشور في المجلة أو أجزاء منها،
في أي وسيلة نشر، إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير

قواعد النشر في المجلة

1 – أن يكون البحث في مجال التاريخ وعلومه، وأن يتسق عنوانه مع محتواه.
2 – أن يكون متسمًا بالأصالة والابتكار، والمنهجية العلمية، وأن يمثِّل إضافة نوعية في مجال المعرفة.
3 – أن يكتب بلغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية.
4 – أن يكون ملتزمًا بدقة التوثيق، وأن توثق قائمة المصادر والمراجع وترتب ترتيبًا هجائيًا في آخر البحث بطريقة التوثيق المتعارف عليها: اسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الجزء، اسم المحقق أو المترجم، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.
5 – أن تذكر الهوامش في أسفل الصفحات، وأن ترقم في كل صفحة ترقيمًا تسلسليًّا.
6 – ألَّا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدِّم للنشر في أي جهة أخرى.
7 – ألَّا تقل صفحات البحث الواحد عن 15 صفحة، وألَّا تزيد عن 30 صفحة، بما فيها الجداول والرسوم الخرائط والصور، إن وجدت.
8 – أن يستخدم الباحث الخط الأسود Simplified Arabic بحجم 14 Normal، وبحجم 16 Bold في العناوين الداخلية.
9 – أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين والأخذ بها، مع تعليل ما لم يتم الأخذ به.
10 – قرار هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة للنشر نهائي، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات قراراتها بعدم النشر.
11 – لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.

مرفقات النشر

عند تقديم البحث للنشر يشترط الآتي:

1 – أن يقدِّم الباحث طلبًا كتابيًا بنشر بحثه إلى رئيس تحرير المجلة. وأن يتعهد فيه بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلًا أو جزءًا من كتاب أو رسالة علمية.
2 – أن يقدِّم الباحث ملخصًا لسيرته العلمية، وأهم إنتاجه العلمي.
3 – أن يقدِّم الباحث نسختين ورقيتين من بحثه، ونسخة إلكترونية.
4 – أن يرفق مع البحث ملخصًا باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، بحيث لا تزيد كلمات الملخصين عن 300 كلمة.
5 – أن يقدم الباحث نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، في حال استخدامها في البحث، إلا إذا وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.

محتويات العدد

المحتوى	الصفحة
الدور السياسي والعسكري للدولة الميتانية في تاريخ سوريا القديم وتأثيرها على توازن القوى في المنطقة بين القرنين (15 – 14) ق.م سفين مجيد سليمان/ سراج أحمد علي	5
الجدل الكلامي في الأندلس بين القرنين الرابع والسادس الهجريين/ العاشر والثاني عشر الميلاديين د. محمد صابة	31
الصلات البحرية بين حضرموت والهند وأثرها في الحياة الاجتماعية والعلمية في الهند (القرن العاشر الهجري أنموذجًا) د. أديب ناصر علي لصور	71
تاريخ مرباط العُمانية في عهد حكامها آل همام اليافعيين (دراسة وثائقية) أ.د. علي صالح الخلاقي	109
تطور النظم الجبائية العثمانية في الإيالات العربية نموذج بلاد مصر خلال القرن 16م نصرالدين خلاد	139
طبيعة العلاقة بين أئمة آل القاسم والقبائل في المناطق الشمالية والشرقية من اليمن 1635 – 1872م (حاشد ، بكيل ، خولان ، يام) د. رياض محمد الصفواني	179
التنافس البريطاني والفرنسي على الخليج العربي وأثره في تشكّل النظام الإقليمي(1798 – 1914م) م.م. نبراس فاضل علي/ أ.م.د. أنور فاضل الخالدي	227
فرنسا وتغيّر الصّور الاستشرافية حول البلاد التونسيّة: من التحقير إلى التفضيل (1881– 1914م) د. محمد البشير رازقي	261

الدور السياسي والعسكري للدولة الميتانية في تاريخ سوريا القديم وتأثيرها على توازن القوى في المنطقة بين القرنين (15 – 14) ق.م

سفين مجيد سليمان[1]

سراج أحمد علي[2]

ملخص:

تناول هذا البحث الدور المحوري الذي لعبته المملكة الميتانية في صياغة التاريخ السياسي والعسكري لبلاد الشام خلال منتصف الألف الثاني قبل الميلاد. ركزت الدراسة على تحليل آليات السيطرة الميتانية على الممالك السورية الشمالية (حلب، الآلاخ، نوزي) وكيفية استخدام التقنيات العسكرية المتطورة، مثل العربات الحربية الخفيفة وطبقة «المريانو»، لفرض الاستقرار. كما ناقش البحث الصراع والتقارب الميتاني – المصري الذي أدى إلى نشوء توازن قوى دولي، وانتهى البحث بتحليل عوامل الانهيار أمام القوى الحيثية والآشورية الصاعدة.

(1) جامعة دهوك / كلية العلوم الانسانية – قسم التاريخ، اختصاص التاريخ القديم.
safeenravini@gmail.com

(2) جامعة دهوك/ كلية العلوم الانسانية – قسم التاريخ، اختصاص التاريخ القديم.
peshmerga_kurdistani@yahoo.com

Abstract:

This study examines the pivotal role of the Mitanni Kingdom in shaping the political and military landscape of the Levant during the mid - second millennium BCE. The research focuses on analyzing the mechanisms of Mitannian hegemony over the Northern Syrian kingdoms (Aleppo, Alalakh, Nuzi) and the employment of advanced military innovations—specifically light chariots and the "Maryannu" warrior elite—to maintain regional stability. Furthermore, the paper discusses the trajectory of Mitanni - Egyptian relations, ranging from conflict to rapprochement, which culminated in a sophisticated international balance of power. The study concludes by analyzing the factors that led to the kingdom's collapse in the face of the rising Hittite and Assyrian powers.

المقدمة

شهد الشرق الأدنى القديم في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد تحولًا جذريًا في موازين القوى، حيث برزت المملكة الميتانية كقوة سيطرت على أجزاء واسعة من المنطقة كما دخلت في العديد من المعاهدات مع تلك القوى بهدف الحفاظ على ممتلكاتها وقوتها وهيبتها. وكانت سلطتها تمتد من المناطق السورية وحتى بلاد آشور، حيث كان الأشوريون خاضعين للممكلة الميتانية لفترة ما يقارب القرن. إلا أنّ ظهور المملكة الحثية وقيامها بالتوسع نحو المناطق السورية، ودخولها في مواجهة مباشرة مع المملكة الميتانية، أدت إلى إضعاف المملكة الميتانية. مع أن الصراع الميتاني – الحثي كانت قبل تأسيس المملكة الميتانية، حيث كانت المناوشات والحروب مستمرة بين المملكة الحثية والممالك الحورية المتواجدة في المنطقة. واستمر هذا الصراع بعد تأسيس الحوريين للمملكة الميتانية. ولم تكن الحروب هي السمة الرئيسية في العلاقات المصرية – الميتانية، بل غلبت عليها في

بعض الأحيان الطابع السلمي المتمثل بعقد المعاهدات بين الطرفين لأن سوريا بالنسبة للميتانيين لم تكن مجرد امتداد جغرافي، بل كانت «القلب الاستراتيجي» الذي يربط طرق التجارة العالمية ويوفر الأخشاب والمعادن وقد شهد القرن الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد تحول الميتانيين من قبائل حورية إلى إمبراطورية تدير شبكة معقدة من التحالفات والحروب التي شكلت ملامح العصر البرونزي المتأخر.

أولًا - مكانة سوريا في الاستراتيجية والصراع الميتاني:

يتفق معظم الباحثين في الكثير من المراجع العربية والأجنبية على حد سواء على إطلاق اسم سورية على هذه الرقعة الجغرافية والوحدة الحضارية الممتدة من نهر الفرات شرقًا إلى البحر المتوسط غربًا، ومن جبال طوروس شمالًا إلي شبه جزيرة سيناء جنوبًا، وعلى الرغم من أن هذه التسمية لا تعود إلى مراحل أبعد من العصر الهيلنستي – الهيليني – أي فترة السيطرة اليونانية على سورية القديمة ومناطق الشرق الأدنى القديم منذ أواخر القرن الرابع قبل الميلاد؛[1] بينما أطلق العرب على البلاد اسمًا موحدًا وهو بلاد الشام، تعبيرًا عن إقليم من أقاليم الجزيرة العربية القديمة في مصادر الجغرافية العربية القديمة.[2] بينما يرى بعض الباحثين بأن سورية تقسم إلى ثلاثة أقسام وهي سورية الشمالية: وتمتد من سفوح طوروس المكسوة بالأشجار والتي يجتازها نهر الفرات وروافده وأهمها الخابور والبليخ، إلى الجنوب حيث تسود البادية المتصلة بالصحراء وتفصل الحدود الشمالية منطقة الجزيرة عن بلاد الرافدين إذ يمر من هناك نهر دجلة، وسورية الوسطى: وهي آمورو في النصوص الاكادية وتمتد من حماة على نهر العاصي حتى ينابيع الأردن وأهم مناطقها البقاع

(1) عبدالفتاح مقلد الغنيمي، الكنعانيون وتاريخ فلسطين القديم، (القاهرة: ٢٠٠٣)، ص٧٨.
(2) محمد حرب فرزات، تاريخ سورية القديم، (دمشق: ١٩٩٢)، ص٦.

أو ما يسمى سورية المجوفة، وأهم الموانئ البحرية فيه هي «عمريت وعرقة جبيل وصيدا وصور، بينما القسم الثالث فهي سورية الجنوبية: أو ما يمكن أن نسميه فلسطين، وهي المنطقة الممتدة من سفوح جبال الحرمون «الشيخ» شمالًا وحتى البحر الأحمر جنوبًا، ومن تخوم مصر حتى حوض الأردن وهي أرض كنعان وهم أقدم من الأموريون في الهجرة والسكن في المنطقة[1].

وسنتطرق باختصار حول أصل الميتانيين، حيث تشير بعض المصادر أن أصل الميتانيين وكذلك المملكة الميتانية ظهر بعد هجرة الأقوام الهندو أوروبية إلى الشرق الأدنى القديم، وحمل أصحابها أسماء لا ترتبط لغويًا بالأسماء الحورية وتبنى البعض من المؤرخين ذلك الرأي الذي أشار إلى خضوع القبائل الحورية لقيادة طبقة عسكرية تنتمي بأصولها إلى أقوام غير حورية، مدعمًا رأيه بوجود طبقة الأشراف المقاتلين على العربات (فرسان الخيول) والتي عرفت بالماريانو، ومن الاسم يتبين أنها تسمية هندو أوربية. وتضيف بأن تلك الطبقة اندمجت مع الحوريين، وكان تلك الطبقة لها دراية جيدة بتربية الخيول؛[2] فيما ذكر البعض من المؤرخين بأن اسم المملكة الميتانية كانت تطلق على الأقوام الهندو أوربية لتميزهم عن المجتمع الحوري في فترة غير معروفة، وليس هناك دلائل حول كيفية الاندماج بين الهندو أوربيين والحوريين، باستثناء معرفة وجود طبقة أرستقراطية عسكرية حاكمة من تلك الأقوام كانت تحكم الحوريين خلال القرنين الخامس عشر والرابع عشر ق.م[3].

(1) ناجي علوش، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، ط1، (بيروت: ١٩٨٦)، ص٢١.
(2) أنطوان مورتكات، تاريخ الشرق الأدنى القديم، ترجمة توفيق سليمان، (دمشق: ١٩٦٧)، ص٢٠٣.
(3) جورج رو، العراق القديم، ترجمة حسين علوان حسين، (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٣١٨.

من المؤكد ان أقوام گُوتى، ولُوللو، وسُوبارى، وكاشُو، وحُورى (مِيتانى)، ومانناى، وخَلْدى (أورارتو)، وميدى (ماد)، عاشوا فى البلاد التى عُرفت فى أحيان كثيرة باسم (سُوبارتو)، وهى البلاد نفسها التى سُمّيت بعدئذ بقرون كثيرة (كوردستان)، وكان اسم (سُوبارتى/ سوبارى) يُطلَق على الأقوام التى عاشت فى تلك البلاد، وأن السُّوبارتيين هم الشعب الأصيل فى شمالى بلاد الرافدَين منذ أقدم العصور، وأن الحوربين أحفادَهم المتأخرون. والسومريين والبابليين كانوا يصفون المفردات اللغوية الحورية بأنها سُوبارتية، وكان الآشوريون يطلقون على الحوربين اسم (سوبارتى)؛ وهذا دليل أكيد على أن اسم (سوبارتو) كان يشمل جميع أسلاف الكورد الأقدمين.[1]

1. النفوذ الميتاني في شمال سوريا (إمارة الآلاخ، إمارة حلب، إمارة نوزي)

وصلت الدولة الحيثية في عهد خانتيلي الأول (1510 – 1490 ق.م) إلى أسوء حالاتها وأكثرها ضعفًا، ويمكن تسمية الدولة الحيثية حتى هذا التاريخ بالدولة الحيثية القديمة، إذ حل الضعف بالدولة منذ هذا التاريخ على كل الأصعدة الداخلية والخارجية، ومن ثم فقدت السيطرة على أجزائها الكبيرة، وخاصة على المناطق الشمالية من سورية بما فيها الحاضرة الشمالية حلب التي عادت إلى الاستقلال مرة أخرى، ولم يكن الأمر مقتصرًا على سورية بل تعدى ذلك إلى ضعف السيادة الحيثية على أراضيها التي دبت الفوضى فيها ونعمت بعدها القوى المجاورة بنوع من الراحة من الضغط الحيثي المستمر.[2]

أما القوة الميتانية الحورية وهي القوة التي ستتولى الفراغ الذي نجم عن التراجع الحيثي في المنطقة فأنها كانت مسيطرة على الشمال الرافدي وحول بحيرة وان، تذكر المصادر أن السيطرة الميتانية على شمال سوريا بدأت تتبلور بشكل مؤسسي

(1) احمد محمود الخليل، تاريخ مملكة ميتاني الحورية، (أربيل: ٢٠١٣)، ص٢٧٥.
(2) توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسية القديمة، (دمشق:١٩٨٥)، ص٢٧١.

في تلك الفترة، ومن أهم إماراتهم إمارة الالاخ وحلب ونوزي. وتعتبر ألالاخ أيضًا من الممالك المهمة في سورية القديمة، والتي وإن كانت تابعة لحلب إلا أنها كانت ذات دور مهم في المنطقة، بحكم موقعها بين يمخد والبحر المتوسط وقد أثبتت الكشوف مدى نشاط هذه المدينة التي التقت فيها الأشكال المتنوعة من السلع القادمة من كريت ومنتجات مناطق المشرق عامة وذلك في فترات مبكرة من تاريخها، كما تشابهت الطرز المعمارية لقصور ومعابد هذه المدينة مع الطراز المعماري لجزر إيجة.[1]

إمارة حلب وبعد تراجع القوة الحيثية التي دمرت حلب سابقًا، سارع الميتانيون لملء الفراغ، وتحولت حلب من مملكة أمورية مستقلة إلى تابع ميتاني هام يوفر العمق الاستراتيجي للدولة ضد أي زحف من الأناضول. وكذلك مثلت إمارة نوزي (شرق دجلة) الجناح الإداري الذي أظهرت نصوصه التداخل الاجتماعي والاقتصادي للحوريين، ومع الزمن بدأ يظهر اسم ميتاني إلى جانب تسمية الحوريين لتتخذ الدولة فيما بعد الاسم المركب وهو المملكة الحورية الميتانية وكانت العاصمة واشوكاني التي لم يتأكد موقعها حتى الأن مما جعل البحث في التاريخ الحوري يشوبه الغموض ويقترح فيليب حتي أن الشعب الحوري كانت تحكمه أسرة ميتاني التي هي من ذات الشعب.[2]

ومن هنا نرى بأنه شكلت سوريا القلب الاستراتيجي للدولة الميتانية، حيث تحول النفوذ الميتاني فيها من مجرد توسع عسكري إلى إدارة دبلوماسية معقدة

(1) حسن إسماعيل شوال، الصراع الحيثي الميتاني المصري للسيطرة على سورية في القرنين السادس عشر والخامس عشر قبل الميلاد. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم، جامعة الزيقاريق، ٢٠٠٥، ص ٣١.

(2) فيليب حتي، لبنان في التاريخ، ترجمة انيس فريحة، (بيروت:١٩٥٩)، ص١٦٢.

شكلت أول نظام لتوازن القوى في التاريخ القديم وسيطر الميتانيون على الممالك الأمورية والسورية التي عانت من الفراغ السياسي بعد تراجع الحيثيين.

2. الصراع الميتاني – المصري في القرن الخامس عشر قبل الميلاد

كانت سوريا ساحة الصدام الكبرى بين الطموح الميتاني والجيوش المصرية ويمكن القول أن تحوتمس الثالث (1479 – 1425 ق.م) كان صاحب اليد الطولى في الوصول بشكل جاد إلى الشمال السوري، دون غيره ممن سبقه، إذ أن الدولة عندما تولى الحكم كانت تمتد بين شمال السودان وسيناء إضافة إلى الواحات والصحراء الليبية وسواحل البحر الأحمر بينما لم تصل إلى سورية وكانت القوة الميتانية خلال هذه الفترة في حال من السيطرة التامة على الشمال السوري، مما يؤكد ضعف الهجمات التي قام بها أسلاف تحوتمس الثالث على سورية وضعف أثرها على المملكة الحورية الميتانية.[1]

حينها كان الكاشيون في بلاد الرافدين ميالين إلى الأنشطة العمرانية أكثر من ميلهم إلى حمل السلاح والآشوريون في شمال بلاد الرافدين كانوا يمرون بأسوء مراحل تاريخهم منذ علو شأنهم في القرن الثامن عشر قبل الميلاد، إذ أرادوا خلال هذه الفترة من الزمن الابقاء على إستقلال دويلتهم التي إنكمشت على حساب الدولة الميتانية، وراحوا يتجهون إلى تقوية اقتصادهم، والبحث عن طريق إلى الأناضول والمتوسط عبر سورية بعد أن كانت لهم السيادة فيما سبق، بينما الحيثيون تراجعت دولتهم أيضًا، والذين فضلوا البحث عن البضائع الفاخرة على التوسع، وشغلتهم الخلافات على العرش عن العودة إلى الشمال السوري والتنافس للوصول إليه.[2]

(1) Albright, W.: Aroyal stele of the new Empire fram Galilee, 1928,p283.

(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص ١١٤.

الميتانيون كانوا المنافس الوحيد لمصر، إلا إن ذلك لم يمنع الملك الكبير من التوجه إلى الشمال، والبدء بالمدن الفلسطينية لمنع تكرار التجربة القديمة في دخول الهكسوس إلى مصر، أي اتخاذ سياسة الهجوم خير وسيلة للدفاع كما إن خطة الملك تحوتمس الثالث في التوسع في سورية كانت تعتمد على الإبقاء على الوجود العسكري المصري ولو بالحاميات العسكرية، التي كانت توضع في المدن المهمة بالنسبة إلى القوات المصرية، فتغير بذلك النهج المصري الذي كان يهدف إلى الاستقرار بدل الاقتصار على رد غارات البدو من الشاسو والرتنو عن الحدود الشرقية.[1]

وكان نظام الحملات العسكرية التي قام بها الملك يعتمد على بدء الحملة في الصيف وبعد انتهاء الشتاء موسم الأمطار في سورية، وكان قبل كل حملة يطلب من كل ولاية إرسال ما يحتاجه من قوات قبل التحرك شمالا وقد بلغت حملات الملك تحتمس الثالث سبعة عشر حملة على سورية حيث ذكرت نصوص تحوتمس الثالث التي تعد أهم النقوش المصرية القديمة، التي تتحدث عن إنجازات كل ملك على حدا، ويؤكد الباحثين على أن النصوص أو حوليات الملك كانت تكتب على لفافات من الورق ثم تم نقلها على الجدران فيما بعد، وكانت أيضًا القوائم الطبوغرافية التي ذكرت اسماء المدن والأماكن في سورية عاملًا مهمًا لدراسة الصراع على سورية خلال هذه الفترة الزمنية.[2]

الحملة السادسة والتي خصصت للسيطرة على قادش كانت في العام الثلاثين من حكم الملك تحوتمس الثالث، وكانت وجهتها الوصول إلى قادش المدينة الأكثر قوة في وسط سورية، والتي تمكنت من البقاء بعيدة عن السيطرة المصرية طوال

(1) عبدالفتاح مقلد الغنيمي، المصدر السابق، ص١٣١.
(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص ١١٥.

الحملات السابقة، وكانت كذلك الأكثر تحصينًا بين المدن السورية الأخرى التي واجهت القوة المصرية، كما أن القضاء على الإمارة يسهل الهدف الثاني للملك وهو الوصول إلى الخط الأمامي للمواجهة مع الميتانيين الحوريين شرقًا وشمالًا، فكان لا بد من تجاوز الخطر المتمثل بإمارة قادش ويبدو أن مدينة قادش كانت طوال الفترة الماضية من حملات المصريين على سورية، تلعب الدور الموالي للميتانيين، الذين كانوا يحرضون القوى السورية ضد المصريين[1].

أكدت حملات تحوتمس الثالث على المنطقة للميتانيين، أن لا جدوى من الاستمرار في المواجهة المباشرة مع المصريين كما حصل في معركة كركميش، كما أنه لا جدوى من المواجهات الغير مباشرة معهم والتي تمثلت بدعمهم للحركات الاستقلالية الثائرة كما حصل في «مجدو وقادش»، لتنتهي المنافسة بين الجانبين، كما ساد الهدوء المنطقة بسيطرة الملك على الموانئ البحرية على السواحل والأمر ذاته كان بالنسبة للحيثيين الذين أرسلوا إلى الملك الهدايا والجزية، إذ عمد تحوتمس بالمقابل إلى مباركة تعزيز الوجود الحيثي في كيليكيا في وجه القوة الميتانية بما يشبه التحالف بين الجانبين كما أن حملات الملك التي استغرقت أكثر من عشرين عامًا أدت إلى اتفاق معين بينه وبين الميتانيين، وإن كنا لا نملك الدليل القاطع على ذلك إذ يبدو أن الاتفاق نص على أن يتولى المصريين السيطرة على الجنوب السوري من فلسطين إلى مناطق حوض العاصي متضمنة الساحل[2].

3. مرحلة السلم العظيم وتقسيم النفوذ في سوريا

أدرك الطرفان (الميتاني والمصري) مع نهاية القرن الخامس عشر قبل الميلاد أن استمرار الصراع يستنزف مواردهما أمام الخطر الحيثي المتصاعد، اتفاقية

(1) الكسندر شارف، تاريخ مصر من فجر التاريخ حتى بناء مدينة الاسكندرية، ترجمة عبدالمنعم أبو بكر، الجزء الثاني، (القاهر: ١٩٦٠)، ص٢٧.
(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص١٣٩.

السلام: في عهد توت عنخ آمون (1336 – 1327 ق.م) وتحتمس الرابع (1401 – 1391 ق.م)، عُقدت معاهدات رسمية قُسمت بموجبها سوريا إلى منطقتي نفوذ: (المصريون في الجنوب والوسط حتى قادش، والميتانيون في الشمال والشرق) وحصلت بينهم المصاهرات السياسية إذ توج هذا السلم بزواج تحتمس الرابع من ابنة الملك الميتاني (أرتاتاما)، ثم زواج أمنحتب الثالث من الأميرات الميتانيات (جيلوخيبا وتادوخيبا)[1].

كان للتوسع المصري في سورية دور كبير في ظهور نوع من التبادل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وساهم بذلك أن الكثير من السكان تنقلوا بين مصر وسورية، وخاصة من الكنعانيين سكان الساحل الفلسطيني، كما أن استقرار الأوضاع في فترة السيطرة المصرية كان له دور كبير في وجود جاليات كبيرة من تجار مصر في سورية، الذين كان لهم دور كبير في نقل العادات بين الجانبين؛ ومن مظاهر التأثير الاجتماعي أن الأمراء في سورية لبسوا اللباس المصري في بلاطهم، إضافة إلى النقوش المصرية ذات الطابع الديني على الخواتم والحلي والجواهر البابلية والأسيوية أسيا الصغرى، وقد أكدت على ذلك الكشوف الأثرية التي أتت من المواقع السورية القديمة المتعددة، وكان هذا التأثير المتبادل امتدادا لما حصل بين الحضارتين.[2]

طوال الفترات السابقة ومنذ أيام الملك تحوتمس الثالث، كانت السيادة المصرية في سورية تشمل الساحل السوري بشكل خاص، أما المناطق الداخلية فلم تكن تشمل إلا فلسطين ودمشق وقادش وكثيرًا ما كانت القوتين المصرية

(1) عبدالفتاح مقلد الغنيمي،، المصدر السابق، ص١٣٤.
(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص١٤٢.

والميتانية تتنافس على المناطق الداخلية، إلا أن نوع من التقاسم للنفوذ كان لا بد إن يحصل بسبب عودة القوة الحيثية للظهور من جديد، تلك القوة التي كان لها أطماع كبيرة في الشمال السوري مما أدى ظهور صداقة بين الجانبين تم على أثرها تقاسم النفوذ في سورية فمنطقة النفوذ الميتاني كانت تمتد من شمال حوض العاصي إلى أقصى الشمال والشرق السوري ومنطقة النفوذ المصري كانت على طول الساحل السوري من أوغاريت شمالًا إلى غزة جنوبًا، أمافي الداخل فكانت من قادش ودمشق شمالًا إلى أقصى الجنوب من فلسطين ومع ذلك كانت الحدود قابلة للتنافس إذ أن الاتفاق بين الجانبين لم يكن رسميًا بل فرضته الأوضاع فقط.[1]

ويبدو أن ألالاخ مع منتصف القرن الخامس عشر، كانت ذات سيادة على المنطقة المحيطة بالعمق وتابعة بالولاء فقط للميتانيين وكانت السيطرة المصرية على سورية قد بدأت بالضعف خلال هذه المرحلة عما كانت عليه من قبل أيام الملك العظيم تحوتمس الثالث، والتي بدأت تظهر مع عهد أمنحوتب الثاني كما أن من علامات الضعف الذي دب في السيطرة المصرية على سورية، هو أن الملك عمد إلى الاتصال بالقوى الأخرى التي كانت في المنطقة، ومنها الكاشيين ملوك بابل، وقد أتت السياسة التي إعتمدها الملك بالأحلاف ثمارها إذ نجد أن الحاكم الكاشي يرفض القتال إلى جانب المدن السورية التي عرضت عليه ذلك.[2]

كان للمملكة الميتانية دور مهم في إحداث تغيير بشري في المنطقة إذ إنتشر المحاربين الماريانو في معظم أنحاء سورية القديمة حتى أنهم وصلوا إلى العمق السوري في قادش ومع مرحلة الصراع الكبير هذه ظهرت أهمية المدن الساحلية في

(1) Nadav , N.: The Historical interadection of the Alleppo treaty reconsidered, JCS.32 (1980), p36.

(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص١٥٢.

سورية والتي كانت ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة فكانت بذلك محط اهتمام القوة المصرية التي حاولت بشكل كبير الإبقاء على سيطرتها على تلك المناطق.

ثانيًا - القوة العسكرية كأداة للاستقرار السياسي:

تعد القوة العسكرية سمة ذلك العصر من التاريخ ولذلك سنتطرق إلى التقنيات الحربية ومنها العربات الخفيفة وكذلك طبقة المريانو العسكرية ولا ننسى العلاقة بين ملوك الميتانيين والأمراء السوريين.

1. التقنيات الحربية: العربات الخفيفة

يعود الفضل للميتانيين في إدخال تعديلات على العربات الحربية، حيث استخدموا العربات الخفيفة ذات العجلات السداسية الأذرع التي تجرها الخيول المدربة. هذه التقنية منحتهم تفوقًا في السهول السورية المكشوفة، مما أجبر المصريين والحيثيين على تقليد هذا السلاح لاحقًا شكلت العربات الحربية الخفيفة العمود الفقري للقوة العسكرية في الدولة الميتانية (المملكة الحورية) خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد حيث اعتبر الميتانيون روادًا في تطويرها واستخدامها في الشرق الأدنى القديم. مكنت هذه التقنيات ميتاني من أن تكون قوة عظمى تسيطر على شمال سوريا وبلاد الرافدين.[1]

بدلًا من العجلات الخشبية المصمتة (الثقيلة) التي استخدمها السومريون، طوّر الميتانيون عجلات ذات برامق (أضلاع)، مما جعل العربة أخف وزنًا، أسرع، وأكثر قدرة على المناورة في ميدان المعركة. وبوجود محور عجلات يوضع في الخلف تقريبًا لتحقيق توازن أفضل بين السرعة والثبات وصُنعت من خشب متين وخفيف الوزن، مما يسمح بحمل مقاتلين.[2] كان يقود العربة نخبة محاربي ميتاني

(1) احمد محمود الخليل، المصدر السابق، ص٣٦.

(2) حسن إسماعيل شوال، المصدر السابق، ص١٣٤.

المعروفين باسم «الماريانو»، وهم أرستقراطية عسكرية مدربة تدريبًا عاليًا على فنون الركوب والقتال. عادة ما يتكون الطاقم من سائق (للسيطرة على الخيول) ومحارب يقاتل، وأحيانًا ثالث لحماية العربة، مما يجعلها (منصة إطلاق الأقواس) متحركة، واعتمد الميتانيون على تكتيكات السرعة، حيث تدور العربات حول العدو، وتمطرهم بالسهام، ثم تنسحب قبل أن يتمكن العدو من الرد، مما يسبب الفوضى في صفوفهم، كان الماريانو والخيول يغطون بدروع قشرية مصنوعة من البرونز أو الحديد لحمايتهم من السهام والحراب.[1]

2. طبقة «المريانو» العسكرية:

المريانو (Maryannu) هم نخبة مقاتلي العربات، وهي طبقة أرستقراطية عسكرية ارتبطت مباشرة بالملك، ولم يكن دورهم قاصرًا على الحرب، بل كُلفوا بحماية القوافل التجارية العابرة من الفرات إلى المتوسط، مما جعل «الطريق الميتاني» في سوريا الأكثر أمانًا للتجارة الدولية آنذاك؛ ويبدو أن القادة في الدولة الحورية الميتانية كان لقبهم «الماريانو» كما ورد في نصوص نوزي والتي كانت تعني في اللغة الهندو أوربية «مقاتلي العربات»، كما أن نصوص ماري وأوغاريت ذكرتهم بالاسم نفسه على أنهم من القادة العسكريين، كما أن هناك رأي يقول أن المعنى هو فارس، وربما دل ذلك على ذات المعنى أي أن القادة هم من المحاربين.[2] وهي الطبقة العسكرية الحاكمة في المدن السورية وهم فرسان عربات حربية يدينون بالولاء للعرش الميتاني.

(1) أحمد محمود الخليل، المصدر السابق، ص٣٦.

(2) أوتو ادزارد، الحضارات المبكرة موجز التاريخ السياسي والحضاري لبلاد الرافدين ووادي النيل، من أقدم العصور وحتى الألف الثانية قبل الميلاد، ترجمة عامر سليمان، (الموصل: ١٩٦٨)، ص٢٠٠.

في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، كانت الماريانو تشكل النخبة العسكرية والاجتماعية الحاكمة في الدولة الميتانية وكانوا يمثلون طبقة فرسان العربات الحربية المحترفين، والذين كان لهم دور حاسم في تحويل الدولة الميتانية إلى قوة عظمى في الشرق الأدنى القديم، منافسة لمصر والحيثيين وكانوا المتخصصين في قيادة العربات الحربية الخفيفة ذات العجلات ذات القضبان والتي أحدثت ثورة في تكتيكات الحرب. تميزوا بمهارة عالية في الرماية والقتال من على العربة، وكانوا يرتدون دروعًا قشرية من البرونز أو الحديد[1].

3. العلاقة بين الملك الميتاني والأمراء السوريين:

اتبع الميتانيون نظام «الإقطاع العسكري»؛ حيث يُمنح الأمير المحلي استقلالًا ذاتيًا في إدارة مدينته (مثل الآلاخ) مقابل تقديم الولاء العسكري (المدد) والجزية السنوية. هذه السياسة المرنة جعلت السيطرة الميتانية في سوريا أقل وطأة من السيطرة الحيثية المركزية إن بعض العوامل أدّت إلى قيام تحالف ضدّ مصر، ضمّ عددًا من حكّام الممالك السورية بزعامة حاكم قادِش، ومن المحتمل أن هذا الحاكم كان ميتّانيًا، أو كان على الأقل من كبار المستجيبين للسياسة الميتّانية، وقد اتجه بالقوات المتحالفة جنوبًا نحو شمالى فلسطين، واتخذ مدينة مَجدُّو مركزًا لقيادته، ومّد نفوذه حتى مدينة شارُوحِين معقل الهكسوس القديم، وكانت أهمّية مَجدُّو تتمثّل فى أنها تتحكّم فى الممرات الجبلية التى تحتازها طرق التجارة الدولية بين جنوبى سوريا وجنوبى بلاد الرافدين من ناحية، وبين فلسطين ومصر من ناحية أخرى.[2]

وردًّا على سياسات مملكة ميتّانى وحلفائه فى سوريا، قاد تُحوتْمُوس الثالث ستّ عشرة غزوة ضد بلاد رِيتينو (النصف الشمالى من سوريا)، وانتصر فى الغزوة

(1) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(2) أحمد محمود الخليل، المصدر السابق، ص١٠٦.

الأولى سنة (١٤٦٨ ق.م) على الحلف السورى، وكانت استعراضاته العسكرية موجَّهة إلى مملكة ميتّانى فى الدرجة الأولى، باعتبارها كانت القوة الإقليمية المنافسة لمصر. وفى الحملة السادسة قرر تُحوتْموس الثالث مهاجمة حاكم قادِش فى عُقْر داره، لأنه كان يقود المقاومة السورية ضد النفوذ المصرى.[1]

جرّد تُحوتْموس الثالث حملة عسكرية ضد مملكة ميتاني، عازمًا على أن يغزوها فى عُقر دارها، ويأمن تحريضاتها وتحضيرًا لحملته الجديدة، ولضمان النصر على ميتاني، زوّد الموانئ السورية بما يلزم من المواد الغذائية، وطلب إلى رجاله أن يجهّزوا أسطولًا كبيرًا من أخشاب لبنان، وينقلوا السفن مفكّكة عن طريق البر، على عربات تجرّها الثيران، إلى قرب نهر الفرات، والتقى تُحوتْموس بالجيش الميتّانى فى كَرْكَميش، بعد أن عبر الفرات عند كَرْكَميش؛ إذ استطاع ملك ميتّانى فى السنوات التالية تكوين جبهة معادية للمصريين داخل سوريا الشمالية والداخلية، وما كاد تُحوتموس الثالث يصل إلى مصر حتى عادت مملكة ميتّانى من جديد للتدخل فى شؤون مناطق شمالى سوريا الأخرى، وتحريض سكانها على النهوض ضد السلطات المصرية.[2]

يتضح لنا في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، كانت العلاقة بين الملك الميتاني والأمراء السوريين علاقة تبعية وهيمنة في الغالب، حيث سيطرت الدولة الميتانية على أجزاء واسعة من سوريا وشمال بلاد الرافدين، وأسست ما يشبه حلفًا وطنيًا أو نظامًا إقليميًا بقيادة ميتانية والأمراء في المدن السورية (مثل حلب، ألالاخ، نوزي) كانوا خاضعين للملك الميتاني، ملزمين بدفع الجزية، وتقديم الدعم العسكري، والولاء التام بموجب معاهدات وقد استخدم الملك الميتاني هؤلاء الأمراء

(1) توفيق سلمان، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

(2) أحمد محمود الخليل، المصدر السابق، ص١٠٦.

المحليين كوكلاء لإدارة المناطق السورية، وكان يُطلق على الطبقة العسكرية الحاكمة في هذه المدن اسم ماريانو وهم فرسان عربات حربية يدينون بالولاء للعرش الميتاني وقد تشكّل هذا التحالف السوري الميتاني بشكل أساسي لحماية المنطقة من التوسع المصري والآشوري ومع تزايد النفوذ الآشوري وتدخلات الحيثيين، بدأ نفوذ ميتاني يضعف، مما دفع بعض الأمراء السوريين لمحاولة التمرد أو التحالف مع قوى أخرى.

ثالثًا - أثر الميتانيين على توازن القوى الإقليمية:

كانت الأحوال السياسية في المنطقة تفرض بعض الشروط القاهرة على القوى العظمى الموجودة على الساحة وسوف نتطرق إلى التوازن الثلاثي (ميتاني، مصري، حيثي) في سوريا كساحة حرب باردة بينما قد جرت العادة في مثل تلك الحالات لتتبع الملوك الدبلوماسية ومنها سنتطرق إلى رسائل تل عمارنة ودورها الدبلوماسي في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ولا بد من الحديث عن انهيار التوازن فيما بعد عند ظهور قوة كبيرة فرضت نفسها وهي القوة الآشورية.

1. التوازن الثلاثي (ميتاني، مصري، حيثي): سوريا كساحة حرب باردة

كثيرًا ما كان الغازي يفضل أن يغنم أميرة أجنبية على أن يغنم وطنها ولهذا احتلت ترتيبات المصاهرات مكانًا مهمًّا في المراسلات الدبلوماسية. ولقد تزوج الحيثي سوبيلوليوما ابنة ملك بابل، وكذلك صاهر المصريان تحتمس الرابع وابنه أمينوفيس الثالث الواحد بعد الآخر ملك ميتاني وأرسل ملك ميتانِّي ابنته الصبية كيلوغيبا إلى بلاط فرعون ترافقها ٣١٨ من سيدات المعية بعضهن من مملكته والبعض الآخر من بابل وأرزاوا مما كان له أثره على توسيع المنافع السياسية والتجارية المتوقعة من الاحتفال. ولم يقنع أمينوفيس الثالث بها، بل طالب بالتحديد – على ما يبدو دون أن يحقق نجاحًا – بنتي ملك بابل وأرزاوا وتحمل الأميرات – اللاتي يزوجهن

آباؤهن ممن يخشون أن يناصبوهم العداء وفتيات يقيمون أحيانًا في بلاط الحلفاء ليتعلموا لغتهم وعاداتهم وليكونوا رهائن صاغرين.[1]

يُمَثِّل عهد تحتمس الرَّابع، خَلَف أمنحتب الثَّاني، نُقطة تحوُّل في تاريخ العلاقات المصريَّة الميتانيَّة. فبعد عدة حملات في المنطقة السُّورية – الفلسطينيَّة التي ربَّما لم تكن أكثر من مُجرَّد جَوْلات، تَمَّ إحلال السَّلام بالفعل بين القوَّتيْن الإقليميتيْن العُظمَييْن. واحتفظ التَّوثيق اللاحق بأصداء إبرام مُعاهدة سلام أكَّدَها الزَّواج بين الحاكم المصري وابنة ملك ميتاني أرتاتاما الأوَّل. وكانت تقع حدود سيطرة النفوذ بين المملكتيْن في وادي النَّهر الكبير الجنوبي.[2]

ويُرجَّح أنَّ الصُّعوبات التي واجهتها ميتاني أمام جارتها حاتي الواقعة في قَلْب الأناضول، والتي بدأت آنذاك في إظهارِ طموحاتٍ إقليميَّةٍ عُدوانيَّةٍ، كانت في الأصل السَّبب وراء إحلال السَّلام، حيثُ لم ترغب ميتاني في القتال على عدَّة جبهات. وعلى أي حال، فقد شَهِدَ عهد أمنحتب الثَّالث ابن تحتمس الرَّابع، نُموَّ هذه العلاقات السّلمية، والتي ظَهَرَت بشكلٍ خاصٍ من خلال زواج الملك من أميرتيْن ميتانيَّتيْن. إلا أنَّ ميتاني انقسمت إلى قسميْن قُرابة عام 1336 ق.م، انتقلا تحت السَّيطرة الحيثيَّة والآشوريَّة على التَّوالي.[3]

2. رسائل تل عمارنة ودورها الدبلوماسي في القرن الرابع عشر قبل الميلاد:

تعد رسائل تل العمارنة (أو أرشيف العمارنة) واحدة من أهم الاكتشافات الأثرية التي سلطت الضوء على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لمصر القديمة

(1) إيف شميل، السياسة في الشرق القديم، ترجمة مصطفى ماهر، (القاهر: ٢٠٠٥)، ص ٣٢٥.
(2) بيير تاليه وآخرون، مصر الفرعونية التاريخ والمجتمع والثقافة، ترجمة مصطفى زايد، (القاهرة: ٢٠٢٣)، ص ٣١١.
(3) المصدر نفسه، ص ٣١١.

خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد (حوالي 1360 – 1332 ق.م)، وتحديدًا في فترة الأسرة الثامنة عشرة (عهدي أمنحتب الثالث وأخناتون) وعُثر عليها في تل العمارنة (أخيتاتون)، عاصمة الفرعون أخناتون (أمنحتب الرابع) في صعيد مصر، وتتكون من حوالي 350 – 380 لوحًا طينيًا؛[1] تضمنت مراسلات متبادلة على قدم المساواة بين الفرعون وملوك ممالك بابل، آشور، ميتاني، والحيثيين، حيث خاطبوا بعضهم بود وركزت الرسائل على مفاوضات زواج الأميرات من بيت الملوك، وطلب الذهب والعاج من مصر مقابل النحاس من قبرص أو الزمرد من بلاد ما بين النهرين، لتعزيز أواصر الصداقة[2].

وثقت الرسائل طبيعة الصراع الدولي، ومطامع الحثيين في شمال الشام، وحرص ميتاني على التحالف مع مصر وأوضحت الرسائل مدى التغلغل المصري في بلاد الشام، ومناطق النفوذ التي حرص الفرعون على المحافظة عليها وتعتبر من أقدم الأمثلة على الدبلوماسية المنظمة في التاريخ.

تتحدث المراسلات ما بين توشراتا ملك ميتاني والفرعون المصري أمنحوتب الثالث عن مشروع زواج الفرعون المصري من إحدى بنات توشراتا. واستمرت المحادثات حول هذا الموضوع، وبشكل خاص حول المهر عدة سنوات. عن رسالة من توشراتا إلى الفرعون والتي تعد من أهم الوثائق الحورية المسماة: رسالة ميتاني أمكن معرفة الكثير عن اللغة الحورية. ربما أرسلت هذه الرسالة مع الأميرة تاتوخيبا في رحلتها إلى الفرعون المصري. وتمثل نموذجًا من المراسلات الدبلوماسية في ذلك العصر: إلى نيموريا (المقصود أمنحوتب الثالث) ملك مصري، أخي، صهري الذي أحبه والذي يحبني أقول: هكذا يتكلم توشراتا ملك

(1) محمد علي، موسوعة أقاليم مصر الفرعونية أسيوط والمنيا، (القاهرة: ٢٠٠٧)، ص ٢٢١.
(2) محمد الخطيب، حضارة إيران وآسيا الصغرى في العصور القديمة، (دمشق: ٢٠١٣)، ص ١٣٥.

بلاد ميتاني، عمك الذي يحبك، أخوك. حالي جيدة. أرجو أن تكون حالك جيدة، أرجو أن تكون أحوال زواج ابنتي، وأحوال نسائك، أولادك، أعيانك، خيولك، عربات قتالك، قواتك، بلادك وممتلكاتك بخير.

3. انهيار التوازن وظهور القوة الآشورية:

بدأ العصر الذهبي الميتاني في سوريا يتهاوى نتيجة تضافر عوامل داخلية وخارجية وقد أدى الصراع على العرش بين «توشراتا» ومنافسه «أرتاتاما الثاني» إلى إضعاف الجبهة السورية، مما سمح للملك الحيثي «شوبيلوليوما الأول» باختراق العمق الميتاني والاستيلاء على معظم الحواضر السورية الشمالية (شوال، 2005: 301)؛ ومع انشغال ميتاني بحروبها مع الحيثيين في سوريا، استغل الآشوريون (بقيادة آشور أوبالط الأول) هذا الضعف للتحرر من التبعية الميتانية وقد أدى ذلك إلى تحول ميتاني من «إمبراطورية عظمى» تدير شؤون سوريا إلى «دولة حاجز» ضعيفة تتقاذفها القوى الآشورية والحيثية، حتى زوالها النهائي في القرن الثالث عشر قبل الميلاد[1].

اتسمت العلاقات الميتانية – الحثية في أغلب الفترات بالمنازعات والصراعات والحروب، وكانت الغلبة للميتانيين تارة، وللحثيين تارة اخرى. ودخلت العلاقات الميتانية – الحثية منعطفًا جديدًا، بعد تسلم شوبيلوليوما الأول للحكم الحثي. بالمقابل دخول المملكة الميتانية لفترة من الضعف والانقسام الداخلي، وكانت إحدى السمات الرئيسية في العلاقات الدولية بين ممالك الشرق الأدنى القديم، هي المعاهدات، والتي كانت تعقد حسب الظروف والأحداث آنذاك. إذ كانت تقسم إلى نوعين هي المعاهدات المتكافئة أي بين طرفين متساويين من حيث القوة

(1) ريبر جعفر احمد مايي وعماد شاكر أحمد، المعاهدات الميتانية الحثية، مجلة جامعة رابرين، (أربيل: ٢٠٢٣)، ص٥٢٠؛ محمد الخطيب، المصدر السابق، ١٣٥.

والمنزلة والسلطة. ومعاهدات التبعية بفرض الطرف الأقوى المعاهدة على الطرف الآخر الأقل قوة، وبالتالي يخضع لشروط وتوافقات الطرف القوي.

بعد دخول المملكة الميتانية لمرحلة الضعف، كانت المعاهدات بين الميتانيين والحثيين من نوع المعاهدات التبعية، وذلك بفرض الملوك الحثيين لشروطهم في المعاهدة بما يتناسب مصالحهم ونفوذهم في المناطق السورية، وكذلك المملكة الميتانية. مثل معاهدة شتي وازا وشوبيلوليوما الأول، يمكن إضافة نوع آخر من المعاهدات الميتانية – الحثية، ألا وهي معاهدات التحالف المشترك، بعد إبراز القوة الأشورية وسيطرتها على المملكة الميتانية وجعل ملوك الميتانيين تابعين لهم. لذا كان ملوك الميتانيين يتحينون الفرص لعقد معاهدات التحالف المشترك، بهدف التخلص من السيطرة الأشورية بمساعدة ودعم المملكة الحثية، التي كانت هي الأخرى تتخوف من تزايد القوة الأشورية، وبالتالي البحث عن حليف أو بالأحرى مملكة تكون جارة بينهم وبين الأشوريين. وكانت هذه المملكة هي المملكة الميتانية[1].

وبذلك سيطرت الإمبراطورية الآشورية على اراضي الدولة الميتانية عبر حملات عسكرية مكثفة، محولة إياها من قوة إقليمية إلى ولاية تابعة، قاد الملوك الآشوريون حملات لسحق التمردات الميتانية، منهين نفوذها، ومحولين المنطقة إلى مقاطعة تابعة لآشور، مما أدى إلى زوالها ككيان سياسي مستقل.

الخاتمة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. شكل ظهور الدولة الميتانية في القرن ال 15 ق.م نقطة تحول، حيث نجحت

(1) ريبر جعفر احمد مايي، وعماد شاكر أحمد، المصدر السابق، ص ٥٢٢ – ٥٢٤.

في توحيد الممالك الحورية في شمال سوريا وبلاد الرافدين، لتصبح القطب الثالث في صراع القوى العظمى بجانب مصر والحيثيين.

2. بسطت الدولة الميتانية نفوذها السياسي على ممالك سورية هامة مثل (حلب، أوغاريت، وآلالاخ)، مما جعلها المتحكم الفعلي في طرق التجارة الدولية التي تربط بلاد الرافدين بالبحر المتوسط.

3. اعتمدت الدولة الميتانية على طبقة «الماريانو» (نخبة مقاتلي العربات)، وطورت تقنيات حربية متقدمة في استخدام العربات الحربية الخفيفة، مما منحها تفوقًا ميدانيًا مكنها من مجابهة الجيوش المصرية والحيثية.

4. بعد عقود من الصراع العسكري (خاصة حملات تحتمس الثالث)، تحول الدور الميتاني إلى «حليف إستراتيجي» لمصر؛ لضمان استقرار الجبهة الشمالية السورية ضد الأطماع الحيثية المتزايدة.

5. عززت الدولة الميتانية دورها السياسي من خلال «دبلوماسية الزواج»، حيث تزوج ملوك مصر (مثل أمنحتب الثالث) من أميرات ميتانيات، مما وثّق التحالف السياسي والعسكري بين القوتين.

6. لعبت الدولة الميتانية دور «صمام الأمان» في شمال سوريا، حيث منعت لقرن من الزمان التغلغل الحيثي نحو المصالح المصرية في بلاد الشام ونحو الأراضي الآشورية شرقاُ.

7. تميزت السياسة الميتانية بمنح استقلالية نسبية للممالك السورية التابعة لها مقابل الولاء والجزية، مما ساهم في استقرار النظام السياسي الإقليمي لفترة طويلة.

8. أدت النزاعات على العرش داخل البيت الميتاني في القرن ال 14 ق.م إلى خلل في توازن القوى، مما أغرى الآشوريين والحيثيين بالتدخل وتمزيق وحدة المملكة.

9. كان سقوط الدولة الميتانية تحت ضربات الحيثيين (شوبيلوليوما الأول) والآشوريين إيذانًا بنهاية نظام «التوازن الثلاثي»، وبروز آشور كقوة صاعدة بدأت في ابتلاع الإرث الميتاني.

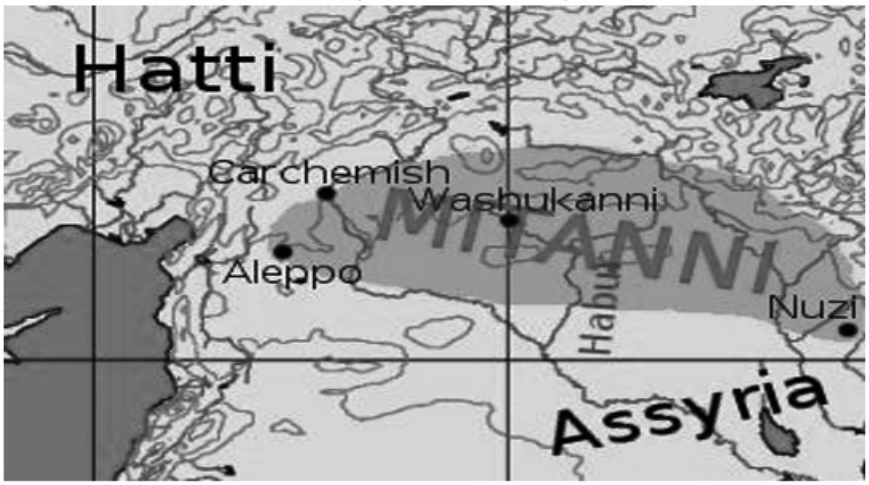

خارطة (1): تبين حدود الدولة الميتانية.(1)

(1) **فارس عجيل جاسم، وغيث سليم فرحان.** «المصاهرات السياسية للألف الثاني قبل الميلاد (مصر، حيثي، ميتاني).» مجلة جامعة الانبار، مجلد 18، عدد 4 (2021)، ص 4473.

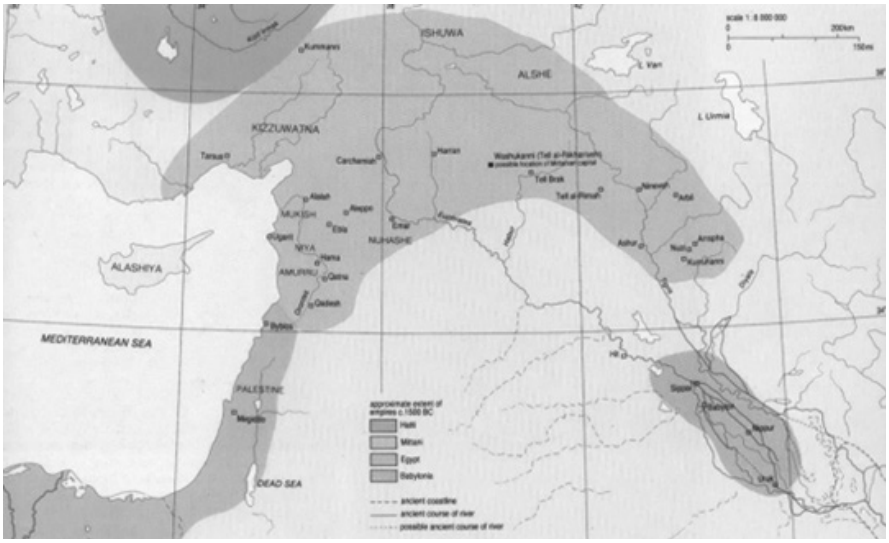

خارطة (2): الدولة الميتانية في أوج توسعها باللون الأخضر.(1)

قائمة المصادر:

أولًا – المصادر العربية (Arabic Sources)

10. **أحمد، ريبر جعفر**، وعماد شاكر أحمد. «المعاهدات الميتانية الحثية.» مجلة جامعة رابرين، أربيل، 2023.

11. **إدزارد، أوتو**. الحضارات المبكرة: موجز التاريخ السياسي والحضاري لبلاد الرافدين ووادي النيل، من أقدم العصور وحتى الألف الثانية قبل الميلاد. ترجمة عامر سليمان. الموصل، 1968.

12. **تاليه، بيير، وأخرون**. مصر الفرعونية: التاريخ والمجتمع والثقافة. ترجمة مصطفى زايد. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 2023.

13. **جاسم، فارس عجيل، وغيث سليم فرحان**. «المصاهرات السياسية للألف الثاني قبل الميلاد (مصر، حيثي، ميتاني).» مجلة جامعة الانبار، مجلد 18، عدد 4 (2021).

(1) Wade Clark Roof, A Generation of Seekers: The Spiritual Journeys of the Baby Boom Generation (San Francisco: HarperCollins, 1990), 134

14. **حتي، فيليب**. لبنان في التاريخ. ترجمة أنيس فريحة. بيروت: دار الثقافة، 1959.

15. **الخليل، أحمد محمود**. تاريخ مملكة ميتاني الحورية. أربيل: دار موكرياني للنشر، 2013.

16. **الخطيب، محمد**. حضارة إيران وآسيا الصغرى في العصور القديمة. دمشق: دار علاء الدين، 2013.

17. **رو، جورج**. العراق القديم. ترجمة حسين علوان حسين. بغداد، 1986.

18. **سليمان، توفيق**.دراسات في حضارات غرب آسيا وشمال أفريقيا منذ أقدم العصور وحتى عام 1190 ق.م. دمشق: دار دمشق، 1985.

19. **شارف، ألكسندر**. تاريخ مصر من فجر التاريخ حتى بناء مدينة الإسكندرية. ترجمة عبد المنعم أبو بكر. الجزء الثاني. القاهرة، 1960.

20. **شوال، حسن إسماعيل**. «الصراع الحيثي الميتاني المصري للسيطرة على سورية في القرنين السادس عشر والخامس عشر قبل الميلاد.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم، 2005.

21. **شميل، إيف**. السياسة في الشرق القديم. ترجمة مصطفى ماهر. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2005.

22. **علوش، ناجي**. الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

23. **علي، محمد**. موسوعة أقاليم مصر الفرعونية: أسيوط والمنبا. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2007.

24. **الغنيمي، عبد الفتاح مقلد**. الكنعانيون وتاريخ فلسطين القديم. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2003.

25. **فرزات، محمد حرب**. تاريخ سورية القديم. جامعة دمشق، 1992.

26. **مورتكات، أنطوان**. تاريخ الشرق الأدنى القديم. ترجمة توفيق سليمان. دمشق، 1967.

ثانيًا - المصادر الأجنبية (English Sources)

1- Albright, William F. "A Royal Stele of the New Empire from Galilee." 1928.

2- Nadav, Na'aman. "The Historical Interaction of the Aleppo Treaty Reconsidered." Journal of Cuneiform Studies (JCS) 32 (1980).

3- Wade Clark Roof, A Generation of Seekers: The Spiritual Journeys of the Baby Boom Generation (San Francisco: HarperCollins, 1990), 134

الجدل الكلامي في الأندلس

بين القرنين الرابع والسادس الهجريين/ العاشر والثاني عشر الميلاديين

د. محمد صابة

الملخص

عرفت الأندلس أنواعًا من الجدل بين القرنين الرابع والسادس الهجريين/ العاشر والثاني عشر الميلاديين، ومنها الجدل الكلامي، الذي دخل الأندلس متأخرًا؛ كمرحلة متطورة بعد الجدل الفقهي، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها، الموقف السلبي للسلطة الأموية بالأندلس من التيارات المذهبية الوافدة من المشرق، مما حدّ من توافد الفرق الكلامية إلى الأندلس؛ كالمعتزلة والشيعة والخوارج، وغيرهم. وأثار هذا النوع من الجدل العديد من المسائل الكلامية، والتي أنتجت مؤلفات.

ويهدف البحث إلى تناول أهم المسائل الكلامية، ويسلط الضوء على أهم المؤلفات التي دونت في ذلك، ليبين واقع الجدل الكلامي في الأندلس في الفترة محل الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجدل الكلامي في الأندلس قد وصل إلى ذروته في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، بين أهل السنة والجماعة والفرق

الكلامية، ما جعلنا نقف على أبرز الفرق الكلامية، التي كانت منتشرة في الأندلس حينئذ؛ وقد انعكس هذا الجدل على الحياة السياسية في الأندلس، إذ سعت بعض هذه الفرق إلى تأسيس دويلات سياسية.

الكلمات المفتاحية: علم الكلام، الجدل العقدي، الفرق الكلامية، الجدل الفقهي، الخلافة الأموية في الأندلس، دويلات الطوائف في الأندلس.

Theological Debate in Al - Andalus between the 4th and 7th Centuries AH/ 10th and 12th Centuries AD

Dr. Mohamed Saba

Researcher at Hassan Bin Mohamed for Historical Studies

Summary

Al - Andalus witnessed types of debate between the 4th and 7th centuries AH/ 10th and 12th centuries AD. One of these was the theological debate that entered Al - Andalus late, as an advanced phase after jurisprudential debate. This was due to many reasons, including the passive attitude of the Umayyad authorities in Al - Andalus towards the doctrinal currents coming from the East. This limited the influx of theological factions such as Mu'tazilites, Shiites, Dissenters, and others. This type of debate raised many theological issues that were recorded in written works.

The research aims at dealing with the most significant theological issues. It also aims at highlighting the most important writings that were written on this subject to clarify the reality of

theological debate in Al - Andalus during the period under study. The study came to the conclusion that the theological debate in Al - Andalus reached its peak during the 5th century AH/ 11th century AD among Sunni Islam and theological factions. This enabled us to familiarize ourselves with the most significant theological factions that were popular then in Al - Andalus. This debate affected the political life in Al - Andalus, as some of those factions sought to establish political micro - states.

Key words: theology, doctrinal debate, theological factions, jurisprudential debate, Umayyad Caliphate in Al - Andalus, micro - states of factions in Al - Andalus

المقدمة

لم يكن للجدل الكلامي أصلًا ولا مقامًا بين أهل الأندلس، فقد ظل غائبًا عن هذه الديار، ذلك أن العدوة الجديدة، كانت في القرون الأولى للإسلام، تحت الرقابة الشديدة للسلطة والفقهاء، فلم يتسرب إليها من الكلام إلا قليلًا. ونظرًا لهزات وعثرات دولة بني أمية في الأندلس (138 – 422هـ/ 756 – 1031م)، تسرّبت فرق الكلام إلى الأندلس، وفي عهد دويلات الطوائف (422 – 484هـ/ 1031 – 1091م) اشتدّ عودها، وتعددت فرقها، وتنوعت مسائلها. وخلال القرون (4 – 6هـ/ 10 – 12م) عرف هذا النوع من الجدل استبحارًا وتوسعًا، فأضحى هذا النشاط الفكري أهم شاهد على طبيعة التجاذبات في مجال العقيدة، وعلى وجود فرق كلامية انتهى جدلها إلى مؤلفات. فما أهمية علم الكلام؟ وما مفهوم الجدل الكلامي؟ وما هي أهم الفرق الكلامية في الأندلس؟ وما واقع الجدل الكلامي في الأندلس؟ وما هي أشهر مسائله؟ الإجابة على هذه الأسئلة تمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة.

التمهيد: الجدل الكلامي

يُعرف كذلك بالجدل العقدي، وهو ما اصطلح عليه بـ«علم الكلام»، ويُعرف كذلك بعلم الاستدلال والنظر العقلي[1]، أو علم أصول الدين، وعلم التوحيد والصّفات. وللعلماء في تعريف علم الكلام عبارات مختلفة؛ مما يدل على الاختلاف في وجهة النظر، فيعرفه أبو نصر الفارابي (ت. 399هـ/ 950م) بأنه: «ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزيف كل ما خالفها بالأقاويل وهذه الصناعة تنقسم إلى جزأين أيضًا: جزء في الآراء، وجزء في الأفعال. وهي غير الفقه لأن الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرح بها واضع الملة مسلمة، ويجعلها أصولًا فيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها. والمتكلم ينصر الأشياء التي يستعملها الفقيه أصولًا من غير أن يستنبط منها أشياء أخرى. فإذا اتفق أن يكون لإنسان ما قدرة على الأمرين جميعًا فهو فقيه متكلم، فتكون نصرته لها بما هو متكلم، واستنباطه عنها بما هو فقيه.[2]. بينما يعرفه الجرجاني (ت. 471هـ/ 1078م)؛ بأنه: «علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام. والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة...، والكلام علم باحث عن أمور يعلم منها المعاد، وما يتعلق به من الجنة والنار...، وقيل... هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة من الأدلة»[3]. ويقول الغزالي[4] في

(1) المغربي علي عبد الفتاح: **الفرق الإسلامية الكلامية**، (القاهرة، مكتبة وهيبة، 1995)، ص11.

(2) الفارابي أبو نصر: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1968)، ص 131 – 132.

(3) الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، تحقق: جماعة من العلماء بإشراف (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م)، ص 185.

(4) هو الإمام الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد ا الطوسي (450 – 505هـ)، الفقيه المتكلم الأصولي أحد الأعلام في تاريخ الإسلام. العتيبي عبد بن عبيد بن عباد: **المآخذ العقدية على كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي**، رسالة دكتوراه، (مكة المكرمة: كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، 1428هـ)، ص 25.

تعريفه: «مقصوده حفظ عقيدة السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة...، وأنشأ الله تعالى طائفة المتكلمين، وحرك دعاويهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثة؛ فمنه نشأ علم الكلام وأهله»[1].

ويعرّفه ابن خلدون (ت. 808هـ/ 1406م) بأنه: «علم يتضمّن الحجاج عن العقائد العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنّة»، ويُصرح بأن علم الكلام قد أحدث حجاجًا عن العقائد، في وجه أهل البدع والشبهات، ويرى أن الآيات المتشابهات هي الأصل في نشأة علم الكلام، فعلم الكلام في الأصل؛ دليل عقلي مُسيّج بالمنطق، يدافع عن العقائد والإيمان[2].

ويضيف، في السياق نفسه، عنه الإمام أبو حنيفة (ت. 150هـ/ 767م)[3]، القول: «اعلم أن الفقه في أصول الدين أفضل من الفقه في فروع الأحكام، والفقه هو معرفة النفس ما يجوز لها من الاعتقادات والعمليات، وما يجب عليها منهما، وما يتعلّق منها بالاعتقادات هو الفقه الأكبر، وما يتعلّق بالعمليات هو الفقه قال تعالي: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: الآية 18)، حيث قرن شهادتهم بوحدانيته تعالى بالإيمان بها، والاحتجاج عليه بالحجج العقلية والنقلية»[4]. ونلاحظ أن هذا التعريف يرفع من

(1) الغزالي أبو حامد: **المنقذ من الضلال**، (القاهرة: المطبعة اليمنية بمصر، 1309هـ)، ص 6 – 7.

(2) ابن خلدون أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمّد الإشبيلي (732/ 808هـ): **المقدمة**، تحقيق خليل شحاتة، مراجعة سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 580.

(3) أبو زهرة محمّد: **تاريخ الجدل**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1934)، ص 23.

(4) البياضي زاده الرومي الحنفي ا: **إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنفي في أصول الدين**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 27 – 28؛ عبد الرزاق: **تمهيد لتاريخ**، ص 268.

مكانة هذا العلم الباحث في الأحكام الشرعية الاعتقادية، لتحقيق صحة الاعتقاد، من حيث إن هذا العلم يقوم على الحجة الواضحة والدليل الصحيح.

ويرى أبو حيان التوحيدي[1] (ت. 414هـ/ 1023م) أنه: «باب من الاعتبار في أصول الدين يدور النظر فيه على محض العقل في التحسين والتقبيح والإحالة والتصحيح، والإيجاب والتجويز والاقتدار، والتعديل والتجويز، والتوحيد والتكفير».

ويذهب الآمدي[2] إلى أن «أشرف العلوم إنما هو العلم الملقب بعلم الكلام، الباحث عن ذات واجب الوجود وصفاته، وأفعاله ومتعلقاته». وهذا العلم كان منطلق الفلسفة الإسلامية؛ فهو العلم الذي يعتمد على الجدل للبحث في مسائل العقيدة الإسلامية؛ بغرض الدفاع عنها بالحجّة والإقناع، أي الغوص في مسائل فلسفية بحتة، والحاصل في كل هذا أنّ علم الكلام يقوم على عقلنة العقيدة[3]، فهو ببساطة «الاستدلال على الإيمان بالعقل»، وهو «مرحلة متطورة من مراحل الجدل»[4]. وربما سُمي كلامًا لأنه يورث قدرة على الكلام في العقليات كالمنطق والفلسفيات، أو لأنه كثر فيه الكلام مع المخالفين مما لم يكثر في غيره، أو لأنه بقوة

(1) التوحيدي أبي حيان علي بن محمد: **الرسالة البغدادية**، تحقيق عبود الشالجي، (بيروت: منشورات الجمل، د. ت.)، ص 17.

(2) الآمدي سيف الدين: **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، (القاهرة: لجنة إصدار التراث، 1971)، ص 4.

(3) حركات إبراهيم: **مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9هـ/ 15م**، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 2000)، ج2، ص 361؛ عليلي محمّد: **الإشعاع الفكري في المغرب الإسلامي**، رسالة ماجستير، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008)، ص 398، 399.

(4) أحمد محمود صبحي: **في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الفقه، الأشاعرة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ج2، ص 15.

أدلته كأنه صار هو الكلام دون غيره[1]، أو لأن المتكلمين أرادوا مقابلة الفلاسفة في تسميتهم فنًا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان[2]، ويذكر الإيجي (ت. 756هـ/ 1356م): «إنما سمي كلامًا إما لأنه بإزاء المنطق للفلسفة، أو لأن أبوابه عنونت بالكلام في كذا، أو لأن الكلام أشهر أجزائه حتى كثر فيه التناحر وسفك الدماء فغلب عليه، أو لأنه يورّث القدرة على الكلام»[3].

ونعتقد أنه سُمي كذلك لأن أهم مسائل العقيدة التي دار حولها الجدل ودار حولها الاختلاف هي مسألة الجدل حول كلام الله، فهو علم يتعلق بإثبات العقائد الإيمانية بما هو معقول، وأنَّه يحقّق المعلوم من عقائد الدين، وهو ينقل العقائد من محض التقليد إلى درجة اليقين. فدلائله يقينية استنادًا لمنطق العقل وصريح النقل، ومهما قيل عن علم الكلام، فقد ظل حصنًا منيعًا يرد به المسلمون الشبهات عن عقائد الإسلام.

1 - أهمية علم الكلام

يتميز الفكر الإسلامي بأن لعلم الكلام منهجية إسلامية أصيلة، تنطلق من الوحي إلى العالم عبر العقل[4]، ويتفق الدارسون على أن علم الكلام نشأ في مدة مبكرة من تاريخ الإسلام[5]، ويرجع انبعاث هذا العلم لعوامل محلية في الحياة

(1) الإيجي محمد بن عبد الرحمن: **شوارق الالهام**، ص 1؛ محمد علي أبو ريان: **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص 132.

(2) الشهرستاني: **الملل والنحل**، ج1، ص 36.

(3) محمد بن عبد الرحمن الإيجي: **المواقف في علم الكلام**، (بيروت: علم الكتب، د. ت.)، ص 8، 9.

(4) محمد باسل الطائي: **دقيق الكلام الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعية**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010)، ص 9.

(5) للتعرف على ظروف نشأة علم الكلام وتطوره راجع جوزيف فان إس: «مقاوم علم الكلام عند المسلمين»، نشرها في عام 1975، وترجمها عباس سليمان، وهي مطبوعة كملحق في

الإسلامية، وقد تصدّرت مسألة الخلاف حول الإمامة، تلك البواعث فور التحاق النبي الكريم ﷺ بالرفيق الأعلى.

أعد المستشرقون بعض الدراسات عن علم الكلام، وألّفوا بعض الكتب المهمة والمختصرة، ومنها كتاب «مذهب الذرة عند المسلمين» الذي ألفه شلومو بينس «Shlomo Pines»، وأعدوا دراسات وأبحاث في أساسيات علم الكلام وآراء المتكلمين، منها ما كتبه الباحث والمستشرق اليهودي هاري ولفسون Harry Wolfson؛ بعنوان فلسفة علم الكلام The Philosophy of the Kalam، وعرض فيه تحليلات لمسائل أساسية في علم الكلام؛ كمسألة حدوث العالم، ومسألة الجزء، ومسألة السببية. وتؤكد الدراسات الاستشراقية أن للمتكلمين موقفًا ناضجًا ورؤية عميقة، وفهمًا قيمًا ثمينًا سبق العلم المعاصر[1].

وإذا كان لا يُعرف متى ظهر مصطلح «علم الكلام»، فإن ما أورده الشهرستاني يبرز طول المسافة الزمنية التي تفصل بين ابتداء «الكلام» كممارسة نظرية ذات طابع لاهوتي سياسي، وبين ظهور مصطلح «علم الكلام». فيربطه، كما فعل أبو الحسن الأشعري قبله، بـ«ظهور الخلاف»، في الرأي زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين[2]. وقد كان هذا الخلاف «ظرفيًا»، ثم انقسم قسمين:

كتاب **مدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية**، تأليف: محمد علي أبو ريان، وعباس سليمان، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ت.)، ص232. ويعتقد فان إس أن أول المصنفات في علم الكلام ظهرت حوالي سنة 70 ه؛ إذ ألف الحسن بن محمد بن الحنفية (ت. 100هـ)، رسالة في الرد على القدرية. حسن بن محمد بن الحنفية: **رسالة في الرد على القدرية**، تحقيق وترجمة وتعليق جوزيف إس، (المطبعة الكاثوليكية: 1977)، ص11 – 37؛ عبد الجبار الرفاعي: **مقدمة في علم الكلام الجديد**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024)، ص 23.

(1) الطائي: **دقيق الكلام**، ص 12.

(2) ابن رشد أبو الوليد: **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، تحقيق محمد عابد الجابري، (بيروت: 1998)، ص 11، 12.

في الإمامة، وفي الأصول، و»الإمامة أعظم خلاف: فهي تثبت بالاتفاق والاختيار (بالنص والتعيين)». أما الأصول فيحدده الشهرستاني بآخر أيام الصحابة، ويربطه بظهور «بدعة معبد الجهمي[1] وغيلان الدمشقي[2] ويونس الأسواري[3] في القول بالقدر»، ثم تطور الخلاف مع واصل بن عطاء (80 – 131هـ/ 700 – 748هـ)، وعمرو بن عبيد (80 – 143هـ/ 700 – 761م)، المؤسسين للاعتزال كمذهب،

(1) معبد الجهني (ت. 80 – 90هـ)، البصري، اختلف في اسم أبيه وجده، وقيل: إنه ابن عبد الله بن عكيم الجهني، وقيل: ابن خالد، وقيل: ابن عبد الله بن عُويمر. وروى عن: الحسن بن عَلي، وابن عباس، وابن عمر، ومعاوية، وغيرهم. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت774هـ): **التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل**، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، 2011)، ج 1، ص 86. وكان مذهبه أول مَن تكلم بالبَصرَة في القَدَر. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت256هـ): **التاريخ الكبير**، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.)، ج 7، ص 339. وهو الذي وضع حجر أساس مذهب القدر والاعتزال ثم تبعه غيلان الدمشقي. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ): **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق بشار عوّاد معروف، (الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي، 2003)، ج 2، ص 1006؛ محمد الطاهر عبد الظاهر الأفغاني: «ترجمة معبد الجهني وغيلان الدمشقي»، **شبكة الألوكة**، (23 ديسمبر 2024).

(2) غيلان بن مسلم القدري الدمشقيّ (ت. 105هـ/ 723م)، كاتب، من البُلغاء، تنسب إليه فرقة « الغيلانية « من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهنيّ. قال الشهرستاني في الملل والنحل: « كان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد...». الشهرستاني: **الملل والنحل**، (النجف: مكتبة الحسين، د. ت.)، ج1، ص 227.

(3) يونس الأسواري، أول من تكلم بالقدر، وكان بالبصرة، فأخذ عنه معبد الجهني. ذكره الكعبي في طبقات المعتزلة وذكر أنه كان يلقب سيسويه، وقد مضى ذكر سيسويه. العسقلاني بن حجر: لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدَّة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002)، ج 8، ص 579.

ويضيف الشهرستاني «ثم طالع شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج الكلام وأفردتها، فنافس فنون العلم، وسمتها باسم الكلام»[1].

ويمكن أن نؤرخ لبداية ظهور «علم الكلام»، انطلاقًا من تاريخ هذا «الخلاف»، وظهر «المتكلم» المثقف مع ظهور الآراء المتعددة والمتنوعة والمختلفة. وعندما تبلورت وتحددت قضايا الخلاف، وصار التكلم فيها بمنهج وفي إطار مذهب، نضجت فيه المقالات، فارتفع إلى مستوى «العلم»، أي أصبح قابلًا للتصنيف والتبويب والعرض المنظم، وساعد ذلك ترجمة فلسفة اليونان وعلومهم، فتزامن نضج «مقالات المتكلمين» مع بداية مسار «أقاويل الفلاسفة»، فقام جيل من المثقفين «الجدد»؛ هو جيل المتكلمين المتفلسفين، ليحل محل الجيل القديم، جيل أصحاب الرأي «المقالات»[2].

2 - جذور جدل الكلام

لعلم الكلام أصول وجذور في الإسلام؛ فالمعلوم أن الرسول ﷺ وصحابته نُهُوا عن التفكير في ذات الله وصفاته، وامتنعوا عن الخوض في الجدل حول العقائد وسلّموا بما جاء به القرآن الكريم من أصول عقائدية، وآمنوا بها إيمانًا قطعيًا كاملًا، بينما أبيح في الصدر الأول من الإسلام النظر في الفروع؛ أي في الفقه من باب إلحاق الفروع بالأصول، وتطبيقًا لما جاء به الشرع من أحكام على جزئيات الحياة اليومية وأحداثها[3].

كان جدل الكلام في صدر الإسلام ممنوعًا ومحظورًا، واعتبر الشهرستاني[4]

(1) الشهرستاني أبو الفتح محمد عبد الكريم: **الملل والنحل**، تحقيق عبد العزيز، (القاهرة: مؤسسة الحلبي، 1968)، ج1، ص 25 - 29.

(2) ابن رشد: **الكشف**، ص 13، 14.

(3) أبو ريان: **تاريخ الفكر**، ص 120 - 122.

(4) الشهرستاني أبو الفتح: **الملل والنحل**، القسم 1، ص 27، 290؛ أبو ريان، **تاريخ الفكر**، ص 120 - 121.

الشبهات التي أثارها المنافقون في عهد النبي ﷺ نوعًا من الجدل حول العقائد، فيقول: «إن شبهات هذه الأمة نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي ﷺ، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهي، وشرعوا فيما لا مسرح لفكر فيه، ولا مسرى، وسألوا عمّا منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه، وأن طائفة أخرى جادلت في ذات الله تفكرًا في جلاله، وتصرفًا في أفعاله، حتى منعهم وخوّفهم بقوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: الآية 13]. ويعقب بالقول: «فهذا ما كان في زمانه، عليه السلام، وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه، والمنافقون يخادعون، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض على حركاته وسكناته، فصارت الاعتراضات كالبذور، وظهرت منها الشبهات كالزروع»، فكان لزامًا على علماء الأمة إلجامهم، وفضح قبح سريرتهم، فما قالوه إلا تورية وفسقًا. فمثل هذا الصنف لا تنفع معه الآيات، ولا القول الفصل، إلا بمقارعتهم وقمعهم بمنطق الكلام ودليل العقل.

المبحث الأول الفرق الكلامية في الأندلس

لا يمكن دراسة مسائل الجدل الكلامي في الأندلس؛ إلاّ بتحديد أهم مذاهبه وبعض فرقه التي أسهمت في هذا الجدل. وقبل أن نعرض الجدل العقدي أو الكلامي في الأندلس في فترة الدراسة، وجب منهجيًا تحديد تاريخ دخول الفرق الإسلامية المخالفة لأهل السنة والجماعة إلى الأندلس، وتثبيت الأكثر انتشارًا جدلًا وتأليفًا في هذا النوع من الجدل، والذي تمّ بين أهل السنّة[1] والفرق الإسلامية الأخرى. وفي هذا المضمار لا نعرض إلا للفرق الإسلامية، التي عُرف لها نشاطًا في الجدل الكلامي في الأندلس.

(1) وذلك لأن أصل الجدل بأنواعه في الأندلس سواء كان في العقائد والفقه وأصوله، دار حول أهل السنة والجماعة وعلى رأسهم مالكية الأندلس مقابل المذاهب والفرق الكلامية المخالفة الأخرى.

1 – المعتزلة منظرو علم الكلام

ترجع النشأة الأولى للمعتزلة إلى العصر الأموي (40 – 132هـ/ 661 – 751م) كاستمرار لموقف القدرية الأوائل، وجدلهم حول حرية الإرادة وصفات الله[1]، وأسباب ظهورها هي نفس العوامل التي كانت سببًا في نشأة علم الكلام الإسلامي المبكر، وقد دافع المعتزلة عن العقيدة الإسلامية بأساليب الحجاج العقلي، استنادًا إلى نصوص القرآن والسنة، واعتمدوا التأويل العقلي للنصوص، لتفسير الوحي على مقتضى العقل. وذكرت بعض المصادر التاريخية أن واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، المولودين في سنة 80 هجرية، هما المؤسسان الحقيقيان للمعتزلة بعد أن تخطى مرحلة التمهيد المبكرة على أيدي القدرية الأوائل، وهما من تلاميذ الحسن البصري (ت. 110هـ). وعلى هذا تكون بداية حركة الاعتزال مع استهلال القرن الثاني الهجري، أو بعد المئة الأولى للهجرة[2].

وأبرز المسائل التي أثارها المتكلمون من المعتزلة ضد خصومهم هي مسألة «كلام الله»: «أرباب الكلام وأصحاب الجدل والتمييز والنظر والاستنباط، والحجج على من خالفهم وأنواع الخلاف، والمفرقون بين علم السمع وعلم العقل، والمصنفون في مناظرة الخصوم»[3]، كما أن أبا الحسن الأشعري كان معتزليًا؛ فالمذهب الأشعري ظل مشدودًا إلى طريقة المعتزلة يتبنى كثيرًا من ذلك، وهو ما كان قد حدث أيضًا لمذهب المعتزلة نفسه. إن حادثة ميلاده الرسمي كانت

(1) يعزي الفضل إلى فرقة الاعتزال الأكبر في تطوير مباحث علم الكلام، وعلى رأي الإسفراييني؛ هي أول فرقة أسست لقواعد الخلاف. الإسفراييني أبو المظفر: **التبصير في الدين**، (القاهرة: 1955)، ص 53.

(2) أبو ريان: **تاريخ الفكر**، ص 154، 155.

(3) المالطي أبو الحسين: **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، (بغداد وبيروت: مكتبة المثني ومكتبة المعارف، 1969)، ص 35، ابن رشد: **الكشف**، ص 14.

حادثة انفصال واصل بن عطاء عن مجلس شيخه الحسن البصري[1]، فانقطاع المريد عن شيخه كان إيذانًا بميلاد رسمي للمعتزلة.

والمعتزلة من أشهر الفرق الإسلامية ظهورًا وتنظيرًا لمسائل العقيدة والكلام، وعرفت بالأصول الخمسة[2]، فالمعتزلة هي أوّل الفرق الكلامية، التي عبّرت عن مواقف سياسية بوجهة نظر عقدية، أو لنقُل أنّها عقلنت الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من أمور دنياوية ودينية، فهي المدرسة الكلامية الأولى، التي نَشَطَ أتباعها في نشر أفكارهم في مناطق مختلفة من بلاد المسلمين، والتي اعتبرت أكبر وأشهر مدرسة في الفكر الإسلامي في العصر الوسيط، والمعتزلة هم من أصّلوا لعلم الكلام[3].

نَظَّرَ المعتزلة كل نظرياتهم الفقهية والعقدية على أصول تُعرف بالأصول الخمسة، أساسها العقل إلى حد تقديمه في الغالب على النّص[4]، وقد أَثْروا الفكر الإسلامي سواء من حيث القضايا العقدية التيّ أثاروا أوحفزوا من حيث تحفيز خصومهم في الردّ عليهم بتصنيف المؤلفات في ذات المسائل[5].

ولا يمكن إنكار دور المعتزلة في تنشيط حركة الجدل والتأليف في الأندلس، رغم المآخذ الذي سجلها عليهم أهل السنّة في جانب المعتقد، فكان ذلك أصل الخلاف والتباين في المسائل العقدية، وتبقى المعتزلة من أقدم الفرق دخولًا إلى الأندلس، ومن أكثرها تأثيرًا فيه، ولكن المعلومات المتوفّرة عنها وعن فكرها تبقى

(1) ابن رشد: **الكشف**، ص 15.

(2) الأصول الخمسة: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. القاضي أبادي عبد الجبار أحمد الأسد: **الأصول الخمسة**، تحقيق فيصل بدير عون، (الكويت: مطبوعات جامعية، 1998)، ص 18 – 19.

(3) عليلي محمّد: **الإشعاع الفكري**، ص 232.

(4) أبادي: **الأصول الخمسة**، ص 18 – 19.

(5) عليلي محمّد: **الإشعاع الفكري**، ص 232.

ناذره، فما هي إلاّ إشارات عابرة لا تكاد تفي بدراسة واسعة شاملة، وتراجم رجالها نادرة أيضًا. وعلى الرغم من ذلك يمكن من خلال تلك الإشارات المتوفرة أن يرسم تاريخ دخول المذهب إلى الأندلس[1]. وكذا الإحاطة ببعض من الجدل الذي تم بين المالكية والظاهرية من جهة، ورجال الاعتزال من جهة أخرى.

ويذكر التهامي؛ رغم مغالبة مذهب الاعتزال من أهل السنّة، فقد وجد أنصارًا، وفي ذلك يقول ابن حزم: «وأمّا علم الكلام فإنّ بلادنا وإن كانت لم تتجاذب فيها الخصوم، ولا اختلفت فيها النحل فقلّ لذلك تصرفهم في هذا الباب، فهي على كل حال عَرية عنه، وقد كان فيهم قوم يذهبون إلى الاعتزال، نُظّار في أصول الدين، ولهم فيه تآليف»[2]، ويؤكد ذلك تواجد قلّة من المعتزلة بالأندلس ممثّلا في بعض العلماء والفقهاء، الذّين اعتنقوا بعضًا من معتقداته الوافدة من المشرق، وهذا التواجد كان محدودًا لا تعرفه العامّة من النّاس، لأنّه في الأصل يحتاج إلى مَلَكَات عقلية وفكرية جبلّية لا يملكها كثير من الناس، ويتأكد ذلك من خلال أسماء ورجالات الاعتزال في الأندلس؛ ومن أوائل من أدخل كتب الاعتزال إلى الأندلس فرج بن سلام القرطبي[3]، الذي رحل إلى المشرق في القرن الثالث الهجري، وحضر مجالس الدرس في العراق، ولقي في رحلته أبا عثمان الجاحظ (159 – 255هـ)، وأخذ عنه،

(1) التهامي إبراهيم: **جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنّة في مقاومة الانحرافات العقدية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص 196.

(2) ابن حزم علي أبو محمّد: **رسائل ابن حزم**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987)، ج2، ص 186.

(3) فرج بن سلام من أهل قرطبة؛ يكنى: أبا بكر كان: معتنيا بالأخبار والأشعار والآداب، وكان يطبب ورحل إلى المشرق، ودخل العراق. فلقي عمرو ابن بحر الجاحظ؛ وأخذ منه: كتاب البيان والتبيين وغير ذلك من مكتوباته، وأدخلها الأندلس رواية عنه. سمع منه: أحمد بن عبد الله القرشي الجيلي وغيره. وتوفي: ببلش من عمل رية وبها قبره. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج: 1 – ص: 393

وفي ذلك يقول ابن الفرضي[1]: «دخل العراق فَلَقَي عمرو بن بحر الجاحظ أخذ عنه كتاب البيان والتّبيين، وغير ذلك من مكتوباته، وأدخلها إلى الأندلس رواية عنه».

واتبع أراء الاعتزال، شيخان من أجلاء أهل قرطبة[2]، نذكر منهم خليل بن عبد الملك المعروف بخليل الغفلة[3]، الذي أحرق فقهاء المالكية كتبه عند موته. وكذلك تكلّم في الاعتزال تلميذه ابن السمينة أبو بكر يحيى بن يحيى (319هـ/ 927م)[4]، وغيرهم كثير. يقول ابن حزم: «أمثال محمّد بن عبد الله بن مرّة بن نجيح الأندلسي[5]، يوافق المعتزلة في القدر، وكان يقول إن علم الله وقدرته صفتان محدثتان مخلوقتان...، وكان من أصحاب مذهبه رجل يُقال له

(1) ابن الفرضي عبد الله بن محمّد: **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الإبياري، (القاهرة وبيروت: الدار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1989)، ج1، ص 588 – 589.

(2) لعلّ أوّل شخص يُنعت بالاعتزال بالأندلس، شيخان من أهل قرطبة هما: أحمد بن عبد الله التجيبي، وأبو وهب القرطبي، وكانا من ذوي المكانة العلمية عند عبد الرحمن الأوسط. ينظر: ابن عذارى المراكشي أبو عبد الله محمد: **البيان المغرب في أخبار المغرب**، (بيروت: دار الثقافة، د ت.)، ج2، ص 92.

(3) خليل بن عبد الملك بن كليب القرطبي: المعروف بخليل فضلة. قال ابن الفرضي: «رحل إلى دمشق...وكان يعلن بالاستطاعة...» العوني الشريف حاتم بن عارف: ذيل لسان ميزان، (الرياض: دار علم الفوائد للنشر، 1418)، ص 59 – 60.

(4) أنخل جنثالث بالثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: حسن مؤنس، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، ص 369.

(5) كان على طريقة من الزهد والعبادة سبق فيها؛ واتسق في سلك مهتديها، وكانت له إشارات غامضه، وعبارات عن منازل الملحدين غير داحضة، ووجدت له مقالات رديه، واستنباطات مردية نسب بها إليه زهق، وظهر له فيها مزحل من الرشد ومزهق، فتتبعت مصنفاته بالحذق، واتسع في استماحتها الخرق، وغدت مهجورة على التالين محجوره، وكان له تحميق البلاغة وتدقيق لمعانيها. الفتح بن خاقان أبي نصر: مطمح الأنفس ومسرح التأنس، (القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1302هـ)، ص 58

إسماعيل بن عبد الله الرعيني[1]...، أدركته إلا أني لم ألقه ثم أحدث أقوالاً، فبرئ منه سائر فقهاء المرية وكفّروه...وكان أحمد الطبيب صهره ممّن برئ منه...، وولده الحكم الذّي يقول عنه ابن حزم: إنّه كان رأس المعتزلة في الأندلس»[2].

ومنهم أبو إسحاق المعروف بالعمشاء، يذهب إلى القول بخلق القرآن، ويناظر فيه المناظرة الشّديدة، وصاحب ابن عبدون وغيره من رجال العراقيين[3]. ويذكر ابن حزم من أهل الاعتزال حكم بن منذر بن سعيد البلوطي[4]، الذي كان وفق قول ابن حزم: «رأس المعتزلة بالأندلس وكبيرهم وأستاذهم وناسكهم»[5]. ويذكر ابن الأبار أنّه دخل في آخر القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، إلى الأندلس رجل من المشرق من أعلام الكلام، فنزل بمرسية[6] وأخذ في إثارة كثير

(1) قال ابن حزم: «كان له حظ عظيم من نُسُك وعبادة، وكان من أتباع ابن مَسَرَّة القدري، ولما بلغ ذلك بعضَ رُفْقَتِه تبرأ منه، مثل إبراهيم بن سهل الأربُولي وحكم بن المنذر، وكانا قبل ذلك يتواليانه، والله أعلم. ابن حزم: الفصل في الملل والنحل، ج 4، ص 138.

(2) ابن حزم: **الفصل**، ج4، ص 150، 151.

(3) أبي عبد الله محمّد حارث بن أسد الخشني: **طبقات علماء إفريقية**، تحقيق محمّد زينهم محمّد عزب، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993)، ص 76؛ أيمن السيد عبد اللطيف: **الحياة الثقافية في المغرب الأدنى في عهد الدولة الزيرية (361 – 543هـ/ 973 – 1148م)**، (بغداد: المكتبة الإلكترونية العراقية، د. ت.)، ص: 211.

(4) هو أبو الحكم الأندلسي، قاضي الجماعة بقرطبة، ينسب إلى قبيلة كزنة، كان فقيهًا محققًا، توفي في سنة 355هـ. الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، ج16، ص 173.

(5) ابن حزم: **رسائل**، ج 1، ص 157.

(6) مُرْسية على نهر كبير يسقي جميعها كنيل مصر، ولها جامع جليل وحمامات وأسواق عامرة، وهي راخية أكثر الدهر رخيصة الفواكه كثيرة الشجر والأعناب وأصناف الثمر، وبها معادن فضة غزيرة متصلة المادة، وكانت تصنع بها البسط الرفيعة الشريفة ولأهلها حذق بصنعتها وتجويدها لا يبلغه غيرهم. الحميري محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: مكتبة لبنان، 1984)، ص 539. مُرسِيَة أو مَرسِيَة والنسبة

من المسائل حول خلق القرآن، ونزول الربّ إلى السّماء الدنيا، وأمثال ذلك من قضايا الاعتزال، فلم يجد أمامه من يفنّد أقواله ويردّ شبهاته، فانطلق رجل من أهل مرسية. إلى طليطلة[1] لمقابلة عالمها الكبير عبد الرحمن بن أحمد بن المشاط[2]، فعرض عليه المسائل، فردّ على كل منها بجواب، ووضع لذلك عنوانًا هو: كشف جمل التعطيل بحجج من الآثار والنّظر والتّنزيل[3] فهذه الرواية تؤكد ضعف الجدل العقدي في الأندلس، وقلّة المتمرسين فيه من العلماء في القرن الثالث

إليها مُرسِيّ بالإسبانية (Murcia) تلفظ مرسيا أو مرسيه، هي مدينة تقع في جنوب شرق إسبانيا على ضفاف نهر شقورة، تطل على البحر الأبيض المتوسط. هي عاصمة منطقة مرسية. أسّسها عبد الرحمن الأوسط عام 825م. من أهم أعلامها في التاريخ الإسلامي ابن عربي وابن سيده، وأبو العباس المرسي الذي استوطن فيما بعد بمدينة الإسكندرية ودفن فيها، وبها مسجده الشهير، وشرف الدين المرسي وابن مردنيش وزيان بن مدافع الجدامي.

(1) **طُلَيْطِلَة**: جاء في معجم البلدان: «مدينة كبيرة ذات خصائص محمودة بالأندلس يتصل عملها بعمل وادي الحجارة من أعمال الأندلس وهي غربي ثغر الروم وبين الجوف والشرق من قرطبة، وكانت قاعدة ملوك القرطبيين، وتسمى مدينة الأملاك». الحموي الرومي البغدادي: معجم البلدان، المعجم الرابع، (دار صادر، د. ت)، ص 39 – 40. **طُلَيْطِلَة** بالإسبانية: Toledo توليدو، مدينة إسبانية تقع على بعد 75 كيلومترًا جنوب العاصمة الإسبانية مدريد. مدينة طليطلة هي عاصمة مقاطعة طليطلة ومنطقة قشتالة لا منتشا في وسط إسبانيا. يبلغ عدد سكانها حوالي 83.108 نسمة. المدينة تقع على مرتفع منيع تحيط به أودية عميقة وأجراف عميقة، تتدفق فيها مياه نهر تاجه. ويحيط وادي تاجة بطليطلة من ثلاث جهات مساهما بذلك في حصانتها ومنعتها.

(2) هو أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن بن قاسم بن علقمة بن بدر، أبو عمر بن المشاط الأزدي من أنفسهم. ويتولى بني أمية. وجده بدر. هو الداخل مع عبد الرحمن، وقد عني بالعلم، وروى بن مطروح، وابن وضاح، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. القاضي عياض: ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير محمود، ج 4، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت)، ص 429 – 430.

(3) ابن الآبار أبي علي الصدفي محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي: **المعجم في أصحاب الإمام أبي علي الصدفي**، (مدريد، مطبعة روخسي، 1885)، ص 277.

وبداية القرن الرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين، ممّا أخّر جدل الكلام إلى حين. وأشهر ممن تأثر بهذا الفكر؛ عبد الله بن مسرة (ت. 286هـ/ 889م)[1]، ومنهم يحيى بن يحيى، المعروف بابن السمينة (ت. 315هـ/ 927م)، وهو من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق، حيث تتلمذ على يدي خليل بن عبد الملك[2]. وأغلب من تأثر بالاعتزال في الأندلس كانوا في نهاية القرن الرّابع وما بعده، ممّا يوحي أنّ هذا الفكر دخل متأخرًا إلى الأندلس، في زمن عرف الاعتزال قوة وتجذّرًا على عهد الخلافة العباسية. وممّن تأثّر بآراء المعتزلة، محمّد بن مسرة، فقد خرج إلى المشرق، واشتغل بلقاء أهل الجدل وأصحاب الكلام من المعتزلة[3]، وله تأثيره على الجدل الكلامي في الأندلس.

ومن أعلامهم أحمد بن عبد الله بن عبد الوهاب بن يونس؛ المعروف بابن صلى الله (ت. 315هـ/ 979م)، فقد كان بصيرًا بالحجاج، وكان ينسب إلى الاعتزال. وعبد الله بن منذر القرطبي (ت. 436هـ/ 1044م)، الذي اتُهم بالاعتزال، فانفض عنه الناس، وقد ألّف كتابًا في القدر والقرآن على مذهب المعتزلة[4].

ويؤكد ذلك على أنّ بلاد الأندلس قد عرفت فكر الاعتزال ومبادئه على أيدي وعلماء كُثر، بثّوا كثيرًا من آرائه القادمة من المشرق، غير أنّ فقهاء المالكية

(1) هو عبد الله بن محمّد بن مسرة بن نجيح بن مرزوق، من أهل قرطبة، يكنى: أبا محمّد. كان متّهما بالقدر، رحل إلى المشرق مع أخيه وهو صغير، وسمع بالبصرة من بندار محمّد بن بشار...وشارك الخشني في أكثر رجاله بالبصرة...وانصرف إلى الأندلس، ومات بمكة المكرمة سنة 286هـ/ 889م ابن الفرضي عبد الله بن محمّد، **تاريخ علماء الأندلس**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، ج1، ص 371 – 377.

(2) ابن الفرضي: **تاريخ علماء الأندلس**، ج 1، ص 165

(3) التهامي إبراهيم: **جهود علماء المغرب**، ص 203.

(4) بن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك: **الصلة**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966)، ج2، ص 380.

واجهوا هذا الوافد العقدي بعنف واستنكار، لأنّ قناعاته – في نظرهم – تتعارض والعقيدة السلفية، ممّا يؤكد سيطرة المذهب المالكي في الأندلس. فأغلب المسائل الكلامية والعقائدية في الأندلس كان من وراء إثارتها المعتزلة، كما كان عليه الحال ببلاد المشرق، «ذلك أنّ المعتزلة أهل جدل، يثيرون المسائل، ويبرهنون عليها، ويحركون العقول للبحث والتّفكير»[1].

2 – الأشعرية والجدل في الأندلس

مؤسس المذهب الأشعري هو أبو الحسن الأشعري[2]، وقد نشأ منذ صغره على مذهب الاعتزال، إذ لزم شيخه الجبائي (235) – 303هـ/ 849 – 916م (في البصرة، وتلقى عنده أصول المذهب، ولكنه لم يلبث أن أعلن تحوله عنه حوالي عام 300هـ، ولعلّه أحسّ بمدى ما يحيق بالعقيدة الإسلامية من أخطار من جراء غلو المعتزلة في آرائهم في تغليب العقل على النقل. ويبدو من نص تحول أبو الحسن الأشعري أن ثمة مشكلات ثلاث رئيسة كانت موضع الجدل عند المعتزلة على عصر الأشعري، وهي: مشكلة خلق القرآن، ونفي إمكان رؤية الله في الآخرة، ثم مسألة حرية الإرادة في الاختيار، وكان على الأشعري أن يحدد موقفه الجديد من هذه المسائل على ضوء عقيدة السلف[3]، ثم ظهر بعده الأشعري أبو

(1) أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1981)، ص91.

(2) أبو الحسن الأشعري: (260 – 324هـ) إمام المتكلمين، أخذ عن أبي خليفة الجمحي، وأبي علي الجبائي، وزكريا الساجي، وسهل بن نوح، وطبقاتهم، وكان عجب في الذكاء وقوة الفهم، ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، ج 15، (القاهرة: مؤسسة الرسالة، 2001)، ص86 – 87؛ ابن عساكر أبو القاسم علي الدمشقي: **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، (دمشق: 1324هـ.).

(3) أبو ريان: **تاريخ الفكر**، ص 195 – 197.

بكر الباقلاني[1] (ت. 402هـ/ 1013م)، ثم أبو المعالي الجويني[2] (ت. 478هـ/ 1123م)، اللذان أسسا وعمقا كثيرًا من مفاهيم علم الكلام بشقيه الجليل والدقيق، وقد لاقى المذهب الأشعري انتشارًا بين الفقهاء والمفكرين المسلمين.

والمذهب الأشعري أقل حدة في التعامل مع بعض المسائل الأساسية من مذهب الاعتزال، خاصة في بعض مسائل العقيدة، حيث ينفي الأشاعرة أن يكون العبد خالقًا لأفعاله، ويرون أن رؤية الباري ممكنة في الآخرة، فضلًا عن قولهم بكثير من الآراء التي تنسجم مع ظاهر القول[3].

3 – الخوارج والجدل في الأندلس

فرقة من الفرق الإسلامية خرجوا على الإمام علي – رضي الله عنه – وخالفوا رأيه، وكانت تعتقد أنّ الولاية ليست وَقْفًا على قريش، بل تصح في خير المسلمين ولو كان عبدًا حبشيًا، ويطلق على من خرج على الخلفاء والسلاطين بالخارجي[4].

(1) هو أبو بكر محمد بن الطيب محمد، القاضي المعروف بالباقلاني، واحدًا من أهم الشخصيات التي أسهمت في تطوير المذهب الأشعري منهجًا وموضوعًا. ابن عساكر: **تبين كذب**، ص217. الباقلاني أبو بكر بن الطيب: **الانتصار للقرآن**، تحقيق محمد عصام القضاة، (بيروت: دار ابن حزم، 2001)، ج1، ص11؛ أحمد محمود صبحي: **في علم الكلام، الأشاعرة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص 90.

(2) الجويني أبو بكر عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، نسبة إلى «جوين» بنيسابور، هو أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، المجمع على إمامته، المتفق على غزارة علمه. أسس له نظام الملك المدرسة النظامية. الجويني أبو المعالي إمام الحرمين: **كتاب الإرشاد**، تحقيق محمد يوسف وعلي عبد المنعم عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1950)، ص ك – ل.

(3) الطائي محمد باسل: **دقيق الكلام الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعة**، (أربد: عالم الكتب الحديث، 2010)، ص 24.

(4) – أحمد مختار عمر وآخرون: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (بيروت: عالم الكتب، 2008)، ج1، ص 628.

وقد أثرى الفكر الخارجي الجدل الكلامي في الأندلس، وإن كان أقل جدلًا مقارنة ممّا كان عليه الحال في بلاد المشرق والمغرب، فالخلاف الخارجي السني من حيث التنظير الفقهي والعقدي انعكس إيجابًا على الجدل في الأندلس، واتخذ أغلب هذا الجدل شكل النقد والردّ من قبل علماء أهل السنّة على منظري الفكر الخارجي، بحكم أنّ الخلاف بين الفريقين ظّل قائمًا منذ القرن الأول الهجري، وقد شمل الجدل بين الفريقين؛ الذات الإلهية، سواء من حيث المعاني الاعتبارية أو الصفات الذاتية لله تعالى، ومسألة القرآن، هل هو منزل أو مخلوق، ومسألة رؤية الله في الآخرة، ومسائل أخرى.

وساعد على انتقال الفكر الخارجي إلى بلاد الأندلس انتشاره في بلاد المغرب العربي والهجرة الكبيرة من البربر إلى العدوة الأندلسية[1]. وممّا يعزّز هذا الاعتقاد قيام العديد من الدويلات في بلاد المغرب على أساس المعتقد الخارجي. فليس غريبًا ظهور تأثير الإباضية على بعض الأندلسيين، حيث قيل إن جزيرة يابسة كانت على مذهب الإباضية إلى نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[2].

4 – الشيعة والجدل في الأندلس

الشّيعة فرقة من الفرق الإسلامية سُمّيت كذلك لإعلانها مشايعة علي بن أبي طالب وأولاده – رضي الله عنهم – وأنّهم الأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ ويرون أنّ الإمامة منصب ديني كالرسالة فلا تفويض إلى بشر، ولا يتوصّل إليها

(1) أبو عبيدة عبد الرحيم العطا محمّد: **المذاهب العقدية في الأندلس في القرن الخامس الهجري**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، 2011)، ص 216

(2) فطيمة مطهري: **المظاهر الحضارية في القيروان وتهيرت إبان القرنين الثاني والثالث الهجريين**، رسالة دكتوراه، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2025)، ص 683.

بالانتخابات أو نحوه[1]، فالشيعة هم الذّين وَالُوا، أو شايعوا عليّا معتبرين أنه الأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ لقرابته منه، والإمامة يجب أن تكون في أبنائه من بعده وهي حق لآل البيت نصّا ووصية[2].

يقول شوقي ضيف[3]: «ونستطيع أن نزعم أنّ الأندلس كانت محصنّة ضدّ التشيّع ودعاته، حتى يقول المقدسي في أواخر القرن الرابع الهجري: إنّ الأندلسيين إذا عثروا على متشيّع ربماّ قتلوه، وحتىّ بعد انتهاء الدولة الأموية، نجد كبار المؤرخين في الأندلس مثل ابن حيان وابن حزم يتعصّبون للأمويين ضّد الشيعة تعصبًا شديدًا، ثم يضيف: وكل ما يمكن قوله؛ إن التشيع في الأندلس، إنماّ هو بعض الأصداء في مدائح الشعراء للحموديين وآل البيت.

ويبدو أنّ شوقي ضيف اعتقد أنّ التشيّع وُجد عَرَضا بالأندلس من خلال بعض الأشعار المادحة لآل البيت ليس إلاّ. ويبقى هذا الحكم غير دقيق، بدليل ما يقدّمه ابن حزم على الوجود الشيعي بالأندلس من خلال كتابه الفصل الذي يدحض قوله؛ فقد ذكر ابن حزم في باب شنع الشيعة قوله: «يذهب إلى هذا – يقصد بعض معتقدات الشيعة بالأندلس – وكلمناهم منهم المعروف بابن شق الليل (380 – 455هـ) المحدّث بطلبيرة، وهو مع ذلك من أهل العناية وسعة الرواية، ومنهم

(1) العلواني طه جابر فياض: **أدب الاختلاف في الإسلام**، (فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992)، ص7.

(2) الشهرستاني أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم: **الملل والنحل**، تحقيق أحمد علي مهنا وعلي حسن فرعون، (بيروت: دار المعرفة، 1993)، ج1، ص 169.

(3) شوقي ضيف: **تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات بالأندلس**، (القاهرة: دار المعارف، د ت.)، ص 54، 57، 58.

محمّد بن عبد الله الكاتب، وأخبرني أنّه جالس الخَضر وكلّمه مرارًا وغيره كثير»[1].

ويؤكد ذلك وجود المعتقد الشيعي بالأندلس، وكذلك التواجد النوعي له بين بعض محدّثيه وعلمائه، ويذكر صاحب كتاب الفصل أنه حاور الكثير من هؤلاء الفقهاء وخالطهم، ثم إنّ الصلة لم تنقطع بين الأندلس وشمال أفريقيا، حيث كانت الدولة الفاطمية الإسماعيلية.

المبحث الثاني: واقع الجدل الكلامي في الأندلس

جاء جدل أهل السنة والجماعة للفرق الإسلامية لتصحيح ونقد العديد مما أثاروه من مسائل كلامية تمس عقائد الدين، سواء في مسائل الأسماء والصفات والذات الإلهية، أو في بعض المسائل السياسية، التي لها علاقة بالسياسة الشرعية مثل الإمامة، والتي تعتقد بعض الفرق أنها أصل العقيدة في الإسلام، وقام علماء الأندلس بجهد كبير في بحث ودراسة أهم هذه القضايا العقائدية، التي دخلها التحريف والتزييف، وتولّى عدد كبير منهم الرد على هذه التحريف، والتي تُوثِّقها مناظرات ومؤلفات ابن حزم (ت. 456هـ)، والقاضي أبي الوليد الباجي (ت474هـ)، والفقيه أبي عبد الله محمد بن الفرج المعروف بابن الطلاع (ت. 497هـ)، والفيلسوف ابن رشد (ت. 595هـ)، وغيرهم.

ووصل علم الكلام في الأندلس إلى ذروته في تطور المذهب الأشعري زمن ابن رشد. ووظّف الأشاعرة الاستدلال في نصرة عقائدهم.[2] ففي بداية القرن الرابع الهجري تطوّرت وسائل الردّ على المخالفين بعد أن اختزِلت في فتاوى تُلقى في المساجد، أو في مواقف فردية تصدر عن الفقهاء، وأصبحت في هذه المرحلة آراء

(1) ابن حزم: **الفصل**، ج4، ص 137.
(2) ابن رشد: **الكشف**، ص 11.

مدوّنة لها كتبها ومراجعها؛ بعد أن توسّع الجدل من جدل فقهي إلى جدل عقدي وكلامي أكثر عمقًا وتعقيدًا يديره فقهاء أهل الكلام.

وظل الجدل الكلامي ضعيفًا إلى غاية عهد الدويلات نهاية القرن الرابع الهجري، فلم يجد علم الكلام والجدل فيه رواجًا واهتمامًا، لقلة المشتغلتين به، يقول ابن حزم[1]: «أما علم الكلام فإن بلادنا لا تتجاوب فيه الخصوم، ولا اختلفت فيه النحل، فقلّ تصرفهم في هذا الباب».

1 – مسائل الكلام في الأندلس

من أعقد مسائل الكلام وأخطرها على عقيدة الأمة، والتي تسببت في خلافات بين المسلمين في عهد العباسيين (132 – 656هـ)، ووصلت أثرها إلى الأندلس:

أ – مسألة خلق القرآن

اتفقت كتب التاريخ والنحل على أن أوّل من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم[2]، ثم جهم بن صفوان (78 – 128 هـ/ 697 – 745م)، ثم تبعهما بشر ابن غياث المريسي[3]، وقد قتل الأول على الزندقة والإلحاد نحو سنة 118هـ، في أواخر

(1) ابن حزم: **رسائل**، ج2، ص 186.

(2) عبد الفتّاح أبو غدّة: **مسألة خلق القرآن**، حلب وبيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، د. ت.)، ص 5 – 6. الجعد بن درهم: قال الإمام أحمد: وكان يقال إنه من أهل حران، وعنه أخذ الجهم ابن صفوان مذهب نفاة الصفات، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة، بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفى الصفات والأفعال، ولهم مصنفات في دعوة الكواكب، كما صنفه ثابت بن قرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران. ابن تيمية أبو العباس: درء تعارض العقل والنقل، **تحقيق**: محمد رشاد سالم، ج 1، (القاهرة: دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 313.

(3) اللالكائي: **شرح السنة**، ص 6 – 7.

عهد الدولة الأموية، وقتل الثاني في سنة 128هـ، لخروجه بالسيف مع الحارث بن سريج على أمراء خراسان، وأما الثالث فقد توفي سنة 218هـ عن نحو 80 سنة[1]. وفي سنة 218هـ توفي بشر المريسي الفقيه المتكلم، وكان داعية إلى القول بخلق القرآن، هلك في آخر السنة، ولم يشيعه أحد من العلماء، وحكم بكفر الأئمة... «ولم يُدرك بشر: الجهم بن صفوان، وإنما أخذ مقالته، واحتج لها، طائفة» ودعا إليها، وقال أبو النضر هاشم بن القاسم: وكان والد بشر يهوديًا قصابًا صباغًا في سويقة مالك، وأخذ في دولة الرشيد، وأوذي لأجل مقالته.[2] وقد ظهرت هذه الفتنة بعض الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة[3] (ت. 80/ 150هـ)، فقال فيها قولاً عظيمًا، ورد على ناشريها، فأسكتهم إلى حين[4].

قال الحافظ بن عبد البر في ترجمة الإمام المزَني[5] كان يقول: القرآن مخلوق، وهذا لا يصح عنه، فهجره قوم كثير من أهل مصر، حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه

(1) الذهبي: **العبر**، ج1، ص 373.

(2) الذهبي: **ميزان الاعتدال**، ج1، ص 322.

(3) هو أحمد بن محمد بن حنبل الأعلى الشيباني، أحد الأعلام، كان إماما في الحديث وضروبه، إمامًا في الفقه ودقائقه، إمامًا في السنة ودقائقها، إمامًا في الورع وغوامضه، إمامًا في الزهد وحقائقه. توفى سنة 241 ه. ابن حزم علي أبو محمد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، د. ت.)، ج3، ص 11.

(4) رواه ابن أبي العوام الحافظ، ونقله عنه الكوثري في **تأنيب الخطيب**، ص 55. كما أشار إليه ابن قتيبة مع التقدير والإحسان، لذلك الموقف من أبي حنيفة في كتاب **الاختلاف في اللفظ**، ص 56.

(5) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن مسلم المزني: صاحب الإمام أحمد وناشر علمه، وكان فقيهًا عالمًا، راجح المعرفة، جليل القدر في النظر، عارفًا بوجوه الكلام والجدل، حسن البيان، مقدمًا في مذهب الشافعي وقوله وحفظه وإتقانه. وله على مذهب الشافعي كتب كثيرة، لم يلحقه أحد فيها. ابن عبد البر أبو عمر: **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاث الفقهاء**، تحقيق أبو الفتاح أبو غدة، (حلب: **مكتبة المطبوعات الإسلامية**، 1997)، ص 170.

إلى عمود في المسجد...كان تقيًا ورعًا دينًا»[1]. فالنص الذي عرضه ابن عبر البر يبيّن موقفه من المسألة، فهو رد من أحد أعلام الأندلس على القائلين بخلق القرآن مستشهدًا بما كان عليه أحد أعلام الأمة المزني، وهو الموقف الذي أجمعت عليه الأمة[2].

وكان أبو محمد ابن حزم أكثر من رد على القائلين بخلق القرآن، فلا تكاد أجزاء الفصل تخلو من عرض المسألة ونقد الفرق المخالفة. قال أبو محمد: واختلفوا في كلام الله عز وجل بعد أن أجمع أهل الإسلام كلهم على أن لله تعالى كلامًا، وعلى أن الله تعالى كلَّم موسى عليه السلام وأن القرآن كلام الله عز وجل. وكذلك سائر الكتب المنزلة كالتوراة والانجيل والزبور والصحف، وكل هذا لا خلاف فيه بين أحد من أهل الإسلام. فقالت المعتزلة: إن كلام الله عز وجل صفة فعل مخلوق. وقالوا إن الله تعالى كلّم موسى عليه السلام بكلام أحدثه في الشجرة وقال أهل السنة: إن كلام الله تعالى هو علمه لم يزل، وهو غير مخلوق، وهو قول الإمام أحمد بن حنبل وغيره، وقالت الأشعرية: كلام الله تعالى صفة ذات، لم تزل غير مخلوقة، وهو غير الله تعالى، وخلاف الله تعالى، وهو غير علم الله تعالى، وأنه ليس الله تعالى إلا كلام واحد. واحتج أهل السنة بحجج منها: أن قالوا إن كلام الله عز وجل لو كان غير الله تعالى لكان لا يخلو من أن يكون جسمًا أو عرضًا، فلو كان جسمًا لكان في مكان واحد، ولو كان ذلك لكان لم يبلغنا كلام الله عز وجل ولا كان يكون مجموعًا عندنا، في كل بلد كذلك. وهذا كفر. ولو كان عرضًا لاقتضى حاملًا، ولكان كلام الله، الذي هو عندنا هو غير كلامه، الذي عند غيرنا، وهذا محال. ولكان أيضا بفناء

(1) ابن عبد البر: **الانتقاء**، ص 170.

(2) مذهب أهل السنة: أن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا وأيقنوا، أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. اللاّلكائي هبة الله بن الحسن بن منصور: **شرح أصول عقيدة أهل السنة والجماعة**، تحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، (القاهرة: المكتبة الإسلامية، 2010)، ص 338.

حامله، وهذا لا يقولونه[1].

ويرد أبو محمد على المخالفين لأهل السنة في القول والاعتقال، يقول: وأما الأشعرية فيلزمهم في قولهم إن كلام الله تعالى غير الله ما ألزمناهم في العلم والقدرة سواء، كما قد تقصيناه قبل هذا والحمد لله رب العالمين. وأما قولهم إنه ليس الله تعالى إلا كلام واحد، فخلاف مجرد الله تعالى ولجميع أهل الإسلام، قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: الآية 109]. قال أبو محمد: ولا ضلال أضل، ولا حياء أعدم، ولا مجاهرة أطمّ، ولا تكذيب لله تعالى أعظم ممن سمع هذا الكلام الذي لا يشك من أنه قول الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بأن لله تعالى كلمات لا تنفذ. وقالت أيضًا هذه الطائفة المنتمية إلى الأشعري إن كلام الله لم ينزل به جبريل (عليه السلام) على قلب محمد (عليه السلام)، وإنما نزل عليه بشيء آخر هو عبارة عن كلام الله تعالى، وأن الذي نقرأ في المصاحف ونكتب فيها ليس شيء منه كلام الله عز وجل، وأن كلام الله تعالى الذي لم يكن ثم كان، ولا يحل لأحد أن يقول: إن ما قلنا الله تعالى « لا يزايل الباري تعالى، ولا يقوم بغيره، ولا يحل في الأماكن، ولا ينتقل ولا هو حروف موصولة، ولا بعضه خيرًا من بعض، ولا أفضل ولا أعظم من بعض. وقالوا لم يزل الله تعالى قائلًا: ﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: الآية 35]. وقائلًا للكفار: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: الآية 108]. وقائلًا: ﴿فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: الآية 11]. ولم يزل قائلًا لكل ما إذا أراد تكوينه كن[2].

(1) ابن حزم علي أبو محمد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، د. ت.)، ج3، ص 11، 17.

(2) ابن حزم: **الفصل في الملل**، ج3، ص 11 – 12.

وهذا كفر مجرد بلا تأويل، وذلك أننا نسألهم عن القرآن أهو كلام الله عز وجل أم لا؟ فإن قالوا ليس هو كلام الله تعالى كفروا بإجماع الأمة. وإن قالوا هو كلام الله عز وجل تركوا قولهم الفاسد. ونسألهم أيضًا عن القرآن الذي يتلى في المساجد ويكتب في المصاحف، ويحفظ في الصدور أهو كلام الله تعالى أم لا؟ فإن قالوا لا. كفروا أيضا بإجماع الأمة. وإن قالوا هو كلام الله تعالى تركوا قولهم. وأقروا أن كلام الله مكتوب في المصاحف ومسموع من القراء، ومحفوظ في الصدور كما يقول جميع أهل الإسلام... والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق: فهو ما قاله الله عز وجل ونبينا محمد، ﷺ، لا نزيد على ذلك شيئًا، وهو أن قول القائل القرآن، وقوله كلام الله تعالى كلاهما معنى واحد، واللفظان مختلفان، والقرآن هو كلام الله تعالى على الحقيقة لا على المجاز، ويكفر من لم يقل بذلك. ونقول إن جبريل السلام نزل بالقرآن الذي هو كلام الله تعالى على الحقيقة على قلب محمد، ﷺ، كما قال تعالى ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [سورة الشعراء: الآية 194]. ولابن حزم اسهاب في ذلك يمكن الرجوع إليه لمن أراد.(1)

ورد الحافظ ابن عبد البر: «يقولون: إن القرآن الذي تكلم به الله صفة من صفاته لا يجوز عليه الخلق، وأن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له، وذلك مخلوق، وإنه حكاية عن كلام الله وليس هو القرآن الذي تكلّم الله به(2).«فمثل هذا النص يؤكد موقف ابن عبد البر معارضته للقائلين بخلق القرآن»؟

ورد أبو عمرو الداني في الرسالة الوافية، قال: «القرآن كلام الله غير مخلوق». ومن قولهم: إنّ القرآن كلام الله وصفة لذاته، جديد لا يبلى، ولا يفنى ولا يخلق على كثرة الرد منزل، مفروق ليس بخالق ولا مخلوق، قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ

(1) ابن حزم: **الفصل في الملل**، ج3، ص 13 – 14.
(2) ابن عبد البر: **الانتقاء**، ص 106.

ذِى عِـوَجٍ﴾ [الزمر: الآية 28]. قال ابن عباس: القرآن غير مخلوق. وروى محمد بن إسماعيل البخاري عن الحكم بن محمد، عن سفيان بن عيينة قال: أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة، منهم: عمرو بن دينار يقولون: القرآن كلام الله ليس بمخلوق. وروى غير واحد عن سفيان قال: سمعت عمرو بن دينار يقول: سمعت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما دونه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام الله. وروى الأوزاعي عن حسّان بن عطية عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن كلام الله غير مخلوق». وكلام الله سبحانه قائم به، ومختص بذاته...ويستفيض أبو عمرو الداني في المسألة.[1]

ب - نقد علماء الأندلس لكتاب إحياء علوم الدين

من مسائل الكلام التي دار حولها جدل حاد وعنيف، ما ورد في كتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي من مسائل العقيدة، فانبرى للرد عليها فقهاء وعلماء الأندلس لنقدها والرد عليها، بل وصل الأمر إلى حد حرق[2] كتاب الإحياء بفتوى من فقهاء الأندلس، وكتاب إحياء علوم الدين من أشهر كتب الغزالي وأهمها، والذي سطّره قلمه، وضمّنه ما انتهى إليه علمه وفهمه، وقد لاقى هذا الكتاب انتشارًا واسعًا في

(1) الداني أبو عمر: **الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات**، تحقيق حلمي بن محمد بن إسماعيل الرشيدي، (الإسكندرية، دار البصيرة، 2006)، ص 137 - 39.

(2) تم إحراق كتاب إحياء علوم الدين في عام 503هـ من طرف علي بن يوسف بإيعاز من بعض الفقهاء، وخاصة قاضي قرطبة محمد بن علي بن عبد العزيز بن حمدين (ت. 508هـ) الذي أصدر فتوى بإحراق الإحياء وحَرض على جمع نسخه. التادلي ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** (البيضاء: مطبعة النجاح الدار مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، 1984)، ص 9؛ الهاطي محمد: **حضور كتاب إحياء علوم الدين في المغرب الوسيط: السياق والاشتغال والتلقي**، (البيضاء: مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، 2013).

أوساط كثيرة، والكتاب مشتمل على كثير من المسائل الكلامية والفلسفية والآراء الصوفية والآداب والسلوك، وفيه استعرض قواعد العقائد من الإحياء مسائل العقيدة على طريقة المتكلمين – الأشعرية – وهي خلاف طريقة السلف الذين لم يكن الغزالي خبير بطريقتهم ومنهجهم في أصول الدين. قام عدد من العلماء من بينهم علماء الأندلس بالنقد والتقويم لكثير من آراء الغزالي في مؤلفه إحياء علوم الدين، في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.[1] وبغض النظر عن المادحين لكتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي وهم كثر نعرض فقط للمنتقدين له من علماء الأندلس، وهو الأصل في بحثنا، ومنهم:

ولأبي بكر الطرطوشي[2]، كتاب عنوانه: الأسرار والعبر، ويشمل مخطوطة على 177 ورقة بمكتبة خاصة بالمغرب الأقصى كما نبّه إلى ذلك العلامة محمّد المنوني، وفيه يعارض كتاب الإحياء[3]. وذكر ابن علان عن الخشوعيّ أن الطرطوشي كتب هذه الرسالة جوابًا عن سائل سأله من الأندلس عن حقيقة أمر مؤلف الإحياء، فكتب إلى عبد الله بن مظفّر: سلام عليك، فإني لقيت أبا حامد وكلّمته، فوجدته وافر الفهم والعقل، وممارسًا للعلوم، وكان ذلك معظم زمانه، ثم خالف طريق العلماء، ودخل

(1) العتيبي بن عباد: **المآخذ العقدية**، ص 2، 3.

(2) هو أبو بكر الفهري الطرطوشي، ولد سنة 451هـ/ 1059م، صاحب كتاب سراج الملوك، ويعرف بابن أبي رندقة. ذكره ابن بشكوال في الصلة، توفى بالإسكندرية سنة520هـ/ 1126م، وممّن أخذ عنه الحافظ أبو بكر بن العربي وغيره المقري، والطرطوشي نسبة إلى طرطوشة من بلاد الأندلس وعبر عنه ابن الحاجب في مختصره الفقهي في «باب العتق» بالأستاذ. وكان رحمه الله تعالى صاحب القاضي أبا الوليد الباجي رحمه الله تعالى بسرقسطة، وأخذ عنه مسائل الخلاف، وسمع منه وأجازه...وقرأ الأدب على أبي محمّد بن حزم بمدينة إشبيلية، ثم رحل إلى المشرق سنة 476هـ/ 1083م، ومن تآليفه. كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب بدع الأمور ومحدثاتها. الضبي، **بغية الملتمس**، ج1، ص 173 – 177.

(3) الضبي، **بغية الملتمس**، ج1، ص 177.

في غمار العمال، ثم تصوّف، فهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب العلوم، ووساوس الشيطان، ثم سابها وجعل يطعن على الفقهاء، بمذاهب الفلاسفة، ورموز الحلاج، وجعل يتجنى على الفقهاء والمتكلّمين، ولقد كاد ينسلخ من الدين».

قال الطرطوشي: «فلمّا عمل كتابه الإحياء عمد فتكلّم في علوم الأحوال، ومرامز الصوفية، وكان غير أنيس بها، ولا خبير بمعرفتها، فسقط على أم رأسه، فلا في علماء المسلمين قرّ، ولا في أحوال الزاهدين استقر، ثم شحن كتبه بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتابًا على وجه بسيط الأرض أكثر كذبًا على رسول الله ﷺ منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ورموز الحلاّج، ومعاني رسائل إخوان الصفا وهم يرون النبوّة اكتسابًا فليس النّبي عندهم أكثر من شخص فاضل، تخلّق بمحاسن الأخلاق، وجانب سفاسفها، وساس نفسه حتى لا تغلبه شهوة، ثم ساق الخلق بتلك الأخلاق، وأنكروا أنّ الله يبعث إلى الخلق رسولًا، وزعموا أنّ المعجزات حِيَل ومخاريق، ولقد شرّف الله الإسلام، وأوضح حججه، وقطع العذر بالأدلّة». ويواصل: «ثم يسوق الكلام سَوْقًا ويرعد فيه ويبرق، ويمني ويشرق، حتى إذا تشوّفت له النفوس، قال: هذا من علم المعْلَمة، وما وراءه من علم المكاشفة لا يجوز تسطيره في الكتب، ويقول: هذا من سرّ الصدر الذي نُهينَا عن إفشائه. وهذا فعل الباطنية وأهل الدّجل والدّخل في الدين، يستقل الموجود، ويعلّق النفوس بالمفقود، وهو تشويش لعقائد القلوب، وتوهين لما عليه كلمة الجماعة، فلئن كان الرجل يعتقد ما سطرّه، لم يبتعد تكفيره، وإن كان لا يعتقده، فما أقرب تضليله»[1]. ثم يضيف: «فلي عزم أن أنفرد له، فأستخرج جميع هفواته، وأوضح سقطاته، وأبنيها حرفًا، حرفًا. وفي دونه من الكتب غنية وكفاية لإخواننا المسلمين، وطبقات الصالحين،

(1) الطرطوشي أبو بكر: **كتاب الحوادث والبدع**، تحقيق علي بن حسن بن علي عبد الحميد الحلبي الأثري، (القاهرة: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1990)، ص 17، 18.

ومعظم من وقع في عشق هذا الكتاب رجال صالحون لا معرفة لهم بما يلزم العقل وأصول الديانات، ولا يفهمون الإلهيات، ولا يعلمون حقائق الصفات»[1].

قال الذهبي: «وفي التّوكل من الإحياء ما نصّه: وكل ما قسم الله بين عباده من رزق وأجل، وإيمان وكفر، فكلّه عدل محض، ليس في الإمكان أصلًا أتمّ منه، ولو كان وادّخره تعالى مع القدرة ولم يفعله، لكان بخلًا وظلمًا»[2].

وقال أبو بكر بن العربي: قال شيخنا أبو حامد قولًا عظيمًا انتقده عليه العلماء، فقال: وليس في الله أبدع من هذا العالم في الإتقان والحكمة. ولو كان في القدرة أبدع أو أحكم منه لم يفعله، لكان ذلك منه قضاء للجود، وذلك محال»، وبهذا القول فقد أتى أبو حامد بفرية ما قال بها أحد من الموحدين، فليس هناك لإبداع الله من منتهى ولا حد، ثم قال: «والجواب أنّه باعد في اعتقاد عموم القدرة ونفى النهاية عن تقدير المقدورات المتعلقة بها، ولكن في تفاصيل هذا العالم المخلوق، لا في سواه، وهذا رأي فلسفي قَصَدَت به الفلاسفة قلب الحقائق، ونسبت الإتقان إلى الحياة – مثلًا – والوجود إلى السمع والبصر، حتى لا يبقى في القلوب سبيل إلى الصواب، وأجمعت الأمّة على خلاف هذا الاعتقاد، وقالت عن بكرة أبيها: إنّ المقدورات لا نهاية لها لكل مقدّر الوجود، لا لكل حاصل الوجود، إذ القدرة صالحة. ثم قال: وهذه وهلة لا لَعَا لها، ومزلّة لا تماسك فيها»[3].

ورد كذلك عليه ابن حمدين القرطبي، فقال: «وإنّ بعض من يعظ ممّن كان ينتحل رسم الفقه، ثم تبرأ منه شغفًا بالشرعة الغزّالية، والنحلة الصوفية، أنشأ كراسة

(1) علي حسن علي عبد الحميد: **كتاب إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين**، (القاهرة: مكتبة ابن الجوزي، 1988)، ص 11..

(2) الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، ج19، ص 337.

(3) عبد الحميد: **كتاب إحياء**، ص 14 – 16.

تشمل على معنى التعصّب لكتاب أبي حامد إمام بدعتهم فأين هو من شُنْع مناكيره، ومضاليل أساطيره المباينة للدين؟ وزعم أنّ هذا من علم المعاملة المفضي إلى علم المكاشفة الواقع على سرّ الربوبية الذي لا يسفر عن قناعة، ولا يفوز باطلاعه إلا من تمطى إليه ثبج ضلالته التي رفع لها أعلامها، وشرّع أحكامها»[1].

الخاتمة:

• تأخر الجدل الكلامي في الأندلس على غير ما كان عليه الحال في بغداد وحواضرها على عهد دولة بني عباس، ليس لقلة حيلة علمائها وفقهائها، ولكن لضعف وجود الفرق التي تثير مسائل الكلام، كذلك الموقف السلبي للسلطة الأموية والفقهاء من الفرق الإسلامية؛ حيث إن السلطة السياسية والدينية يومها؛ تبنّت وحدة المذهب الفقهي والعقدي بحجة الحفاظ على وحدة الأمة، فغلّقت الأبواب في وجه الفرق الكلامية حتى لا تلج البلد، مما حدّ من توافد الفرق للعدوة مما أخّر هذا الجدل الفكري.

• كان جدل فقه الفروع ممهّدًا لجدل الأصول، الذي مارسه الفقهاء باستعمال وسائل جديدة، كعلم الكلام والمنطق، في مسائل متجددة، فأسهم بدوره في فتح الباب أمام الجدل الكلامي في عهد دول الطوائف، بعد أن تأخر هذا النشاط إلى أواخر القرن الرابع الهجري، عكس ما كان عليه الحال في المشرق الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري.

• في عهد دويلات الطوائف انتشر التسامح الفكري، فالتحقت الفرق الكلامية بالعدوة الأندلسية. وفي القرنين الخامس والسادس الهجريين اشتد جدل الكلام بين الفرق الكلامية الإسلامية من خوارج ومعتزلة وشيعة وغيرهم...، قبالة أهل السنة والجماعة الذين استنهضوا الهمم في النقد والرد على المخالفين، وانتهى هذا النوع

(1) الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، ج19، ص 327، 332.

من الجدل إلى مؤلفات، هي اليوم شاهدة على طبيعة المسائل التي كانت مثار جدل.

• أكد جدل الكلام في العدوة، ومن خلال مسائله؛ حجم تواجد كل فرقة كلامية في الأندلس. فلم يكن ممكنًا تحديد هذا التواجد لولا طبيعة الجدل العقدي ومسائله في هذا المدة من تاريخ الأندلس. وأكد هذا النشاط الفكري على مستوى وعلو كعب فقهاء وعلماء الأندلس في المناظرة والجدل، وما يثبت ذلك المؤلفات التي خلفوها.

• هذا النشاط الفكري وسع الأفاق لمعرفة طبيعة الصراع السياسي القائم يومها، لأن نشاط جدل الكلام ومن ورائه فرق الكلام، تيارات سياسية عاملة، كانت تسعى لتأسيس إمارات أو تجد لها مواقع سياسية في الأندلس؛ فالشيعة الفواطم في شمال أفريقية كثير ما كانت لهم محاولات في هذا الشأن، فقد حاول بنو الحمود تأسيس دولة لهم في العدوة، وكانوا من وراء العديد من الفتن، وكذا فعل الخوارج من صفرية وإباضية.

• لا يمكن أخذ الجدل الكلامي على عواهنه، على كونه مهاترات كلامية، أو نوع من السفسطائية اللفظية، أو شكل من أشكال الترف الفكري العقيم، فقد حافظ هذا النشاط الفكري في الأندلس على نقاء عقائد المسلمين من العقائد الفاسدة الجارفة. ووقف في وجه كل حاول من تغيير الكينونة العقدية لأهل الأندلس.

المصادر والمراجع

1. أبادي، القاضي عبد الجبار أحمد الأسد: **الأصول الخمسة**، تحقيق فيصل بدير عون، (الكويت: مطبوعات جامعية، 1998).

2. ابن الآبار، أبي علي الصدفي محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي: **المعجم في أصحاب الإمام أبي علي الصدفي**، (مدريد، مطبعة روخسي، 1885).

3. ابن الحنفية، حسن بن محمد: **رسالة في الرد على القدرية**، تحقيق جوزيف إس، (المطبعة الكاثوليكية: 1977).

4. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد: **تاريخ علماء الأندلس**، (القاهرة: مكتبة

الخانجي، 1988).

5. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد: **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الإبياري، (القاهرة وبيروت: الدار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1989).

6. ابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك: **الصلة**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966).

7. ابن حزم، علي أبو محمد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، د. ت.).

8. ابن حزم، علي أبو محمّد: **رسائل ابن حزم**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987).

9. ابن خاقان، الفتح أبي نصر: مطمح الأنفس ومسرح التأنس، (القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1302هـ).

10. ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمّد الإشبيلي (732/ 808هـ): **المقدمة**، تحقيق خليل شحاتة، مراجعة سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000).

11. ابن رشد، أبو الوليد: **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، تحقيق محمد عابد الجابري، (بيروت: 1998).

12. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف: **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاث الفقهاء**، تحقيق أبو الفتاح أبو غدة، (حلب: **مكتبة المطبوعات الإسلامية**، 1997).

13. ابن عذاري، أبو عبد الله محمد: **البيان المغرب في أخبار المغرب**، (بيروت: دار الثقافة، د ت.).

14. ابن عساكر، أبو القاسم علي الدمشقي: **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، (دمشق: 1324هـ.).

15. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي (ت. 774هـ): **التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل**، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، 2011).

16. أبو ريان، محمد علي: **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990).

17. أبو ريان، محمد علي، وعباس سليمان: **مدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية**، تأليف: (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ت.).

18. أبو زهرة، محمّد: **تاريخ الجدل**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1934).

19. أبو غدّة، عبد الفتّاح: **مسألة خلق القرآن**، حلب وبيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، د. ت.).

20. الإسفراييني، أبو المظفر: **التبصير في الدين**، (القاهرة: 1955).

21. الأفغاني، محمد الطاهر عبد الظاهر: «ترجمة معبد الجهني وغيلان الدمشقي»، **شبكة الألوكة**، (23 ديسمبر 2024).

22. الآمدي، سيف الدين: **غاية المرام في علم الكلام**، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، (القاهرة: لجنة إصدار التراث، 1971).

23. أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1981).

24. أنخل، جنثالث بالثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: حسن مؤنس، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).

25. الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **المواقف في علم الكلام**، (بيروت: علم الكتب، د. ت.).

26. الباقلاني، أبو بكر بن الطيب: **الانتصار للقرآن**، تحقيق محمد عصام القضاة، (بيروت: دار ابن حزم، 2001).

27. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (تـ 256هـ): **التاريخ الكبير**، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د. ت.).

28. البياضي، زاده الرومي الحنفي: **إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنفي في أصول الدين**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007).

29. التادلي، ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف** (البيضاء: مطبعة النجاح الدار مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، 1984).

30. التهامي، إبراهيم: **جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنّة في مقاومة**

الانحرافات العقدية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005).

31. التوحيدي، أبي حيان علي بن محمد: **الرسالة البغدادية**، تحقيق عبود الشالجي، (بيروت: منشورات الجمل، د. ت.).

32. الجويني، أبو المعالي إمام الحرمين: **كتاب الإرشاد**، تحقيق محمد يوسف وعلي عبد المنعم عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1950).

33. حركات، إبراهيم: **مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 9هـ/ 15م**، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 2000).

34. الحموي، ياقوت الرومي البغدادي: معجم البلدان، المعجم الرابع، (دار صادر، د. ت).

35. الحميري، محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: مكتبة لبنان، 1984).

36. الخشني، أبي عبد الله محمّد حارث بن أسد: **طبقات علماء إفريقية**، تحقيق محمّد زينهم محمّد عزب، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993).

37. الداني، أبو عمر ا: **الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات**، تحقيق حلمي بن محمد بن إسماعيل الرشيدي، (الإسكندرية، دار البصيرة، 2006).

38. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق بشار عوّاد معروف، (الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي، 2003).

39. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله: **سير أعلام النبلاء**، ج 15، (القاهرة: مؤسسة الرسالة، 2001).

40. الرفاعي، عبد الجبار: **مقدمة في علم الكلام الجديد**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024).

41. شادي، نعمان: **كتاب الجامع لكتب الضعفاء والمتروكين والكذابين**، بموقع المكتبة الشاملة بالإنترنت.

42. الشهرستاني، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم: **الملل والنحل**، تحقيق أحمد علي مهنا وعلي حسن فرعون، (بيروت: دار المعرفة، 1993).

43. صبحي، أحمد محمود: **في علم الكلام، الأشاعرة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).

44. صبحي، أحمد محمود: **في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الفقه، الأشاعرة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

45. ضيف، شوقي: **تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات بالأندلس**، (القاهرة: دار المعارف، د ت.).

46. الطائي، محمد باسل: **دقيق الكلام الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعية**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010).

47. الطرطوشي، أبو بكر: **كتاب الحوادث والبدع**، تحقيق علي بن حسن بن علي عبد الحميد الحلبي الأثري، (القاهرة: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1990).

48. عبد الحميد، علي حسن علي: **كتاب إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين**، (القاهرة: مكتبة ابن الجوزي، 1988).

49. عبد اللطيف، أيمن السيد: **الحياة الثقافية في المغرب الأدنى في عهد الدولة الزيرية (361 – 543هـ/ 973 – 1148م)**، (بغداد: المكتبة الإلكترونية العراقية، د. ت.).

50. العتيبي، عبد بن عبيد بن عباد: **المآخذ العقدية على كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي**، رسالة دكتوراه، (مكة المكرمة: كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، 1428هـ).

51. العسقلاني، ابن حجر: لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدَّة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002).

52. العلواني، طه جابر فياض: **أدب الاختلاف في الإسلام**، (فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992).

53. عليلي، محمّد: **الإشعاع الفكري في المغرب الإسلامي**، رسالة ماجستير، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008).

54. عمر، أحمد مختار وآخرون: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (بيروت: عالم الكتب، 2008).

55. العوني، الشريف حاتم بن عارف: ذيل لسان ميزان، (الرياض: دار علم الفوائد للنشر، 1418).

56. الغزالي، أبو حامد: **المنقذ من الضلال**، (القاهرة: المطبعة اليمنية بمصر، 1309هـ).

57. القاضي، عياض: ترتيب المدارك، تحقيق أحمد بكير محمود، ج 4، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت)

58. اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور: **شرح أصول عقيدة أهل السنة والجماعة**، تحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، (القاهرة: المكتبة الإسلامية، 2010).

59. المالطي، أبو الحسين: **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، (بغداد وبيروت: مكتبة المثني ومكتبة المعارف، 1969).

60. محمد، أبو عبيدة عبد الرحيم العطا: **المذاهب العقدية في الأندلس في القرن الخامس الهجري**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، 2011).

61. مطهري، فطيمة: **المظاهر الحضارية في القيروان وتهيرت إبان القرنين الثاني والثالث الهجريين**، رسالة دكتوراه، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2025).

62. المغربي، علي عبد الفتاح: **الفرق الإسلامية الكلامية**، (القاهرة، مكتبة وهيبة، 1995).

63. الهاطي، محمد: **حضور كتاب إحياء علوم الدين في المغرب الوسيط: السياق والاشتغال والتلقي**، (البيضاء: مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، 2013).

الصلات البحرية بين حضرموت والهند وأثرها في الحياة الاجتماعية والعلمية في الهند
(القرن العاشر الهجري أنموذجًا)

د. أديب ناصر علي لصور[1]

الملخص:

يتناول هذا البحث الصلات البحرية بين حضرموت والهند وأثرها على الحياة الاجتماعية والعلمية في الهند خلال القرن العاشر الهجري، بوصفه مرحلة متقدمة من التفاعل الحضاري. ويعود اختيار هذه الفترة إلى كونها لم تقتصر على التبادل التجاري، بل شهدت امتدادًا واسعًا نحو مجالات اجتماعية وعلمية متعددة. فقد أسهم التجار والدعاة القادمون من حضرموت في تعزيز التواصل الحضاري مع المجتمعات الهندية، خاصة في المناطق الساحلية، مما أدى إلى نشوء مجتمعات مستقرة ذات طابع عربي إسلامي في عدد من المدن الهندية. كما يبرز البحث دور هذه الصلات في نقل المعارف والعلوم، وترسيخ الروابط الثقافية والدينية بين الجانبين. ويخلص إلى أن الصلات البحرية بين حضرموت والهند شكّلت

(1) أستاذ التاريخ الإسلامي وحضارته المساعد – كلية الآداب/ جامعة عدن.

عاملًا رئيسيًا في إحداث تحولات اجتماعية وعلمية عميقة، تركت آثارًا مستمرة في بنية المجتمع الهندي وأسهمت في تشكيل ملامحه الحضارية.

This study examines the maritime connections between Hadramawt and India and their impact on social and intellectual life in India during the tenth century AH, a period representing an advanced stage of civilizational interaction. This era was selected because such relations extended beyond mere commercial exchange to encompass broad social and scholarly dimensions. Merchants and religious scholars from Hadramawt played a significant role in strengthening cultural and civilizational ties with Indian societies, particularly in coastal regions, which led to the emergence of stable communities characterized by an Arab - Islamic identity in several Indian cities. The study further highlights the role of these maritime links in the transmission of knowledge and sciences, as well as in consolidating cultural and religious connections between the two regions. It concludes that the maritime relations between Hadramawt and India constituted a major factor in shaping profound social and intellectual.transformations, leaving enduring mpacts on the structure of Indian society and contributing to the formation of its civilizational features

كلمات مفتاحية: حضرموت، الهند، الصلات البحرية، التجارة البحرية، الملاحة في المحيط الهندي، التأثير الحضاري، التبادل الثقافي.

المقدمة:

كوَّنت الصلات البحرية بين حضرموت وشبه القارة الهندية عبر العصور الإسلامية ظاهرة حضارية متميزة. تجاوزت الأبعاد التجارية والاقتصادية؛ لتشمل ميادين اجتماعية وثقافية وعلمية واسعة، وقد كان لرجال البحر والتجارة والدعوة

القادمين من حضرموت دور فعال، في ترسيخ جسور التواصل الحضاري مع المجتمعات الهندية، خصوصًا في المناطق الساحلية.

وفي القرن العاشر الهجري بلغت هذه الصلات مرحلة متقدمة من التفاعل؛ إذ نشأت مجتمعات حضرمية مستقرة في مدن هندية متعددة، وأسهمت في تكوين مشهد ثقافي واجتماعي متنوع، انعكس في انتشار المدارس والزوايا والمراكز العلمية، وفي التبادل المعرفي واللغوي، وكذلك في مظاهر الحياة اليومية من عادات ولباس ونظم معيشية.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث؛ لتسليط الضوء على مدة مهمة من تاريخ الصلات البحرية بين حضرموت والهند، وأثرها في الحياة الاجتماعية والعلمية في الهند (القرن العاشر الهجري أنموذجًا).

يرجع سبب تحديد دراسة الصلات البحرية بين حضرموت والهند في هذه المدة من دون غيرها من المدد التاريخية؛ بسبب أهميتها؛ إذ إن هذه المدة تُعدُّ من أزهى مراحل تاريخ الصلات البحرية بين حضرموت والهند؛ فقد شهدت عديدًا من محطات الصلات البحرية، التي كان لها الأثر الواضح في الحياة الاجتماعية والعلمية.

ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه لا يُختزل في بعد اقتصادي أو تجاري فقط؛ بل يتجاوز ذلك ليبني عاملًا حيويًّا في تغيير أنماط الحياة الاجتماعية في مناطق عديدة من الهند، بما يشمل أنماط الاستيطان، وظهور المجتمعات الجديدة، كما تكمن أهميته أيضًا في كشفه للبصمة العلميّة التي وضعها العلماء الحضارمة في الحياة العلمية في الهند، التي ما زالت واضحة عليها حتى اليوم.

اعتمدت هذا البحث على المنهج التاريخي والتحليلي؛ إذ عُرضت فيه الروايات عرضًا تاريخيًّا، ثم إخضاعها للتحليل، منتهجًا منهجًا علميًّا رصينًا قائمًا على رصد

الأدلة التاريخية، وجمع المعلومات والروايات بدقة وتجرُّد، ثم تحليلها، والتأكد منها، وصولًا إلى مرحلة الاستنتاج، التي يخرج بها البحث.

ومن أجل تقديم دراسة مستفيضة حول هه الصلات قُسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، وهي كالآتي:

- المبحث الأول: مراحل الصلات البحرية بين حضرموت والهند ومنافذها وطرقها.

- المبحث الثاني: أثر الصلات البحرية بين حضرموت والهند في الحياة الاجتماعية في الهند.

- المبحث الثالث: أثر الصلات البحرية بين حضرموت والهند في الحياة العلمية في الهند.

المبحث الأول: مراحل الصلات البحرية بين حضرموت والهند ومنافذها وطرقها.

مثّلت حضرموت عبر العصور بوابة بحرية فريدة ربطت الجزيرة العربية بالهند وسواحل المحيط الهندي، وأسهم موقعها الجغرافي المتميز وتقاليدها البحرية العريقة في رسم خريطة واسعة من الصلات التجارية والثقافية والروحية، وخاصةً مع الهند.

لم تكن صلات حضرموت البحرية مع الهند سطحية أو طارئة، بل كانت عميقة ومتشعبة، حاكت نسيجًا من التبادل الحضاري، الذي ظلّ حاضرًا في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية حتى العصور المتأخرة.

ومن أجل توضيح تلك الصلات سنسلّط في هذا المبحث الضوء على المراحل، التي مرّت بها هذه الصلات، والمنافذ البحرية التي عبرتها، والطرق التي ربطت

بين الضفتين، لنكشف عن أبعاد هذا التواصل، الذي تجاوز التجارة ليصبح جسرًا حضاريًّا وإنسانيًّا الأثر البالغ.

مراحل الصلات البحرية بين حضرموت والهند.

ا. مرحلة عصور ما قبل الإسلام.

منذ عصور ما قبل الإسلام، بحكم الموقع الجغرافي المتميز لحضرموت على الطرق البحرية العالمية، كان للحضارمة باع طويل في الملاحة والتجارة[1] وذلك جعلهم يرتبطون بعلاقات مبكرة مع شعوب كبرى كاليونان والرومان والصين والهند[2]، وقد كانت الهند، لقربها؛ من أوائل البلدان التي أقام معها الحضارمة علاقات تجارية نشطة.

كانت الهند بحكم قربها الجغرافي من أوائل البلدان، التي وصل إليها الملاحون والتجار الحضارمة، مؤسسين لعلاقات تجارية وتواصل حضاري استمر على مدى العصور التاريخية في إطار مناخ يسوده الأمن والاستقرار، ويحافظ على صيرورته إرثًا ثقافيًّا مشتركًا في بعض جوانبه تولد عن تأثيرات حضارية متبادلة بين الطرفين عبر الزمان.

تعود العلاقات البحرية بين حضرموت والهند إلى عصور قديمة جدًّا؛ إذ كانت السفن التجارية للحضارمة تتردد على الهند كثيرًا، حاملةً أصناف السلع التجارية، وتبادلوا فيما بينهم كثيرًا من السلع التجارية التي لقيت رواجًا في الأسواق الخارجية، وأصبحت الموانئ اليمنية وخاصةً الحضرمية تستقبل السفن التجارية

(1) أبو العلاء، محمود طه، جغرافية شبه جزيرة العرب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1972م، ج3، ص119 – 120.

(2) الشاطري، محمد أحمد، أدوار التاريخي الحضرمي، دار الكتب، بيروت، 1950م، ج1، ص53.

القادمة من الهند، لتفرغ في أسواقها أصناف السلع التجارية، التي تشتهر بها، وتشير الأدلة التاريخية إلى أن السفن خرجت من الموانئ الحضرمية إلى بلاد الهند؛ لجلب منتجاتها التجارية منذ الألف الثالث ق.م، واستمرت عبر العصور ما قبل الميلاد وبعده[1].

٢. مرحلة العصر الإسلامي.

شهدت الصلات البحرية بين حضرموت والهند تطورًا كبيرًا في العصور الإسلامية، إلا أن أهم ما يميز الصلات البحرية بين البلدين في هذا العصر هو حمل الحضارمة راية الإسلام ونشره، فمنذ القرن الأول الهجري ركبوا البحر، واتجهوا نحو الأقاليم الهندية المختلفة، ونشروا الإسلام فيها، محرزين قصب السبق في نشره فيها.

ومنذ القرن الأول الهجري كثرت الرحلات البحرية ونشطت التجارة، وقام التجار برحلات تجارية مباشرة ومتواصلة؛ لاستيراد السلع التجارية وتصديرها فيما بين البلدين[2]، وخاصة الطيب والبخور، وهي السلع التي عُرفت حضرموت بأنها مصدر الطيب وبخور المعابد الذي كان يرسل إلى الهند[3].

وابتداءً من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري نشطت التجارة بين العرب والمسلمين مع الهند، نتيجة سيطرة العرب والمسلمين على البحار؛ فزاد نفوذ الحضارمة التجاري، وقويت صلاتهم البحرية مع السواحل الهندية[4] مع تطور

(1) مقبول، السيد أحمد، العلاقات العربية الهندية، تعريب: نقولا زيادة، الدار المتحدة للنشر والتوزيع – بيروت، 1394هـ/ 1974م، ص115 – 119.

(2) الرامهرمزي، بزرك، عجائب الهند بره وبحره وجزائره، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط1، 1421هـ/ 2000م، ص97، 126، 156.

(3) أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط10، 1965م، ج1، ص3.

(4) النمر، عبد المنعم، تاريخ الإسلام في الهند، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1401هـ/ 1981م، ص88.

العلوم البحرية ازدادت الصلات البحرية بين العرب والهند طيلة المدة من القرن الخامس إلى العاشر الهجري؛ فأصبح العرب مهيمنين على التجارة مع الهند؛ وخاصةً الحضارمة والعمانيين[1].

يتضح مما سبق أن الصلات البحرية بين حضرموت والهند في العصر الإسلامي لم تكن مقتصرة على التجارة، بل حملت أبعادًا ثقافية ودينية عميقة، وقد كان للحضارمة دور بارز في ترسيخ هذه العلاقة، بالتنقل البحري المستمر، ونشر الإسلام.

٣. منافذ حضرموت للتواصل البحري مع الهند.

يُعدّ الموقع الساحلي لحضرموت مفتاحًا للتواصل البحري مع الهند وسائر بلدان الشرق، وكانت الموانئ الحضرمية نقاط انطلاق رئيسة لهذا التفاعل، وتنوعت هذه المنافذ في أهميتها ونشاطها تبعًا للظروف الاقتصادية والسياسية عبر العصور.

كان ميناء قنا[2]، في عصور ما قبل الإسلام، هو ميناء البلاد الحضرمية؛ والمنفذ الرئيس للدولة الحضرمية[3]؛ فكانت له شهرة كبيرة في البلدان كافة وخاصةً الهند، وأصبح في نهاية القرن الثاني للميلاد وبداية القرن الثالث الميلادي واحدًا من أكبر موانئ ممالك جنوب الجزيرة، وكان في تلك المدة واحدًا من المداخل الرئيسة

(1) Sulaiman Nadavi (S) «Arab Navigation» in Islamic culture. Haydar Abad 1942, P80.

(2) يقع ميناء قنا على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية بين عدن غربًا وظفار شرقًا، ويقع بين خليجين صغيرين، وهو ينتهي بمجموعة صخرية تسمى بحصن الغراب على مسافة 3 كم جنوب غرب بئر علي، ويتكون الموقع من أقسام عدة، تشمل المدينة، والقلعة، والمقبرة.
Sedov, Alexandre V, Qani', port antique du Hadramaout, Yemen,2001,p33 - 34.

(3) Pliny, Natural History, translated by, H, Rackham, M. A. William Heinemann Ltd, Vol., II, B, VI, Vol. IV, B, XII, London, 1969 , B K6, p417.

ومن الأبواب البحرية للبضائع الواردة من المناطق المطلة على البحر المتوسط والدول المطلة على الخليج العربي وإفريقيا، وشبه الجزيرة الهندية[1].

ومن المنافذ البحرية الحضرمية، التي كان لها دور في التواصل البحري مع الهند ميناء مِرْبَاط، فقد كان هذا الميناء مرسىً للسفن القادمة من الهند والصين وغيرهما من البلدان، وهو مرسًى جيد ورد ذكره على أفواه التجار؛ ولكن هذا الميناء ضعف دوره في النصف الأول من القرن السابع الهجري عندما تعرضت مرباط للخراب[2].

ومن المنافذ الحضرمية رَيْسُوتُ؛ وريسوت شبه جزيرة تقع في المنتصف ما بين عمان وعدن، يحيط بها البحر إلّا من جانب واحد[3]، وكات من المراكز التجارية المهمة[4]، وقيل: إن ريسوت جبل متّصل بأرض الأحقاف، وهو بلد واسع غلبت عليه الرمال بسوافي الرّياح فعفا أثره، وهو الّذي ذكره الله عزّ وجلّ، والبحر يضرب بسفح هذا الجبل، ويركب منه في البحر[5].

لكن الميناء الرئيس لبلاد حضرموت في العصر الإسلامي عمومًا، والقرن العاشر الهجري خصوصًا، كان ميناء الشحر، الذي أصبح منذ مطلع القرن الرابع الميلادي

(1) Sedov, Qani, Yemen, p35.

(2) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، ج5، ص97؛ البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي الحنبلي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ، ج3، ص1252؛ القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ص61.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص112.

(4) الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف، الإكليل، تحقيق: محمد علي الأكوع، منشورات المدينة، بيروت، ط3، 1407هـ/ 1986م، ج1، ص 195.

(5) البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، 1992م، ج1، ص367.

ميناءً ومركزًا تجاريًّا مهمًا لتجارة الحضارم[1].

كان ميناء الشحر من المرافئ العظام في العصور القديمة والإسلامية، الذي يُجلب منه البضائع والمتاع إلى بلاد السند والهند[2]، فقد كان له دور فعال في عالم التجارة أكبر مما هو عليه الآن، ولا مقارنة بين حاله اليوم وحاله آنذاك[3].

وقد أصبح ميناء الشحر في العصر الإسلامي، وتحديدًا في القرن العاشر الهجري[4]، هو المنفذ الأهم؛ فقد مثّل المركز التجاري الرئيس لحضرموت، وعبره نُقلت البضائع إلى السند والهند، فكان بوابة التبادل مع الشرق، ومعبرًا للتجار والدعاة الحضارمة.

وعلية فقد شكّلت المنافذ البحرية الحضرمية، وعلى رأسها ميناء الشحر، العمود الفقري للتواصل مع الهند، وقد أدت دورًا محوريًا في ترسيخ العلاقات الاقتصادية والثقافية، وأسهمت في نقل التأثيرات الحضرمية إلى أعماق القارة الهندية.

٤. الطرق البحرية التي تربط حضرموت بالهند.

أدّت الطرق البحرية دورًا حاسمًا في وصل حضرموت بالهند، فهي ليست مجرد مسارات ملاحية، بل قنوات عبور للتجارة، والهجرة، والثقافة، والدين، وكان لسهولة هذه الطرق وأمانها أثر بالغ في كثافة التنقل الحضرمي والهندي عبر القرون. وقد ارتبطت حضرموت بالهند عبر مسارين رئيسين، وهما:

(1) بامطرف، محمد عبد القادر، الرفيق النافع على دروب منظومتي الملاّح باطايع، مطبعة السلام، عدن، 1972م، ص75.

(2) ابن خرداذبة، عبيد الله بن عبدالله (ت نحو 300هـ)، المسالك والممالك، تحقيق: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، ص60.

(3) الشاطري، أدوار التاريخي الحضرمي،، ج1، ص53.

(4) ينظر: باوزير، خالد، موانئ ساحل حضرموت: دراسة اثنوأثرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م، ص45 – 46.

أ. طريق الساحل[1]:

وهو الطريق البحري الأهم، الذي يبدأ من ميناء الشحر، مارًّا بموانى عمان، أولها ميناء مسقط[2]، ثم حاسك[3]، فتخرج منه السفن لتمرَّ بعدد من المراكز التجارية على الساحل حتى تصل إلى جزيرة مصيرة[4]، ومنها تتجه إلى مدينة قلهات[5] التي ترسو فيها أكثر سفن الهند والصين، ثم تتجه نحو هرمز[6]، ومنها تمر السفن بعدد من موانئ الخليج الشرقية والغربية، إلى أن ترسو بميناء سيراف[7].

(1) عن خط سير هذه الطريق ينظر: ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة ابن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1417هـ، ج2، ص123 وما بعدها.

(2) مسقط: ميناء مهم يقع على ساحل بحر عمان. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروم، المشترك وضعًا والمفترق صقعًا، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1406هـ/ 1986م، ص397. وتقع جنوبي مدينة صحار، وتبعد عنها نحو 250 كم. العاني، عبد الرحمن بن عبد الكريم، تاريخ عمان في العصور الإسلامية الأولى، دار الحكمة، لندن، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص81 – 82.

(3) حاسك: ميناء على مقربة من مرباط ومصيرة. ابن المجاور، جمال الدين أبو يوسف بن يعقوب بن محمد، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة (تاريخ المستبصر)، اعتنى بتصحيحها: أوسكرلوفجرين، دار التنوير، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1986م، ص99؛ ابن بطوطة، الرحلة، ج2، ص130.

(4) مصيرة: جزيرة في بحر عُمان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص144.

(5) قَلْهَات: مدينة بعُمان على ساحل البحر، إليها ترفأ أكثر سفن الهند، وهي الآن فرضة تلك البلاد. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص393.

(6) هُرْمُز: ميناء مهم، ومدينة تقع على ضفة ذلك البحر، وهي على برّ فارس، وهي فرضة كرمان إليها ترفأ المراكب، ومنها تنقل أمتعة الهند إلى كرمان، وسجستان، وخراسان، ومن الناس من يسميها هرموز. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص402.

(7) سِيرافُ: وهي مدينة جليلة على ساحل بحر فارس كانت قديمًا فرضة الهند، وقيل: كانت قصبة كورة أردشير خرّه من أعمال فارس، والتجار يسمونها شيلاو. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص294.

ومن سيراف يتجه الطريق بمحاذاة ساحل بلاد فارس، ويواصل سيره حتى تصل إلى ثارا[1]، ومن هناك يمر بمحاذاة ساحل السند حتى يصل إلى الديبل[2]، ثم يواصل السير حتى يصل إلى كولم ملي[3]

ومن كولم ملي تنقسم هذا الطريق على فرعين: الأول ينطلق من كولم ملي بمحاذاة الساحل حتى يصل إلى خليج البنغال[4]، ومنها يسير إلى جزيرة سرنديب) سيلان (التي تبعد عن كولم ملي مسيرة يوم[5]، أما الفرع الآخر فينطلق من كولم ملي، ثم يمر إلى الجنوب من جزيرة سرنديب، ثم يتجه شرقًا ويقطع بحر هركند[6]مرورًا بجزيرة النكبالوس[7]؛ ثم إلى ميناء كلهبار[8]، ثم إلى جاوة[9]، مرورًا ببحر

(1) ثارا: منطقة ساحلية تقع بين بلاد فارس وبلاد السند. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص63.

(2) الديبل: تعرف قديمًا باسم بتا، وتقع في الجنوب الشرقي من مدينة كراتشي، وتبعد عنها نحو 80كم تقريبًا، وتعرف الآن باسم بهمبور. البلوشي، إبراهيم عطا الله، «ميناء ديبل عند الفتح الإسلامي»، بحث منشور في مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمّان، مجلد (23)، العدد (1)، 1416هـ/ فبراير، 1996م، ص119، 132.

(3) كولوم ملي: مدينة ساحلية تقع جنوب الهند. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص62.

(4) حوراني، جورج فضلو، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، ترجمة: السيد يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م، ص٢١٢.

(5) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص٦٤ – 65.

(6) هركند: بحر في أقصى بلاد الهند، يقع بين الهند والصين وفيه جزيرة سرنديب، وهي آخر جزيرة الهند مما يلي المشرق. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص399.

(7) النكبالوس: تقع بين كولم ملي وسرنديب. السيرافي، أبو زيد حسن بن يزيد، رحلة السيرافي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م، ص66.

(8) كلهبار: ميناء في الهند، وهي منتصف الطريق بين عمان والصين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٧٨.

(9) جاوة: بلاد على ساحل بحر الصين مما يلي الهند. القزويني، آثار البلاد، ص29. وهي اليوم

شلاهط[1]، ومضيق ملاكة (ملقا)، حتى يصل إلى الصنف[2]، ومنه يواصل المسار باتجاه الصين[3].

ب. طريق المحيط.

هو الطريق التي تسلكه السفن الكبيرة، وتنطلق من الموانئ الحضرمية لتخترق المحيط الهندي مباشرة نحو مدينة لاهري[4]، ثم إلى كنباية[5] وقندهار[6] وقوقة[7]، حتى كولم ملي[8]، وكان هذا الطريق ذا أهمية تجارية عالية، يربط بين المحيط الهندي وشرق آسيا والخليج العربي والبحر العربي.

جزيرة إندونيسية مشهورة، بها مدينة كبيرة على ساحل البحر في أرخبيل السند عاصمتها جاكرتا، ينسب إليها اللبان الجاوي.

(1) بحر شلاهط: بحر عظيم يأتي بعد بحر هركند إلى الشرق منه، وفية جزيرة سيلان (سرنديب). ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص35.

(2) الصنف: هي مملكة تشامبا، وتقع في الجزء الشرقي من الهند الصينية. حوراني، العرب والملاحة، ص214.

(3) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص68 – 69.

(4) لاهري: وهي مدينة على ساحل الهند تطل على المحيط الهندي ولها مرسى عظيم، يأتي إليها أهل اليمن وفارس وغيرهم بغرض المتاجرة. ابن بطوطة الرحلة، ج3، ص82، 84.

(5) كنباية: مدينة هندية على ساحل البحر تقع إلى الغرب من مليبار. سليمان المهري، سليمان بن أحمد بن سليمان، العلوم البحرية عند العرب (رسالة قلادة الشموس واستخراج قواعد الأسوس وتحفة الفحول في تمهيد الأصول في أصول البحر)، تحقيق: إبراهيم خوري، ط1، 1391 هـ/ 1971م، ص51.

(6) قُنْدُهار: هي من بلاد الهند. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص402 – 403. وهي اليوم من مدن أفغانستان.

(7) قوقة: بندر على ساحل خليج كنباية الغربي، بها مرسىً جيد للسفن الصغيرة، وهي مشهورة بسوق قطنها، وقد هجرتها المراكب؛ لأن المد يطغى على أراضيها سليمان المهري، العلوم البحرية عند العرب، ص٥.

(8) ابن بطوطة، الرحلة، ج3، ص 82 وما بعدها.

لقد مثّلت الطرق البحرية، التي ربطت حضرموت بالهند شرايين تفاعل حضاري وتجاري واسع، وكان لها دور كبير في استمرارية هذه العلاقة وازدهارها، وقد استفاد الحضارمة من هذه الطرق ليس فقط في التجارة؛ بل في نشر ثقافتهم ودينهم أيضًا.

المبحث الثاني: أثر الصلات البحرية بين حضرموت والهند على الحياة الاجتماعية في الهند

كان البحر منذ أقدم العصور جسرًا لبناء العلاقات الاجتماعية بين الحضارات، ومعبرًا للتواصل الاجتماعي؛ فمن أبرز صور هذا التفاعل الاجتماعي الحضاري، العلاقة التاريخية التي ربطت حضرموت بالهند عبر طرق الملاحة البحرية، التي لم تقتصر على الجانب التجاري، بل تجاوزته إلى أبعاد الحياة الاجتماعية، شملت الاستقرار، والتداخل الاجتماعي، وظهور مجتمعات جديدة، والتواصل الاجتماعي، والتكافل الاجتماعي، تركت أثرًا واضحًا في البنية الاجتماعية الهندية؛ لذلك يُعدُّ التواصل البحري بين حضرموت وبلاد الهند أنموذجًا حيًّا لفعل البحر في صناعة التاريخ الاجتماعي وبناء الحضارات.

أولا: الاستقرار.

1. الاستقرار الحضرمي في الهند: البدايات والمسارات.

إنّ جذور الارتباط البحري بين حضرموت وشبه القارة الهندية، تعود إلى عصور ضاربة في القدم، بدأت بتبادلات تجارية محدودة، ثم تطورت إلى علاقات تجارية موسعة، وأفضت في نهاية المطاف إلى حركات استقرار وتبادل ثقافي واجتماعي واسع.

ومع تطور تجارة الحضارمة وازدهارها مع شبه القارة الهندية، وحملهم السلع الكثيرة والبضائع المتنوعة على أساطيلهم البحرية للمتاجرة مع الهند، أغرتهم هذه البلاد بالبقاء بها، ثم الاستقرار بها دائمًا[1].

وقد مهّد هذا التفاعل البحري إلى نشوء موجات هجرة حضرمية إلى الهند، أدّت إلى تكوُّن تجمعات عربية مستقرة في عدة مدن وموانئ هندية، أسهمت في نشوء حوار اجتماعي وثقافي بين الحضارمة وسكان الهند، لم يكن ليتم لولا استمرارية الاتصال البحري النشط.

كانت هذه الهجرات البحرية تتسم بطابع تدريجي، ولم تكن وليدة قرار لحظي، بل هي نتيجة تراكمات عبر قرون طويلة، ومع تطور النشاط التجاري البحري أنشؤوا تجمعات سكنية صغيرة حول مراكزهم التجارية، وقد نشأت أولى التجمعات العربية قرب نهر السند في إقليم البنجاب[2]، فقد أشار المؤرخون إلى استقرار جماعة عُرفت محليًّا باسم «عربتيه» أو «عربتاك»، يُرجح أن أغلبها كانت من الحضارمة والعمانيين، استنادًا إلى ما عُرف عن مهارتهم في الملاحة البحرية والتجارة في المحيط الهندي منذ عصور ما قبل الميلاد[3].

ومع بزوغ فجر الإسلام، تزايدت وتيرة التواصل البحري بين العرب والهند، وازدادت معه الهجرات الحضرمية، استوطن بعض التجار الموانئ الهندية الكبرى،

(1) عكاشة، محمد عبد الكريم، السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت 1839 – 1918، دار ابن رشد، عمّان، 1986م، ص42.

(2) البنجاب: إقليم واسع منقسم بين دولتي الهند وباكستان، ويقع شمال غرب شبه القارة الهندية.

(3) عبدالحليم رجب محمد، العمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام منذ ظهوره إلى قدوم البرتغاليين، مكتبة العلوم، مسقط، 1983م، ص 64ـ 65.

وتزوجوا من السكان المحليين؛ فأسّست تلك الهجرات البحرية المبكرة قاعدة أساسية لانتشار الحضارمة في الأقاليم الهندية في القرون اللاحقة[1].

غير أن هذه التجمعات في بداياتها كانت محدودة، اقتصرت غالبًا على التجار، وتركزت في المدن الساحلية التي كانت مألوفة لديهم بحكم النشاط التجاري؛ كان ذلك نتيجة ضعف المعرفة بالمناطق الداخلية آنذاك.

2. نشوء المراكز التجارية والمجتمعات الحضرمية.

بفعل توسع التجارة الحضرمية والتواصل البحري بين حضرموت والهند، بدأ الحضارمة ينشئون مراكز تجارية دائمة أُلحقت بها مساكن لهم، فتحولت تدريجًا إلى نواة لمجتمعات حضرمية مستقرة[2].

ومنذ القرن السابع الهجري، اتجهت الأنظار الحضرمية إلى إقليم المليبار[3]، الذي كان حينها أحد أبرز مراكز تجارة التوابل والبخور في الهند، فشهد ميناء إقليم المليبار الرئيس «كولم ملي» حضورًا حضرميًّا نشطًا[4]، تزايدت وتيرته حتى بلغت ذروتها في القرن العاشر الهجري.

وبفضل هذا التوسع، تحوّلت التجمعات التجارية الصغيرة إلى مجتمعات حضرمية كبيرة على طول سواحل الملاحة الهندي، امتدت من جزر المالديف إلى جاوة وسومطرة والفلبين، وشهدت هذه المناطق تأسيس مراكز بحرية وتجارية ذات

(1) باوزير، موانئ ساحل حضرموت، ص60.

(2) الآلوسي، عادل محيي الدين، تجارة العراق مع إندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1984م، ص187.

(3) مليبار: إقليم كبير يحوي مدنًا كثيرة منها: فاكنور، ومن جرور، ودلهي، ويجلب منها الفلفل إلى أنحاء العالم كافة، وهي في وسط بلاد الهند. البغدادي، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج3، ص1310.

(4) باوزير، موانئ ساحل حضرموت، ص63.

طابع حضرمي – عماني مشترك، كان لها أثر كبير في التفاعل الثقافي والاجتماعي مع السكان المحليين، أدى إلى ظهور مراكز سكنية وتجارية تميزت بصبغتها الحضرمية الواضحة[1]، من حيث اللغة والعادات والممارسات الاجتماعية. والهوية الثقافية.

3. التمدد نحو الداخل وتطور المجتمعات الحضرمية.

فيما بعد، لم يقتصر الحضور الحضرمي على السواحل والموانئ والمناطق المحيطة بها فحسب، بل بدأ يمتد نحو المناطق الداخلية للهند، مع تحسن معرفتهم الجغرافية والسياسية بتلك الأقاليم.

وشهد القرن العاشر الهجري وما بعده مرحلة جديدة من التوسع الحضرمي في الهند، تمثلت في الانتقال من السواحل إلى المناطق الداخلية؛ فقد أضحى للحضارمة حضور في مناطق بعيدة عن الشواطئ[2]، مثل: إقليم بيجابور[3]، الذي نما من قرية صغيرة إلى مدينة كبيرة نتيجة الاستيطان الحضرمي خصوصًا والعربي عمومًا؛ وهو يدلُّ على أن الحضارمة سكنوها في هذا القرن، وقد انتشرت التجمعات الحضرمية في مدن بارزة مثل أحمد أباد[4]، وسُورَت[5]، وحيدر أباد، التي أُسست

(1) Sulaiman»Arab Navigation, P80.

(2) سارجنت، أر، بي، مصادر التاريخ الحضرمي، ترجمة: سعيد عبد الخير النوبان، جامعة الكويت، الكويت، 1990م، 177.

(3) بيجابور: قرية قديمة تقع في وسط الهند، ظلت هامشية حتى أواخر القرن التاسع الهجري، فقد مصّرها ووسعها الملك يوسف عادل شاة، وأصبحت منذ ذلك الوقت مدينة كبيرة. الحسني، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الطالبي، الهند في العصر الإسلامي، راجعه وقدم له: أبو الحسن علي الحسني، دار عرفات، الهند، 1422هـ/ 2001م، ص117.

(4) أحمد أباد: تقع في إقليم كُجْرَات، وهي مدينة تقع على نهر سابر، إلى الشمال من خليج كنباية. الحسني، الهند في العصر الإسلامي، ص118.

(5) سُورَت: من أقدم المدن الهندية، تقع في إقليم كُجْرَات، على ضفة نهر سورت، وقد سميت هذه المدينة باسم هذا النهر. الحسني، الهند في العصر الإسلامي، ص117.

في بداية القرن الحادي عشر الهجري[1] على أنقاض مدينة نيرنكوث[2]، وكذلك دلهي[3]، ومالابار (مليبار)، والبنغال[4].

وقد أشار الجغرافي القزويني[5] إلى أنّ الوجود العربي في الهند حتى القرن السابع الهجري كان محصورًا في المناطق الساحلية، في حين لم يكن الوصول إلى الداخل منتشرًا، لكن هذا الواقع تغيّر بعد ذلك، فبدأت الجماعات الحضرمية تتحرك نحو مدن مثل المنصورة[6]، والمولتان[7] الواقعتين في السهل الهندي شمالاً[8]؛ إذ أسهموا في النشاط التجاري والعلمي والدعوي هناك بفاعلية.

(1) الحسني، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الطالبي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م، ج5، ص611.

(2) الحسني، الهند في العصر الإسلامي، ص116.

(3) دلهي: تسمى بالهندية ديلي، كما تسمى أيضًا دهلي، وهي مدينة تتوسط الجانب الشرقي للهند، وهي تمثل أشهر مدن بلاد الهند، ولها إرث تاريخي وعلمي وعمراني قديم، كذلك تعدُّ قاعدة (عاصمة) بلاد الهند، ومن أعظم المدن الإسلامية في الهند، بل من أعظم المدن الإسلامية في الشرق كله. ابن بطوطة، الرحلة، ج3، ص67.

(4) البنغال: تقع شمال شرق الهند وهي بنجلادش الحالية. الصافي، محمد حسين، العلاقات بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر القرن 8هـ/ 14م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء – صنعاء، 1429هـ/ 2008م، ص31.

(5) آثار البلاد، ص127.

(6) المنصورة: مدينة من أرض بلاد السند، وهي تقع على خليج نهر مهران الذي يلتف حولها، لتصبح كالجزيرة، وهي آخر مدن بلاد الهند من ناحية الصين، وكانت مدينة قديمة؛ لذلك فقد أعيد ترميمها في خلافة أبي جعفر المنصور (136 – 159هـ). ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 244، 245.

(7) المولتان: تقع في بلاد السند بجانب المنصورة. الحموي، معجم البلدان، ج5، ص 227.

(8) - Reinaud (M), Mémoire géographique historique et scientifique sur l'Inde intérieurement au milieu du XI sciècle de l'ère chrétien, Frankfurt university, 1993,p 212.

4. الهجرات البحرية الجماعية.

شهد القرن العاشر الهجري تزايدًا ملحوظًا في الهجرات الحضرمية الجماعية إلى الهند، واتخذ هذا الحراك بعدًا أسريًّا وثقافيًّا، وتُعدُّ أسرة العيدروس من أبرز النماذج في هذا السياق؛ إذ ارتحلت من عدن إلى إقليم كُجرات[1]، واستقرت في مدينة أحمد أباد، ثم بمدينة سورات[2]، وكان أول أفرادها السيد شيخ بن عبد الله العيدروس، الذي استقر في كجرات سنة 958هـ، ثم تبعه باقي أفراد أسرته[3]، وذلك أسهم في تكوين مجتمع حضرمي علمي مؤثر داخل المجتمع الهندي الإسلامي[4].

لقد ساعد الاستقرار الحضرمي الجماعي على بناء شبكات معرفية وتعليمية، كان لها دور فاعل في النهضة الفكرية في الهند، وأسهمت في تأسيس مدارس علمية، وزوايا دعوية، كان لها الأثر فالبالغ ي حياة السكان المحليين، خصوصًا في المناطق ذات الحضور الإسلامي القوي.

وبناءً على ذلك فإنّ التواصل البحري بين حضرموت والهند لا يمكن اختزاله في علاقات تجارية فحسب؛ بل كان عاملًا جوهريًّا في تكوين مجتمعات جديدة، وتحوّلات اجتماعية وثقافية داخل الأراضي الهندية، فقد أسهم هذا التواصل في انتقال البشر والثقافة والهوية، وأسّس لوجود حضرمي طويل الأمد في السواحل

(1) كجرات: من أقدم المدن الهندية البحرية وأشهرها، تقع في إقليم كجرات وسمي باسمها. الحسني، الهند في العصر الإسلامي، ص117.

(2) المراد آبادي، رفيع الدين، الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1424هـ/ 2004م، ص34.

(3) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج3، ص182.

(4) باذيب، محمد أبو بكر، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان، ص41.

والمدن الداخلية؛ ولَّد جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الاجتماعي للهند الإسلامية، وإنّ هذا الامتداد الحضرمي لم يكن ليحدث لولا جسور البحر، التي ربطت بين الضفتين قرونًا طويلة، وجعلت من المحيط الهندي ميدانًا للتفاعل الحضاري والديني والثقافي.

5. التواصل الاجتماعي.

من بين المجتمعات التي حافظت على روابطها الاجتماعية على الرغم من المسافات والأزمان، تبرز الجاليات الحضرمية بوصفها أنموذجًا فريدًا في المحافظة على صلاتها بمحيطها الاجتماعي والثقافي، سواء داخل الوطن أو في مهاجرها البعيدة، وتُعدُّ علاقتها المتينة مع الجاليات الحضرمية في شبه القارة الهندية نموذجًا بليغًا لتلك الروابط العابرة للبحار.

ومما لا شك فيه أن أبناء حضرموت من أعرق الجماعات البشرية في الحفاظ على أواصر التواصل الاجتماعي عبر العصور، فقد استطاعوا، على الرغم من الهجرات البعيدة، أن يُبقوا الجسور ممتدة بين الجاليات الحضرمية المنتشرة في البلدان المختلفة وبين مجتمعهم الأم في حضرموت.، ويبرز هذا التواصل بوضوح في العلاقة بين الحضارمة المقيمين في شبه القارة الهندية وبين وطنهم الأصلي.

وقد أدّت الصلات البحرية، وعلى رأسها التجارة، دورًا جوهريًّا في ترسيخ هذا التواصل؛ فكانت السفن الحضرمية تمخر عباب المحيط، حاملةً البضائع والرسائل والأخبار، ومؤسسة لجسور التواصل وتبادل الزيارات والمشاركة في المناسبات الدينية والاجتماعية، وهو ما عمّق الصلات بين الجانبين على الرغم من المسافات والحدود، فعلى الرغم من بعدها الجغرافي عن حضرموت، فإنها ظلّت مرتبطة بها عبر التواصل البحري، الذي عوّض عن صعوبة التواصل البري في ذلك الوقت، وما كان يكتنفه من مخاطر ومشاق.

ومن الشواهد التاريخية الدَّالة على هذا الارتباط الوثيق، ما ترويه المصادر عن استدعاء الشيخ شيخ بن عبد الله لحفيده محمد العيدروس من تريم إلى مدينة أحمد أباد، بعدما سمع بعلمه وتميزه في العلوم، وقد وصل محمد إلى جده سنة 989هـ، وبعد وفاته في العام التالي، تولّى الحفيد إقامة حلقات العلم والتعليم في تلك المدينة[1]، مواصلاً بذلك الدور الثقافي والديني، الذي حملته الجاليات الحضرمية في مهاجرها.

إن استمرار هذا النوع من التواصل، في زمن لم تكن فيه وسائل الاتصال الحديثة متاحة، يثبت مدى حرص الحضارمة على ترسيخ جذورهم والحفاظ على روابطهم وتواصلهم الاجتماعي، والحفاظ على هويتهم الأصلية.

6. التكافل الاجتماعي.

من أبرز سمات المجتمعات الحية قدرتها على تعزيز أواصر التكافل بين أبنائها، خاصةً عندما يتفرقون في الأرض وتبعد بينهم المسافات. وقد شكل الحضارمة، على مر العصور، مثالًا حيًّا على هذا الأنموذج الاجتماعي النبيل، حين حملوا معهم إلى ديار الغربة – وتحديدًا إلى الهند – ليس فقط بضاعتهم وتجارتهم؛ بل قيمهم وأخلاقهم وميراثهم من العطاء والبذل. ومن التواصل البحري المنتظم بين حضرموت والهند، نشأت جسور راسخة من التكافل الاجتماعي، جعلت من الحضور الحضرمي في المهجر امتدادًا إنسانيًّا وثقافيًّا لوطنهم الأم.

وقد أسهم التواصل البحري المستمر بين الحضارمة المقيمين في الهند ووطنهم الأم حضرموت في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي بين الطرفين؛ إذ لم تكن الهجرة

(1) الحموي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، ج4، ص26.

الحضرمية إلى الهند مجرد انتقال اقتصادي أو تجاري، بل كانت امتدادًا إنسانيًّا حمل معه روح العطاء والتراحم.

وقد عُرف الحضارمة – تاريخيًّا – بكرمهم الفطري واستعدادهم الدائم لبذل الخير؛ فالتجار القادمون من حضرموت لم يكونوا مجرد باعة يبحثون عن الربح؛ بل حملوا معهم رسالة إنسانية نبيلة، يتلمسون بها حاجات الناس ويفتحون أبواب المساعدة لكل محتاج، وفي المقابل، جاء العلماء من حضرموت إلى الهند، لا ليأخذوا، بل ليجمعوا التبرعات وينفقوها في وجوه الخير، فأسسوا بذلك منظومة حضرمية متكاملة من الإحسان والبذل.

وتُشير المصادر التاريخية إلى أن الحضارمة في القرن العاشر الهجري قد خلّفوا أثرًا واضحًا في هذا المجال، إذ لم يتوانوا عن إطعام الجائع، وإيواء الفقير، ورعاية اليتيم، ونشر البهجة في قلوب المحتاجين، لا سيما في المواسم الدينية والأعياد[1]؛ فسطّروا بذلك صفحات مضيئة في سجل القيم الإنسانية.

وكان البحر – رمز الاتصال الدائم – يجود بعطائه محملًا بالسفن الحضرمية، التي كانت تحمل التجار والعلماء إلى مدن مثل «حيدر أباد»؛ فقد أنفق هؤلاء بسخاء على حلقات العلم، ووقفوا إلى جانب طلبة العلم بكل ما يملكون، ليس هذا فحسب؛ بل إن كثيرًا من العلماء الحضارمة كانوا ينفقون الأموال على المحتاجين، وخاصةً أولئك الذين حظيوا بمكانة عالية لدى الحكّام الهنود، وجرى عليهم العطاء والرواتب، كانوا ينفقون معظم تلك الأموال على الفقراء والمساكين، حتى أن بعضهم اضطر إلى الاستدانة لتسيير نفقاته الشخصية[2]؛ بسبب إنفاقه غير المحدود على غيره من المحتاجين.

(1) الشيلي، محمد بن أبي بكر العلوي، المشروع الروي في مناقب السادة الكرام أبي علوي، المطبعة العامرة الشرقية، 1319هـ، ج2، ص52.
(2) الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4، ص26.

لقد عُدَّ العطاء الحضرمي نموذجًا فريدًا في الكرم؛ إذ لم يكن مشروطًا أو مقيدًا، بل كان دافعه الإحسان والمحبة، والرغبة في فعل الخير، والمداومة عليه[1]، ولأجل ذلك، خصص بعضهم الأوقاف، وأوقفوا الضياع والأراضي[2] لتكون مصدرًا دائمًا لتمويل أنشطة الخير، هو ما جعل أعمالهم باقية الأثر، شاهدةً على سمو إنسانيتهم ونُبل رسالتهم.

7. الإصلاح الاجتماعي.

يعدُّ الإصلاح الاجتماعي أحد أبرز المحاور التي تُقاس بها قيمة المجتمعات المهاجرة وأثرها في البيئات الجديدة التي تحل بها، وفي هذا السياق، تبرز تجربة الحضارمة في الهند بوصفها أنموذجًا فريدًا لمجتمع مهاجر لم يكتفِ بالتأقلم مع محيطه الجديد؛ بل تجاوز ذلك نحو المساهمة في إصلاحه وتنميته.

لقد حمل الحضارمة معهم إلى الهند قيمهم الحضارية، ورصيدهم الديني والأخلاقي، وأسهموا في بناء جسور السلم الاجتماعي، ونشر العدل، والشفاعة للمظلوم، وقضاء حوائج الضعفاء، حتى غدوا محل تقدير العامة والخاصة على حد سواء.

فلم يكن حضور الحضارمة في الهند غزوًا ثقافيًّا أو سعيًا وراء النفوذ؛ بل كان امتدادًا طبيعيًا لرسالة حضارية حملوها معهم من حضرموت إلى ربوع الهند، دخلوا البلاد تجارًا يبتغون فضل الله، وعلماء يتطلعون إلى نشر المعرفة، ومصلحين لا يبتغون من الناس جزاءً ولا شكورًا؛ بل يسعون بما أوتوا من حكمة وأخلاق في خدمة الناس، وقضاء حوائجهم، وتثبيت أركان العدل في المجتمع الذي حلّوا فيه؛ ويسعون بما فيه الخير والصلاح[3].

(1) باذيب، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، ص99.
(2) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص27.
(3) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج2، ص171.

وقد امتاز الحضارمة، كما تشير المصادر التاريخية، بصفاتهم الأخلاقية الرفيعة، من صدق في المعاملة، وعدالة في الحكم، وإنصاف في الشفاعة؛ وهو ما جعل لهم مكانةً رفيعةً في المجتمع الهندي، فكانوا محل ثقة عند العامة، ومحل احترام عند الحكّام أيضًا[1]، كما كانوا يقومون بالشفاعة للمحتاجين، ويسعون في خدمة الضعفاء من عامة الناس[2].

8. التأثيرات الاجتماعية.

ظلَّت الهجرات الحضرمية إلى بلاد الهند واحدة من أبرز مظاهر التفاعل الثقافي والاجتماعي في التاريخ الإسلامي؛ إذ لم تكن مجرد انتقال أفراد من أرض إلى أخرى بحثًا عن الرزق أو الاستقرار؛ بل كانت وسيلة لنقل منظومة متكاملة من القيم والعادات والتقاليد. والإرث الاجتماعي.

ومن هذا التفاعل، نشأت ظواهر اجتماعية جديدة، واتخذت العلاقات الإنسانية بين الحضارمة والمجتمع الهندي صورًا متعددة من التداخل والتأثير، بما أحدث نقلة نوعية في البنية الاجتماعية لكثير من المناطق، التي استقر فيها الحضارمة.

فمن الهجرات البحرية المتواصلة، حمل الحضارمة معهم إلى الهند إرثًا اجتماعيًّا وثقافيًّا غنيًّا، لم يحتفظوا به لأنفسهم فحسب، بل بثّوه حيثما حلّوا، فاندمجوا بالمجتمع المحلي، وشاركوه عاداته، وأثّروا فيه بعمق؛ لذلك كانت هجراتهم تجسيدًا حيًّا لمجتمع يتحرك بروحه وقيمه، ويترك بصمته في كل مكان يستقر فيه، فقد كان ذلك دأبهم المتواصل وسمتهم الدائمة.

(1) العَيْدَرُوس، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله، النور السافر في أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص 320.

(2) باذيب، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، ص60 – 61.

في المدن الهندية التي استقر بها الحضارمة لم تكن الجاليات الحضرمية جزرًا معزولة، بل تفاعلوا مع السكان المحليين، وتداخلت أنماط حياتهم مع المكونات الهندية، لينتج عن هذا التداخل مجتمعًا جديدًا يحمل بصمات حضرمية واضحة[1] في مظهره وسلوكه، حتى غدت تلك المدن تشهد أنماطًا اجتماعية جديدة متأثرة بشكل ملحوظ بالعادات الحضرمية.

وقد ظهر التأثير الحضرمي في المأكل والملبس والمناسبات الاجتماعية، وكان لعادات الزواج نصيب وافر من هذا التفاعل؛ إذ شهدت المدن الهندية زيجات بين الحضارمة والمسلمات من الهند[2]، وكان اللافت أن تلك الزيجات على وفق التقاليد الحضرمية، بدءًا من الخطبة، مرورًا بالمراسيم، وانتهاءً بطقوس العرس والولائم، وذلك يعكس حرص الحضارمة على الحفاظ على هويتهم الثقافية حتى في بيئة مغايرة.

وقد أسهم الحضارمة في إدخال بعض المناسبات الدينية والاجتماعية إلى المجتمع الهندي المسلم، لا سيما تلك المرتبطة بالطرق الصوفية، التي كانت سائدة في حضرموت، وقد أسهمت هذه الممارسات في تعزيز الروابط بين الحضارمة والسكان المحليين، وفي الوقت نفسه، حافظت على الطابع الروحي الذي ميز المجتمعات الحضرمية في المهجر

ولم يكن هذا التأثير محصورًا بالطبقات الشعبية فقط، بل شمل النخب الدينية والتجارية، فصار النمط الحضرمي في الاحتفال بالمولد النبوي، وتنظيم المجالس الدينية، وحتى صيغة اللباس – كارتداء العمائم البيضاء والقمصان الطويلة – يُرى في عدد من المناطق الهندية ذات الوجود الحضرمي، وكأنه امتداد مباشر لحضرموت نفسها.

(1) الآلوسي، تجارة العراق مع إندونيسيا، ص187.
(2) باوزير، موانئ ساحل حضرموت، ص60.

المبحث الثالث: أثر الصلات البحرية بين حضرموت والهند في الحياة العلمية في الهند.

لم يكن التاجر الحضرمي وحده من انجذب إلى ركوب البحر بحثًا عن أسواق جديدة لتصريف بضاعته وتنمية تجارته؛ بل شاركه في ذلك العالِم الحضرمي، الذي وجد في البحر وسيلة للارتحال في طلب العلم ونشره.

لقد كان البحر همزة الوصل التي جمعت بين التاجر الحضرمي، الذي يحمل البضائع المادية، والعالم الحضرمي الذي يحمل زاد الفكر والمعرفة؛ فكلاهما سعى لتوصيل بضاعته إلى أفق أرحب، وإن اختلفت الغايات والوسائل؛ لذلك لم يكن البحر مجرد معبر للتجار الحضارمة ينقلون عبره بضائعهم إلى أسواق العالم؛ بل كان كذلك سبيلًا للعلماء الحضارمة إلى أفق أرحب من المعرفة والتعليم.

لذلك فقد مثّلت الصلات البحرية رافعة قوية لهذا الامتداد العلمي؛ إذ وفّرت وسيلة نقل متاحة وآمنة نسبيًّا، كذلك ربطت حضرموت بشبكة من المجتمعات الحضرمية المنتشرة في موانئ الهند وغيرها، وذلك مهد الطريق أمام العلماء لتأسيس جسور من التواصل العلمي والثقافي بين حضرموت والعالم.

أولًا: دوافع الرحلة العلمية إلى الهند.

شهدت بلاد الهند إقبالًا واسعًا من العلماء الحضارمة، وهو الإقبال الذي لم يكن محض صدفة؛ بل جاء نتيجة عوامل متعددة، جعلت منها مقصدًا مفضلًا للعلماء الحضارمة، نوجز أبرزها بالآتي:

1. النشاط البحري.

أدى النشاط التجاري البحري المزدهر بين حضرموت والهند إلى حركة ملاحية نشطة أسهمت في إنشاء مراكز تجارية سرعان ما تحولت إلى مستوطنات حضرمية

احتضنت الجاليات المهاجرة. هذا الواقع ساعد على تسهيل انتقال العلماء وتوجيه أنظارهم إلى الهند بوصفها محطةً رئيسة لنشر العلم.

2. دعم التجار والجاليات الحضرمية.

كان للتجار الحضارمة دور كبير في تشجيع الرحلات العلمية، إذ كانوا يستقبلون العلماء ويؤمّنون لهم وسائل النقل والإقامة؛ بل ويتكفّلون أحيانًا بنفقات الرحلة كاملة، كما أن الجاليات الحضرمية المقيمة في الهند استقدمت العلماء، ووفّرت لهم الدعم المعنوي والمادي، وهي سُنة حميدة لا تزال سِمةً من سمات الحضارمة حتى يومنا هذا.

3. تقدير حُكّام الهند للعلماء الحضارمة.

تميّز العلماء الحضارمة بمكانة علمية عالية جعلتهم محلّ احترام وتقدير لدى الحُكّام المسلمين في الهند، فقد قرّبهم السلاطين والحُكّام في هذه البلاد، وولّوهم المناصب الرفيعة، وأجروا عليهم العطايا، واستشاروهم في أمور الدين والدولة[1]، وهذا ما جعل العلماء الحضارمة تقصدون بلاد الهند أكثر من غيرها.

وعند دراسة سير العلماء الوافدين إلى الهند في القرن العاشر الهجري، سنجد أغلبهم؛ إذ لم يكن كلهم – حظيوا بمكانة عند الحُكّام، فمنهم من أغدقوا عليه العطايا، ومنهم من أصبح من جملة خواصهم المقربين، فكانوا يستشيرونهم في كثير من الأمور، ويأخذون منهم العلوم[2].

لم تكن هذه المكانة المرموقة التي حُظي بها الحضارمة مبنية على المجاملات؛ بل كانت ثمرةً لمعارفهم الواسعة وتبحّرهم في العلوم الشرعية والعقلية المختلفة،

(1) باذيب، محمد، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، ص224.
(2) سيأتي الحديث عن ذلك عند ذكر العلماء.

كذلك نتيجة جهودهم العلمية في التدريس والإفتاء والقضاء وغيرها من المجالات العلمية المختلفة.

4. أثر علماء حضرموت في الحياة العلمية.

انعكس هذا التواصل البحري والعلمي على إثراء الحياة الثقافية لعلمية في الهند، لاسيما في القرن العاشر الهجري؛ فقد شهدت البلاد الهندية وفود عدد من العلماء الحضارمة البارزين الذين أسهموا في إحياء الحركة العلمية من التدريس، والتأليف، والإفتاء، والقضاء، ونشر علوم الحديث والفقه وغيرها.

فمن أبرز أولئك العلماء الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك بحرق[1] الحضرمي، الفقيه الشافعي المشهور، أحد مشاهير علماء بلاد اليمن في عصره، ونتيجة لمكانته العلمية لُقب بعلامة اليمن[2]، فقد كَانَت لَهُ الْيَد الطُّولى فِي

(1) هو الشَّيْخ الإِمَام البارع النَّحْوِيّ واللّغَوِيّ الأديب القَاضِي جمال الدّين مُحَمَّد بن عمر بن مبارك بن عبد الله بن عَليّ الْحِمْيَرِي الْحَضْرَمِيّ الشَّافِعِي المشهور بـ:«بحرق»، كَانَ من الْعلمَاء الراسخين وَالْأَئِمَّة المتبحرين، اشْتغل بالعلوم وتمهر فِي المنثور والمنظوم، رحل إلى عديد من البلدان، وتخرج على يده كثير من العلماء، فَكَانَت الهند آخر محطاته؛ وتوفي فيها في مدينة بكجرات سنة 930هـ. ينظر: العَيْدَرُوس، النور السافر، ص133 – 140؛ الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص413 – 414؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص315 – 316.

(2) نويهض، عادل، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، قدم له: مُفتي الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط2، 1409هـ/ 1988م، ج2، ص598؛ مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائقهم، نشر مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط1، 1424هـ/ 2003م، ج3، ص 2318.

الْعُلُوم جميعًا، وصنف فِي كثير من الْفُنُون كالحديث والتصوف والنحو الصّرْف والحساب والطب وَالْأدب والفك[1]، كما كان مولعًا بالنظم، وله فيه نظم حسن[2].

بعد أن عزل نفسه عن قضاء الشحر توجه إلى عدن، ومنها ركب البحر إلى الهند، ووفد على سلطانها مظفر بن محمود[3]، الذي انبهر من علمه وغزارة علومه؛ فأكرمه وقربه منه، وعظمه وقام به وقدمه، ووسع عليه والتفت إليه وأدناه منه وأخذ عنه[4]، وقرأ عليه كتب الحديث، وأسند عنه[5]، ومع أن مدته في الهند لم تطول، بسبب وفاته المفاجئة؛ لكنه ترك أثره الجلي على الحياة العلمية في الهند.

ومن الحضارمة، الذين تركوا بصماتهم العلمية في الهند، الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الرحيم العمودي[6]، كان عالمًا من بيت علم وجاه، حسن الأخلاق

(1) العَيْدَرُوس، النور السافر، ص 133.

(2) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة، 1353هـ/ 1934م، ج8، ص253.

(3) السلطان الفاضل العادل المحدث الفقيه مظفر بن محمود بن محمد بن أحمد ابن محمد بن المظفر الكجراتي أبو النصر شمس الدين مظفر شاه الحليم صاحب الرئاستين، وقام بالملك بعد والده يوم الثلاثاء ثالث شهر رمضان سنة 917هـ، وافتتح أمره بالعدل والسخاء والنجدة والجهاد وسد الثغور، وفي عهده وسعت مملكته حتى بلغت أوج توسعها، وقد أشتهر بإكرام العلماء، وتشجيعه للعلم، وكان غاية في التقوى والعزيمة والعفو والتسامح، وعُرف بالعدل والإنصاف، وكان جيد القريحة سليم الطبع حسن المحاضرة عارفًا بالموسيقى مشاركًا في أكثر العلوم والفنون، ماهرًا في الفنون الحربية من الرمي والضرب بالسيف والطعن بالرماح والفروسية والمصارعة، خطاطًا جيد الخط، توفي في سنة 943هـ. الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص318 – 319.

(4) العَيْدَرُوس، النور السافر، ص 134؛ الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص413 – 414.

(5) باذيب، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، ص225.

(6) هو الشَّيْخ جمال الدّين مُحَمَّد بن عبد الرحيم بن مُحَمَّد العمودي الْحَضْرَمِيّ، توفي في مدينة أحمد أباد في سنة 984هـ. العَيْدَرُوس، النور السافر، ص 320.

كريم النفس كثير التواضع محببًا إلى الناس، ذا وجاهة عظيمة وقبول عند الخاص والعام[1]، وكان له دور في الحركة العلمية في أحمد آباد.

ومن مشاهير العلماء، الذين رحلوا إلى الهند الشيخ المحدث عبد المعطي باكثير[2]، أحد العلماء المحدثين، تفنن في كثير من العلوم، له تصانيف عديدة، منها: كتاب أسماء «رجال البخاري»، وعندما دخل الهند ازدحم الناس عليه للأخذ منه، فكان حسن المحاضرة لطيف المحاورة، انتفع بعلمه كثيرًا من الناس من أهل الهند[3].

وكذلك كان الشيخ الكبير السيد شيخ بن عبد الله العيدروس الحسيني الحضرمي[4]، من العلماء البازين الذين تركوا بصماتهم في الحياة العلمية الهندية، فقد كان من العلماء البارزين في علم أصول الدين، والتفسير، والحديث، والفقه، والفرائض، وعلوم العربية والحساب، وله عديد من المصنفات في علوم متعددة[5].

(1) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص411.

(2) هو الشيخ المحدث عبد المعطي بن الحسن بن عبد الله باكثير المكي الأحمد أبادي، أحد العلماء المحدثين، ولد في مكة سنة 905هـ، ونشأ بها، وأخذ العلوم من علمائها، وتفنن في كثير من العلوم، دخل الهند وأقام بها حتى توفي فيها ببلدة أحمد آباد ودفن بها في سنة 989هـ، الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص377 – 379.

(3) ينظر: الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص377 – 378.

(4) هو الشَّيْخ شيخ بن عبد الله ابْن شيخ بن الشَّيْخ عبد الله العيدروس، ولد بِمَدِينَة تريم، وتلقى تعليمه فيها، ثم رحل إلى عدن، وزبيد، والحجاز لطلب العلم، ثم عاد إلى بلدة تريم، ومكث فيها 13 سنه، ومن ثم رحل إلى الهند في سنة= 958هـ، وتوفي في أحمد أباد في سنة 990هـ، وَدفن بهَا فِي صحن دَاره. الشيلي، المشروع الروي، ج2، ص119 – 122؛ الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص 352 – 353.

(5) ينظر: الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص 354؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص183؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت/ دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت،ج4، ص312.

ففي سنة 1958هـ رحل الشيخ شيخ بن عبد الله من حضرموت إلى مدينة أحمد أباد، وعندما حط رحالة فيها سمع حاكمها به وما كان لديه من علم استدعاه بالحضور إليه، ولما وقف على علمه قربه منه وحظي عنده بمكانة كبيرة، ونتيجة لسعة علمه وعلو مقامه في التدريس رحل الناس إليه لطلب العلم على يده، فأخذ عنه خلائق لا يحصون، وعم نفعه سائر البلاد والعباد في الهند لمدة 32 سنة[1].

ومنهم الشيخ الفاضل أحمد بن محمد باجابر[2] الشافعي الحضرمي، كان إمامًا جليلًا وعالمًا كبيرًا، علامة غاية في التحقيق وجودة الفكر والتدقيق، عرف بقوة الحافظة والذكاء، كثير الاستحضار لمستحسنات الأشعار والأخبار، حسن المذاكرة[3]، برع في العلوم العربية والأدبية، وخلف عديدًا من المؤلفات[4].

سافر الشيخ باجابر إلى الهند في سنة 998هـ، وأقام مدة في برهانبورن[5]، واجتمع بمن فيها من الأكابر والرؤساء، ورزق عندهم القبول والحظوة، فأقبل إليه لطلب العلم على يده وفرحوا به، واجتمع بمن كان فيها من العلماء والفضلاء وفرحوا

(1) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص 354.

(2) هو الشيخ الفاضل أحمد بن محمد بن عبد الرحيم الشهاب باجابر الشافعي الحضرمي الكجراتي، مات مسمومًا بمدينة لاهور في سنة 1001هـ. ينظر: الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج5، ص490 – 491.

(3) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج5، ص490 – 491.

(4) باذيب، إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، ص60 – 61.

(5) برهانبور: مدينة تقع في ولاية ماديا براديش، وسط الهند، تقع على الضفة الشمالية لنهر تابتي.

بوصوله إليهم، ثم رحل إلى مدينة لاهور[1] من إقليم البنجاب، توفي فيها[2].

ومن العلماء الحضارمة الذين رحلوا إلى الهند في القرن العاشر، الشيخ الصالح أحمد بن أبي بكر بن عبد الله العيدروس التريمي الحضرمي المشهور بـ: بافقيه[3]، صاحب السبكة الشافعي، كان من الأولياء السالكين، قدم الهند، وتصدى للتدريس، فانتفع الناس بعلمه حتى وفاته بالهند[4]

وأخيرًا الشيخ محمد العيدروس[5]، أحد العلماء البارزين في عصره، رحل إلى الهند في سنة 989هـ، واستقرّ في مدينة سورت، وفيها تصدى للتدريس، واشتهر كَمَال الاشتهار في تدريسه، وأقبل عليه أهالي تِلْكَ البلاد لأخذ العلم منه، وَكَانَ سُلْطَان الْهِنْد يجله ويقدره ويرجحه على أهل زَمَانه[6].

(1) لاهور: ذكر ياقوت الحموي لاهور باسم لَوهُور، كذلك اشتهرت باسم «لَهَاوُر»، وهي مدينة كبيرة ومشهورة في بلاد الهند بالخيرات الكثيرة والتجارات المتنوعة. معجم البلدان، ج4، ص32. ولاهور هي قصبة إقليم البنجاب، تقع على نهر فرعي يصب في نهر السند. الحسني، الهند في العصر الإسلامي، ص112.

(2) الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج5، ص490.

(3) لم أقف له على ترجمة.

(4) السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم، علماء العرب في شبه القارة الهندية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، بغداد، 1984م، ص225؛ الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج2، ص171.

(5) هو مُحَمَّد العيدروس بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله بن الشَّيْخ عبد الله العيدروس الحضرمي، أحد الكُمّل الْمَشْهُورين، ولد في تريم سنة 970هـ، كَانَ إمام وقته علما وَعَملًا وَحَالًا ومقالًا وزهدًا وتحقيقًا وورعًا، توفي في مدينة سورت ودفن بها في سنة 1030هـ. ينظر: الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص26 – 27.

(6) الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4، ص26؛ الحسني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج4، ص26.

من العرض السابق يتضح أن التواصل البحري بين حضرموت والهند لم يكن مجرد وسيلة تنقل مادي؛ بل كان جسرًا حضاريًّا ساعد في تبادل العلم والمعرفة، فقد أسهم العلماء الحضارمة الذين رحلوا في القرن العاشر إلى الهند بدور فعّال في إغناء الحياة العلمية في الهند، وأثروا الساحة الثقافية والدينية بعطائهم الغزير، فأصبحوا بذلك سفراء حضارتهم، وحلقة وصل بين العالم العربي والهندي، ولا تزال آثارهم الذي خلفوه حاضرة في بلادٍ رحبَت بهم، واحتضنت علمهم، وأثرت بهم، وبهم نهضت.

الخاتمة.

بعد هذا الرصد للصلات البحرية بين حضرموت والهند، برزت أمام الباحث عددٌ من الاستنتاجات عن التأثيرات، التي أحدثها الحضارمة في الحياة الاجتماعية والعلمية الهندية في القرن العاشر الهجري، نرصدها بالآتي:

1. ارتبطت حضرموت بصلات بحرية منذ عصور ما قبل الميلاد، وقد ساعد على ازدهارها عدد من العوامل، منها: خبرة الحضارمة البحرية، وامتلاكهم لأصناف من البضائع النادرة في ذلك الوقت، مثل: البخور، واللبان، والأهم من ذلك وقوع موانئهم في منتصف خطوط الملاحة الدّولية بين الشرق والغرب.
2. ساعدت الصلات البحرية بين حضرموت والهند على تدفق هجرات كبيرة للحضارمة إلى الهند بلغت ذروتها في القرن العاشر الهجري.
3. كانت تجربة هجرة الحضارمة البحرية إلى الهند تجربة فريدة من نوعها؛ إذ لم يكونوا مجرد مهاجرين، بل بناة مجتمع ومصدر إشعاع حضاري، ومن تفاعلهم الاجتماعي والثقافي، أسهموا في نقل أنماط حياتية جديدة داخل المجتمع الهندي، تحمل طابعًا حضريًّا أصيلًا، واليوم، ما زالت هذه

التأثيرات شاهدة على عمق تلك الهجرات، ومدى ما حملته من قيم وهوية ومرونة ثقافية، إنها دروس في الاندماج من دون انصهار، وفي التأثير من دون تعالٍ، وفي التفاعل الإيجابي، الذي يصنع التاريخ.

4. لقد كان البحر جسرًا للتواصل الاجتماعي بين الحضارمة في الهند، وبين وطنهم الأم، وأنموذجًا راقيًا في الحفاظ على الهوية والانتماء، حتى في أحلك الظروف وبعد المسافات، وما كان لهذا التواصل أن يستمر لولا وجود الصلات البحرية بين البلدين.

5. أثبتت صلات الحضارمة البحرية مع الهند أن الحضارمة كانوا لا يحملون بضائع للتجارة فقط، بل يحملون بذورًا للخير تنمو حيثما حلّوا، وتزهر في القلوب قبل الأماكن، وتبقى خالدة في الذاكرة الإنسانية عبر الأجيال.

6. إن الصلات البحرية بين حضرموت والهند لم تكن فقط قصة هجرة وتجربة تجارية، بل كانت شهادة حيّة على أن الشعوب التي تحمل معها منظومة أخلاقية وإنسانية متينة، تترك أثرًا عميقًا في المجتمعات، التي تحل بها، وقد أثبت الحضارمة ذلك بأخلاقهم وعطائهم وتكافلهم الاجتماعي في الهند.

7. لقد حملت الصلات البحرية بين حضرموت والهند جماعات حضرمية تحمل قيم حضارتها، أسهمت في بناء مجتمع أكثر عدلًا وتراحمًا، وإنّ هذه التجربة الفريدة في الإصلاح الاجتماعي تمثل اليوم مصدر إلهام لكل جالية مهاجرة تسعى إلى أن تكون لبنة بناء لا معول هدم، وأن تترك أثرًا يخلده التاريخ.

8. لقد أثبت الحضارمة من وجودهم في الهند أن الهجرة في ظل التواصل البحري، لا تعني الذوبان في المجتمع الجديد أو العزلة؛ بل أن يكون البحر جسرًا للتواصل؛ وذلك يدل على ما امتلكه الحضارمة من وعي حضاري،

وإدراك لأهمية العلاقة بالوطن والأصل، وهو ما يضع تجربتهم في مصاف التجارب الإنسانية الراقية في التاريخ الاجتماعي العربي والإسلامي.

9. أسهم العلماء الحضارمة، الذين رحلوا في القرن العاشر إلى الهند، بدور فعّال في إغناء الحياة العلمية في الهند، وآثروا الساحة الثقافية والدينية بعطائهم الغزير.

10. لم يكن الإنجاز العلمي الذي حققه الحضارمة في الهند ليتم لولا التفاعل المتناغم بين التجار والعلماء؛ فقد كانت التجارة وسيلة، والعلم غاية، اجتمعا على ظهر السفن، وتفرقا في المدارس، وما يزال هذا التراث شاهدًا على الدور الريادي للحضارمة في نشر العلم والدين في المحيط الهندي، وعلى عمق العلاقة التي نسجها البحر فلم يكن حاجزًا؛ بل كان جسرًا يربط بين العقول والقلوب.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية والمعربة.

1. ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي (ت 779هـ).
   - تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة ابن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1417هـ.
2. البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي الحنبلي (ت740هـ).
   - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.
3. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ).
   - المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، 1992م.
4. الحموي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي (ت 1111هـ).
   - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت.

5. ابن خرداذبة، عبيد الله بن عبد الله (ت نحو 300هـ).
• المسالك والممالك، تحقيق: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
6. الرامهرمزي، بزرك (ت بعد 342هـ).
• عجائب الهند بره وبحره وجزائره، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1421هـ/ 2000م.
7. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ).
• الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة، 1353هـ/ 1934م.
8. سليمان المهري، سليمان بن أحمد بن سليمان (ت ٩٦١ ه).
• العلوم البحرية عند العرب (رسالة قلادة الشموس واستخراج قواعد الأسوس وتحفة الفحول في تمهيد الأصول في أصول البحر)، تحقيق: إبراهيم خوري، ط1، ١٣٩١ ه/ 1971م.
9. السيرافي، أبو زيد حسن بن يزيد (ت بعد 330هـ).
• رحلة السيرافي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م.
10. الشيلي، محمد بن أبي بكر العلوي (ت 1093هـ).
• لمشروع الروي في مناقب السادة الكرام أبي علوي، المطبعة العامرة الشرقية، 1319هـ.
11. العَيْدَرُوس، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله (ت 1038هـ).
• النور السافر في أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.
12. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ).
• آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت.
13. ابن المجاور، جمال الدين أبو يوسف بن يعقوب بن محمد (ت 626هـ).
• صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة (تاريخ المستبصر)، اعتنى بتصحيحها: أوسكر لوفجرين، دار التنوير، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1986م.
14. الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف (ت نحو 360هـ).

• الإكليل، ج10، تحقيق: محمد علي الأكوع، منشورات المدينة، بيروت، ط3، 1407هـ/ 1986م.

15. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ).

• المشترك وضعًا والمفترق صقعًا، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1406هـ/ 1986م.

• معجم البلدان، دار صاد، بيروت، ط2، 1995م.

ثانيًا: المراجع.

1. أحمد أمين.

• فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط10، 1965م.

2. الآلوسي، عادل محيي الدين.

• تجارة العراق مع إندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1984م.

3. باذيب، محمد أبو بكر.

• إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان.

4. بامطرف، محمد عبد القادر.

• الرفيق النافع على دروب منظومتي الملّاح باطايع، مطبعة السلام، عدن، 1972م.

5. باوزير، خالد.

• موانئ ساحل حضرموت: دراسة اثنو أثرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار والإثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن، 1992م.

6. البلوشي، إبراهيم عطا الله.

• ميناء ديبل عند الفتح الإسلامي، بحث منشور في مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمّان، مجلد (23)، العدد (1)، 1416هـ/ فبراير، 1996م.

7. الحسني، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الطالبي.

• الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420 هـ/ 1999م.
• الهند في العصر الإسلامي، راجعه وقدم له: أبو الحسن علي الحسني، دار عرفات، الهند، 1422هـ/ 2001م.

8. حوراني، جورج فضلو.
• العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، ترجمة: السيد يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م.

9. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي.
• الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

10. سارجنت، أر، بي.
• مصادر التاريخ الحضرمي، ترجمة: سعيد عبد الخير النوبان، جامعة الكويت، الكويت، 1990م.

11. السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم.
• علماء العرب في شبه القارة الهندية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1984م.

12. لشاطري، محمد أحمد.
• أدوار التاريخي الحضرمي، دار الكتب، بيروت، 1950م.

13. الصافي، محمد حسين.
• العلاقات بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر القرن ٨هـ/ ١٤م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء – صنعاء، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م

14. العاني، عبد الرحمن بن عبد الكريم.
• تاريخ عمان في العصور الإسلامية الأولى، دار الحكمة، لندن، ط1، 1420هـ/ 1999م.

15. عبد الحليم رجب محمد.
• العمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام منذ ظهوره إلى قدوم البرتغاليين، مكتبة العلوم، مسقط، 1983م.

16. عكاشة، محمد عبد الكريم.
• السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت 1839 – 1918، دار ابن رشد، عمّان، 1986م.
17. أبو العلاء، محمود طه.
• جغرافية شبه جزيرة العرب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1972م.
18. كحالة، عمر رضا.
• معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت/ دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت.
19. المراد آبادي، رفيع الدين.
• الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1424هـ/ 2004م.
20. مقبول، السيد أحمد.
• العلاقات العربية الهندية، تعريب: نقولا زيادة، الدار المتحدة للنشر والتوزيع – بيروت، 1394هـ/ 1974م.
21. النمر، عبد المنعم.
• تاريخ الإسلام في الهند، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1401هـ/ 1981م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

1. Pliny, Natural History, translated by, H, Rackham, M. A. William Heinemann Ltd, Vol., II, B, VI, Vol. IV, B, XII, London, 1969.
2. Reinaud (M), Mémoire géographique historique et scientifique sur l'Inde intérieurement au milieu du XI sciècle de l'ère chrétien, Frankfurt university, 1993.
3. Sedov, Alexandre V, Qani', port antique du Hadramaout, Yemen,2001.
4. Sulaiman Nadavi (S) "Arab Navigation" in Islamic culture. Haydar Abad 1942.

تاريخ مرباط العُمانية في عهد حكامها آل همام اليافعيين (دراسة وثائقية)

أ.د.علي صالح الخلاقي[1]

تاريخ مرباط في عهد سلطنة آل همام.. هذا العنوان ورد في «معجم أحلاف ظفار» للدكتور أحمد بن مسعود بن محمد المعشني، الذي خصص في الجزء الثالث من مؤلفه مساحة غير مسبوقة لأسرة آل بن همام، من خلال عرض (25) وثيقة تاريخية أصلية من وثائقهم تحت هذا العنوان تحديدًا[2]. لكنني أفضل أن أطلق عليهم صفة «نقباء»، وهي التي وردت في وثائقهم، وتعني أمراء وحكام مرباط.

ومثل هذا العدد الكبير من الوثائق الذي لا نجده لدى أي أسرة أو قبيلة واحدة ضمن وثائق «معجم أحلاف ظفار» يدل دلالة واضحة على الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمتع به آل بن همام، وخاصة في مدينة مرباط، تلك المدينة الساحلية العُمانية التي لعبت أدوارًا محورية عبر التاريخ كميناء تجاري ومركز للملاحة، ولا تزال تحتفظ بمكانتها حتى يومنا هذا.

---

(1) كلية يافع الجامعية – جامعة لحج.

(2) انظر: معجم أحلاف: د.أحمد بن مسعود بن محمد المعشني، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2021م، ج3، الفصل السادس، بعنوان «تاريخ مرباط في عهد سلطنة آل همام» الصفحات 125 – 175.

ولا شك أن هذا التوثيق الوفير الذي حظيت به سلطنة آل همام، مقارنةً بغيرها، لا يعكس فقط مكانة الأسرة التاريخية، بل يُبرز في الوقت نفسه أهمية مرباط كمركز للحكم والتجارة والملاحة، والدور الحيوي الذي لعبته أسرة آل بن همام في رسم ملامح تلك المرحلة التاريخية.

وجاء في تقديم د.المعشني لهذا الفصل المخصص لمعاهدات سلاطين (نُقباء) آل همام التاريخية في مرباط، 1119 – 1243هـ، ما يلي:

«لعل أهم العوامل التي ساعدت في قيام سلطنة آل همام في مرباط، هي تلاشي سلطة آل كثير في حضرموت وظفار، واستقلال كثير من المدن الحضرمية من حكم آل كثير إلى سلطنات وإمارات يافعيه، كإمارة آل بريك اليافعية في الشحر، وإمارة الكسادية اليافعية في المكلا.. الخ، وبهذا فقد استمدوا آل همام قوتهم ودعمهم، من فرع الآخر لأهمام في حضرموت، واستقلوا بمدينة مرباط التاريخية وعقدوا المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاجتماعية داخليًا وخارجيا.

كما أن ميناء مرباط التاريخي يعد مركزًا تاريخيًا وتجاريًا عبر التاريخ، وكان منفذا لتصدير اللبان وغيرها من الإنتاج المحلي كمشتقات الأسماك والمشتقات الحيوانية كالسمن المحلي والجلود وقد مارس آل همام سلطتهم كأمراء وسلاطين منذ عهد النقيب علي بن صالح بن همام في عام 1119 هجري. وكان أبرز من تعاقبوا على أمارة مرباط في عهد آل همام هو علي بن صالح ال همام، كما برز ولده من بعده حسين بن علي بن صالح بن همام و معروف بن حسين بن همام، ثم كان آخر نفوذ لهذه الأسرة هي الحاكمة نور بنت معروف بن حسين بن همام الحاكمة. وكان مقر الحكم هو (قلعة الحسينية) أو ما يعرف ببيت «المحكمة» وهي تقع شرق مسجد النور الأثري، وتعد هذه القلعة مقرا حصينا يتكون فيها إدارة الحكم والمخازن والمحابس وإدارة عشور الفرضة وكانت هذه القلعة، عنوانا بارزا لمدينة مرباط

تقف وحدها خارج السور وفيها برج حصين للمراقبة يحصي الداخل والخارج وكانت تحتضن القادمين إليها وتمنح المغادرين صك الوداع»[1].

زيارة إلى خزائن التاريخ:

في زيارتي لظفار في أغسطس 2024م، كنت أحمل شوقًا دفينًا وحماسًا لا يوصف لزيارة مدينة مرباط، تلك المدينة العمانية العريقة التي شدّتني إليها خيوطٌ من عبق التاريخ، ونسائم من ذاكرة المكان.

فذهبت في جو خريفي جميل برفقة زميلي في الرحلة الشيخ وزير بن حسن الحميري، ودليل رحلتنا الحكيم ياسر بن علي النهاري الموسطي اليافعي الملم بتاريخ ظفار عامة وتاريخ قبيلة يافع خاصة.

وما إن وطئت أقدامنا أرض مرباط، حتى شعرت أنني أسير على دروب مرت بها قوافل اللبان من منازل «حوجر» في البادية النجديّة، وأنني أقف على شواطئ رسَت فيها سفن التجارة، وتقاطرت على حصنها أصوات الحكمة والحكم.

شدّتني إلى مرباط قصة سلاطين آل همام، هذه الأسرة اليافعية العريقة التي أسّست لها وجودًا اقتصاديًا وتجاريًا وسياسيًا مؤثرًا، ما زالت أصداؤه تتردّد في الكتب والمرويات والوثائق.

وقد أتيحت لي الفرصة، أثناء زيارتي لمرباط، أن أزور أحد أحفاد آل معروف بن همام المؤسسين، الذي يمثل خزانة حيّة لذاكرة هذه الأسرة. حيث كنت في ضيافة كريمة من قبل حفيد هذه الأسرة وحافظ خزائنها التاريخية الأخ نوفل بن احمد معروف بن همام، الذي رحب بزيارتنا وفتح لنا قلبه قبل خزائن الوثائق التاريخية التي وضعها أمامي.

(1) معجم أحلاف ظفار، ص127.

كانت تلك الذخائر والوثائق حروفًا حيّة، رغم أنها كُتبت قبل قرون مضت، وهي تسلط الضوء على تاريخ آل همام في مرباط، ودورهم البارز في المنطقة، وتحمل أسماء أعلامهم منذ عهد الجد المؤسس، مرورًا بأبنائه، ووصولًا إلى «نورهم» الحاكمة. وتُشير تلك الوثائق إلى أدوارهم التاريخية في السياسة والتجارة، وعقد معاهدات الصلح والصداقة، لحماية الملاحة وإدارة الميناء، ونشر دعائم الاستقرار والتواصل مع سلطات الحكم في عمان.

إنها تجربة شعورية ومعرفية فريدة، تضعنا في مواجهة مباشرة مع تاريخ عمان الوثائقي وأقدم سجلاتها، كما تجسّده الموسوعات الرسمية وكتب التاريخ، وفي مقدمتها المؤلفات والدراسات الوثائقية، من أهمها «معجم أحلاف ظفار» وغير ذلك من المراجع التي خلدت اسم الحاكمة نور بنت معروف، وأسرتها من آل همام، ضمن فسيفساء تاريخ ظفار العام.

من هنا، ومن هذا العبور الأولي في شوارع مرباط، ومن بين جدران الحصن الذي كانت منه تُدار الحركة الملاحية والرواحل البرية لهذه المدينة، سنبدأ الحديث عن هذه الأسرة، عن أصولها، رجالها ونسائها، عن تجارتها، وصلاتها وعلاقتها، وعن نورها الذي لم ينطفئ.

البدايات الأولى لآل همام وآفاق النفوذ:

آل بن همام إحدى أبرز الأسر اليافعية التي انطلقت قبل قرون مضت من مكتب «ذي ناخب» في أعالي جبال يافع جنوب الجزيرة العربية، إلى حضرموت، وصولًا إلى ساحل ظفار، ولعبت دورًا محوريًا في تشكيل الملامح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في كل من حضرموت وظفار، وكانت تجسيدًا حيًا لتأثير الحضور اليافعي في جنوب الجزيرة العربية. ولم تكن هذه الأسرة بمفردها في هذا

الحراك، بل جاءت ضمن سياق أوسع تمثّل في بروز كيانات سياسية وعسكرية لعدد من الأسر اليافعية، من أبرزها آل بن بريك وآل الكسادي النشادي، والتي انطلقت جميعها من موجة الهجرات اليافعية نحو حضرموت، حيث تُعد الهجرة اليافعية إلى حضرموت ظاهرة متعددة الأبعاد، لم تكن محض انتقال بشري، بل رافقتها تحولات في موازين القوى داخل الإقليم، خاصة بعد أن استعان السلطان بدر أبو طويرق الكثيري بيافع من أجل ترسيخ الأمن في حضرموت، مستقدمًا أعدادًا من المقاتلين اليافعيين الذين شكّلوا نواة لقوات عسكرية منظمة داخل جيش الدولة الكثيرية. هذا التحالف السياسي والعسكري أدى إلى تعاظم النفوذ اليافعي في المنطقة، وأسّس لبروز أسر وقبائل تحولت لاحقًا إلى قوى مستقلة ذات حضور واسع.

وقد تعزز هذا الدور بعد لجوء السلطان بدر بن محمد المرد وف الكثيري إلى يافع، وطلبه المدد لطرد الاحتلال الزيدي الذي حاول مدّ نفوذه إلى حضرموت. فجاء الرد من يافع على هيئة حملات عسكرية ومنظّمة، كان لها الأثر الكبير في دحر الغزاة الزيود، وإعادة تشكيل البنية السياسية في حضرموت والمناطق المجاورة لها، ومنها ظفار.

وكان من نتائج انتهاء الدولة الكثيرية أن تحولت الحاميات العسكرية اليافعية التي استُقرت في مدن مثل الشحر، غيل باوزير، تريم، ومرباط، إلى كيانات سياسية مستقلة، أو شبه مستقلة، تُحكم بواسطة قيادات من الأسر اليافعية التي أسست لها نفوذًا واسعًا داخل تلك الحواضر. وقد شهدت تلك الحاميات تحولًا تدريجيًا من مجرد وحدات عسكرية خاضعة للدولة الكثيرية إلى إمارات محلية تمارس نوعًا من الحكم الذاتي، وتُدار شؤونها من قبل زعامات يافعية.

وفي هذا السياق، برزت أسرة آل بن همام كواحدة من تلك الأسر التي أسست حضورها في مدينة مرباط، المدينة الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية في محافظة

ظفار. إذ استطاعت هذه الأسرة التي قدمت إلى ظفار في عام 1119هجرية[1]، أن تتحول من مجرد قوة عسكرية إلى قيادة سياسية محلية، أسهمت في إدارة شؤون المدينة، وحمايتها، وتطوير نشاطها التجاري والبحري، بل وممارسة نوع من الحكم الذاتي الذي دام لعقود.

وقد شهدت مرباط في عهد آل بن همام فترات من الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبرز فيها حضور المرأة في الحكم، كما يتجلى في شخصية نور بنت معروف بن همام، إحدى أشهر النساء في تاريخ ظفار السياسي.

أبرز نقباء آل بن همام الأوائل حُكَّام مرباط

برز من بين شخصيات آل بن همام في مرباط عدد من النقباء الذين لعبوا أدوارًا محورية في الإدارة والسياسة والإصلاح الاجتماعي والاقتصاد المحلي. وتشير الوثائق المتوفرة إلى قيامهم بعقد الأحلاف، وقيادة الصلح، والإشراف على المعاملات المالية، ومتابعة شؤون الأسرة والمجتمع. ومن أبرز هؤلاء:

1 – النقيب علي بن صالح بن أحمد بن همام:

المؤسس الأول للأسرة في مرباط، والنقيب الأول في مرباط، وكان تاجرًا قويًا ومصلحًا معروفًا. ويُعد أول من ترسخ له الوجود السياسي الفاعل في مرباط من آل همام، وقد وصل إليها مع أهله قادمًا من حضرموت سنة 1119هـ، في عهد الدولة الكثيرية التي كان يمتد نفوذها آنذاك إلى ظفار. وتشير الوثائق إلى أنه توثقت هذه العلاقة في الأساس بروابط المصاهرة بين آل همام مع الأسرة الكثيرية، وكان النقيب علي بن صالح ضمن قادة لهذه

(1) انظر وثيقة رقم (1)، وهي منشورة أيضًا في معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 1، ص130 – 131.

الحاميات فترة السلطان الكثيري على مرباط، بدليل مناداته بلقب «النقيب»، وهو لقب يُمنح في العادة لمن له صفة تمثيلية عليا، وغالبًا ما ارتبط بمكانة آل همام في الحكم والإدارة.

ومن أبرز الوثائق التي تؤرخ لعهده:

وثيقة تعود لعام 1119هـ، تنص على استرجاع حقوق القُرا – الحكلي – مقابل إعادة منطقتي حاسك وشليون المعروفة بإنتاج اللبان إلى السلطان عمر بن بدر الكثيري، وتنص على تثبيت العادات والأعراف القائمة. نُشرت هذه الوثيقة في معجم أحلاف ظفار (ج3، ص131).

وثيقة مبتورة تعود أيضًا لسنة 1119هجرية، فيها حلف بعد قضية قتل في طاقة، ولتلف مقدمة الوثيقة لا نعرف الطرف الآخر في الحلف، لكن الوثيقة تذكر أن بيت عكاس مكفول له الدخول إلى مرباط ودخل علي بن صالح بن همام حليف على هذا الشرط[1].

وثيقة أخرى سنة 1140هـ، جاء فيها أن السيد عقيل بن زين العابدين باعمر قبض من النقيب علي بن صالح كامل تركة محمد بن فرج، وهي ثمانية وعشرون قرشًا ومحمديات، ووقّع على إبراء ذمته منها، مما يدل على إشرافه الشرعي والمالي في مرباط[2].

2 – النقيب حسين بن علي بن صالح بن أحمد همام:

يُسب إليه بناء حصن «الحسينية» أو ما يعرف ببيت «المحكمة» وكان مقرًا حصينًا ومنه تُدار شئون الحكم. وللأسف لم يرد عنه كثيرًا في الوثائق سوى أنه

(1) انظر: معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 15، ص160 – 161.
(2) انظر وثيقة رقم (2) تُنشر لأول مرة.

كان من شهود الحلف الذي وقّعه النقيب علي بن محمد بن همام سنة 1160هـ، مع زعماء محليين مثل سالم بن سعيد زنكي ورجب بن عربان[1].

3 – النقيب علي بن محمد بن همام:

أول نقيب لآل همام تكشف عنه الوثائق من غير أحفاد المؤسس، وهذا يدل على أن مؤسس الأسرة عند قدومه إلى مرباط قد رافقه عدد من أقربائه، وكانت القيادة تُمنح للأكفأ وليس بالوراثة، وقد برز اسم النقيب علي بن محمد بن همام ضمن وثيقة حلف سياسي محوري وقَّعه مع زعماء محليين مثل سالم بن سعيد زنكي ورجب بن عربان، سنة 1161هـ، (وليس سنة 1160 كماورد في معجم حلف ظفار)، فيما كان حسين بن علي بن صالح بن أحمد همام، نجل المؤسس شاهدًا فقط باسمه المجرد دون لقب «النقيب»[2].

نص الحلف بين الطرفين (آل همام وآل زياد)، على حل النزاع على سفينة شراعية (ساعية) وتنظيم السوارح وأحلاف الدم، وتثبيت الحقوق وفق حدود الدولة آل عمر بن بدر السابقين، والتكافل بما في ذلك الضمانات لمن يدخل في حلفهم.

وقد جرى الاتفاق والحلف بحضور مراقبين وشهود من قبائل عمان وأهل الشحر وغيرهم. وقد قاد النقيب علي بن محمد هذا الحلف بحكمة وحنكة، وكان له دور بارز في إنهاء النزاع وإرساء السلام بين أطرافه.

4 – النقيب عبد الله بن أحمد بن همام:

توفرت ثلاث وثائق تؤرخ لفترة ولايته:

(1) معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 3، ص134 – 137.
(2) انظر وثيقة رقم (3). والمصدر السابق، وثيقة رقم 3، الصفحات نفسها.

الوثيقة الأولى: مؤرخة في أول ربيع أول 1189هـ، وتشير إلى تسوية دين مع التاجر عبد الحوطة بن أحمد البوصي، حيث قبض الأخير من النقيب عبد الله مبلغ 14.5 قرش فرنصة من أصل 16قرشًا قيمة أقمشة «بز»، وبقي له قرش ونصف[1].

وهنا نرى كيف كانت توثق الديون أمام شهود وكذلك عند تسديدها.

الوثيقة الثانية (الأهم)[2]: مؤرخة في 2 صفر 1190هـ، وتتضمن حلف دم بين آل همام وبيت مخير العمري. وقد وقّعه النقيب عبد الله ممثلًا عن آل همام، وضم حسين بن علي بن صالح بن همام كضامن. فيما وقعه عن آل مخير شماس بن احمد بن عمرو بن مخير الده احمد ضمينًا على بيت عمرو بن مخير، واردحيل بن عمرو بن سلامه حليف على بيت سلامه بن اردحيل واخيه عزم بن عمرو بن سلامه ضمين حلف الدم.

جاء في نص الحلف بنود تتعلق بتبعة (تبعية) آل مخير لآل همام، والنفع، وحماية مرباط وسلامة قوافل اللبان، وتحمل التبعات، والضمانات المتبادلة، وهو ما يعكس مكانة آل همام كقوة عليا لها الكلمة في مرباط، ويُظهر النقيب عبد الله كصاحب سلطة ومكانة اجتماعية واسعة.

الوثيقة الثالثة: مؤرخة في محرم 1191هـ، وفيها كان النقيب عبد الله وكيلًا عن نساء من آل همام (فاطمة ونور بنت سالم بن علي بن صالح همام) في قضية إرث مع السيدة مزيون بنت عزم بن جزعول، وتم بموجبها التنازل مقابل مبلغ مالي قدره 25 قرشًا، بحضور شهود منهم صالح بن احمد بن حسين همام[3].

(1) معجم أحلاف ظفار،ج3، وثيقة رقم 18، ص166 – 167.
(2) انظر وثيقة رقم (4). ونشرت في معجم أحلاف ظفار، وثيقة رقم 4، ص138 – 139.
(3) انظر صورة رقم (5) تُنشر لأول مرة.

5 – النقيب معروف بن حسين بن علي بن صالح بن همام:

أشهر رجال آل بن همام في مرباط خلال القرن الثالث عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، وكان له نفوذ سياسي وتجاري واسع، وارتبط بعلاقات مباشرة مع السلطنة العُمانية في عهد السلطان أحمد بن سعيد، أول من أسس سلطنة مسقط الحديثة سنة 1206هـ/ 1792م.

ومن أبرز الوثائق الدالة على مكانته:

وثيقة حلف سنة 1190هـ، ورد فيها اسمه كـ«شاهد وضمين» في صلح بين آل همام وبيت مخير العمري، كما ورد أسمه في وثائق أخرى على شكل معاهدات صلح مع بطون وعشائر القرا والدَيِّن والمهرة والعوامر وغيرهم، مما يدل على مكانته كضامن موثوق[1].

وفي 3 شوال 1199هـ، قاد النقيب معروف حلفًا اجتماعيًا هامًا بين آل معروف وأبناء محسن بن سالم بن سعيد بن همام، تحت عنوان «حلف الطيب والنقاء والصدق والوفاء»، تضمن بنودًا عن وحدة الكلمة والدم والمنازل والحكم، وكان بمثابة ميثاق شرف لضمان التماسك الداخلي للأسرة.كما ورد اسمه ضمن وثائق قبض الورثة من النساء، مثل محسنة وطفول بنات صالح بن أحمد همام، في دلالة على دوره في الحفاظ على الحقوق الأسرية والمجتمعية[2].

وثيقة بتاريخ 20 رجب 1208هـ، تفيد بشرائه «الماشوه» (قارب النجاة) في سفينة بمرباط، مرسى رأس الحناني، من الشيخ شبيب بن عبدالله الزعابي بمبلغ

(1) معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 4، ص138 – 139.

(2) انظر وثيقة رقم (6). وفي معجم أحلاف ظفار بنفس الرقم، ص142 – 143.

100 قرش فرنصة، وذُكر فيها بلقب «الصدر الأجل»، مما يعكس مقامه العالي في المدينة[1].

وخلال سنة 1212هـ، شارك معروف في حلف مع الشيخ احمد بن نجهوت المعشني على بيت اودين بن اردحيل وآل همام، والذي جاء بعد عقود من الصراع بين الجانبين، بما في ذلك مهاجمة حصن الحسينية من قبل عشائر – القرا – بيت سلم بن عمرو الحكلي. ويُعد هذا الحلف من أبرز جهود الصلح بين القوى المحلية في مرباط[2].

وفي وثيقة مؤرخة سنة 1216ه، تفيد بأن محمد بن راشد بن خميس القاسمي قبض من معروف بن حسين بن همام، صاحب مرباط، قيمة الحطب «المركب» الذي للحاج علي بن عبدالله وسلم عنه ستين قرش فضة[3].

وثيقة أخرى في جمادى الأولى سنة 1226هـ،[في الوثيقة ورد سنة 126 وهو خطأ] توثق مشاركته في شراكة تجارية مع السيد أحمد بن عبدالله، تقاسما فيها سفينة بكامل حمولتها ومدافعها، وهو ما يدل على ثراءه ونفوذه البحري[4].

6 – الحاكمة نور بنت معروف بن همام اليافعي[5]

حينما كنت متوجهًا إلى مدينة مرباط الساحلية في محافظة ظفار، لم يكن المكان وحده من يشدّني، بل كانت الذاكرة التاريخية تنبض في داخلي باسم ظل يتردد

(1) انظر وثيقة رقم (7). وفي معجم أحلاف ظفار وثيقة رقم 21، ص168 – 169.
(2) معجم أحلاف ظفار،ج3، وثيقة رقم 7، ص144 – 145.
(3) معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 24، ص174.
(4) انظر ةثيقة رقم (7). وفي معجم أحلاف ظفار وثيقة رقم 19، ص166 – 167.
(5) الموسوعة العُمانية: مجموعة مؤلفين. مجلد 10، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2013م، ص3711.

كأغنية مجد لا تنطفئ أصداؤها: «نور بنت معروف بن حسين بن همام»، السيدة العُمانية، اليافعية الأصل، التي دخلت التاريخ من بابه العالي، ليس فقط كامرأة من بيت علم وتجارة ونفوذ، بل كحاكمة وقائدة سياسية ملأت فراغ السلطة في زمن دقيق، وأدارت مدينة ذات موقع تجاري واستراتيجي بالغ الأهمية.

النشأة والجذور:

وُلدت نور بنت معروف بن حسين بن علي صالح بن همام الناخبي اليافعي في مدينة مرباط، تلك الحاضرة الساحلية ذات الميناء الحيوي، التي شكّلت أحد مفاتيح التجارة البحرية في جنوب الجزيرة العربية.

تنتمي نور إلى أسرة آل بن همام، وهي أسرة يافعية عريقة جاء أسلافها من وادي ذي ناخب في جبال يافع، مرورًا بمحطة حضرموت حتى استقرت في مرباط، وكان لها حضور بارز في الحياة السياسية والاقتصادية، خصوصًا في أواخر القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) وبدايات القرن الذي يليه.

كان جدها، النقيب علي بن صالح بن أحمد بن همام، أول من رسّخ للوجود السياسي للأسرة في مرباط، حين قدم إليها مع أهله قادمًا من حضرموت سنة 1119هـ، في عهد الدولة الكثيرية التي كان يمتد نفوذها آنذاك إلى ظفار وكان تاجرًا قويًا ومصلحًا معروفًا. وهو النقيب الأول في مرباط الذي رسخ الوجود السياسي والتجاري الفاعل لآل همام في مرباط.

أما والدها، النقيب معروف بن حسين بن علي صالح بن همام، فكان من أبرز شخصيات مرباط السياسية والتجارية، عُرف بعلاقاته الواسعة مع شيوخ القبائل في ظفار، ومع سلاطين عمان، وبتوقيعه على اتفاقيات تهدف إلى حماية المدينة وتعزيز استقرارها.

صعودها إلى الحكم:

لم يكن صعود نور إلى سدّة الحكم في مرباط حدثًا عاديًا ولا طارئًا. بل جاء في لحظة فراغ سياسي كبير في مرباط، أعقبت وفاة والدها النقيب معروف. وفي هذا الظرف الحرج، خرجت نور من خلف الحجاب الاجتماعي إلى صدارة المشهد السياسي، وتقدّمت الصفوف بكل ما تمتلك من قوة شخصية، وبعد نظر، وحنكة في الإدارة اكتسبتها خلال مشاركتها لوالدها في إدارة شئون الحكم.

سكنت حصن «الحسينية» في مرباط، وهو الحصن الذي بناه جدها النقيب حسين، واتخذته مقرًا للسلطة ومركزًا للحكم وتحوّل في عهدها إلى مركز للقرار والتدبير والحماية. ومن هناك، أدارت المدينة، وسنّت القوانين، وأعادت تنظيم الشؤون الإدارية والاقتصادية، وفرضت احترامها على الجميع، من القبائل إلى التجار، ومن الأهالي إلى ممثلي الدول الإقليمية[1].

ملامح حكمها ودورها السياسي:

لُقّبت في الوثائق والروايات الشفوية بـ«الحاكمة»، وهو لقب لم يكن شائعًا للنساء في ذلك الزمان، لكنه كان اعترافًا بسلطتها ونفوذها الفعلي في إدارة شؤون مرباط، والتعامل مع القوى الإقليمية، وقد تضمنت إحدى الوثائق التاريخية المهمة، مؤرّخة بتاريخ 9 شوال 1247هـ/ 13 مارس 1832م، شهادة تُظهر جانبًا من تعاملاتها، حيث قدّمت تسهيلات مالية ولوجستية لسفن تابعة للسلطان سعيد بن سلطان بن أحمد البوسعيدي (حكم 1219 – 1273هـ/ 1804 – 1856م)، رَست في ميناء مرباط، وقد وُصفت فيها بـ«الحرة الطاهرة نور بنت معروف»، وهو لقب يحمل دلالة دينية واجتماعية رفيعة في ذلك السياق[2].

(1) انظر: العُمانية نور بنت معروف «الحاكمة»: د. أحلام الجهورية. جريدة «الرؤية»، 28 يوليو 2019م

(2) انظر وثيقة رقم (9). وفي معجم أحلاف ظفار وثيقة رقم 23، ص172 – 173.

تنظيمها لميناء مرباط وضبط التجارة:

شكّل ميناء مرباط (الفرضة البحرية) إحدى الركائز الاقتصادية الحيوية في عهد حكام آل بن همام، ولم يكن الميناء مجرد نقطة تفريغ أو تحميل للبضائع، بل كانت جهازًا متكاملًا تديره سلطة منظمة، تحت إشراف مباشر من الحاكمة نور، كما كان الحال من قبل أسلافها، وازدادت مكانته في عهدها حيث وضعت له نظامًا واضحًا لإدارة الميناء والأسواق، وقدمت تسهيلات للتجار، وتنظم عمليات الدخول والخروج والمراقبة والجباية، حتى احتل موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في حركة التجارة البحرية بين سواحل الهند واليمن وشرقي أفريقيا، مرورًا بسواحل ظفار.

نظام العُشور: إدارة الميناء وتنظيم حركة السفن[1]:

عملت الفرضة وفق نظام «العُشور»، وهو النظام الجمركي المتّبع آنذاك، الذي يهدف إلى ضمان سلامة التجارة وتحصيل الرسوم المستحقة بطريقة قانونية ومنظمة، بعيدًا عن الفوضى أو الابتزاز، التي كانت تنتشر في بعض المرافئ الأخرى على سواحل المحيط.

فإذا اقتربت سفينة أو مركب بحري من مرسى مرباط، صعد إليها على الفور «المفتش»، وهو المسؤول الرسمي المعني بإجراء المعاينة الأولى. كان هذا المفتش يسأل «الناخوذة» (ربّان السفينة) عدة أسئلة ضرورية تتعلق بأصل السفينة، وجهة قدومها، والبلد الذي خرجت منه، واسم الوالي الحاكم هناك، ونوعية البضائع التي تحملها، وأسعارها التقريبية.

ثم يُطلب من الناخوذة تقديم قائمة بأسماء التجار الموجودين على متن السفينة، وأسماء التجار الذين تُرسل إليهم البضائع في مرباط، مع توصيف كامل لما تحمله السفينة من سلع، ومصدرها، وكمياتها.

(1) انظر: معجم أحلاف ظفار، ج3، وثيقة رقم 17، ص164 – 165

أمين السجل التجاري:

بموازاة عمل المفتش، كان كاتب السجل الجمركي «الكرّاني» يدوّن بدقة جميع محتويات المركب، بما في ذلك أنواع البضائع وأوزانها ومكاييلها، وأسماء التجار، وقيمة الشحن، ونوع القماش أو السلعة، بحسب التسميات المتعارف عليها في عالم التجارة آنذاك. وكان هذا السجل يُعد وثيقة رسمية، تحفظ الحقوق وتحدد الرسوم، وتُستخدم لاحقًا في حال حدوث أي خلاف أو مطالبة.

أنواع البضائع وأصناف التجارة:

تميّزت مرباط في تلك الحقبة باستيراد وتصدير سلع عالية القيمة، كانت تُعتبر من النفائس في زمنها، مثل:

الكافور وقشر المحلب والعود والقرنفل والهيل: وكانت هذه المواد توزن عادة بوحدة «البهار» أو «الفراسل»، وهما من أشهر وحدات الوزن المستخدمة في تجارة التوابل والعطور.

الذرة والدُجر ولبان الشحر: وهي مواد زراعية وصمغية كانت تُستخدم في التصدير الداخلي والخارجي، لا سيما إلى موانئ الهند وشرق أفريقيا.

الأقمشة: من بينها الثوب الظفاري الشهير، وشقق الحرير، و«المرضوف»، و«الثوب النيل»، و«كورجة الثياب»، وغيرها من أنواع القماش التي كانت تُميز الأسواق الراقية في مرباط.

وكانت بعض الشُقق (قطع القماش) تُعد من النوع الفاخر، وتُباع بثمن مرتفع، خصوصًا تلك البيضاء أو ذات النسج اليدوي، التي كانت تُستخدم في المناسبات الرسمية أو تُرسل هدايا للوجهاء والسلاطين.

حماية السفن والتجار:

كان من أبرز ما ميّز إدارة فرضة مرباط في عهد آل بن همام عامة وعهد «الحاكمة نور» خاصة هو العمل على حماية السفن والتجار من التعرض لأي نوع من النهب أو السطو. فبمجرد دخول السفينة إلى مرسى مرباط، تصبح في حماية «نُقباء آل همام»، ويُعامل ركّابها وتجارها معاملة الضيوف، بشرط التزامهم بالقوانين المتعارف عليها، ودفع ما عليهم من رسوم جمركية.

وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت مرباط وجهة مفضّلة للتجار القادمين من الهند والساحل السواحلي، وحتى من عدن وحضرموت، لما فيها من أمان ونظام وحُسن معاملة، مقارنة بمرافئ أخرى كان يغلب عليها الاضطراب والقرصنة أو هيمنة القبائل المتصارعة.

العلاقة بين الفرضة والأسواق الداخلية وتصدير منتجات ظفار:

لم تكن فرضة مرباط منفصلة عن المدينة أو محصورة بدورها كمرسى بحري فحسب، بل كانت جزءًا عضويًا من منظومة اقتصادية متكاملة، تربط البحر بالبر، والأسواق المحلية بالمحيط الهندي وشرقي أفريقيا. فالبضائع التي تصل إلى الفرضة من المراكب تُفرغ بعناية ثم تُنقل إلى أسواق مرباط الداخلية، حيث تُعرض وتُباع في «السوق الكبير» أو «سوق الحَوْطة» وغيرها من الأسواق المتخصصة، التي كانت تنشط فيها الحركة التجارية بشكل يومي.

وفي المقابل، كانت الفرضة تُستخدم لتصدير منتجات ظفار المحلية، التي اشتهرت بجودتها وطلبها العالي في الأسواق البعيدة، ومن أبرزها:

اللبان الظفاري: وهو السلعة الأشهر التي عُرفت بها ظفار منذ العصور القديمة، وكان يتم تجميعه من جبال سمحان والنجد، ثم يُنقل إلى مرباط، حيث يُعبأ ويُصدر عبر السفن إلى الهند، ومصر، والحبشة، وحتى بلاد الروم.

الجلود والصوف: الناتجة عن تربية المواشي في ظفار، والتي كانت تُصنّع محليًا أو تُباع خامًا في الأسواق الخارجية.

العسل الجبلي: الذي كان يُعرف بجودته وندرته، ويُباع بأسعار مرتفعة في بعض موانئ الخليج والهند.

القمح والشعير والذرة: وهي محاصيل موسمية تُنتج في الأودية والمناطق الزراعية المحيطة بمرباط، وتُخزن جزئيًا للاستهلاك المحلي، بينما يُصدر الفائض منها عبر الفرضة.

وقد عمل آل بن همام على تنظيم هذا التدفق التجاري بدقة، من خلال إيجاد نظام يضمن عدم تكدس السلع، وتوفير الساحات الكافية للتخزين، إضافة إلى مراقبة الأسعار ومكافحة الاحتكار. وكانت الفرضة بذلك أشبه بجسرٍ حيوي يربط اقتصاد الداخل بحركة التجارة العالمية، ويضمن استقرار المدينة وازدهارها.

لقد أسّست الحاكمة نور بنت معروف في مرباط نموذجًا متقدّمًا لميناء منضبط، تُنظم فيه التجارة، يحكمه القانون وتُصان فيه الحقوق، وتديره إدارة فعالة، توازن بين الجباية العادلة، والحماية البحرية، وتنظيم التجارة. وقد أسهمت فرضة مرباط في ازدهار المدينة وجعلتها مركزًا حيويًا للحركة التجارية في جنوب الجزيرة العربية طوال فترة حكم نُقباء آل همام، وهي حقبة لا تزال آثارها وتقاليدها حاضرة في الذاكرة التاريخية والوثائق الموروثة عن تلك الفترة[1].

وفاتها:

لا تذكر المصادر التاريخية تاريخًا محددًا لوفاة الحاكمة نور، ولكن من المرجح أنها توفيت في مرباط خلال النصف الثاني من القرن 19م.

(1) انظر: تاريخ ظفار التجاري (1800 – 1950م): حسين بن علي باعمر، 2009م، ص97 – 98.

مكانتها في الذاكرة والموروث الشعبي:

لم يكن نفوذ الحاكمة نور بنت معروف ناتجًا عن إرث أسري فحسب، بل كان ثمرة شخصيتها القيادية وحكمتها الفذة. فقد عُرفت بالكرم والسخاء في تعاملها مع الأهالي، والقوة في الحضور والسيطرة على المواقف الصعبة، والتوازن في العلاقة مع القبائل والنخب المحلية، والاستقلال في اتخاذ القرار دون حاجة لولي أو وصي.

أجمع أهل مرباط على احترامها، حتى شاع في وصفها القول «امرأة ولا كل الرجال»، وهي عبارة لم تكن زينة كلام أو مجاملة عابرة، بل شهادة واقعية وتعبير حقيقي على ما وصلت إليه من مكانة، في مجتمع كان الحكم فيه حِكرًا على الرجال.

ورغم مرور السنين، ظل اسمها حاضرًا في الذاكرة الشعبية الظفارية، وتغنت بها الألسن في فنون الشرح والأهازيج الفلكلورية، ووصفتها إحدى الأغاني بأنها «بنت الدُّوَل والسلاطين»، التي «ترحم الأهالي وتشكي على الجار»، في دلالة على مزيج الرحمة والعدل في سيرتها، وما زالت تؤديها فرقة بيت بن شمسة العُمانية الشهيرة، ضمن تراث ظفار في فن الشرح:

سالك بالمصطفى الهادي سكن في المدينة

الله يا مولاي

نور بنت الدول والسلاطين بنت رجال خيار

الله الله يا مولاي

نور الي ترحم الأهالي وتشكي على الجار

الله الله يا مولاي

نور يا حسن عالي ما تلوفه أمطار

الله الله يا مولاي

صواتش العالية واصلين لكل بندر

الله الله يا مولاي

وعينها يا صجر جار وخشمه خنجر قصبة

الله يا مولاي

كما خلدتها أغنية فلكلورية أخرى، تصف قوتها وكرمها وكثرة أبنائها، وتضرب بها المثل في السخاء، وهي مما تؤديها فرقة بيت شمسه أيضًا حتى اليوم:

يابن صنجور قل بدي بالله

من قوتي عالي السمره الله

ياليلوه يادانه

يشهد عليش شل جبل كله

حتى البراعمه والشحره

الله ياليلوه يادانه

يانور وعيالها عشره

لي سنهم كلهم جبره

الله ياليلوه يادانه

تاخذ وتعطي كريم الزين

تعطي باليمين واليسره

الله ياليلوه يادانه

وتظل سيرة نور بنت معروف بن همام اليافعي مضربًا للمثل في القوة والحكمة والقيادة النسائية، تتناقلها الروايات الشفوية جيلًا بعد جيل. وقد سجّلتها الذاكرة العمانية كنموذج مشرف للمرأة القائدة، التي حكمت في زمن صعب، واستطاعت فيه أن تملأ الفراغ السياسي بكفاءة واقتدار، وأن تترك أثرًا لا يُمحى في الذاكرة التاريخية العمانية والظفارية واليافعية على حد سواء.

ختامًا

هناك وثائق كثيرة لم نتطرق لها تكشف كثير من المعاملات وشئون الحياة وتوثيق البيع والشراء والميراث، وحقوق المرأة والتوكيلات..الخ، وقد يتاح لنا في المستقبل الحديث عنها. وعمومًا تكشف لنا هذه الوثائق والوقائع، عن عمق مكانة آل همام التاريخية في مرباط وظفار، ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة، حيث كانوا صانعي سياسات، وعقداء أحلاف، ومصلحين اجتماعيين. ومع توالي الأجيال، برز منهم أعلام في الإدارة، والتجارة، والاجتماع، بل وفي الحكم ذاته.

الملاحق:

وثيقة رقم 1

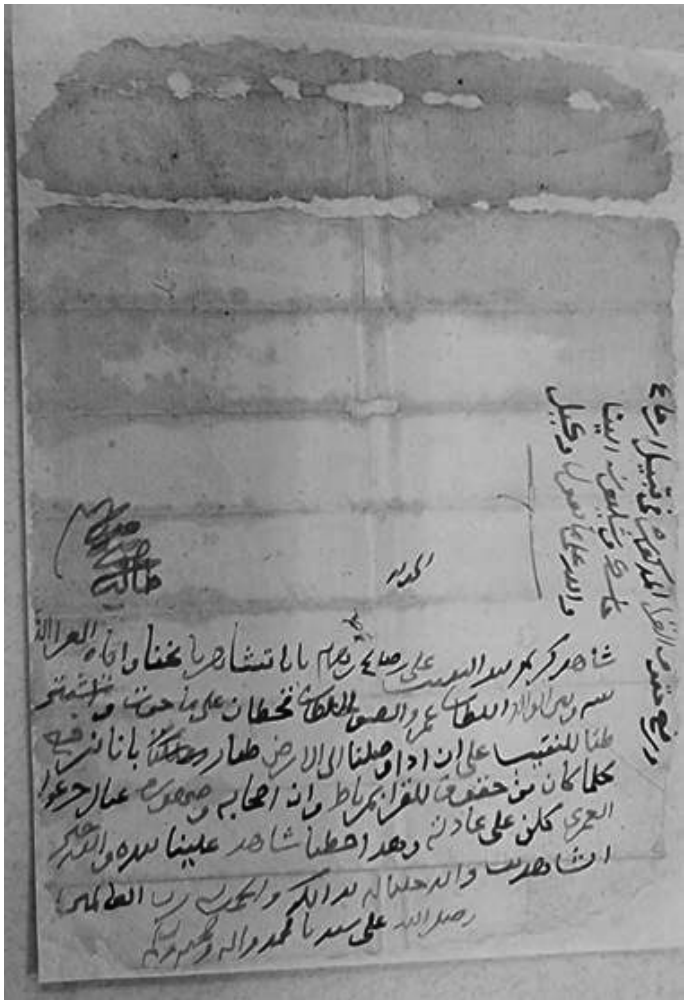

وثيقة رقم 2

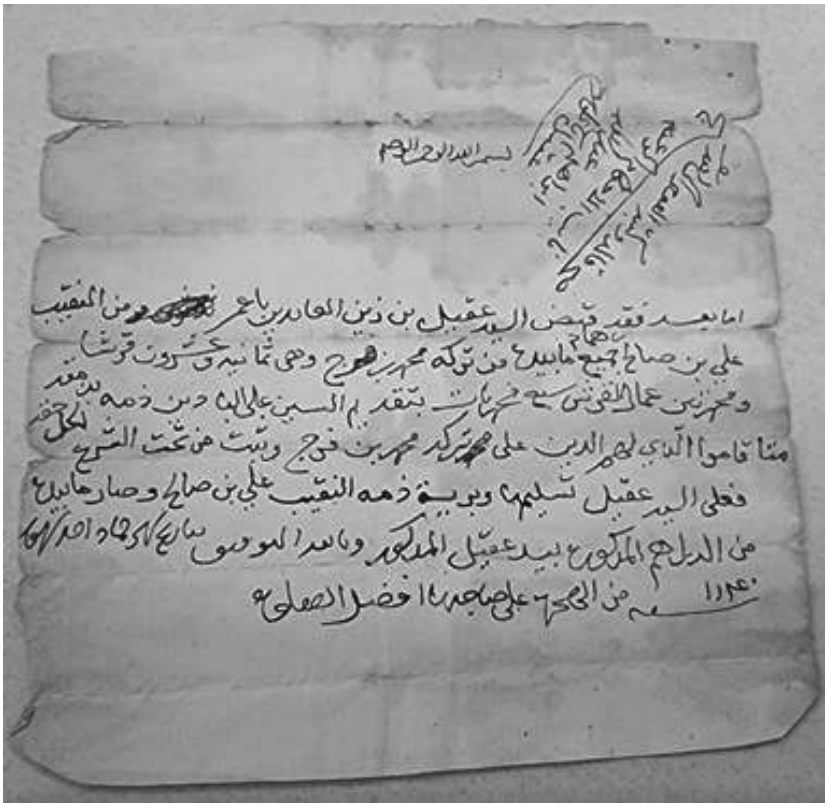

وثيقة رقم 3

وثيقة رقم 4

وثيقة رقم 5

وثيقة رقم 6

وثيقة رقم 7

وثيقة رقم 8

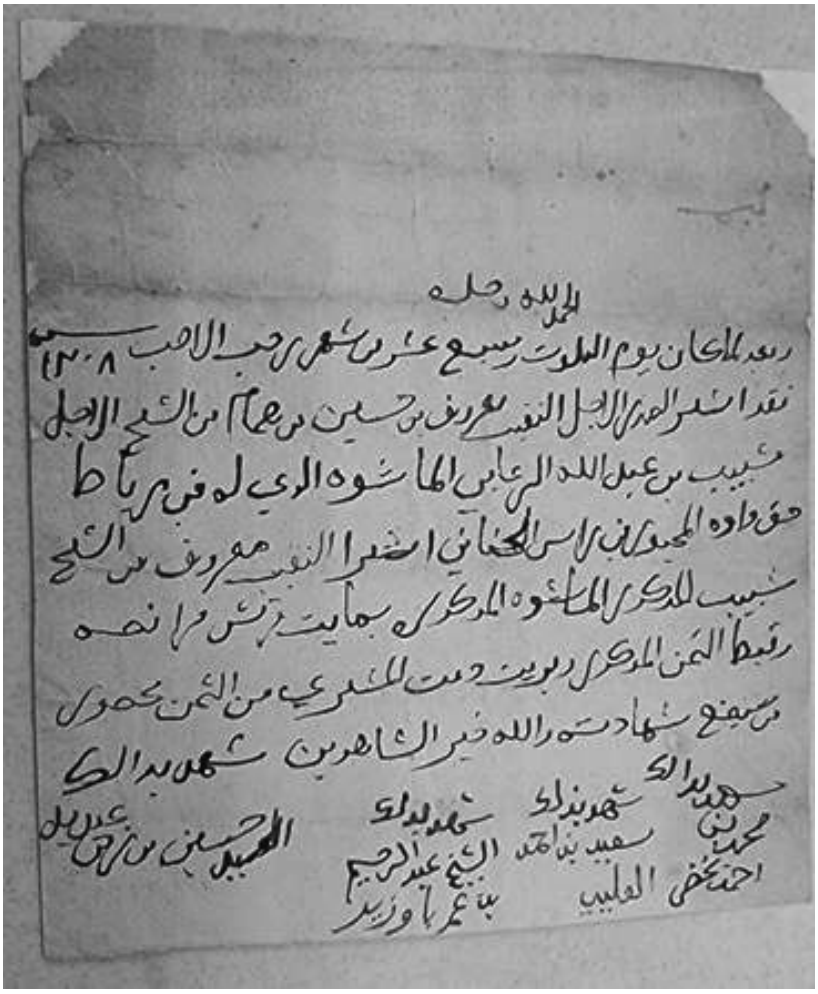
الحمد لله وحده
وبعد لما كان يوم الثلوث سبع عشر شهر رجب الاصب سنة ١٣٠٨
نقد اشترى العبد الاجل النقيب معروف بن حسين بن هلال من الشيخ الاجل
شبيب بن عبد الله الرعابي الماشوه الذي له في مرباط
حق واده المحدود في راس الخماني اشترا النقيب معروف من الشيخ
شبيب المذكور الماشوه المذكور بماية وثمن مراعصه
وقبط الثمن المذكور وبرئت ذمت المشتري من الثمن محصور
وسيفع شهادته والله خير الشاهدين شهد بذلك
شهد بذلك محمد بن احمد بخش العليب
شهد بذلك سعيد بن احمد
شهد بذلك الشيخ عبد الرحيم بن عمر باوزير
الحسين بن عبد

وثيقة رقم 9

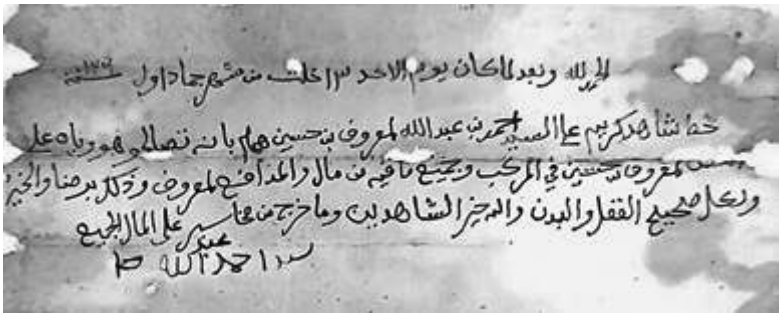

وثيقة رقم 10

تطور النظم الجبائية العثمانية في الولايات العربية مصر خلال القرن 16م نموذجا

نصرالدين خلاد[1]

الملخص:

- الأهداف: تهدف هذه المقالة إلى محاولة الإجابة عن إشكالية ترتبط بمسار التطور الجبائي في مصر؛ من نظام الأمانات إلى «نظام الالتزام الضريبي»، الذي أقره العثمانيون مباشرة بعد تمكنهم من بسط السيطرة والنفوذ على بلاد وادي النيل، وذلك من خلال الكشف عن مميزات وخصائص هذه النظم الضريبية.

- المنهجية: اعتمدنا في إنجازنا لهذه الورقة البحثية، على المنهج التاريخي، عبر توظيف مصادر تاريخية متنوعة، عاصرت تحولات القرن 16م بكل تجلياتها، ثم انتقاء الاقتباسات والقرائن التي من شأنها الإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

---

(1) أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق - المغرب، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث.

Professor at the Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region of Morocco, holding a PhD in Modern History.
Email: n.khallad@gmail.com

– النتائج: خلصت هذه المقالة إلى النظم الجبائية في مصر إبان القرن 16م، قد شهدت نقلة نوعية من نظام الأمانات إلى نظام الالتزام الضريبي، الذي اعتمدته الإمبراطورية العثمانية بهدف استخلاص عوائد الفلاحة في بلاد وادي النيل، نظام لما اتصف به من خصائص إيجابية أسهمت في قوته وثباته، وبالتالي تمكنه من أداء ما هو منوط به، من توزيع أنجع للأراضي وحسن استغلال مواردها الزراعية والحيوانية، ومن هذه الموارد تحصيل الضرائب التي هي لب هذا النظام وماهيته.

– الخلاصة: نظرا لعدم بلوغ النتائج المرجوة من نظام الأمانات، عملت السلطة العثمانية على تعويضه بنظام الالتزام الضريبي، الذي ضمن لها الاستفادة من عوائد بلاد وادي النيل.

الكلمات المفتاحية: السلطة العثمانية – النظم الجبائية – بلاد مصر – نظام الأمانات – نظام الالتزام الضريبي.

THE EVOLUTION OF OTTOMAN FISCAL SYSTEMS IN THE ARAB PROVINCES:

16th - Century Egypt as a Case Study

Nasraddine KHALLAD

Abstract:

– Objectives: This article examines the evolution of Egypt's tax system from the «Amanat» to the Ottoman «Tax Commitment» system following their control over the Nile Valley, by highlighting the main features of both systems.

– Methodology: The study adopts the historical method, drawing on varied 16th - century sources and selecting evidence that directly addresses the research question.

– Results: The tax system in 16th - c Egypt shifted qualitatively from the Amanat to the Iltizam system, which the Ottomans used to collect agricultural revenues. The new system proved strong and stable due to efficient land distribution and optimal exploitation of agricultural and animal resources, with tax collection remaining its core function.

– Findings: Owing to the failure of the amanah (trusteeship) system to yield the desired results, the Ottoman authorities replaced it with the tax - farming iltizam system, which ensured their ability to profit from the revenues of the Nile Valley regions.

Keywords: Ottoman authority, Fiscal systems, Egypt, Amanat system, Tax Farming system.

مقدمة:

انتهج الحكم المركزي في القسطنطينية، بعد التوسعات المجالية التي حققتها الإمبراطورية العثمانية في المناطق العربية إبان القرن 16م، سياسة الانتقال التدريجي من النظم الإدارية للبلدان المفتوحة، سواء صلحا كالجزائر ومنطقة الحجاز، أو عنوة كمصر وبلاد الشام، حيث أبقى العثمانيون على الموروث من النظم التقليدية في هذه المناطق، مع إدراج تشريعات جديدة تتمشى مع فلسفتهم في التوسع والمصالح المرجوة منه.

وكنموذج على ذلك، أقرَّت اسطنبول بعد فتحها لمصر، نظاما ماليا وإداريا توفيقيا بين النظام المملوكي والنظام العثماني، خاصة فيما يتعلق بتشريعات وأساليب حيازة الأراضي الزراعية وتحصيل خراجها، إذ تبنت السلطة العثمانية في عاصمة الإيالة، العمل بنظام المقاطعات أو «الأمانات» كما كان يسمى، وذلك بناء على ما صرحت به مضامين «قانون نامه مصر»، الصادر مع مستهل حكم سليمان القانوني.[1]

لكن سرعان ما تم التخلي عن هذا النظام، تحت ضغط الظروف المعقدة في البلاد، مع تعويضه بنظام «الالتزام الضريبي» حرصا من الباب العالي على ضمان جباية خراج أراضي مصر، حيث كان هذا النظام أنجع الأساليب لتحقيق ذلك وأقلَّها كُلفة، نظرا لما اتصف به من مرونة وخصائص أخرى، جعلت منه الخيط الجبائي الناظم بين القسطنطينية والقاهرة، وبناء على هذا نتساءل:

- ما طبيعة نُظم ومناهج تحصيل الضرائب ببلاد وادي النيل بُعيد فتحها؟
- ما خصائص الجباية العثمانية بمصر، في ظل نظام الالتزام الضريبي؟

أولا: نظم الجباية بمصر العثمانية مباشرة بعد الفتح

ا. الحفاظ على تنظيمات العهد المملوكي، ضرورة أولية للحكم

من الجدير بالذكر بداية، أن الأراضي الفلاحية في مصر، سواء كانت زراعية أو رعوية، أصبحت منذ العهد الأيوبي ملكًا للسلطان وأفراد عائلته، موزعة بينهم توزيعا إقطاعيا، فيُقطِعون للأمراء والأجناد ما يتحصل منها من غلة أو مال، مقابل القيام ببعض الخدمات المتنوعة، منها ما هو حربي صرف، كتجهيز جيش يتناسب وحجم الإقطاع الممنوح للأمير أو القائد، ودفع مرتبات الجند الذين هم تحت

(1) **قانون نامه مصر**، أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، دون تاريخ، ص 03.

إمرته،[1] ومنها ما هو اقتصادي ومالي، كجباية الضرائب في إقطاعيته، وحفظ الأمن وإقامة الجسور وإصلاح ما تهدم منها وغير ذلك من المشاريع المدنية، ويُعرف هذا النظام «**بنظام الاقطاعات الجيشية**»،[2] وقد ورث المماليك عن الدولة الأيوبية هذا النظام، ولم يغيروا فيه إلا ما لا يستدعي الوقوف عنده، يقول عن ذلك المقريزي في خططه: «**منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها، صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده**».[3]

وبانتصار العثمانيين على آخر سلاطين مصر المملوكية «طومان باي» في معركة الريدانية 1517م، شرع السلطان سليم الأول في تنظيم شؤون البلاد المفتوحة توًّا قبل عودته إلى إسطنبول مركز الحكم، فأنعم على «**خاير بك**» بولاية مصر، وكان هدفه من هذا الإجراء ضمان ولائها للإمبراطورية،[4] كما أن تعيين خاير بك يتوافق مع السياسة التقليدية للدولة العثمانية في الاستعانة بالزعماء المحليين الموالين لها، كمرحلة أولية وضرورية، تليها تدريجيا مرحلة توطيد دعائم الحكم العثماني المباشر، تماشيا مع هذه السياسة كذلك، حاول السلطان سليم الاستفادة من النظم الإدارية والمالية التي كانت سائدة في البلاد، والقوانين الجاري بها العمل إبان حكم المماليك، وعلى كل حال، فإنه كان من الصعوبة بمكان، إلغاء نظام «الإقطاع

(1) تقي الدين المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، سلسلة صفحات من تاريخ مصر، العدد 39، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ج 1، ص 279.

(2) كمال محمود جمال، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 285، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 16.

(3) المقريزي، المواعظ والاعتبار، م س، ج 1، ص 279.

(4) ابن زنبل الرَّمال، **آخرة المماليك؛ أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تحقيق عبد المنعم عامر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 190 وما بعدها.

المملوكي» الذي أشرنا إليه دفعة واحدة، وذلك نظرا لوظيفته العسكرية وقدرته على إدارة الأرض وزراعتها، وجباية ضرائبها والدفاع عنها.[1]

كما أن بقاء الأمراء المماليك في مواقعهم الإدارية التقليدية، كان يخدم مصالح الحكم المركزي للإمبراطورية العثمانية بالدرجة الأولى، إذ «**أن السلطان سليم، لما أخذ مصر ورأى غالب حكامها من المماليك الذين ورثوها عن ساداتهم، رأى أن بُعد الولاية عن مركز الدولة، ربما أوجب خروج حاكمها عن الطاعة وتطلبه الاستقلال**»،[2] فجنح إلى إبقاء هؤلاء المماليك الذين خضعوا له عن طواعية في مناصبهم السابقة، بهدف إقامة نوع من التوازن بين العثمانيين والمماليك في مصر، وذلك باستخدام النفوذ الاجتماعي والاقتصادي الذي تمتعت به هذه الطائفة، لاسيما بعد السماح لهم بحمل السلاح، بهدف ردع الولاة الأتراك الذين سيتم تعيينهم من إسطنبول لخلافة السلطان في هذه البلاد البعيدة عن المركز، والحيلولة دون قيامهم بأدنى محاولة للانفصال عن الباب العالي.[3]

يقول ابن إياس عن ذلك: «**وفي يوم الأربعاء رابع عشر شهر رمضان، نادى ملك الأمراء خاير بك بأن المماليك الجراكسة الذين ظهروا بمصر يركبون الخيول ويشترون السلاح، وكان قبل ذلك نادى في القاهرة لتجار القبو بأنهم لا يبيعون على المماليك الجراكسة شيئا من آلة السلاح، فلما نادى ثانية بأنهم يبيعون عليهم ما**

(1) محمد رجائي ريان، **نظام الالتزام في مصر العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، تصدر عن جامعة دمشق – لجنة كتابة تاريخ العرب، العدد 43 – 44، 1992م، مطبعة جامعة دمشق، ص 142.

(2) علي باشا مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، المطبعة الكبرى الأميرية، الإسكندرية، 1886، ص 27.

(3) مصطفى الصفوي، **صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان**، تحقيق عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص 66.

يختارونه من آلة السلاح، فشق ذلك على العثمانية ووقفوا لخاير بك في الحوش وكلموه وأرادوا معه فتح باب الشر».[1] ومن جانب آخر، يمكن القول أن السيطرة على بلاد مصر، كانت أهون وأسهل من الاحتفاظ بها، وضمان استقرارها، وإدارة حكمها ما بين الأهالي والعربان والأتراك والمماليك...، ومختلف مكوِّنات المجتمع المصري وتعقيداته في تلك الحقبة، وهذا ما جعل السلطان «سليم الأول» يستوعب ويُقِّر بأنه لن يتمكن أحد من ردع سطوة المماليك، والحد من حضورهم الفعلي والمتواصل، ونفوذهم الواسع في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية...، بل وتدخلهم في كل حدب وصوب من دواليب الإدارة والتسيير في البلاد، إلا واحدا منهم، ولذلك وقع اختياره على خاير بك كما أسلفنا.

ونركز الإشارة والتنبيه في هذا الصدد، إلى النفوذ الاقتصادي الذي تمتع به المماليك منذ مدة ليست بالقصيرة، إذ كانوا يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية وأعداد هائلة من الأملاك والمقاطعات في مصر، لذلك لم يفكر السلطان سليم في القضاء كليا على هذه الفئة ونظمها التقليدية، بل آثر إبقاء أعيانها في إدارة البلاد كنوابٍ محليين عن القسطنطينية في الجهازين الإداري والمالي للسلطة الجديدة،[2] وما يؤكد لنا هذا المعطى أكثر، استمرار العمل بتنظيمات الإدارة المملوكية المنهارة بمسمياتها، مثل لقب «**بكلر بك**» أي أمير الأمراء والذي كان قد حازه خاير بك، واصطلاح «**كاشف**» أي حاكم إقليم، و«**أمير ركب**

(1) ابن إياس محمد الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، منشورات مركز تحقيق التراث المصري، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ج 5، صص 212 – 213.

(2) الصفوي، صفوة الزمان، م س، صص 67 – 68. انظر أيضا: أبو السرور البكري، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، تحقيق عبد الرزاق عيسى، مطبعة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 11.

المحمل» والذي كان يقصد به أمير الحجيج، و«**نيابة**» أي ولاية، في مقابل ذلك، حلت بالتدريج مرادفات تركية محل بعض الاصطلاحات الإدارية الأخرى.[1] وصفوة القول أن إلغاء نظام الإقطاع المملوكي، تم بشكل تدريجي إلى أن استطاع العثمانيون إبطاله نهائيا، فأعلنوا بعدها أن أراضي مصر التي غنموها عُنْوة بحد الحسام، أصبحت مُلكا للسلطان أو الوالي الذي ينوب عنه، وله على أساس ما تقرره الشريعة الإسلامية، أن يوَكِّل أو يوَرِّث من يشاء، مقابل دفع الضرائب المقررة عليها، والتي هي حق من حقوق بيت مال المسلمين.[2]

بناء على ذلك، أصدر السلطان سليم الأول أوامره بمسح الأراضي[3] المستغلة في الزراعة أو الرعي، بمختلف جهات البلاد المصرية، في الشرقية والغربية والوجهين البحري والقبلي والكشف عما فيها من إقطاعات، وكنموذج عن ذلك بلاد الشرقية، التي يقول عنها ابن إياس: «**وفي يوم الثلاثاء خامس عشرين المحرم، أخلع الدفتردار على الشرفي يونس الاستادار قفطان مخمل مذهبا، وجعله متحدثا على جهات بلاد الشرقية ليمسح البلاد ويكشف ما فيها من اقطاعات المماليك الجراكسة، وغير ذلك من الرزق والأوقاف**».[4]

---

(1) الصفوي، صفوة الزمان، م س، ص 75. للتوسع أكثر في هذا المضمار، يرجى النظر في: عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر** (1517 – 1919)، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، 1997، ص 109.

(2) فاضل مهدي بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني؛ رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، صص 108 – 110.

(3) عبد الرحمن عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 38، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 20.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور، م س، ج 5، ص 161. انظر مثالا ثانيا لمنطقة أخرى في ص 194 من المصدر نفسه.

ونشير في هذا المقام، إلى أن عملية مسح الأراضي، تسمى في المصادر المعاصرة للفترة قيد دراستنا ضمن هذا المقال بِـ«**الروك**»، وتتم عبر فك زمام الأرض وإبطال ملكيتها القديمة، قصد إعادة توزيعها وتعديل قيمة الخراج المفروض عليها، وقد أجريت سنة 1526م بهدف توفير المعطيات الضرورية لضمان الانتقال التدريجي والسلس من نظام الأمانات إلى نظام الالتزام الضريبي، يقول عن ذلك صاحب «أخبار الأول»، أن إبراهيم باشا قام قبيل نهاية ولايته بتعيين «**الأمير كيوار لمساحة قرى مصر وضبط أراضيها، كل إقليم على حدته من الأطيان السلطانية والأرزاق والأوقاف والإقطاعات وغير ذلك، وكتب بذلك دفاتر محررة ووضعت بديوان مصر المحروسة، وهي معمول عليها الآن ومشار إليها، وتسمى دفاتر ترابيع**».[1]

كما استعان العثمانيون بالدفاتر الديوانية المتعلقة بالموارد المالية للبلاد المصرية، والتي كان يتم الاعتماد عليها في العهد السالف، فكلَّف السلطان سليم مباشرين من المماليك بُغية تعيين حدود أراضي النواحي المختلفة لمصر، ومن ضمنها أراضي الإقطاع والوقف...، وضبط المحاصيل والثروات من أصحابها لرسم مقادير الجبايات الواجبة عليها، وتسجيل الأراضي التي بدون مُلاَّك، أو التي سقط مُلاكها في ساحة الريدانية وغيرها من المعارك، وإدراجها في ديوان السلطان،[2] لكن وعلى ما يبدو أن إلغاء نظام الإقطاعات الجيشية من قبل العثمانيين، قد أدى إلى تجميد الجهاز الذي كان يسهر على جباية خراج الأراضي المستغلة سواء في

(1) محمد عبد المعطي الإسحاقي، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1894، ص 322.

(2) فاضل مهدي بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي؛ دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007، صص 428 – 429.

الزراعة أو الرعي، مما فرض عليهم إحداث أنظمة جبائية بديلة، فتم العمل أولا بنظام المقاطعات أو الأمانات، ثم بنظام الالتزام ثانيا.

٢. نظام الأمانات، مبررات التنزيل ودوافع الإبطال

بعد وصول أنباء وفاة السلطان سليم الأول 1520م إلى والي الشام جان بردي الغزالي، «**فعند ذلك حدثته نفسه بالسلطنة، وثورته الجهلة وحسنوا له ذلك، فتسلطن وتلقب بالملك الأشرف وقبلوا له الأرض هناك، وخطب باسمه على منابر دمشق جمعتين،... فلما تحقق ملك الأمراء خاير بك بأن الغزالي قد تسلطن بالشام وقبلوا له الأرض هناك وتلقب بالملك الأشرف اضطربت أحواله، وسُرَّت المماليك الجراكسة بذلك واستبشروا بالفرح...**».[1]

وهكذا «...**أقامت المماليك الجراكسة صدورها**» في بلاد مصر العثمانية،[2] غير أنهم ورغم ذلك، لم يتمكنوا من إحداث ثورات حاسمة جديرة بالذكر، على الأقل خلال هذه الفترة، بفضل قوة ولاء خاير بك والي مصر للقسطنطينية، إضافة إلى صرامته وحسن تدبيره لهذه المرحلة الحساسة وتجاوزه لإكراهاتها، غير أن وفاته بعد عامين فقط (1522م)، مع انشغال السلطان سليمان القانوني بحصار جزيرة رودس، شكّلت فرصة لا تُعوَّض بالنسبة للمماليك، الذين ثاروا ضد نفوذ الأتراك

(1) ابن إياس، بدائع الزهور، م س، ج 5، ص 373.

(2) المصدر نفسه. وفي هذا الصدد، تلزم الإشارة إلى أن ثورة الغزالي تعتبر أول وأبرز الأسباب التي دفعت بالسلطان سليمان القانوني إلى إعادة ترتيب الإدارة في بلاد الشام ومصر، بما فيها الإدارة الجبائية كما سنبين، نفس الرواية نجدها عند مصدر آخر وبتفصيل أوفى: () **لما بلغ قانبردي الغزالي موت السلطان سليم، وقد تولى ابنه السلطان سليمان وهو شاب صغير، طمعت نفسه الخبيثة في أن يتسلطن بالشام، ويعيد الملك إلى الجراكسة كما كان في الأول، ويكون هو السلطان، وتعلقت آماله بالمحال**»، انظر: ابن زنبل، آخرة المماليك، م س، ص 270.

في محاولة منهم لإعادة إحياء دولتهم «المنقرضة»،[1] ورغم سرعة إخماد هذه الثورة، إلا أن تعيين «**أحمد باشا بن أويس بك**»، وهو من الأتراك وقد كان أحد أبرز الوجوه الوزارية زمن السلطان سليم، واليا على مصر سنة 1523م، قد فتح الباب أمام مزيد من الاضطرابات في البلاد،[2] كان أبرزها تمردات جند السباهية المتمسكين باستخلاص ضريبة الطُلبة.

هذا المستجدات، فرضت على السلطة العثمانية ضرورة إعادة ترتيب أوراق الجهازين الإداري والجبائي، خاصة وأن المتمردين ضد الحكم المركزي بالقاهرة، كانوا غالبا ما يستخدمون مسألة الضرائب كورقة ضاغطة بأيديهم لتحقيق طموحاتهم الانفصالية، حيث «**أعلنوا العصيان، وقاموا بإرسال الرسل إلى كل أنحاء الديار المصرية، معلنين أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة سنة كاملة، وبعدها يُحصَّل نصف الخراج المفروض على الأهالي سنويا**».[3] وقد كان بطبيعة الحال، لهذه الإغراءات الجبائية التي طرحها المماليك، صدى واسع في أوساط الرعية، حيث لاقت اهتماما وترحيبا من مختلف مكونات المجتمع المصري، لاسيما فئة البدو العربان، الذين استغلوا بدورهم الاضطرابات التي أعقبت تسمية «أحمد باشا بن أويس» واليا على مصر خلفا لخاير بك، من أجل الكف عن دفع الضرائب،[4]

(1) البكري، النزهة الزهية، م س، صص 13 – 14.

(2) الصفوي، صفوة الزمان، م س، صص 69 – 70. وما ضاعف العداوة تجاه «**أحمد باشا بن أويس**»، أنه لعب دورا بارزا في إخضاع مصر للعثمانيين، من خلال هندسة التحالفات بين القسطنطينية والأمراء المماليك الذين كانوا على خلاف مع قانصوه الغوري ثم مع طومان باي آخر سلطان مملوكي، إذ عبَّدت هذه التحالفات الطريق أمام سليم الأول ويسَّرت له الدخول إلى القاهرة.

(3) قانون نامه مصر، م س، ص 03.

(4) ابن طولون الصالحي الدمشقي، **تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني في أيام السلطان سليمان**

بل وشق عصى الطاعة عن حكام القاهرة، في اتساق تام مع ما سار إليه الأمراء المماليك، حيث أنه «**عندما أحس هؤلاء الأمراء بتجمع الأهالي حولهم، اختاروا إينال من بينهم سلطانا**».[1]

وتبعا لذلك، يمكن القول بأن تعدد حوادث العصيان التي أعقبت وفاة «خاير بك» واضطراب الأحوال في الشام وبلاد مصر، قد أثر بشكل مباشر على مركز الدولة وهيبتها، من الناحية الجبائية، فإن من أعقبه من الولاة كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في جمع الأموال السلطانية[2] والضرائب اللازم إرسالها إلى الباب العالي، مما أوجب ضرورة إجراء إصلاحات إدارية وجبائية، لتهدئة خواطر الأهالي وإعادة الأمور إلى مجاريها، فسارع السلطان سليمان القانوني إلى إقالة «أحمد باشا»، وتعيين وزيره الأول (الصدر الأعظم)؛ إبراهيم باشا واليا جديدا.[3] هذا الأخير، تروي عنه المصادر التي عايشت الحدث، أنه ما إن «**حضر مولانا أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام، ذو القدر والاحترام والعز والاحتشام مولانا الوزير إبراهيم باشا بكلربكي الديار المصرية في سنة تسعين وتسعمائة... عمل تفتيشا عاما، فضبط ذلك ضبطا جيدا وأضافه لبيت المال الشريف لعفته واستقامته... وسلك مسلكا حسنا**

خان القانون، استنادا على إعادة جمع الصفحات الضائعة من كتاب «مفاكهة الخلان في حوادث الزمان»، دراسة وتحقيق أحمد إيبش، منشورات هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، مطبعة مؤمن قريش، أبو ظبي، 2010، ص 23.

(1) قانون نامه مصر، م س، ص 03.

(2) تسمى في جل المصادر **بالمال الميري**، بمعنى الأموال الأميرية التي تُدفع إلى أمير الأمراء ممثل السلطان العثماني في إيالة مصر والمسؤول عن تسيير شؤنها المالية، إذ وجب عليه أن يرفع بدوره المال الميري المحصل من الإيالة إلى الخزينة المركزية في القسطنطينية، انظر مثال عن تلك المصادر: أبو السرور البكري، **كشف الكربة في رفع الطلبة**، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، 1976، المجلد 23، ص 293.

(3) البكري، كشف الكربة، م س، صص 312 – 313.

مع غاية التواضع، قاصدا بذلك التفحص عن أحوال الرعية، والاطلاع على ما يفعله الكشاف والحكام والملتزمون».[1]

ولإرساء وتعزيز الإصلاحات الإدارية والجبائية التي دشنها الوالي الجديد إبراهيم باشا، أصدر السلطان سليمان القانوني، وبإيعاز وتوجيه منه، بحكم أنه اطلع على أحوال مصر وخباياها؛ قانون نامه مصر، الذي نظم أمور البلاد العسكرية والإدارية والجبائية، مع الحرص على مراعاة مصالح الرعايا وحقوق الخزينة في الآن نفسه.[2] وقد أسفر صدور هذا القانون سنة 1525م من قِبل السلطان سليمان، الذي كان شديد الحرص على تنزيله في بلاد وادي النيل، عن استحداث نظامين إداريين في واقع الأمر، يتقاطعان في هدف أساسي ألا وهو ضمان تحصيل الضرائب والمغارم، يتجلى أولهما في نظام المقاطعات، أما الثاني فهو نظام الالتزام الضريبي، ولكي نُحيط هذا الأخير إدراكا ونفْقهَ خصائصه، وهو موضوع محورنا الثاني ضمن هذه الورقة البحثية، لا محيد من استكشاف نظام المقاطعات، والذي كان يسمى كذلك؛ بـ**نظام الأمانات**.

تتمثل مهمة الأمانة اختصارا في جباية الضرائب، بإشراف «**أمين**» يعمل على تسليمها بعد ذلك إلى الخزينة المركزية، لذلك اشترط قانون نامه فيمن يتولى هذه المهمة، خِصلة الاستقامة والأمانة التي منها اشتق اسمه، هذا إلى جانب وجوب الاجتهاد في العمل على زراعة الأرض وعدم تركها بوارا،[3] لاسيما وأن والي مصر، بناء على ما تسمح به بنود هذا النظام، كان يعهد إلى الأمين إدارة أكثر من قرية

(1) نفسه.

(2) قانون نامه مصر، م س، ص 7.

(3) جاء في نص قانون نامه، أنه وجب على الأمناء أن «**يجتهدوا في العمل على تخضير الأرض وإصلاحها في ميعادها، كما ينبغي عليهم أن يسعوا ويهتموا لكيلا يتركوا الأرض خالية لم تخضر...**»، انظر المصدر نفسه، ص 44.

واحدة، وبتعبير آخر؛ كان الأمين يُشرف على عدة قرى تسمى «نواحي»، يختلف عددها حسب مواردها الجبائية، تكون عادة متقاربة فيما بينها، وتشكل مجتمعة «**مقاطعة زراعية**» تُستودع أمانة في رقبته.[1]

يُفهم من هذا، أن هذه الأمانة كانت تمثل وحدة إدارية وجبائية في نفس الوقت، ولذلك وجب على الأمين أيضا، توفير البذور والاهتمام بقنوات الري والحرص على تعزيز قدرتها على تحمل فيضان وادي النيل أو مياه التساقطات، علاوة على وجوب توفير العدد الكافي من الفلاحين لزراعة الأرض، وفي حالة تقاعس الأمين عن أداء واجباته يعاقب بانتزاع المقاطعة (القرية أو القرى) من يده، وقد يتجاوز العقاب ذلك، إذ جاء في ديباجة قانون نامه ما نصه: «**بناء على هذا النظام، يعيَّن أمناء مقتدرون يتصفون بالأمانة والاستقامة،... على أن يسلم الأمناء المذكورون إلى الخزينة العامرة ما حصلوه من العمال كل شهر بموجب القسط اليومي، وينبغي عليهم أن يجمعوا المحصول الصيفي في موسمه ويكملوه، ثم يسلموه إلى الخزينة العامرة كاملا غير منقوص، وإذ لم يؤد الأمناء أقساطهم اليومية كاملة، أو لم يسلموا المحصول الصيفي في ميعاده، عزلوا بعد تقديمهم التعويض، وإذا تجاوزوا الباقي استحق العقاب**».[2]

كما شملت مهام الأمين أيضا؛ التفتيش على الأموال المتأخرة في ذمة القبائل، وحضور إجراء مسح الأراضي وتسجيل مساحتها وأنواعها، وتوثيق ما عليها من المال الميري والمصروفات اللازمة، بمعية ومساعدة مشايخ الناحية المؤتمن عليها، والجدير بالذكر أن الأمين كان بمثابة وكيل للدولة العثمانية، التي تخصص له مرتبا ثابتا من الخزينة، يتناسب وأهمية القرية أو المنطقة التي تقع في نطاق أمانته،[3]

(1) نفسه، صص 44 – 45.

(2) قانون نامه مصر، م س، ص 43.

(3) عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، ص 159.

فعلى سبيل المثال، نجد أن المال الميري المقرر على ناحية «فارسكور» هو 300 دينار، فكانت **جامكية**[1] الأمين 14 دينارا، أي بنسبة ٪4.6 من إجمالي المال المقرر على هذه الناحية، كما يمكن أن يكون مرتب الأمين من جنس ما اؤتمن عليه، أي أنه كان يحصل على مساحة من الأراضي الزراعية يستغلها لصالحه، نذكر كنماذج عن ذلك، ناحيتا «طحا نوب» و«كفر طحا» بالقليوبية، حيث بلغت مساحتهما مجتمعة 1920 فدانا، فكانت الجامكية المقررة للأمين 434 فدان أي بنسبة ٪22 من مجموع المساحة.[2]

وإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين ما كان يحصل عليه الأمين من عوائد نقدية،[3] وبين ما كان يجنيه في حالة انتفاعه بجزء من الأراضي التي تقع تحت أمانته ومسؤوليته، يمكننا فهم الأسباب التي كانت تدفع الأمناء، إلى اختيار وتفضيل أخذ تعويضات مقابل عملهم على شكل؛ أرض للانتفاع بها تدعى في الاصطلاح التاريخي «**الرزقة**»،[4] وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الأمناء كانوا مراقبين من قبل حكام المقاطعات، أو وكلاء آخرين يرسلون من القاهرة لهذا الغرض،

(1) **جامكية**، لغة مشتقة من الكلمة الفارسية «جامة» بمعنى اللباس، أما اصطلاحا فتعني الجراية الشهرية أو الراتب الذي يحصل عليه أفراد الأوجقات العسكرية والعاملين بالنظام الإداري والمالي، انظر: البكري، النزهة الزهية، م س، ص 126.

(2) أيمن أحمد محمد، «**العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر؛ دراسة في البدايات والتطبيق**»، مجلةAnnales Islamologiques، منشوراتInstitut Français d'archéologie orientale، القاهرة، العدد 38، 2004، صص 38 – 39.

(3) أي الجامكية أو الأجرة المرتبة له من قِبل الخزينة المركزية.

(4) **الرِزْقة**، جمعها الرِزَق، وهي الأراضي المرصودة في مصر العثمانية من قبل السلطة المركزية لصالح بعض الأفراد العاملين في أجهزتها أو المرصودة لصالح المؤسسات الدينية، ولا يجوز فيها لا البيع ولا الشراء، وأمام هذا التطابق اعتبرها الفقهاء من جنس أراضي الأوقاف، انظر: قانون نامه مصر، م س، ص 45.

فكانت هذه المراقبة تحول دون فساد الأمناء أو تعسفهم الجبائي على الرعية،[1] لذلك يمكن القول أن المجتمع المصري بمختلف مكوناته، كان هو المستفيد الأول من هذا النظام الجبائي. وعلى كل حال، يمكننا حصر أعداد وأسماء الأمناء الذين تم تعينهم بأقاليم؛ الفيوم والبهنساوية والشرقية كنماذج توضيحية، والذين وردت أسماؤهم بالمصادر التاريخية المعاصرة للمرحلة قيد دراستنا، وبالضبط سنة 1528م، أي بعد ثمان أعوام من صدور قانون نامه مصر، الذي نص بدوره على إلزامية تسجيل أسماء الأمناء في التشريعات والقوانين التي يسهرون على تطبيقها في الأقاليم والنواحي المؤتمنين عليها،[2] ولكي نوضح ذلك ندرج الجدول التالي:

الإقليم	عدد النواحي	عدد ما ذكر من الأمناء	من ذكر من أسمائهم
الفيوم	63	5	قانصوه قاسم، يونس كتخدا، حسن جاويش، منصور جاويش
البهنساوية	71	3	سليمان كاشف، أحمد بن حسن، أحمد برسباي
الشرقية	59	18	أحمد بن سليمان، أبو البقا بن محمد، حسن بن محمد

جدول رقم 1:

أعداد وأسماء الأمناء المكلفين من القاهرة لاستخلاص الضرائب في بعض الأقاليم المصرية خلال ق16م.[3]

(1) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 17.

(2) قانون نامه مصر، م س، ص 45.

(3) أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، ص 37.

استرسالا لما سبق، يمكن القول، أن نتائج تطبيق «نظام الأمانات» في بلاد وادي النيل، لم تصل إلى المستوى الذي كانت تنشده القسطنطينية، سيما أمام ضعف مزاياه الإدارية ومحدودية ثماره الجبائية، هذه المحدودية ترجع بالأساس إلى أن كفاءة هذا النظام وفعاليته في تحصيل مختلف الضرائب من إيالة مصر، قد ضلت متواضعة للغاية رغم تعاقب السنوات والتجارب، مما يجعله غير مجدٍ بالنسبة للخزينة المركزية، وذلك نظرا إلى عدة عوامل، أبرزها أن الأمناء المأجورين لم يَرضوا ويقتنعوا بمرتباتهم الثابتة، فتقاعسوا عن استخلاص الضرائب من الرعية، بل حاولوا الحصول على موارد أخرى بطرق غير مشروعة.

كما أن نظام الأمانات أوْلى اهتماما أكثر للجوانب الإدارية على حساب غيرها، بما فيها الجانب الجبائي، فعجزت الدولة العثمانية عن توفير العدد الكافي من الأمناء،[1] لأنها استبعدت المماليك من المناصب الإدارية خوفا من عدم إخلاصهم أو أن يقوموا بثورة، كتلك التي قام بها «أحمد باشا بن أويس» والي مصر سنة 1525م والذي ذكرناه سالفا،[2] دون نسيان أن اسطنبول لم تستخدم كذلك، الجند العثمانيين في هذا الميدان بحكم الحاجة الماسة إليهم في الخدمة العسكرية، وغالبا ما كان الأقباط واليهود يرفضون تولي وظائف أمناء المقاطعات، لأن أجورها كانت غير مجزية بالنسبة لهم، ولذلك أصبح كل أمين يدير عددا كبيرا من المقاطعات، وهو ما لم يسعفه على العناية بها والحرص التام على جباية خراجها، مما اضطره إلى اتخاذ وكلاء لمساندته عرفوا بالعمال، فزاد بذلك من توسيع هفوات هذا

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1986، ص 91.

(2) عن ثورة الوالي «**أحمد باشا بن أويس**» وتأثيرها في القرارات الإدارية والمالية للقسطنطينية بخصوص إيالة مصر، يرجى مطالعة: الإسحاقي، أخبار الأول، م س، صص 320 – 321.

النظام،[1] لهذه الأسباب وغيرها، بدأت الإدارة الجبائية في مصر العثمانية تتخلى عن نظام الأمانات في استخلاص خراج الأراضي الزراعية والرعوية، مع تعويضه بالتنزيل التدريجي لنظام الالتزام الضريبي.

نخلص ختاما أن هذا الأخير، قد وُجد في بداية أمره جنبا إلى جنب مع نظام الأمانات أو المقاطعات، الذي كان يصعب، بل يستحيل إلغاؤه بشكل مفاجئ، وما يؤكد لنا ذلك أكثر أن ابن أبي السرور البكري، قد ذكر في معرض حديثه عن بعض محاسن وأعمال والي مصر الجديد محمد باشا: «... **وأحسن على عادته المألوفة، وكل من ورد عليه من الكشاف والأمناء والملتزمين يقابله بسن ضاحك**»،[2] وهو الأمر الذي يوحي بوجود مهنة الأمين والملتزم في الآن نفسه، والمقصود هنا حسب سياق النص المصدري، الثلث الأوسط من القرن 16م، مع اختلاف جلي بين الدارسين لتاريخ مصر مطلع العهد العثماني، حول الانطلاق الفعلي لنظام الالتزام الضريبي كما سنوضح، وهو النظام الذي أظهر من الفعالية والنجاحة في ضمان تحصيل جبايات بلاد مصر على اختلاف أنواعها، ما عجل بنهاية نظام الأمانات، وهذا ما سنكشف عنه الستار في محور الموالي من هذه الورقة البحثية.

ثانيا: تدبير خراج الأراضي الفلاحية بمصر في ظل نظام الالتزام

ا. إشكالية بداية تطبيق نظام الالتزام الضريبي

في سياق البحث والاطلاع على الدراسات التاريخية التي تناولت فترة الحكم العثماني لمصر خلال القرن 16م، لاحظنا جليا اختلاف النظريات والأطاريح حول التاريخ الفعلي لانطلاق العمل بنظام الالتزام الضريبي، وتبعا لذلك، ارتأينا إلى

(1) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 17.
(2) البكري، كشف الكربة، م س، ص 345.

ضرورة الإشارة إلى أبرز هذه الآراء والوقوف عند بعضها ولو بعجالة، وفي هذا الصدد يمكننا رصد ثلاث آراء متباينة، هي كالتالي:

- الرأي الأول،[1] اتجه أنصاره إلى اعتبار أن الانطلاق الفعلي لنظام الالتزام الضريبي، لم يثبت إلا بعد تخطي منتصف القرن السابع عشر وبالتحديد سنة 1658م الموافقة لـ 1069هـ، وعلى ما يبدو أن المقتنعين بهذا الطرح والمدافعين عنه، قد استندوا في إثبات طرحهم هذا إلى وجود أول «دفتر التزام»، والذي يرجع تاريخه لنفس السنة.

- ورأي ثان،[2] وهو القائل بازدواجية العمل بنظامين ضريبيين في آن واحد، أي نظام الالتزام ونظام الأمانات، وقد اعتمد رواد هذا الطرح على بعض المصادر المعاصرة مثل ابن أبي السرور البكري[3] وبعض وثائق سجلات محكمة القسمة الشرعية، والتي يُستفاد منها أن العمل بنظام الالتزام قد تأخر مقارنة بنظام الأمانات إلى أوائل القرن 17م.[4]

(1) نجده عند كل من: عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، ص 159. - عبد الرحمن، الريف المصري، م س، صص 92 - 94.

(2) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، م س، ص 110.

(3) الذي ذكر على سبيل المثال لا الحصر؛ عن والي مصر محمد باشا أنه «**أحسن على عادته المألوفة، وكل من ورد عليه من الكشاف والأمناء والملتزمين يقابله بسن ضاحك**»، مما يوحي بوجود مهنة الملتزم إلى جوار الأمين في نفس الفترة التاريخية، انظر: البكري، كشف الكربة، م س، ص 345.

(4) مع التسليم بقوة الأدلة والحجج التي أوردها رواد هذا الطرح، إلا أنه وعلى ما نرى، أن وجود قضية من قضايا الالتزام ومسائله مطروحة لدى المحاكم الشرعية خلال فترة أو سنة معينة، يفترض تلقائيا بل وجوبا أن العمل بنظام الالتزام الضريبي كان سابقا عن ذلك التاريخ، بتعبير أبسط، أن وصول قضية ما إلى أروقة المحكمة وقُضاتها، يعني وجود مشكلة ما مُسبقا؛ سواء أكانت عقارية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تدبيرية... تطاولت وتراكمت عبر

- أما الرأي الثالث، فيرى أن العمل بنظام الالتزام الضريبي يرجع إلى الربع الثاني من القرن 16م، وذلك على اعتبار أنه نظِّم في دفتر خاص سمي «**بدفتر التربيع**» والذي صدر أول مرة سنة 1526م، أي بعد ستة سنوات فقط من إقرار نظام الأمانات الذي تخلت عنه السلطة العثمانية بمصر تدريجا لتعوضه بنظام الالتزام، كما سبق وأن أشرنا.[1]

والظاهر على ما نرى من خلال استقراء مصادر تاريخ بلاد وادي النيل قبل الفتح العثماني، أن نظام الالتزام الضريبي لم يكن مستجدا على الساحة الإدارية والجبائية، حيث سبق لمصر وأن شهدت نظاما مشابها له إلى حدٍّ كبير خلال عصر الولاة، ونقصد تحديدا نظام «**القبالة**»، إذ أكد المقريزي في خططه على أن حيازة الأراضي الفلاحية في مصر وتنظيم جباية خراجها، قد أدير بنظام القبالات، كما أشار في الوقت نفسه إلى الكيفية التي كانت توزع بها القبالة، فيقول: «... **وكان من خبر أراضي مصر، بعد نزول العرب بأريافها واستيطانهم وأهاليهم فيها واتخاذهم الزرع معاشا وكسبا،... في أن متولي خراج مصر كان يجلس في جامع عمر بن العاص بالفسطاط، في الوقت الذي توزع فيه**

الزمن، فاستعصى حلها بالتراضي بين أطرافها (الحاكم، الملتزم، الرعية...)، مما استوجب اللجوء إلى القضاء. وهذا ما تم في أوائل القرن 17م، مما يمْكن عَدُّه إثباتا على سيرورة الالتزام الضريبي في مصر العثمانية قبل ذلك، أي القرن 16م، حيث كان نظام الالتزام لا يزال في بداياته وأوج عطائه، ولم تكن نواقصه قد طفت بعْدُ إلى الواجهة، لذلك انعدمت الإشارة إليه أو إلى القضايا التي يمكن أن تنبثق عنه في وثائق المحاكم الشرعية، التي يستند إليها أنصار هذا الرأي.

(1) وهذا الرأي الثالث، نجده أساسا عند: أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، ص 22.

قبالة الأراضي وقد اجتمع الناس، فينادي رجل على البلاد، صفقات صفقات، وكتاب الخراج بين يدي متولي الخراج، فيكتبون ما ينتهي إليه مبالغ الكور والصفقات لمن يتقبلها».[1]

والقبالة في هذا السياق، تعني استئجار حق جباية خراج الأراضي من طرف المتقبل أو الكفيل، بشرط أن يكون من الأغنياء المقتدرين، إذ يقوم بتحصيل الخراج فيستفيد الحاكم بتعجيل المال، والمتقبل بالفرق بين المدفوع والمُتحصَّل، وبذلك تكون فكرة نظام القبالة أو التقبيل نسخة مشابهة لفكرة نظام الالتزام بما تتضمنه من حقوق وواجبات،[2] ويتضح هذا التشابه بين النظامين خلال مرحلة المزاد العلني في توزيع القبالات التي ترسو في الأخير على الشخص الذي يدفع أعلى مبلغ، ويعطي الضمانات بإصلاح قبالته من حيث الاهتمام بالجسور والترع وقنوات الري وسائر أعمالها، ويفسخ عقد القبالة بمجرد إخلاله بالالتزامات التي تعهد بها في العقد الذي يستمر لأربع سنوات، وهذا ما ينطبق على النظامين معا. أما الفوارق بينهما، فتتجلى أساسا في أن للملتزم دون المتقبل، حق الانتفاع المباشر بحيازة مساحة زراعية معينة من زمام القرية التي التزم عليها، تدعى الأوسية (أو الوسيَّة) معفاة من الضريبة،[3] وقد استمرت جباية الخراج بنظام «**القبالة**» إبان حكم

(1) المقريزي، المواعظ والاعتبار، م س، ج 1، ص 339.

(2) معاذ محمد وقاسم محمد، **التزام الضرائب في الدولة العثمانية؛ دارسة تاريخية شرعية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جدة السعودية، المجلد 29 – العدد 3، 2012، ص 263.

(3) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 39. نضيف في هذا السياق، بأن أرض الأوسية كانت تمثل العشر (1/ 10) من مجموع مساحة أرض ناحية الالتزام، فضلا عن كونها معفاة من الضرائب، مما جعلها تُدِّر موارد مالية ضخمة، وتبعا لذلك فقد حظيت باهتمام بالغ ورعاية خاصة من طرف الملتزم، مقابل إغفاله أو في أفضل الأحوال، ضعف اهتمامه بباقي مناطق التزامه.

الفاطميين، واختلفت العملية بعض الشيء خلال العهدين الأيوبي والمملوكي اللذان ساد فيهما نظام الإقطاعات الجيشية.[1]

وإلى جانب التطابق الجزئي بين القبالة والالتزام، وفي إطار المقارنة بين الأنظمة التي اعتمدتها مصر عبر تاريخها الجبائي، يمكننا تسجيل تطابق جزئي من جانب آخر، يتعلق هذه المرة بين الالتزام الضريبي ونظام الأمانات، فقد كان على كلٍّ من الأمين والملتزم الاهتمام وجوبا، بكل ما يتعلق بمقاطعتهما ورعاية شؤونها والسهر على كافة أعمالها، من زراعة وسقي وتجهيز... وتعبئة اليد العاملة الضرورية للإنجاح كافة مراحل الإنتاج والاستغلال، كل ذلك ابتغاء ضمان تحصيل خراجها.[2] أما من ناحية أوجه الاختلاف بينهما، فالملاحظ هو أن الأمين كان يحصل على مرتب سنوي قار، أما الملتزم؛ فكان يحصل نظير أتعابه، على الفرق بين المال المدفوع والمال المقرر على ناحية الالتزام، شحَّ هذا الفارق أو عظُم، بصيغة أخرى، يمكن اعتبار أن نظام الالتزام هو بمثابة «خوْصصة» لعملية استخلاص الضرائب إن صح التعبير، فالسلطة العثمانية الحاكمة في مصر، اتبعت منهجان لجباية خراج الأراضي الفلاحية:[3]

- الجباية المباشرة من طرف موظفين (الأمين) تابعين للدولة، التي تحدد مقدار رواتبهم السنوية.

- الجباية غير المباشرة من قبل أشخاص (الملتزم) يعملون بصفتهم قطاعا خاصا وفق شروط معينة.

وهذا ما يمكن أن نستخلص منه أن نظام المقاطعات أو الأمانات، كان في خدمة مصالح المجتمع المصري أكثر من نظام الالتزام، على اعتبار أن الأمين لم يكن

(1) المقريزي، المواعظ والاعتبار، م س، ج 1، ص 339.
(2) رجائي ريان، نظام الالتزام، م س، صص 143 - 144.
(3) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، م س، ص 110.

هناك ما يدفعه مسبقا، ليُحمِّل الرعية القاطنين في المناطق المؤتمن عليها، أكثر من طاقتهم، بفرض ضرائب إضافية لا يستفيد هو منها، فراتبه معلوم مسبقا وثابت ومضمون على عكس الملتزم.

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن نظام الالتزام الضريبي لم يكن مستحدثا ولا غريبا على بلاد وادي النيل، فما هو إلا امتداد للأنظمة الجبائية التي كانت سائدة في العهود السالفة، إذ أن الحكم المركزي في القاهرة، وبتوجيه من الباب العالي، قد اتبع سياسة الانتقال التدريجي من النظم الإدارية والجبائية التي أَلِفَتْها أرض مصر واعتادت عليها ساكنتها، حيث أبقى العثمانيون بعد تقلد حكم البلاد، على النظم المعمول بها زمن المماليك، مع وضع قوانين وسن تشريعات جديدة تمزج بين التنظيمات العثمانية الرسمية من جهة، وخصوصيات إيالة مصر البشرية والجغرافية من جهة ثانية، والتي تراعي بالأساس بُعدها عن مركز الإمبراطورية (إسطنبول)، مما يجعلنا نرجح **الرأي الثالث** عن غيره من الآراء سابقة الذكر، إذ أن الإدارة العثمانية لم تتأخر في وضع نظام مالي وإداري وسطٍ، يُوَّفِق بين النظام المملوكي والنظام العثماني، خاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي الفلاحية وتحصيل خراجها، فاهتدت إلى نظام الالتزام الضريبي لما اتسم به من خصائص ومميزات، سنعمل على الكشف عنها من خلال المحور الموالي من مقالنا هذا.

٢. مميزات وخصائص نظام الالتزام الضريبي بمصر

استرسالا لما توقفنا فيه آنفا، نؤكد أن الإمبراطورية العثمانية قد لجأت مضطرة إلى اعتماد نظام الالتزام الضريبي، كضرورة أساسية لتيسير تسيير أمور البلاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، باعتباره السبيل المختصر لحسن تنظيم حيازة الأراضي بمصر، سواء كانت زراعية أم رعوية، والوسيلة الأنجع لضمان تحصيل خراجها من جهة، ثم الحد من نفود المماليك المتجذر في البلاد مع ضبط دينامية

المجتمع المصري من جهة ثانية، إذ من المعلوم أن أمن البلاد وجباية خراج أراضيها، كان على رأس أولويات العاصمة إسطنبول.[1]

وتبعا لما سبق، سعى الباب العالي عقب بسط نفوذه على مصر إلى احتواء تداعيات التمردات المتتالية التي استنزفت موارد البلاد، وذلك عبر استراتيجية تضمن تدفقا ثابتا للإيرادات بأقل التكاليف الإدارية والعسكرية، وقد وجد في نظام الالتزام الآلية الأمثل لتحقيق هذه الغاية؛ إذ كفل للخزينة المركزية تحصيل دفعات نقدية معجلة ومضمونة من الملتزمين، مع إلقاء عبء الإدارة المحلية وحفظ الأمن في المقاطعات على عاتقهم، وبذلك، أعفت الدولة نفسها من مشقة وتكاليف الاتصال المباشر مع الرعية وما يتطلبه من أجهزة وجباة، ليتحول نظام الالتزام في جوهره إلى وسيلة فعالة لتحويل العائدات الآجلة غير المضمونة إلى موارد عاجلة ومؤكدة.[2]

بمقتضى هذا النظام، كانت السلطة العثمانية في القاهرة، تلجأ إما إلى طرح حصص الالتزام الضريبي عن طريق المزاد العلني، أو إلى فسح المجال أمام الاتفاق والتراضي بين الراغبين في الحصول على حق الالتزام، وكان الإجراء الأول هو الأكثر شيوعا وتطبيقا، حيث كانت المزايدة ترسو على الشخص الذي يعرض المبلغ الأعلى،[3] ولا يمنح له لقب «**ملتزم**» إلا بعد أن يدفع مبلغا معجلا لبيت المال المركزي يسمى «**حلوان**»،[4] يعادل ضريبة سنة واحدة، أما الباقي فيدفعه

(1) ابن طولون، تاريخ الشام، م س، ص 30.

(2) معاذ محمد وقاسم محمد، التزام الضرائب، م س، ص 164.

(3) وبطبيعة الحال، فإن قيمة هذا المبلغ المتفق عليه، عادة ما تكون أقل من قيمة الضرائب المتوقع جبايتها من ناحية الالتزام، انظر: جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 80.

(4) **الحلوان** هو ضريبة يدفعها الملتزم الجديد للباشا وديوان الروزنامة بعد أن يرسو المزاد العلني عليه، نظير تسجيل حصة الالتزام باسمه، وكان يعادل مقدار ضريبة سنة واحدة من الأموال الأميرية، ومصطلح الحلوان يطلق كذلك على الضريبة التي يدفعها الملتزم الثاني

على أقساط محددة، يختلف عددها باختلاف القيمة الإجمالية لحصة الالتزام،[1] ثم تسلم له، أي للملتزم الجديد، الوثائق الضرورية لضمان تنسيقه الجبائي مع خزينة القاهرة، وفي نفس الوقت، مساعدته على حسن إدارة منطقة التزامه، وتجنبا للإطالة سنقتصر على أهم هذه الوثائق:

- **التقسيط**: هو سند يتضمن بيانات الملتزم ووصفا دقيقا لدائرة التزامه، وتفصيلا عن الضرائب والرسوم المقررة عليها، والأقساط الدورية الواجبة عليه، وكيفية أدائها، ثم نصحا للملتزم بأداء الأموال المقررة على مقاطعته في الميعاد المتعارف، مع ضرورة معاملة الفلاحين وسائر الأهالي بالرحمة والعدل.[2]

- **التمكين**: هو بمثابة عقد يحمل خاتم الباشا العثماني (والي مصر)، والدفتردار المسؤول عن خزينة بيت المال، وبعقد التمكين هذا، يصبح الحائز على حصة الالتزام ممثلا رسميا للسلطة العثمانية في دائرته، وجبت طاعته،[3] وتبعا لذلك تُعطى له وثيقة ثالثة، تدعى النميقة.

- **النميقة**: وهي بمثابة أمر موجه من السلطة المركزية بالقاهرة، إلى الفلاحين ومشايخ القبائل الواقعة في المقاطعة موضوع الالتزام، تخبرهم أنهم أصبحوا في عُهدة الملتزم «فلان»، وتأمرهم بالخضوع لأوامره ودفع الضرائب المقررة على أراضيهم له.[4]

الذي يعوض الملتزم الأصلي، بعد عملية توريث الالتزام أو بيعه أو إيجاره أو رهنه... أو غير ذلك، نظير نقل حقوق حصة الالتزام إليه، ويعادل هذا الحلوان مقدار ثلاث أمثال فائض الالتزام. انظر: عبد الرحمن، الريف المصري، م س، صص 277 - 278.

(1) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 80.

(2) رجائي ريان، نظام الالتزام، م س، ص 144.

(3) عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، ص 160.

(4) عبد الرحمن، الريف المصري، م س، ص 277.

وفي حالة تخلف الحائز على حصة الالتزام، عن أداء ما عليه من مستحقات جبائية لفائدة بيت المال، صودرت أمواله وجميع أملاكه الخاصة، فإذا لم تبلغ وفاء ما عليه من أموال تجاه مركز الحكم، ولم تعادل الأقساط السنوية الواجبة عليه، فإنه يسجن، وقد يصل الأمر أحيانا إلى إعدامه،[1] وهذا ما لم يكن في صالح الإدارة العثمانية بمصر، التي لجأت لتجنب ذلك، إلى الاشتراط على من يترشح لتولي منصب الملتزم، أن يأتي بكفيل «ميسور» يضمنه، ويتعهد بدفع الأقساط المؤجلة للخزينة عوضا عنه، إن هو تخلف عن الموعد المتفق عليه بين الأطراف،[2] وقد كان الهدف، على ما يبدو من وراء هذا الاشتراط، هو حرص السلطة المركزية على ضمان سيولة مالية غير منقطعة، تجنبها المخاصر التي تنتج عن تخلف الملتزمين عن أداء واجباتهم الجبائية اتجاه بيت المال في الموعد المحدد أولا، ثم المخاطر المترتبة عن تهربهم الكلي من ذلك ثانيا، لكن في نفس الوقت، يمكن استنباط أسباب أخرى، غير المعلنة، دفعت بالعثمانيين إلى إقران نظام الالتزام بضرورة وجود الضامن والكفيل، تتجلى هذه الأسباب في تخوفهم من انفراد العناصر المملوكية بتسيير نظمهم الإدارية، والأسوأ من ذلك احتكارهم لمقاليد الجباية ومواردها.[3]

في سياق متصل، نشير إلى دلالة بعض المفاهيم الأساسية المؤطرة لنظام الالتزام الضريبي، في طليعتها أن مجموع ما يدفعه مستغلو الأراضي الفلاحية (مزارعين أو رعاة) للملتزم من الضرائب سواء العينية أو النقدية، كان يسمى بِـ: **المال الحر**، وما يؤدونه للخزينة المركزية فيسمى **المال الميري**، وهو المبلغ

(1) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، م س، ص 110.

(2) معاذ محمد وقاسم محمد، التزام الضرائب، م س، ص 166.

(3) إذ أن « **الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية، ويجبي الأموال**»، انظر: عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، مكتبة ودار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 241.

الذي التزم به في العقد،[1] وأما الفرق بينهما فيحتفظ به الملتزم لنفسه، ويسمى **المال الفائض**،[2] ولم يكن الحصول على هذا الأخير، بالأمر الهيِّن والمتاح كما قد يبدو للوهلة الأولى، فبغض النظر عن ميول القبائل البدوية في أغلبها إلى الامتناع عن أداء الضرائب المفروضة عليها طوعا، فإن الملتزم قد خضع لرقابة الدولة وإشرافها، فكان مجبرا على تحرير سجلات ودفاتر بكافة إيرادات مقاطعته ومصروفاتها، والمبالغ التي استخلصها من القبائل المستقرة داخل هذه المقاطعة، إلى جانب تسليم الضرائب المحصلة في وقتها إلى خزينة الدولة والانضباط في ذلك.[3]

كما جرت العادة في عقود الالتزام المبْرمة بين الإدارة العثمانية بالقاهرة من جانب، والملتزمين من الجانب الآخر، ألَّا يكون هذا العقد مفتوحا إلى أجل غير مسمى، وإنما يكون مؤقتا ومحصورا في ثلاث سنوات، تسمى مجتمعة «**تحويلا**»، ويحق للملتزم إن هو أظهر من الكفاءة والجدارة في حسن تسيير المقاطعة، ما يثبت استحقاقه للمنصب، أن يطلب تمديد التزامه حتى ثلاثة تحويلات أخرى (تسع سنوات) كأقصى حد،[4] غير أنه، وبعد فترة يسيرة من إقرار نظام الالتزام الضريبي بالبلاد، أصبح بإمكان الملتزمين عدم احترام هذه القاعدة، حتى أمسى حق توريث الالتزام هو الشائع في تداول الالتزامات الضريبية، وتبعا لذلك لم تعد حصة الملتزم

(1) أي وثيقة «**التقسيط**» التي سبقت الإشارة إلى مفهومها وعناصرها.

(2) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 39.

(3) محمد العالمي، وضعية الأراضي ونظام الجباية في مصر العثمانية؛ نظام الالتزام نموذجا، ضمن أعمال ندوة: **العثمانيون والعالم المتوسطي؛ مقاربات جديدة**، تنسيق المودن عبد الرحمن وبنحادة عبد الرحيم، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، صص 263 – 264.

(4) عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، ص 160.

تخرج من حوزته أو ورثته أو أتباعه، كما كان من حق الدولة فسخ عقد الالتزام ونزع المقاطعة منه، إذا أخل بشروط العقد، كلها أو بعضها.[1]

من جهة أخرى، كان ملتزمو المقاطعات ذات المساحة الكبيرة الشاسعة، يقومون بتجزئتها إلى حصص أصغر ثم تفويض جباية ضرائبها إلى ملتزمين آخرين، بعقد خاص معهم كطرف ثالث في العملية الجبائية بعد إذن الدولة وموافقتها، وفي هذه الحالة يسمى الملتزم الأول بالملتزم الأصلي، ويحق له أن يختار من يشاء من المباشرين الصيارفة من قبله، ولهذا نعتته الوثائق المصدرية باسم «**الملتزم من الديوان الشريف**»،[2] أما الملتزم الثاني فيُدعى بِـ«**الملتزم من الباطن**»،[3] وهذا ما يجعلنا نستنتج أن منح حقوق تملك حصص الالتزام، أو بعبارة أخرى؛ حقوق استخلاص الضرائب في مصر العثمانية، لم يكن محصورا في القاهرة وحدها، وذلك نظرا إلى أن تقاسيط الالتزام، كانت تنتقل من طرف إلى آخر، من خلال تداولها عبر صيغتيْن أساسيتيْن، نوضحهما على الشكل الآتي:

- الانتقال المباشر لحق الالتزام الضريبي من الدولة إلى الملتزم الأصلي، بعد رسوِّ المزاد العلني وبالشروط والوثائق الرسمية سابقة الذكر.

- الانتقال غير المباشر، من خلال تداول حقوق الالتزام فيما بين الملتزمين، وتسمى هذه الطريقة بالالتزام من الباطن.

سبق لنا ضمن هذا المقال شرح كيفية عمل الصيغة الأولى، لذلك سنركز فيما تبقى لنا من مساحة في هذا المحور، على توضيح سيرورة الطريقة الثانية، والتي كانت تتم أساسا عبر عملية البيع، أي بيع الملتزم لحقه في الانتفاع بالمال الفائض

(1) نفسه. انظر كذلك: عبد الرحمن، الريف المصري، م س، ص 93.
(2) أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، ص 25.
(3) عبد الرحمن، الريف المصري، م س، صص 100 - 102.

من مقاطعته، أو عبر مجموعة من الأساليب الأخرى كالتوريث والإسقاط والإيجار والرهن... وغيرها من الحقوق التي منحتها القوانين المؤطرة لهذا النظام الجبائي، وفي مقدمتها قانون نامه الذي أجاز للملتزم التصرف في حيازته الإقطاعية،[1] وذلك من خلال القنوات المشار إليها آنفا (بيع، توريث، إسقاط، إيجار، ورهن)، والتي سمحت بتداول الالتزام الضريبي فيما بين أطياف المجتمع المصري، وعدم ثبوته في الملتزم الأصلي من الديوان، وبالتالي انتقال حقوق هذا الأخير إلى «الملتزم من الباطن» بالتبعية، والذي يشترط عليه هو الآخر، دفع حلوان ثان إلى الروزنامة،[2] مقابل تحويل عقد وتقاسيط الالتزام وتسجيلها باسمه.[3]

ولإزاحة أي التباس يمكن أن يلف هذا الموضوع، نسوق المثال التالي، وهو لأحد تقاسيط الالتزام يعود تاريخه إلى أواخر القرن 16م، وبالتحديد سنة 1595م، والذي انتقلت بموجبه حقوق التزام الأراضي الديوانية بإقليم الفيوم شمال – شرق البلاد، من الملتزم الأصلي وهو الأمير عمر بك، إلى الملتزمان من الباطن وهما كل من الأمير محمد بن عبد الله والأمير محمود بن عبد الله، حيث: «**التزم الأمير عمر**

(1) قانون نامه مصر، م س، صص 26 – 28.

(2) **الروزنامة**، كلمة فارسية تتكون من مقطعين، روز وتعني يوم، ونامة وتعني كتاب، بمعنى كتاب اليوم أو دفتر اليومية، وتحول معنى الكلمة مع مرور الوقت، ليدل على الديوان الذي يقوم بتحرير وضبط الحسابات اليومية في الدفاتر الرسمية، وكان ديوان الروزنامة تابعا **لديوان الدفتري** (الخاضع لإشراف الدفتردار) المسؤول بالخزينة المركزية، عن جمع الأموال الأميرية وصرفها في وجوهها المختلفة، ويترأس الروزنامة الشخص الذي يتولى مهمة «**الروزنامجي**»، انظر: عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، ص 151.

(3) ننبه هنا إلى أن «**الملتزم من الباطن**»، ليس من الضروري أن يكون فردا واحدا، إذ كان من الممكن أن يشترك عدد من الأفراد في شراء حق جباية الضرائب من الملتزم الأصلي، انظر: جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 83 – 84.

بك بن المرحوم الأمير عيسى أمير اللواء الشريف السلطاني وأمير الحج الشريف، جميع نصف الأراضي الديوانية بإقليم الفيوم، فذكر في نص التقسيط أسماء سبع وستين قرية وناحية بمبلغ عشرون ألف دينار سليمي، ثم تم انتقال الالتزام وبيعه من حيازة الأمير عمر بك، إلى كل من الأمير محمد بن عبد الله والأمير محمود بن عبد الله من جماعة المتفرقة».[1]

يتحول بنا محتوى هذا العقد بعد ذلك، إلى الحديث عن شروط انتقال تقسيط الالتزام بين الأطراف المذكورة، وذلك بدفع «**مبلغ خمسة وعشرون ألف دينار سليمي ومائتين وخمسين دينارا روميا، وبحساب الأكياس خمسة وعشرين كيسا وربع كيس وخمسة آلاف أردب قمح وشعير، وبالتالي كان فرق ما دفعه الملتزم الأصلي للديوان، وما دفعه الملتزم الباطن للملتزم الأصلي بخمسة آلاف ومائتين وخمسون دينار وخمسة آلاف أردب من القمح والشعير**»،[2] وبالتالي يمكننا القول؛ أن تركيز واهتمام السلطة العثمانية في مصر، على مداخيل «الحلوان» والتي لم تكن هينة،[3] جعلها غير متشددة في انتقال عقود وتقاسيط الالتزام من الملتزم الأصلي مع الديوان، إلى الملتزم من الباطن، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام مختلف الفئات الاجتماعية المقتدرة، التي تهافتت لاستثمار أموالها في مجال الالتزام الضريبي مع تباين مشاربهم، وهذا ما سنتطرق إليه تاليا.

(1) أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، ص 25.

(2) أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، صص 25 – 26.

(3) قُدِّر **الحلوان** الواجب دفعه إلى ديوان الروزنامة، من أجل ضمان تأشيرها على انتقال تقاسيط الالتزام الضريبي من الملتزم الأصلي إلى الملتزم من الباطن، أيا كانت الوسيلة التي تم بها هذا الانتقال، بثلاث أضعاف المال الفائض الذي كان يحققه الطرف الأول في فترة التزامه، انظر: رجائي ريان، نظام الالتزام، م س، ص 145.

٣.فئات الملتزمين بمصر العثمانية ومشاربهم

كنتيجة لما سلف، يمكننا تسجيل بوضوح اختلاف وتنوع شرائح المجتمع المصري التي تنافست فيما بينها من أجل الولوج إلى «عالم» الالتزام الضريبي وأعماله، حيث نجد فئات مدنية كثيرة زاحمت نظيرتها العسكرية، التي كان لها قدم السبق في ذلك، إذ تربع أفراد الأوجقات العسكرية،[1] إلى جانب أمراء الجيش، على قائمة الملتزمين في بداية الأمر، غير أن حاجة العثمانيين المستمرة والمتزايدة إلى سيولة في الموارد الجبائية، قصد تموين وتمويل صراعاتهم الداخلية أو غير ذلك من أوجه الإنفاق والمصاريف، دفعتهم مضطرين إلى توسيع نطاق أجرأة هذا النظام الضريبي، من خلال إيجار أو رهن أو بيع عقود التزاماتهم، إما كاملة أو جزء/ أجزاء منها، هذا فضلا عن تشجيع الإدارة المركزية في القاهرة لذلك، مما فتح المجال لبروز فئات مدنية كثيرة ومتنوعة من مختلف الأطياف والطبقات،[2] والتي يمكن إجمالها في: القضاة، الأقباط، التجار، والعربان، نبرز بعضا من تفاصيلها على الشكل التالي:

- **القضاة:** دخل القضاة ميدان الالتزام منذ وقت مبكر من إنزاله، إذ نالت هذه الفئة بعض التزامات أقاليم مصر لسببين، أولهما: حرص السلطة المركزية

(1) **أوجاق** أو وجاق، جمعها الأوجقات، مصطلح تركي يقصد به من الناحية اللغوية «موقد النار»، أما اصطلاحا فقد أطلق على الفرقة العسكرية في الجيش العثماني (الإنكشارية)، في سياق موضوع مقالنا هذا، فيقصد به فرق الحامية العثمانية التي استقرت ببلاد مصر بعد الفتح. انظر: عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، منشورات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ج 1، ص 41. غير أن الفرق العسكرية التي استثمرت ثرواتها في ميدان الالتزام الضريبي، ثلاث أوجقات فقط، كما سنوضح بعد الفراغ من الحديث عن الفئات المدنية.

(2) محمد العالمي، وضعية الأراضي ونظام الجباية، م س، صص 263 – 264.

على إرساء النظم والتشريعات العثمانية، والقضاة على اعتبار مستواهم العلمي والمعرفي الواسع بأمور الإدارة، هم الأنسب لهذا المنصب، وثانيهما: أن المذهب الديني للإمبراطورية العثمانية يرى أن القضاة هم أول من يتصفون بالعدل والأمانة، ومن تم فهم الأولى بمهمة جباية الضرائب،[1] ومن الأسماء التي تذكرها المصادر «**القاضي علي بن القاق ملتزم الغربية**».[2]

• **الأقباط**: تزامن ولوج الأقباط نظام الالتزام مع دخول القضاة لهذا الميدان والعمل به، وقد تيسر لهم ذلك نظرا لعدة أسباب، أولها: هو اتصاف أغلبهم بالثراء والغنى، إذ عمل الأقباط كصيارفة وكتبة في دولة المماليك الجراكسة، ثانيها: الثقة التي أولى بها العثمانيون هذه الفئة، ثالثها: رغبة السلطة في إبعاد المماليك عن الإدارة، وتبعا لتلك العوامل، يمكن القول أن الأقباط قد أسهموا بنصيب كبير في تفعيل نظام الالتزام الضريبي منذ العقود الأولى من إقراره.[3]

• **التجار**: دخل التجار ميدان الالتزام باعتبارهم قوة اقتصادية لها وزنها في المجتمع وثقلها على السلطة، وكان شرط حصول التاجر على التزام الضرائب في منطقة ما، أن يكون ضامنه وكافله تاجر مثله، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أنه تم تسجيل تراجع ملحوظ لدخول التجار ميدان الالتزام الضريبي أمام سيطرة الفئات العسكرية العثمانية على عقود الالتزامات.[4]

• **العربان**: نظرا للأدوار السوسيو – اقتصادية المحورية لفئة العربان منذ الفتح العثماني لمصر، نهجت السلطة المركزية بالقاهرة سياسة لضبط توطينهم، استهدفت

(1) أيمن أحمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات، م س، صص 29 – 32.
(2) البكري، كشف الكربة، م س، ص 316.
(3) نفسه.
(4) للاطلاع بتفصيل حول موضوع استثمار فئة التجار لرؤوس أموالها في ميدان الالتزام الضريبي، يرجى النظر في: عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ، م س، صص 174 – 176.

أساسا القبائل التي شكلت تهديدا للأمن والاستقرار (كعرب الشرقية والبحيرة)، وفي هذا الإطار، سعت الإدارة العثمانية إلى احتواء هذه المكونات عبر إدماجها في المنظومة الجبائية المحلية ومنح شيوخها التزامات واسعة؛ وهي استراتيجية رامت استمالة النخب القبلية لضمان ولاء الأهالي وتبعيتم للحكم المركزي.[1]

وإلى جانب الفئات المدنية كعلماء الأزهر والأشراف الذين استثمروا في المنظومة الجبائية، ظل العسكريون السبّاقين لحيازة عقود الالتزام؛[2] نظرا لدورهم الحاسم في استتباب الأمن وضمان استمرارية الإنتاج الزراعي بالأرياف، بما يكفل تدفق الموارد نحو الخزينة، ورغم الدور المحوري للفيلق العسكري المرافق للسلطان سليم الأول (1517م) في نجاح الفتح، إلا أن السلطة منعت فِرقه في البداية من تملك حصص الالتزام لضمان ولائهم المباشر للباب العالي عبر نظام الأجور؛[3] وتُعد «طائفة العزبان» نموذجا لهذا الانضباط، إذ فُرض «**عليها أن تؤدي الخدمة السلطانية في القلعة،... ولا يجوز لأفراد هذه الطائفة البيات خارج القلعة**».[4]

وباستثناء ذلك، فقد أُذِن لباقي الفرق العسكرية في الجيش العثماني، سواء من المماليك السابقين، أو من الأتراك الوافدين، باقتحام ميدان الالتزام الضريبي وتملك حصص منه، ويمكننا تلخيص أبرز هذه الفرق أو الطوائف، فيما يلي:

- **طائفة جاويشان**: تكوَّن هذا الأوجاق العسكري من المجموعة المتبقية من الجيش المملوكي المنهزم، والذين أثبتوا إخلاصهم للسلطان سليم الأول،

(1) عبد الرحمن، الريف المصري، م س، صص 109 – 116.

(2) - Jay Shaw STANFORD, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798, éditions Princeton University Press, Le New Jersey, 1962, pp 132.

(3) رجائي ريان، نظام الالتزام، م س، ص 145.

(4) قانون نامه مصر، م س، صص 21 – 22.

أثناء وبعد الفتح العثماني لمصر، وقد أختص أفراده بخدمة الباشا والديوان، لذلك عرفوا بفرقة «جاويشان ديوان مصر».[1]

• **طائفة الجراكسة**: تكونت هذه الفرقة من المماليك الجراكسة الفرسان المقيمين بالقاهرة، الذين أدمجهم السلطان سليمان القانوني في الخدمة العسكرية والإدارية بعد توليه حكم الإمبراطورية، وبعد إثبات ولائهم للعثمانيين، وقد عهد إليهم بالإضافة إلى توطيد الأمن في الأقاليم، مهمة مراقبة زراعة الأراضي والمحافظة على شبكات الري وتوزيع المياه، وتولوا مناصب كثيرة مثل كشاف الإقليم.[2]

• **طائفة المتفرقة**: تكون هذا الأوجاق من المشاة والفرسان الذين كُلفوا بخدمة الباشا والديوان في الوقت ذاته، ولهذا عرفوا بجماعة متفرقة ابتداء من عام 1554م، ولم يكتف أفراد هذه الطائفة بأجورهم المرتَّبة لهم بشكل قار، بل استثمروا أموالهم، على غرار الفرقتين السابقتين، في تملك حصص من الالتزام الضريبي خلال نفس الفترة.[3]

في خلاصة هذا المحور الأخير من مقالنا، يمكننا القول أن ميدان الالتزام الضريبي، كان مفتوحا على مصراعيه أمام جل فئات المجتمع المصري، سواء كانت مدنية أم عسكرية، لكن شريطة توفر معطى أساسي وضروري لم تتهاون السلطة المركزية في شأنه ولم تتفاوض، وهو أن يكون المترشح لنيْل حقوق الالتزام من ذوي النفوذ والجاه، علاوة على أن يكون من المقتدرين أهل الغنى والثراء، ولم يكن هذا كافيا، بل اشترطت القاهرة فوق تلك الميزات، أن يكون له، أي للمترشح، كافل وضامن، إذ لم يكن يُسمح للملتزم بعد توليه المنصب، بالتصرف في دائرة

(1) نفسه، صص 27 – 28.

(2) نفسه، صص 24 – 25.

(3) عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، م س، صص 144 – 146.

الالتزام إلا بعد أن يدفع مبلغا معجلا (الحلوان) إلى الروزنامة، وهذا ما يعني أن الاستثمار في مجال الالتزام الضريبي وعلى رغم من شموليته، كان منحصرا في شريحة معينة وضيقة من المجتمع، والتي كان وضعها المادي يسمح لها بدفع ضريبة عام كامل من حصة الالتزام.[1]

ولوضع مقارنة بين تمثيلية فئات المجتمع المدنية والعسكرية، ندرج الجدول أسفله، والذي يبرز لنا أعداد الملتزمين وفئاتهم انطلاقا من دفاتر الالتزام للفترة ما بين 1658م و1660م، والتي تؤكد لنا، استفادت الفئات العسكرية على قلتها من عقود الالتزام الضريبي بمصر، واحتكارها للحقوق والمزايا المجناة منه، على عكس الفئات المدنية، بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة، سواء من حيث التنوع أو العدد.

الإقليم	مجموع عدد الملتزمين	تمثيل الفئة العسكرية	تمثيل الفئة المدنية
جرجا	159	118	41
فيوم	60	47	13
بهنساوية	132	103	29
أشمونين	61	58	3
أقلام متفرقة	28	25	3
شرقية	468	440	28
منصورة ومنزلة	358	344	14
فارسكور	12	9	3

(1) جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 80.

قليوب	90	88	2
بحيرة	223	206	17
أطفيح	123	123	0
الجملة	**1714**	**1541**	**153**

جدول رقم 2:

مجموع عدد الملتزمين حسب الفئات العسكرية والمدنية في بعض الأقاليم المصرية منتصف ق 17م.[1]

خاتمة

ختاما لمقالنا هذا، نشير إلى أن السلطة العثمانية بمصر، قد اعتمدت على المنظومة العسكرية بالدرجة الأولى، من أجل تنزيل نُظمها الضريبية على أرض الواقع، إذ تم تكليف فرق الحامية العسكرية بمساعدة الجهاز الجبائي على جمع الأموال الأميرية المقررة على مختلف نواحي البلاد، وهذا ما شكل فرصة سانحة لجند السباهية الذين استغلوا قوتهم ونفوذهم وتعدد المهام المخولة لهم في الأرياف، ففرضوا لأنفسهم على أهاليها ضرائب غير مشروعة، كان في طليعتها ضريبة الطُلبة،[2] التي كان لها انعكاس مباشر على العلاقة بين السلطة والرعية، إذ أن إثقال كاهل هذه الأخيرة بجبايات متنوعة وكثيرة لا تستطيع تحملها، كان يدفعها إلى أن تخرج تلقائيا في انتفاضات وتمردات بغية الانفصال عن القاهرة.

(1) عبد الرحمن، الريف المصري، م س، ص 106.

(2) تعتبر من أبرز هفوات نظام الالتزام الضريبي واختلالاته، إذ كانت تُفرض على الأهالي «**في كل شهر طلبة، ولم يزل يعظم أمرها إلى أن صار يكتب للناحية الواحدة في اليوم ثلاث طلب أو خمس، فخرجت البلاد لذلك**»، أي خرج الفلاحون في انتفاضات وتمردات، انظر: البكري، كشف الكربة، م س، ص 315.

ساهم هذا التوتر والاضطراب، في تعميق الخلاف بين جناحي الإدارة العثمانية في البلاد؛ السياسي والعسكري، مما شكل تهديدا مباشرا لكيان الدولة واستمرارها، وقد سبق لابن خلدون، أن قدَّم تفسيرا لذلك، حيث اعتبر أن الانتقال من البداوة إلى الحضارة وما يصاحب هذه الأخيرة من حياة الترف والبذخ، يستتبع تلقائيا بِـ«**سقوط صاحب الدولة تحت رحمة هؤلاء الجند الذين يشتطون في الطلب، طلب المال على الخصوص**»،[1] وبالتالي يمكن القول بأن الانعكاسات المترتبة عن نظام الالتزام الضريبي، قد جعلت منه بصمة بارزة في تاريخ مصر العثمانية، نظرا لدوره المؤثر في خلخلة الثوابت والأسس التي تحكمت سابقا في العلاقات البنيوية بين القسطنطينية ورعية مصر الخاضعة لها.

إذ لم تتوقف هذه الانعكاسات عند حد اندلاع انتفاضة أو ثورة هنا، يواجهها الباشا العثماني بالعنف والبطش اعتمادا على قوة العسكر، لتخفت ثم تندلع واحدة أخرى هناك، وإنما أمست تشكل خطرا سياسيا مباشرا بل تهديدا وجوديا ينذر بزوال ظل الباب العالي عن مصر، حيث أدت هذه التطورات الجبائية بعد مدة قصيرة، إلى انكماش سلطة الأتراك، وغدت العلاقة بين أغلب القبائل مع مركز الحكم في عاصمة الإيالة، لا تتجاوز مستوى التبعية الإسمية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن إياس محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، منشورات مركز تحقيق التراث المصري، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.
- ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، مكتبة ودار المدينة المنورة للنشر والتوزيع، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

(1) ابن خلدون، المقدمة، م س، ص 238.

- الإسحاقي محمد عبد المعطي، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1894.
- أيمن أحمد محمد، «**العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر**؛ دراسة في البدايات والتطبيق»، مجلة: Annales Islamologiques، العدد 38، منشورات Institut Français d'archéologie orientale، القاهرة، 2004.
- باشا مبارك علي، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، المطبعة الكبرى الأميرية، الإسكندرية، 1886.
- البكري محمد بن أبي السرور، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، دراسة وتحقيق عبد الرزاق عيسى، مطبعة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- البكري محمد بن أبي السرور، **كشف الكربة في رفع الطلبة**، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 23، القاهرة، 1976.
- بيات فاضل مهدي، **الدولة العثمانية في المجال العربي**؛ دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007.
- بيات فاضل مهدي، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**؛ رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003.
- الجبرتي عبد الرحمن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** (المعروف بتاريخ الجبرتي)، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، منشورات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.
- الرَّمال ابن زنبل، **آخرة المماليك؛ أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تحقيق عبد المنعم عامر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
- ريان رجائي محمد، **نظام الالتزام في مصر العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، تصدر عن جامعة دمشق – لجنة كتابة تاريخ العرب، العدد 43 – 44، مطبعة جامعة دمشق، 1992.

- الصالحي ابن طولون الدمشقي، **تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني في أيام السلطان سليمان خان القانون**، استنادا على إعادة جمع الصفحات الضائعة من كتاب «مفاكهة الخلان في حوادث الزمان»، دراسة وتحقيق أحمد إيبش، منشورات هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، مطبعة مؤمن قريش، أبو ظبي، 2010.
- العالمي محمد، وضعية الأراضي ونظام الجباية في مصر العثمانية؛ نظام الالتزام نموذجا، ضمن أعمال ندوة: **العثمانيون والعالم المتوسطي؛ مقاربات جديدة**، تنسيق المودن عبد الرحمن وبنحادة عبد الرحيم، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2003.
- عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1986.
- عبد الرحمن عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 38، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.
- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر** (1517م - 1919م)، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.
- **قانون نامه مصر**، أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، دون تاريخ.
- القلقاوي مصطفى الصفوي، **صفوة الزمان في من تولى على مصر من أمير وسلطان**، تحقيق محمد عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
- كمال محمود جمال، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 285، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- معاذ محمد وقاسم محمد، **التزام الضرائب في الدولة العثمانية؛ دارسة تاريخية شرعية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 29 العدد 3، مركز النشر العلمي، جدة السعودية، 2012.

- المقريزي تقي الدين، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، سلسلة صفحات من تاريخ مصر، العدد 39، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
- STANFORD Jay Shaw, **The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798,** éditions Princeton University Press, Le New Jersey, 1962.

طبيعة العلاقة بين أئمة آل القاسم والقبائل في المناطق الشمالية والشرقية من اليمن

١٦٣٥ - ١٨٧٢م

(حاشد، بكيل، خولان، يام)

د. رياض محمد الصفواني[1]

الملخص:

يهدف البحث إلى الإجابة على سؤال إشكالي مفاده: ما طبيعة العلاقة بين أئمة آل القاسم وقبائل حاشد وبكيل وخولان ويام في الفترة من ١٦٣٥ – إلى ١٨٧٢م؟ من خلال فرضية الدور السياسي والعسكري الذي لعبته هذه القبائل في تاريخ الإمامة القاسمية. ينقسم البحث إلى خمسة محاور رئيسية: الأول يتناول تأثير الطبيعة الجغرافية على تفكير الإنسان اليمني وسلوكه، والثاني يستكشف مفهوم القبيلة اليمنية وأصول القبائل وخصائصها، والثالث يدرس طبيعة العلاقة بين الأئمة والقبائل، والرابع يقدم نماذج من زعماء القبائل وعلاقتهم بالأئمة، والخامس يركز على العلاقة بين الأئمة وقبائل يام الإسماعيلية. توصل البحث إلى أن العلاقة بين القبائل

(1) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بمركز الدراسات والبحوث اليمني – صنعاء.

الشمالية والأئمة كانت تحكمها الطبيعة النفعية، حيث استفاد كلا الطرفين من الآخر في تحقيق أهدافه، وغلب على هذه العلاقة طابع السجال الحربي وبخاصة في الفترة من أواخر القرن الثامن عشر حتى عودة العثمانيين إلى صنعاء عام ١٨٧٢م.

الكلمات المفتاحية:

طبيعة، العلاقة، أئمة آل القاسم، القبيلة اليمنية، حاشد، بكيل، خولان، يام.

Abstract:

This research aims to answer a problematic question: What is the nature of the relationship between the Imams of Al - Qasimi and the tribes of Hashid, Bakil, Khawlan, and Yam in the period from 1635 to 1872 AD? Through the hypothesis of the political and military role played by these tribes in the history of the Qasimi imamate. The research is divided into five main axes: the first deals with the impact of geographical nature on the thinking and behavior of the Yemeni man, the second explores the concept of the Yemeni tribe and the origins and characteristics of the tribes, the third studies the nature of the relationship between the imams and the tribes, the fourth presents models of tribal leaders and their relationship with the imams, and the fifth focuses on the relationship between the imams and the Ismaili Yam tribes. The research concluded that the relationship between the northern tribes and the imams was governed by a pragmatic nature, where both parties benefited from each other in achieving their goals, and this relationship was dominated by a

military struggle, especially in the period from the late 18th century until the return of the Ottomans to Sana'a in 1872 AD.

Keywords:

Nature, relationship, Imams of Āl al - Qāsim, Yemeni tribe, Ḥāshid, Bakīl, Khawlān, and Yām.

المقدمة.

ثمة ارتباط علمي بنيوي في الحديث عن العلاقة بين أئمة آل القاسم وقبائل حاشد وبكيل وخولان ويام، فعلى أكتاف تلك القبائل قامت دولة الإمامة القاسمية ١٦٣٥ – ١٨٧٢م، وفي ضوء طبيعة علاقة إحداهما بالأخرى تشكلت صورة مقاربة لجوانب مختلفة من واقع البلاد في ذلك الوقت، وتراوحت الملامح الرئيسة لتلك الصورة بين الاستقرار والفوضى، وانعكس ذلك على الموقف الخارجي من اليمن ممثلًا بالقوتين الرئيستين اللتان كان لهما اليد الطولى في التحكم بالداخل اليمني، وهما: الإنجليز في عدن بدءً من عام ١٨٣٩م والعثمانيين في صنعاء منذ عام ١٨٧٢م – ١٩١٨م.

وانطلاقًا من هذه الأهمية العلمية، يسعى البحث إلى تسليط الضوء بمنهجية وصفية تحليلية على طبيعة العلاقة بين تلك القبائل وبين الأئمة القاسميين.

وعلى الرغم من وفرة المعلومات عن الوقائع السياسية والعسكرية التي خاضتها تلك القبائل في الفترة القاسمية، إلا أن تخصيص دراسة تاريخية مستقلة عن طبيعة العلاقة بين أئمة آل القاسم وقبائل حاشد وبكيل وخولان ويام قد ظل – بحسب علم الباحث – بعيدًا عن تركيز الباحثين، على الرغم من تناولهم لمظاهر مختلفة من العلاقة بين القبائل والإمامة بصورة ضمنية، وبعضها مجتزء، وذلك في سياق دراساتهم عن اليمن في عهود بعض الأئمة، منها على سبيل المثال: كتاب «بناء

الدولة القاسمية في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم، للدكتورة أمة الملك الثور». وكتاب «الأوضاع السياسية لليمن أواخر القرن ١٧م، للدكتورة أمة الغفور الأمير». وكتاب «الأوضاع السياسية في اليمن في عهد الإمام المنصور الحسين بن القاسم بن أحمد بن الحسن، للباحث محمد مطير». وهي دراسات اعتمدت على تحقيق بعض المخطوطات، كعمود فقري، علاوةً على كتاب «اليمن في عهد الإمام المهدي محمد بن أحمد بن الحسن صاحب المواهب، للدكتور محمد الشهاري». أو في ثنايا التعرض لجوانب من سياسة بعض الأئمة الداخلية، مثل كتاب«الأوضاع السياسية الداخلية لليمن في النصف الأول من القرن ١٩، للدكتور صادق الصفواني». بالإضافة إلى دراسة «الباحث علي عزوان عن التمردات القبلية في عهد الدولة القاسمية بين عامي ١٧٠٠ - ١٧٥٠م»، وقد تناولت جزئية صغيرة من تاريخ الدولة القاسمية.

ومن ناحية أخرى، فقد تناولت بعض الدراسات موضوع القبيلة والدولة في اليمن في الفترة المعاصرة من ناحية سوسيوأنثروبولوجية، مثل كتابي: «البنية القبلية في اليمن و القبيلة والدولة في اليمن، للدكتور فضل أبو غانم». والدراسة التي حملت عنوان «القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن» لـ «بول دريش»، وهي دراسة ميدانية اثنوغرافية مهمة، عكست طبيعة نظرة الآخر (الغربي) لجوانب من تاريخنا الحديث والمعاصر. وجُل هذه الكتب والدراسات قد مهدت أرضية البحث وأقام عليها بناءه المعرفي.

ولعل من الأهمية بمكان التنويه إلى تركز المعلومات عن القبائل في متن العديد من مصادر تاريخ الإمامة القاسمية وقلتها مع تشتتها في الجزء الخاص بتاريخ قبائل يام. الأمر الذي فرض نفسه على خطة البحث، فحاول الباحث بقدر المستطاع عمل نوع من التوازن بين المحاور، ولاسيما المتصلة بصلب الموضوع وهي

الثالث والرابع والخامس، فكان المحور الأول بعنوان: الإنسان اليمني والطبيعة الجغرافية. وحمل المحور الثاني عنوان: تعريف القبيلة اليمنية وخصوصيتها. فيما تناول المحور الثالث: طبيعة العلاقة بين قبائل حاشد وبكيل وخولان والأئمة، وجاء المحور الرابع تحت عنوان: نماذج من قبائل حاشد وبكيل وخولان وطبيعة علاقتها بالأئمة. وانتهى البحث بالمحور الخامس المخصص لدراسة: طبيعة العلاقة بين الأئمة وقبائل يام.

المحور الأول: الإنسان اليمني والطبيعة الجغرافية.

قبل أن نخوض في تعريف القبيلة اليمنية بصفة عامة، وقبائل همدان و خولان وبطونها في المرتفعات الشمالية والشرقية من اليمن بصفة خاصة، وقبل بحث طبيعة العلاقة بين تلك القبائل والإمامة القاسمية، يجدر بدايةً أن نتعرف من خلال هذا المدخل الجغرافي النظري القصير على بعض ملامح العلاقة التي ربطت بين الإنسان اليمني والجغرافيا، فلعل هذه المعرفة تعيننا في تفسير جانب من وقائع العلاقة بين القبيلة والأئمة خلال فترة البحث.

من المعلوم أن لكل مجتمع بشري على وجه الأرض خصائص وسمات ترسم أفق تفكير أفراده، وتتحكم بسلوكهم، وتصوغ علاقاتهم مع بعضهم البعض، ومع الكيان السياسي الذي ينشأ من بين أوساطهم، ويتشكل على هيئة تعكس طبيعة واقعهم، ونمطه السائد أو الغالب.

وللطبيعة الجغرافية دور غير مباشر في تشكيل ملامح شخصية المجتمع، والتأثير على قرارات أعضائه، وتوجيه سلوكهم في إطار تركيبة بيئتهم الداخلية، وفي سياق علاقاتهم مع المجتمعات الأخرى، ومع النظام الحاكم، الذي إما أن يحتكموا إليه كمرجعية سياسية، تشريعية، عرفية، أو ينفرون منه تحت أي مسمى من المسميات المعاصرة: تمرد، احتجاج، عصيان، انتفاضة، ثورة، وذلك لأسباب ذاتية أو موضوعية، أو سائر تلك الأسباب مجتمعة.

والأسباب الذاتية والموضوعية هي ما سوف يسلط البحث الضوء عليها بقدر الإمكان، تأسيسًا على النظر إليها كظاهرة اجتماعية – سياسية، شهدها المجتمع اليمني لحقب تاريخية متعاقبة، ولاسيما خلال حقبة التاريخ الحديث، التي اصطلح المؤرخون على تحديد بداياتها الزمنية منذ انضواء اليمن تحت لواء الحكم العثماني عام ١٥٣٨م.

وبناءً على ما سبق، فإن للمناخ والطقس والطبيعة التضاريسية دورًا مؤثرًا في تكوين نفسية (سيكلوجية) الفرد وطبيعة تفكيره، وتوجيه مشاعره وتصرفاته، فمناطق المرتفعات الشمالية الممتدة من أعالي جبال سُمارة في بداية الهضبة الوسطى وحتى أقصى المرتفعات الشمالية الواقعة جنوبي الحجاز كمناطق صعدة ونجران يتسم طقسها بالبرودة النسبية في معظم شهور السنة، وإذا ما اتجهنا صوب الشمال الشرقي باتجاه الجوف وشبوة ومأرب، فسنلاحظ طقسًا جافًا إلى حد ما، بسبب تداخل المنطقة بالصحراء، بل يكاد أن يكون طقس المنطقة صحراويًا وفقًا لـ فضل أبو غانم[1].

ولكون الطبيعة المناخية للمناطق الشمالية والشمالية الشرقية على وجه التركيز ذات خصوصية بيئية معقدة، فقد فرضت على سطح تلك المناطق شكلًا تضاريسيًا يتسم بالوعورة إلى حد بعيد، وتشكل وفقًا لذلك مزاج بشري على جانب من الخشونة، كتعبير – على ما يبدو– عن العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة، فالإنسان «نتاج بيئته» يتأثر بها نفسيًا وذهنيًا، وينعكس ذلك التأثير على سلوكه في صورة علاقات ومعاملات واهتمامات مختلفة، ومن يقرأ صفحات قليلة من مقدمة ابن خلدون عن العلاقة بين الإنسان والمكان، وعن طبائع العمران، وبزوغ شمس

(1) أبوغانم، فضل علي: القبيلة والدولة في اليمن، ط١، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢١.

الدول وأفولها، سيجد تعليلًا وجلاءً عميقًا لهذا المعنى[1]. ولا يسعنا أن نستطرد أكثر حول هذا الأمر، بقدر ما يعنينا أن ابن المناطق الشمالية والشمالية الشرقية قد وجد نفسه بمرور الزمن مسيَّجًا بظروف معيشية صعبة، فالإنتاج الزراعي الناتج عن شهرة اليمن بالزراعة منذ القدم، يبدو شحيحًا في هذه المناطق في الكثير من الأعوام، وترتب عليه بالنتيجة تضاؤل الاهتمام بالزراعة. وقلة أو محدودية انتاج المحاصيل من الحبوب قد لا يفِي بسبُل عيشه، وتكيُّفه مع ظروف بيئته كان يتقلص تدريجيًا أمام حاجاته الأساسية في حياة مستقرة، أسوة بنظيره في المناطق المعتدلة أو شبه المعتدلة مناخيًا، كمناطق الهضبة الوسطى والجنوبية من اليمن[2].

وفي ضوء ما سبق، فقد غدا من الأهمية بمكان على ابن تلك المناطق ذات الطقس البارد أو شبه البارد أن يبحث عن مصادر عيش بديلة، تعوضه عن قسوة بيئته، فحاول أن يركب موجة التجارة، لكن الحظ لم يحالفه إلا في الحدود الضيقة، فالسلع التجارية التي تعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد اليمني في مختلف العهود كانت تتمثل في المحاصيل الزراعية المختلفة، وفي مقدمتها محصول البن في التاريخ الحديث، الذي شَّكل عصَب الاقتصاد اليمني[3]، والزراعة كما معلوم تتطلب بالضرورة وفرة في المياه، مع مناخ ملائم، لتنهض بدورها في تحقيق ما بات يعرف اليوم بـ «الاكتفاء الذاتي»، وهذا مما لم يكن مواتيًا في ظل طقس صحراوي حار أو بارد أو جاف في معظم شهور العام، ولذلك ازدهرت الزراعة في الأقاليم

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن: مقدمة ابن خلدون، د.ط، المطبعة البهية، القاهرة، د.ت، ص٦٤ – ٩٥.

(2) سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى)، ط٤، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٣٢.

(3) الخطابي، أروى أحمد: البن اليمني، ط١، مؤسسة الكبوس التجارية، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص٩٠ – ٩٨.

المناخية المعتدلة وذات الوفرة في المياه أكثر من غيرها في المناطق الجنوبية والغربية والوسطى التي سبقت الإشارة إليها، وفي مقدمتها مناطق إب و تعز في ما عرف عند المؤرخين بـ اليمن الأسفل، وهي تسمية مناطقية ليس هنا محل نقاشها. تلك المناطق التي وفد إليها العديد من أسَر بطون قبائل حاشد وبكيل وخولان في هجرات داخلية، واستقرت فيها إلى يومنا هذا كما سيرد في المحور الثالث. بالإضافة إلى نواحي من بلاد لحج في الجنوب وجهات من سهول تهامة وبعض المرتفعات المطلة عليها.

ومادامت التجارة تقوم على ازدهار النشاط الزراعي، فقد تعاطى أبناء المناطق الوسطى والجنوبية وبعض الغربية من اليمن التجارة داخل اليمن وخارجها، بجانب ممارسة النشاط الزراعي، وازدهرت نتيجة لذلك الحياة الاقتصادية خلال فترات من التاريخ الحديث، مع عدم إغفال حالات قليلة من الضعف والركود التي شهدتها اليمن في بعض الأعوام، لأسباب مختلفة، منها طبيعية، كـ شحة الأمطار أو انعدام هطولها في بعض مواسم الجفاف، أو غزارتها واستمرارها، أو تفشي بعض الأوبئة والآفات الزراعية، أو بفعل الصراعات والحروب بين القبائل السالف ذكرها أو بين بعضها مع الأئمة، أو مع قوى خارجية سعت لبسط سلطتها على أجزاء من اليمن، والتحكم بموانئه، وبحركة الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي كما سيرد في السياق.

خلاصة القول، إن قسوة الطبيعة وما نجم عنها من تحديات في الاستقرار المعيشي، قد جعلت الكثير من أفراد قبائل حاشد وبكيل وخولان يبحثون عن مصادر عيش بديلة، كما أن الميل إلى خشونة الطبع، واضطراب المزاج أو تقلبه الذي بدا على سلوك العديد من مشايخ وأفراد بعض تلك القبائل، قد فرض عليهم قدرًا من الصرامة في تعاملاتهم مع من هُم من خارج دائرتهم القبلية والجغرافية الضيقة،

بالإضافة إلى تركيبتهم العشائرية التي أحاطتهم برباط من التضامن والتكافل المبني على رابطة الدم والنسب، من أجل مواجهة التهديدات والتصدي لمن يحاول أن يخترق نسيجهم القبلي، أو المساس بعاداتهم وتقاليدهم الموروثة[1]. ولا ينبغي أن يُفهم في هذا السياق أن تلك الطبيعة القبلية هي حالة حصرية عليهم، أو أنها تعكس نفَسًا تبريريًا دفاعيًا عن ما سيأتي من شواهد علاقتهم بالأئمة.

المحور الثاني: تعريف القبيلة اليمنية وخصوصيتها.

تتعدد التعريفات وتتباين حول ماهية القبيلة، غير أن مايعنينا من هذه التعريفات، هو تعريف محدد للقبيلة التي تنحدر من أصل واحد موغل في القدم[2]. ولا يعنينا ما يقال- مثلًا - إن القبيل جماعة من الناس تتكون من ثلاثة فأكثر كما في مختار الصحاح[3].

والقبيلة في بعض الدراسات السياسية الحديثة هي«مجموعة قرابية، تقوم على الانتساب إلى الأب»[4] وتعني أيضًا «المكانة الاجتماعية المستندة إلى أصل عربي نقي، أي من قحطان أو عدنان...»[5]

وقبائل اليمن أو معظمها تنتمي إلى أصل واحد، هو قحطان، ومن ولد قحطان جاء همدان بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، الذي تتصل به سلسلة نسب القبائل

(1) أبوغانم: القبيلة والدولة، ص٢١.
(2) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، ج١، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، د.ط، دار المعارف، بيروت، د.ت، ص١١- ١٣.
(3) الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، د.ط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ص٥٢٠.
(4) الظاهري، محمد محسن: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٩.
(5) نفسه، ص٥٠.

الهمدانية[1] وفرعاها الكبيران حاشد و بكيل. ولبكيل بطون وفخائذ، أهمها: ذو غيلان، ومن نسلها ذو محمد و ذو حسين و يام. فضلًا عن قبائل خولان في مناطق خولان العالية شرقي صنعاء، وخولان بن عامر في صعدة من أقصى شمال شرق اليمن، وكذلك مذحج ومراد التي تقطن بعض بطونها في مأرب وأجزاء من الهضبة الوسطى والشرقية وبعض الغربية والجنوبية من اليمن، وغيرها من البطون والفروع القبلية الكثيرة التي يضيق مجال بحثنا باستعراض خارطتها البشرية والجغرافية، لأن مايهمنا هنا هو قبائل حاشد و بكيل وخولان ويام بدرجة أساسية، ومعظمها يقطن أجزاء من الهضبة الوسطى والشمالية الشرقية والغربية من اليمن حتى أطرافها. يتشكل من مجموع هذه القبائل البناء العام للمجتمع اليمني.

تتصف القبائل اليمنية بأنها قبائل عسكرية محارِبة، كما هو الحال مع قبائل حاشد و بكيل في نواحي الجوف وبَرَط شرقًا، ثم مناطق نِهْم وهمدان وأرحب وبني الحارث وعيال سُرَيْح و عيال يزيد الواقعة إلى الشمال من صنعاء ببضعة كيلو مترات[2]، وفي غيرها من النواحي. ويصفها المؤرخ الحجري بأنها «من أشهر قبائل همدان نجدة وشجاعة، ولاسيما دو غيلان محمدي وحسيني، وإن كان كل فريق يفخر بنفسه كما هي عادة العرب»[3].

ومن تلك القبائل قبائل زراعية مستقرة، كما هو الحال بالنسبة لقبائل المناطق الجنوبية والغربية من اليمن، التي تتوفر فيها مقومات الاستقرار الزراعي والسكاني

(1) ابن هشام، عبدالملك: سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ج١، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٣٧م، ص٨٣، ٨٤.

(2) أبوغانم، فضل علي: البنية القبلية في اليمن، د.ط، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥م، ص٦١، ٨٧.

(3) الحجري، محمد بن أحمد: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، مج ١، تحقيق: إسماعيل الأكوع، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ١٩٨٤م، ص١١٤.

إلى حد كبير، وفي مقدمتها الوفرة النسبية بالأمطار قياسًا على طبيعة بيئة مناطق المرتفعات الشمالية والشرقية التي يغلب عليها الجفاف، وهي المتداخلة بصحراء الربع الخالي، كما سبق ذكره، وما ترتب عليها من محدودية في الإنتاج الزراعي، أفضى بقبائل تلك المناطق إلى البحث عن موارد تومِّن لها نوعًا من الاستقرار المعيشي، فوجد كثير من أفرادها في الحياة العسكرية والمشاركة في الحروب وما توفره من غنائم ما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية[1]، وقد عزز فضل أبو غانم هذا المعنى بقوله: «فالقبائل التي ظلت تعيش في المناطق الشمالية والشرقية كانت قد عرفت تحولًا تاريخيًا أساسيًا في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة لتحول طرق التجارة التي كانت تمر عبرها قبل الإسلام، وانهيار الحياة الزراعية، التي كانت تتميز بها اليمن في نفس الفترة. لذلك فقد ظلت هذه القبائل سواء كانت زراعية مستقرة أو بدوية مترحلة تعتمد في سد ما ينقصها من موارد نتيجة ندرة الموارد الاقتصادية على موارد إنتاج أخرى، سواء عن طريق الانتقال إلى مناطق زراعية خصبة، أو عن طريق استغلال حالة النزاع السياسي والصراع الديني المذهبي والحروب التي كانت تنشب بين القوى السياسية والدينية المتصارعة، والاستفادة منها، عن طريق ما تحصل عليه من رواتب وأسلحة وغنائم في الحروب[2]. وما أشار إليه أبو غانم عن انتقال أفراد من تلك القبائل إلى مناطق خصبة يقصد بها المناطق الجنوبية، أو مناطق اليمن الأسفل، التي انتقلت إليها العديد من أسر قبائل حاشد و بكيل و خولان خلال فترات الحكم القاسمي، واختلطت بأهلها وارتبطت ببعضهم بعلاقات نسب ومصاهرة ووجاهة بمرور الوقت، وفي مقدمتها: آل أبو أُصبُع، آل حُليْقة، آل دمّاج، آل أبو راس، آل صلاح، آل البحر، آل راجح، آل القيري، آل

(1) أبوغانم: البنية القبلية، ص٧ – ٨.
(2) نفسه، ص ٦ – ٨.

السعيدي وغيرهم في نواحي إب وبعض نواحي تعز. ولم يكن انتقالها إليها استجابة لضغوط معيشية وحسب، بل وبموافقة بعض الأئمة، الذين أقطعوها جهات مختلفة من تلك المناطق لأسباب مختلفة، في مقدمتها، التخلص من ثقل أعبائها، وإمكانية حصولها على نصيب من موارد تلك الجهات التي عجزت سلطة الإمامة القاسمية عن الإيفاء بها، بسبب ضآلة مواردها المالية والعينية، الناتجة عن تدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية واضطراب حبل الأمن[1] كما سيرد في السياق.

تمثل القبيلة اليمنية وفق ما تقدم ظاهرة اجتماعية معقدة، عاشت اليمن في ظلها حياة اجتماعية وسياسية غير مستقرة[2]، أو أقل استقرارًا، في ظل ما تتسم به من طبيعة تميل إلى الاستقلال بكيانها، وتأبى الخضوع لأي كيان سياسي من خارج محيطها القبلي والجغرافي، وغالبًا ماكانت القبيلة بحكم طبيعتها هذه تصطدم بطموحات أي قوة سياسية، أو نظام حكم يسعى إلى فرض سلطانه عليها، أو يربطها مركزيًا بحكمه، وإن حدث أن خضعت بعض القبائل بالقوة لسلطة من السلطات التي تعاقبت على حكم اليمن، فهو لا يعدو أن يكون خضوعًا مرتهنًا بقوة سلطان الحكم القائم، وما أن تلمس القبيلة ضعفًا في ذلك الحكم حتى تبدأ بالتعبير عن طبيعتها الميالة إلى الاستقلال في صورة عصيان أو تمرد، وأحيانًا برفضها الإذعان لأوامر السلطة، أو رفض ما تقرر عليها من حقوق وواجبات مالية، وغيرها من مظاهر الحفاظ على خصوصيتها[3]، كما سيتبين في سياق المحور التالي.

(1) الصفواني، صادق محمد: الأوضاع السياسية الداخلية لليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص٩٣ - ٩٤.

(2) أبوغانم: البنية القبلية، ص٧٠.

(3) الصفواني، رياض محمد: موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية ١٦٣٥ - ١٨٧٢م، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ٢٠١٥م، ص٢٩٤.

المحور الثالث: طبيعة العلاقة بين الأئمة وقبائل حاشد وبكيل وخولان.

قبل الولوج في الموضوع، يجدر التنويه إلى أن قسمًا كبيرًا من المادة العلمية حول الطبيعة الإشكالية للعلاقة بين قبائل حاشد وبكيل وخولان وبين الأئمة نستمدها من مؤرخين كتب بعضهم سير بعض الأئمة على نحو مخصوص، ويصح أن يُطلق عليهم صفة «كتاب رسميون»، ومنهم على سبيل المثال: المطهر بن محمد الجرموزي والحسن بن الحسين الأهنومي ولطف الله جحاف. وبعضهم وإن لم يؤرخ للأئمة صراحة فإنه قد مال إليهم على نحو أو آخر، مثل: محسن بن الحسن أبوطالب، والمؤرخ المجهول، مؤلف كتاب«حوليات يمانية – اليمن في القرن ١٩م» بتحقيق عبدالله الحِبشي. والقليل جدًا من المؤرخين اتسمت كتاباتهم بقدر من الموضوعية والاعتدال، فلم يمِل إلى السلطة، ولم يحابِ الأئمة أو أي طرف سياسي وقبلي على آخر، وكان له موقف واضح من طبيعة العلاقة بين بعض الأئمة وبعض القبائل، ونقصد هنا المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، الذي عاصر الجرموزي وأرّخ للفترة التي أرخ لها الجرموزي، وهي الشطر الأكبر من القرن ١٧م. لكننا مع ذلك، وبمقارنة بسيطة بين ماكتبه أولئك المؤرخون، وما يحكيه ضمنًا سياق الوقائع، مع ماتعكسه مواقف بعض فقهاء وأدباء المرحلة القاسمية عن طبيعة العلاقة بين الطرفين، كـابن الأمير الصنعاني ومحمد بن علي الشوكاني، مع الأخذ بالحسبان الطبيعة الجغرافية والخصائص النفسية لتلك القبائل، سنجد جانبًا غير محدود من مقاربة تلك العلاقة الإشكالية، مع عدم استبعاد بعض المبالغات، والتي من اليسير اكتشافها بقليل من التأمل في الوقائع التي تعرضها كتب السير.

لقد لعبت قبائل حاشد وبكيل وخولان ويام دورًا كبيرًا في وقائع اليمن السياسية والعسكرية والاجتماعية، بوصفها القبائل التي ساندت قيام دولة الأئمة القاسميين، وهذا يمثل الجانب الإيجابي في علاقتها بالأئمة، بالنظر إلى طبيعة

تلك العلاقة في حالة السلم. ومثّلت من جانب آخر شوكة في جنب الإمامة، وهو الجانب السلبي في علاقتها بالأئمة، بالنظر إلى طبيعة تلك العلاقة في حالة الحروب التي كانت سجالًا بين الطرفين. وقد شكّلت بتحالفاتها مع داعٍ للإمامة ضد آخر توخيًا لمصلحة اقتضتها العلاقة بين الطرفين عنصر قلق واضطراب. كما أن عدم إيفاء الأئمة بالتزاماتهم تجاه تلك القبائل مقابل خدماتها العسكرية لهم، مثل وقف مخصصاتها المالية والعينية، أو خفض مقاديرها، أو عدم كفايتها، أو التلكؤ في تسليمها[1] كان يعمل على بلورة رد فعل سلبي لدى تلك القبائل ضد الإمامة، بما تحدثه من اضطرابات وفتن وإلحاق أضرار بالسكينة المجتمعية على نحو متكرر، إلى الحد الذي بات ظاهرة سنوية، كما نستشف من بعض المصادر، وكما سترد في السياق شواهد من تلك الوقائع. ويمكن أن نشير إلى أن ضعف السلطة، واشتداد حدة الصراع بينها وبين القوى المنافسة لها على الإمامة من أفراد البيت القاسمي، وفق تعبير المؤرخ محسن أبوطالب «وطمع الكل في الزعامة وكادت أن تقوم القيامة»[2]، كان يفضي بالنتيجة إلى بروز تأثير أكبر لبعض القبائل في الأحداث العامة، ويتقوى في ظل تلك الحالة نفوذ القبيلة على حساب نفوذ السلطة ومركزيتها.

وقد تتضح هذه الصورة أكثر لو علمنا أن المذهب الزيدي أتاح لكل من تتوفر فيه شروط الإمامة من أفراد الأسر العلوية الخروج داعيًا لنفسه بالإمامة[3]، فتعدد الدعاة، وتوزعت ولاءات القبائل بينهم، وكل داعٍ يغري القبيلة الموالية له بالغنائم،

(1) الصفواني، صادق: الأوضاع السياسية، ص٩٦.

(2) أبي طالب، محسن بن الحسن بن القاسم: السحر المبين وفتور ألحاظ العين، ج١، دراسة وتحقيق: إيمان مانع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠٠٤م، ص١١٤.

(3) صبحي، أحمد محمود: الزيدية، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص١٦٢ - ١٦٥.

مكافأة لها على نصرتها له، فكانت الحروب بين دعاة الإمامة هي البيئة الملائمة للقبائل لتحصل من خلالها على الأموال، وفي حالة توقف الحروب تخرج القبائل من مناطقها للمطالبة بالأموال أو ما تسميه «متغلبات»، وإذا لم تحصل على مبتغاها، تلجأ للهجوم على الأسواق والطرقات العامة، وتمارس أعمال السلب والتقطع، فكانت مناطق تهامة وأجزاء من اليمن الأسفل أبرز المناطق التي عاثت فيها فسادًا، وذلك لما اتسمت به تلك المناطق من وفرة في الإنتاج الزراعي، والنشاط التجاري، وقربها من الموانئ والأسواق، ولاسيما في فترات حكم الأئمة الضعاف، خلال النصف الأول من القرن ١٩م، كما نقرأ الكثير من الشواهد في بعض مصادر الفترة، وفي مقدمتها مخطوطة «درر نحور الحور العين» للمؤرخ لطف الله جحاف، وغيرها من الدراسات المستندة عليها.

وقد عبّر الجرموزي عن هذه الصورة بقوله: «وهذه القبائل في هذه الجهات اليمنية التي الوطأة متمكنة منهم واليد عليهم منبسطة لو يحصل لكثير منهم أدنى إهمال، أو يشمون رائحة ضعف عزيمة، أو وهن قوة لكان لهم صولات صائلة وأمور هائلة، إذ هم أقوى شوكة وأشد شكيمة وأعظم عدوان إن استفزهم الشيطان»[1]. والجرموزي وإن كان مؤرخًا منحازًا إلى الإمامة، بالنظر إلى أنه عاصر حكم ثلاثة من الأئمة وكتب سيرهم: الإمام القاسم بن محمد مؤسس الإمامة القاسمية، وولديه المؤيد محمد والمتوكل إسماعيل[2]، ما يعني أنه

(1) الجرموزي، المطهر بن محمد: تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، مج ١، تحقيق: عبدالحكيم الهجري، ط١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٢م، ص٥٠٣.

(2) كتب الجرموزي سيرة الإمام القاسم بن محمد بعنوان «النبذة المشيرة في جمل من عيون السيرة. وكتاب سيرة الإمام المؤيد محمد بن القاسم بعنوان «الجوهرة المنيرة». وكتاب سيرة الإمام المتوكل إسماعيل بعنوان «تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار».

ينقل إلينا موقف الإمامة الممتعض من القبائل، إلا أننا سنجد في ما سنتناوله من الوقائع ما يؤكد قوله.

لقد اتبع الأئمة تجاه القبائل سياسة تنبع من حقيقة أوضاعهم الخاصة، ومن الظروف المحيطة بدولتهم، تتبلور في صيغتي: الترغيب والترهيب. وضع الأساس لسياسة الترغيب الإمام المؤيد محمد بن القاسم (ت١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م) إدراكًا منه بمقتضيات الواقع الذي يعيشه، وبجدوى هذه السياسة لتقريب القبائل، لحاجته إليها في بناء دولته، ناهيك عن مساعيه للحد من مشكلاتها، والحرص على استتباب الأوضاع الاجتماعية والأمنية. وقد أوضح المؤيد أهمية سياسته هذه في جزء من رسالة وجهها إلى أخيه الحسن حين ولاه في البداية على صعدة ونواحيها، مستندًا على القاعدة الفقهية «درء المفسدة خير من جلب المصلحة»، ومستشهدًا بأن «الرسول هَمّ بإعطاء الأحزاب ثلث ثمار المدينة، ومن لديه من المسلمين يتضورون جوعًا، فقدم المصلحة العامة وهي الدفاع على الخاصة»[1]. ومن خلال سياسته هذه نلمس اعترافًا ضمنيًا بصعوبة مِراس القبائل، وعدم جدوى استعمال الشدة معها في هذه المرحلة المبكرة من بناء الدولة القاسمية، فضلًا عن صياغة نوع من التبرير لسياسته وإضفاء المشروعية الفقهية عليها.

وقد تبين أن المؤيد سلك سبيل المهادنة هذه مع القبائل الشرقية، مثل قبائل يافع، وذلك لدرء مخاطر تمرداتها ومحاولة استقطابها، وبخاصة بعد أن بلغه لجوء ابن أخيه أحمد بن الحسن إليها، احتجاجًا على سياسة المؤيد في عدم منحه مزيدًا من النفوذ في المناطق الجنوبية والوسطى، التي كانت تابعة لأبيه الحسن

(1) الثور، أمة الملك إسماعيل: بناء الدولة القاسمية في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة للمؤرخ المطهر الجرموزي، مج ٢، ط١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص٤٣٠.

حين ولاه عليها المؤيد بعد أن انتقل إليها من صعدة. وقد نجح المؤيد في سياسته هذه مع قبائل خولان وبني سحام وبني جبر وغيرها من قبائل المشرق، فكانت تتوافد إليه في عاصمته «شهارة» من نواحي بلاد حجة أعداد كثيرة من أفراد تلك القبائل، فيمنحهم المال والكساء، كلٌ بحسب مكانته في قبيلته، حتى أن بعض الوجهاء – لم ترد أسماؤهم – اعترضوا على سياسته قائلين: «إن هذا إجحاف ببيت المال، وأن هؤلاء القبائل لا حق لهم فيه، ولا يرجى نفعهم...»[1]، وهي إشارة ضمنية أخرى إلى صعوبة مراس القبائل. ويبدو أن المؤيد قد أدرك لحظتها أن الاستمرار في سياسة تقريب القبائل على هذا النحو من شأنها أن تؤثر على الإمكانات المالية لدولته، فقرر نزولًا عند نصيحة بعض المقربين منه أن يقطع مخصصات القبائل، لكن ذلك القطع قد تسبب في حدوث بعض الاضطرابات، مما جعل المؤيد يرجع عن قراره، فعاد إلى سياسة بذل الأموال، نزولًا عند رأي مستشاريه، الذين نصحوه بأحد أمرين: إما الاستمرار في الأعطيات، أو استعمال القوة لإخضاع القبائل المخالفة، مهما كلف الثمن، وقد استصوب المؤيد الرأي الأول، وعاد إلى بذل المال للقبائل[2].

ولعل بعض الأئمة قد اقتفوا سياسة المؤيد مع القبائل، مع الفارق أن الأئمة الذين اتبعوا هذه السياسة قد لجؤوا إليها في فترات ضعف حكمهم، والتي كان من الصعوبة بمكان استعمال العنف ضد القبائل الخارجة عليهم، في حين أن الإمامة القاسمية في عهد المؤيد محمد كانت تشهد حالة من الاستقرار، مما يتيح استعمال سياسة الترغيب والترهيب معًا لتثبيت أركان حكمه، وإن كانت حاجته لاستخدام

(1) الثور، أمة الملك إسماعيل: بناء الدولة القاسمية في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة للمؤرخ المطهر الجرموزي،، مج ٣، ص١١٨٣.

(2) نفسه، ص١١٨٤.

اللين تعد في الواقع أكثر جدوى من غيرها في تلك المرحلة، لاستقطاب المزيد من المؤيدين لحكمه.

أما الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (ت١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م) الذي توسعت الدولة في عهده، فقد كان من القوة التي مكنته من اتباع سياسة الترهيب مع العديد من القبائل في مناطق مختلفة، وتمكن في معارك عديدة من إخماد تمرداتها، مثل قبائل مناطق «عُتمة» و «وصاب» من الأجزاء الوسطى والغربية، وقبائل يافع والبيضاء، ومناطق قبائل بكيل وخولان، وقد لاقت هذه السياسة تأييد بعض خاصة الإمام كما ذكر الجرموزي، بقولهم: «لولا أن الهيبة قامعة لأكثرهم [أي القبائل] وخشية الصولة من أجناد الحق قاصمة لأظهرهم لما وقفوا على حد محدود، ولا تركوا في التظالم غاية مجهود»[1]، ونظرًا لما كانت تقوم به القبائل من أعمال النهب والتقطع، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والأمنية، فقد جرّد الأئمة العديد من الحملات العسكرية لتأديبها، فقد توجه الأمير أحمد بن الحسن (ت١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦) على رأس حملة عسكرية صوب منطقة «بني شداد» من قبائل خولان الطيال، لتأديبهم بسبب نبذ طاعة الإمام المتوكل إسماعيل، ومنعهم إرسال الواجبات إلى خزينة الإمامة «فأخرب ديارهم وقطع أعنابهم»[2]. كما قاد أحمد بن الحسن بعد توليه الإمامة عام ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م حملة عسكرية ضد قبيلة«صبّارة» من قبائل منطقة حرف سفيان إلى الشمال العربي من صنعاء، لتأديبها على قيام جماعة من أفرادها بنهب قافلة خرجت من صنعاء متجهة إلى صعدة في طريق منطقة «العمشية»، وقتل بعض أعضاء القافلة عام ١٠٩٢هـ/ ١٦٨٠م، فأمر بخراب بيوت أفراد القبيلة والاستيلاء على مواشيهم وذبح أغنامهم، ولم يستثنِ

(1) الجرموزي: تحفة الأسماع والأبصار، مج ١ تحقيق: عبدالحكيم الهجري، ص٥٠٣ - ٥٠٤.
(2) الكبسي، محمد إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، د.ط، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٢٦٥.

أحدًا من القبيلة، مما جرّ عليه لوم بعض الفقهاء، وذلك لعدم تفريقه بين الجُناة والأبرياء، يقول ابن عمه يحيى بن الحسين: «لو أنه اقتصر على الفاعلين منهم لكان هو الواجب عليه»[1]، وهو محق في لومه. وقد عُرف عن الإمام أحمد بن الحسن حدة الطبع، والميل إلى العنف، فهو الموصوف بـ «سيل الليل»[2]، لأنه كان يباغت القوم ليلًا، وقد أورث صفاته هذه لابنه المهدي محمد الشهير بـ صاحب المواهب، بل زاد الأخير عليه فظاظةً وقسوة.

وقد اقتفى الإمام المهدي محمد بن أحمد بن الحسن صاحب المواهب (ت١١٣٠هـ/ ١٧١٧م) سياسة من سبقه من الأئمة في التعامل مع القبائل، ففي عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٢م أنزل عقابه الشديد ببعض قبائل بكيل في منطقة «خمِر» من بلاد حاشد شمالي غرب صنعاء، وعلى رأسها زعيمها صالح بن هادي حبيش، بعد إعلان تمردها وهزيمتها على أيدي قبائل يافع[3]. كما اتبع الإمام المتوكل القاسم بن الحسين (ت١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م) السياسة ذاتها مع قبائل بكيل في منطقة «أرحب» بزعامة الشيخ أبو غانم، بسبب ما قامت به من اعتداء على المارة في الطرقات، ونهب بعض المتاجر في صنعاء عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م[4]. ولم تتوقف ممارسات القبائل لأعمال النهب والتقطع والاعتداء على الأرواح والممتلكات، برغم ما لاقته من الشدة والتوبيخ من قبل الأئمة والفقهاء وبعض الوجهاء، ففي

(1) الأمير، أمة الغفور عبدالرحمن علي: الأوضاع السياسية في اليمن أواخر القرن السابع عشر مع تحقيق مخطوطة بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، مج ٣، ط١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص١١٤١.

(2) الشاطري، محمد بن أحمد: أدوار التاريخ الحضرمي، ط٣، دار المهاجر، تريم، ١٩٩٤م،ص٢٣٨.

(3) الجرافي، عبدالله عبدالكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، ط٢، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٤٥ - ٢٤٦.

(4) نفسه، ص٢٤٨.

عهد الإمام المنصور الحسين بن المتوكل القاسم (ت١١٦١هـ/ ١٧٤٨م) هاجم أفراد من بكيل مع أفراد من حاشد بندر اللحية في تهامة سنة ١١٤٥هـ/ ١٧٣٣م، وقاموا بأعمال نهب للميناء، مستغلين تغاضي الإمام المنصور عن أفعالهم، دونما سبب تذكره المصادر التي بين أيدينا، ولعل السبب يتعلق بانشغاله بتسوية خلافاته مع أبيه القاسم وأخيه المتوكل أحمد أمير تعز بتوسط من العلامة محمد بن إسماعيل الأمير (ت١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م)، وقد اتسع نطاق افعال القبائل، فهاجمت مناطق يمنية مختلفة، مثل بيت الفقيه و الضحي و مُور من نواحي تهامة، وقعطبة و دمت و جُبَن و لحج و عدن من الأجزاء الشرقية والجنوبية[1]. أما في عهد الإمام المهدي عباس بن المنصور الحسين (ت١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) الذي اتسم بقوة الشخصية والكفاءة في إدارة دولته، وضبط أمورها، فقد اتبع مع القبائل المخالفة سياسة حازمة، بعد أن شهد الكثير من مساوئها في عهد أبيه المنصور، مستفيدًا من تجارب أبيه ومن سبقوه من الأئمة، ففي عام ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م أوقع عقابه الشديد ببعض قبائل بكيل من برَط، ردًا على اعتداءاتها على المناطق الوسطى والجنوبية، حيث جهز النقيب ألماس – من الأمراء العبيد – على رأس جيش قبلي، تمكن من هزيمتها والتنكيل بها، وقتل ما يقرب من ستين فردًا، وأسر العديد من الأفراد الآخرين[2]، وعاد الجيش إلى صنعاء بالأسرى وجثث القتلى يجوب شوارع المدينة، بصحبة الجند الإمامية في مشهد قصد به المهدي إذلال تلك القبائل، وأخذ العبرة من سوء أفعالها، فكان لذلك تأثيره على القبائل والأهالي في صنعاء، وقد علق ابن الأمير على ذلك المشهد بقوله: «كل ذلك من فضل الله تعالى وحسن نية النقيب ألماس، وخروجه بنية صالحة للدفاع عن العباد ونكاية أهل الفساد»،

(1) الأمير، محمد بن إسماعيل: ديوان الأمير الصنعاني (درر النظم المنير)، تصحيح وتعليق: يحيى عبدالرحمن الأمير، ط٣، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٩م، ص٤٢٣ – ٤٢٥.

(2) العمري، حسين بن عبدالله: مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م، ص٢٧.

واصفًا ذلك بأنه نصر «لم يتفق مثله في سالف الأعصار على هذه القبيلة»[1]، دلالة على شدة وقع المعركة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن سياسة الشدة التي انتهجها المهدي تجاه القبائل المخالفة قد أثمرت، إذ قلّلت أو أوقفت إلى حد ما عمليات الهجوم والنهب التي اعتادت بعض القبائل ممارستها، فصلًا عن نجاحها في الحد من المكوس والجبايات التي كان الموظفون يفرضونها على الأهالي، ويستعينون بأفراد من القبائل لتحصيلها بالقوة[2].

ومن أبرز زعماء قبائل حاشد و بكيل و خولان الذين كانوا يقودون قبائلهم للقيام بأعمال السلب والنهب والحروب في ذلك الحين: الشيخ صالح بن هادي حبيش – الذي سبقت الإشارة إليه – والشيخ ناصر بن جزيلان، والشيخ علي بن قاسم الأحمر[3]، ومن الأهمية بمكان أن نلقي الضوء بإيجاز على تلك الشخصيات كنماذج، تعكس طبيعة العلاقة بين القبائل والأئمة، ثم سنتطرق بعد ذلك إلى رأي بعض العلماء في كيفية إصلاح شأن تلك القبائل ومحاولات نزع فتيل تمرداتها.

المحور الرابع: نماذج من زعماء قبائل حاشد وبكيل وخولان وطبيعة علاقتهم بالأئمة.

– الشيخ صالح بن هادي حُبيش:

يعد الشيخ صالح بن هادي حبيش شيخ بلاد سفيان وقبائلها من بكيل، وأحد كبار قادة دولة الإمام المهدي محمد بن أحمد صاحب المواهب، الذي أسند إليه

(1) الأمير: ديوان ابن الأمير، تصحيح وتعليق: يحيى الأمير، ص٣١٥.

(2) العمري: مئة عام، ص٢٧.

(3) أبي طالب، محسن بن الحسن: السحر المبين، دراسة وتحقيق: إيمان مانع، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١٨.

قيادة الجيش لقمع بعض حركات التمرد القبلية والقضاء على خصومه، ومنها إخماد تمرد في مناطق ريْمة و وصاب، ثم أمر بالتخلص منه بعد أن حمّله مسؤولية هزيمة الجيش، الذي قاده لمواجهة قبائل يافع بزعامة الشيخ عمر بن صالح هرهرة عام ١١٢٩هـ/ ١٧١٦م، فاستعمل المهدي المكيدة للإيقاع بابن حبيش، بعد أن أمره بالتوجه على رأس حملة من قبائل سفيان، لتأديب قبائل حاشد، بسبب تمردها، وإخراب مدينة «حُوث» أبرز معاقلها، فتوجه إليها «وأخرب بيوت أهل الفساد وجبّت لصولة العلم قلوب أهل حاشد وبكيل...»[1]. وبعد هذه الواقعة اتفق الأمير محمد بن علي بن الحسين بن المهدي مع جماعة من أهل قرية همدان القريبة من صنعاء على قتل صالح حبيش، يقول المؤرخ زبارة: «فأكمن أهل همدان بمكان من الدار (دار الأمير محمد) التي يسكنها المولى العلَم... وكان إدخال رفقة ابن حبيش إلى الديوان بالدار، وكثرت أصوات الدوادرة (الخدم) بالتطويق المُوهم أن هناك نساء يُمنعن من الخروج إلى ساحات الدار، وأُدخل ابن حبيش إلى منظر بالدار، فخرج إليه الرجال الذين من همدان وبادروه بالطعن وحزوا رأسه»[2].

وهكذا تخلص المهدي صاحب المواهب من ابن حبيش بطريقة الحيلة، وهي إحدى أساليبه التي عُرف بها في التخلص من بعض من يتوهّم فيهم التواطؤ مع خصومه، أو ممن يشك في ولائهم له. وهو المعروف بشخصيته المتقلبة والبطش ببعض قادته، والتنكيل بوزرائه وولاته، وفي مقدمتهم وزيره ووالية على المخا الشيخ صالح الحُريْبي[3].

(1) زبارة، محمد بن محمد: نشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف، مج ١، د.ط، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٥م، ص٧٧٨ - ٧٧٩.

(2) نفسه، ص٧٧٩.

(3) نفسه، ص٧٧٢ - ٧٧٧.

- الشيخ علي بن قاسم الأحمر:

يعد الشيخ علي بن قاسم الأحمر من كبار شيوخ قبيلة حاشد في قرية «الخَمري» شمال صنعاء، الذي قتله الإمام المنصور الحسين بن القاسم في معركة «عصِر» غرب صنعاء عام ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م، بسبب ما ترجح لـ بول دريش عن توسع نفوذه وتطلعه إلى تكوين حكم مستقل في بلاده وما جاورها من النواحي، استنادًا على الرسالة التي بعث بها إلى الإمام المنصور يطلب فيها اللقاء به، فخشي المنصور أن يغدر به، فبادر إلى التخلص منه[1]. ونعلم من الرواية التي أوردها الحسن بن الحسين الأهنومي كاتب سيرة المنصور الحسين ولعلها الأدق، أن الأخير تخلص من الشيخ الأحمر بعد أن تحالفت قبائل حاشد ضد المنصور، وتمكنت بالخديعة من مباغتة قواته وهي في حالة استرخاء، وألحقت الهزيمة بها في منطقة «ذيْبين»، ونتج عنها عودة الشيخ الأحمر بأفراد قبائله محملًا بالغنائم والأسرى، ومن بينهم قائد القوات الإمامية «أحمد بن وهيب»، فقرر المنصور قتل الشيخ علي بن قاسم الأحمر، واتهم أفرادًا من بكيل بالضلوع في قتله، قاصدًا التفريق بين القبيلتين، كي لاتجتمع كلمتها عليه، وقد أدى ذلك إلى قتل حاشد للنقيب «يحيى بن ناصر جزيلان» من شيوخ بكيل في «باب السبَح» في مدينة صنعاء في ذات العام ١٧٢٩م، ووقعت قتلى من القبيلتين، أفضت في نهاية المطاف إلى اتفاق الطرفين على عقد صلح[2].

(1) بول، دريش: القبائل والحكومة في اليمن، ترجمة: علي محمد زيد، د.ط، مطابع كلارنيدون، أكسفورد، ١٩٨٩م، ص١٠٥.

(2) مطير، محمد مطير علي: الأوضاع السياسية في اليمن في عهد الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم بن الحسين بن أحمد بن الحسن بن القاسم ١٧٢٧ - ١٧٤٨م، مع تحقيق مخطوطة البراهين المضيئة في السيرة المنصورية للحسن بن الحسين الروسي الأهنومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠١٥م، ص ٦٨.

والجدير بالذكر أن الشيخ الأحمر كان من أبرز مناصري السيد محمد بن إسحاق عندما دعا لنفسه بالإمامة في وجه منافسه المنصور الحسين بعيْد وفاة المتوكل القاسم بن الحسين، وكانت بين الأحمر والمنصور الحسين علاقة صداقة في زمن المتوكل[1]. ولا يستبعد أن مناصرة الأحمر لابن إسحاق قد أغضبت المنصور، الذي لم يكن يتوقع أن يقف صديقه إلى جانب منافسه، فترك ذلك أثرًا في نفسه، حتى واتته الفرصة للتخلص منه، وهو ما قد يضيف شاهدًا آخر على دقة رواية الحسن الأهنومي مقارنة برواية بول دريش.

وكان الشيخ علي بن قاسم الأحمر رجلًا واسع الثراء، امتد نفوذه ليشمل المنطقة المحصورة بين المحويت غربًا إلى شمال حوث، وتمكن بحسب بول دريش أن يكون تلك الثروة والنفوذ من خلال أدواره المساندة للأئمة المتنافسين على الحكم، ويفيد بول دريش أن المنصور اشترى في مقتبل حكمه حصنًا من الشيخ الأحمر، بالقرب من بلدة الأهنُوم في حجة بمبلغ ألف ريال فضية، وحين فتحت قبيلة حاشد طريق مناطق ذيبين وحفاش وملحان لقبيلة يام في نجران للنزول إلى تهامة للسلب والنهب - كما سيرد في المحور التالي - استولى الشيخ الأحمر على كثير من أموال تلك الجهات، وأرسل جزءًا منها إلى المنصور، ليضفي الشرعية على وضعه الخاص[2]. وقد استمر نفوذ آل الأحمر طيلة الفترات اللاحقة، ووضعوا أيديهم على العديد من المناطق في المحويت غربي صنعاء، وإلى الشرق من منطقة شهارة[3]. وحاولوا استعادة الحصون التي استولى عليها الساحر المكنى «أبو علامة»، الذي قاد تمردًا ضد

(1) زبارة: نشر العرف، مج ١، ص٥٣٩ - ٥٤٠.
(2) بول دريش: القبائل والحكومة، ترجمة: علي محمد زيد، ص١٠٢ - ١٠٥.
(3) نفسه، ص١٠٥.

المنصور الحسين في بعض نواحي حجة، انتهى بإخماد تمرده. وهي حصن القاهرة في المحابشة وحصن صبرة وحصن بالقرب من منطقة المداير[1]. ويفهم من بعض المصادر أن استعادتها قد تم على يد الشيخ قاسم بن علي الأحمر[2] بعد مقتل والده.

- آل الشايف:

يعد آل الشايف من كبار زعماء بكيل، الذين كان لهم دور كبير مع آل العنسي في مجريات الصراع بين المتنافسين على الإمامة من ناحية، وفي النزاعات بين القبائل على النفوذ من ناحية ثانية، بالإضافة إلى انغماسهم مع بقية قبائل حاشد وبكيل في بعض حوادث السلب والنهب للضغط على الأئمة، لتسليم مخصصاتهم المعتادة، لقاء نصرتهم للإمام القائم، أو انخراطهم كغيرهم في حوادث الثأر، كقبائل «وائلة» و«العمالسة»و «سفيان»و «أرحب» وحاشد. وتتكون قبيلة آل الشايف بحسب الدراسة الميدانية التي أجراها بول دريش من ثلاثة فخائذ: آل محمد، آل علي، آل عايض[3].

وفي سياق الدور الذي لعبه آل الشايف مع القبائل الأخرى، يذكر المؤرخ الكبسي أن الإمام المهدي عبدالله بن المتوكل أحمد (ت١٨٣٥م) حينما بلغه خروج قبائل بكيل من برَط بقيادة بعض شيوخ آل الشايف وقيامها بالتقطع والاعتداء على المارة في الطرقات والأسواق ومهاجمتها حي «بير العزَب» غربي صنعاء، أمر بضرب عنق

(1) بول دريش: القبائل والحكومة، ترجمة: علي محمد زيد، ص١٠٧.
(2) مطير: الأوضاع السياسية في اليمن مع تحقيق مخطوطة البراهين المضيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٦٨.
(3) بول دريش: القبائل والحكومة، ترجمة: عاي محمد زيد، ص١٠٧.

زعيمها علي بن عبدالله الشايف وصلبه[1]، ثم وجه بالإفراج عن بقية زعماء بكيل من السجن، «وجعل لكبرائهم شيئًا من المال»[2] على سبيل الاسترضاء.

وتشير المصادر إلى استمرار الخلاف بين القبائل والإمامة في العهود اللاحقة، على كثرة عدد الأئمة، وقصر مُدد حكمهم، فلم تتوقف قبائل حاشد وبكيل وخولان عن أعمال السلب والنهب والهجوم على الموانئ وبعض المدن والأسواق، إلا في فترات قصيرة، نتيجة اتباع الأئمة سياسة الاسترضاءات، كتكتيك، فرضته عليهم ظروف المرحلة، وضعف جانبهم المادي، ومحاولات كسب القبائل في صراعاتهم على الإمامة، كما أن القبائل من جانبها كانت تنطلق في ممارساتها تلك بضغط الحاجة إلى المال، وشحة موارد بلادها من الحبوب، نتيجة للجفاف، وقلة خصوبة مساحات واسعة من الأراضي، لكن برغم وجاهة تلك المبررات، فإن بعض القبائل كانت تتخذ من تلك الممارسات عادة سنوية، يغريها على ذلك ضعف جانب الأئمة، وانشغالهم بصراعاتهم البينية، وغض طرف بعضهم أحيانًا عن معاقبتهم على تلك الأفعال.

تجدر الإشارة إلى أن تعاظم سطوة القبائل ومحاولات استقلالها بنفوذها عن الإمامة، قد جعلت ابن الأمير بصفها بـ«دولة القبائل»، التي تعد برأيه «من أشد المصائب على العباد»[3].

ويتفق العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) مع ابن الأمير حول سوء مسلك تلك القبائل، ولكن بدرجة أقل من حدة السخط التي سيطرت على مشاعر ابن الأمير، بل وامتاز عنه بوضع تصور لمعالجة تلك الممارسات، وحاول أن يضع حدًا لتفاقمها، بعد تشخيص داءها وبيان أسبابه ودوافعه، فقد رأى

(1) الكبسي: اللطائف السنية، ص٣٠١.
(2) نفسه، ص٣٠٢.
(3) زبارة: نشر العرف، مج ١، ص٥٧.

الشوكاني أن لا سبيل لإصلاح فساد القبائل إلا بتنويرها ونشر التعليم في أوساطها، لاسيما وقد لاحظ أن الكثير من أفراد القبائل يجهلون أمور الشرع، ولا يحسنون أداء الشعائر التعبدية، ولا القراءة والكتابة، وفي ذلك يقول: «رأينا كثيرًا في زماننا، وأغلب ما رأيناه في مثل بلاد القبائل الطُغام في حاشد وبكيل، وغيرها من جهات القبلة، رأينا من لا يصلي إلا نادرًا، أو لئلا يقال إنه قاطع الصلاة، ولا يصوم إلا لمثل هذا. وقد تجاسر على تركه ظاهرًا، والحج لا يخطر له ببال...»[1]. فضلاً عن احتكامهم للأعراف والقواعد القبلية، التي وصفها بأحكام الطاغوت. وهو الوصف الذي أطلقه الأئمة أيضًا، وتعد في حكمه من موجبات الشرك، وينبغي القضاء عليها، وجهاد من يذعن لها حتى يمتثل لأحكام الإسلام. وزيادةً على ذلك يضيف الشوكاني فيقول: «ومع هذا فالأكثر متجاسر على الطاغوت، ونهب المساكين، وقطع السبل، وقتل الأنفس، لا يمنعه إلا عدم الإمكان، وغير ذلك من تعدي حدود الله»[2]. وأناط بالسلطة الحاكمة مسؤولية تعليم القبائل، وإمضاء أحكام الشرع فيهم. والشوكاني العالم المعتدل قد لاقى من مضايقات أفراد بعض القبائل ما لاقاه قبله ابن الأمير، وذلك على خلفية الاتهام لهما من قبل فقهاء الجارودية بالتسنُّن والابتعاد عن مذهب أهل البيت[3]. ولذلك نجد نبرة السخط التي سيطرت على مشاعر العالِمين وعكستها كتاباتهم، مع تبني فكرة إصلاح القبائل.

(1) الشوكاني، محمد بن علي: الفتح الرباني (الدواء العاجل في دفع العدو الصائل)،ج٧، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط١، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، د.ت، ص١٢٦٨.

(2) نفسه، ص١٢٨١.

(3) الجارودية: فرقة من الزيدية تنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر المتوفي سنة ١٦٠هـ، وكان من أتباع الإمام محمد الباقر، وابنه جعفر الصادق، إمام الشيعة الجعفرية الإثنى عشرية، وجاءت أقواله متضمنة بعض عقائد الجعفرية، بسبب صلاته القديمة معها، ولاسيما في ما يتعلق بغلوهم في الإمامة، وجعلها أصل ثابت من أصول الدين، انظر: (انظر صبحي: الزيدية، ص١٠٧).

ولا شك أن إصلاح القبائل على النحو الذي اقترحه الشوكاني من شأنه إذا ما استجابت له الذهنية القبلية أن يسهم في تغيير كثير من مظاهر الواقع السلبية، ويعمل وفق خطوات متدرجة على تشكيل واقع مغاير عما كان عليه في السابق، بيْد أن معالجة كهذه على أهميتها لتحسين طبيعة العلاقة بين القبيلة والإمامة، تمثل حلًا بعيد الأمد، وتحتاج إلى جهود مكثفة ومتواصلة كي تؤتي ثمارها، والأهم هو اقتناع الأئمة بأهميتها وضرورة تفعيلها، وهو أمر لم يلقَ تحمسًا من الأئمة كما يشير سياق الوقائع، وبدا أن أقرب حل لمعالجة الموقف بين الأئمة والقبائل المخالفة هو بذل المال في حالة ضعف جانب الأئمة، ومواجهتها في حالة قوتهم. وفي حالات قليلة كان بعض الأئمة يوكلون مهمة التصدي لفساد بعض القبائل الشمالية إلى شيوخ بعض مناطق اليمن الأسفل، مقابل مايعرف بـ«التجبير»، وهي إعفائهم من الجبايات غير الزكوية، ومنحهم امتياز تسليم زكاتهم إلى خزانة الإمامة مباشرة دون وسيط، وتجنيد أبناء قبائل المنطقة للقتال تحت راية الأئمة وقت الطلب، وهو ما تحكيه لنا بعض وثائق شيوخ «آل مُحرَّم» في عزلة القَفْر إلى الشمال من أعمال إب[1].

لكن سياسة بذل المال إن أمكن توفيره لم تكن في واقع الممارسة سوى حلًا آنيًا مرتبطًا بمدى إيفاء الإمامة بالتزاماتها للقبائل كما سبقت الإشارة، وفي حالة عدم إيفائها تعود القبائل إلى تمرداتها، وأعمال السلب والنهب والتقطع، والشواهد على ذلك تزخر بها مخطوطة «درر نحور الحور العين.. للطف الله جحاف كاتب سيرة الإمام المنصور علي، والذي وصف قبائل بكيل بـ«البغاة المتعجرفين»، ومنها – على سبيل المثال – خروج تلك القبائل من برَط بقيادة عبدالله بن حسن العنسي عام ١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م إلى منطقة «الرَّحبة» في ضاحية صنعاء الشمالية، للسلب والنهب، للضغط على الإمام لتسليم مخصصاتها، ومارست في نفس العام أعمال

(1) انظر ملحق الوثائق ١، ٢.

النهب داخل أسواق صنعاء، لكن الإمام لم يحفل لأمرها وفق تعليق جحاف[1]، بسبب ضعفه، وتدهور أحوال البلاد في عهده، وركونه إلى الدعة والراحة في أواخر سنوات حكمه، لكن موقفه هذا لا يعني تقاعسه بالمطلق عن التصدي لممارسات القبائل طيلة مدة حكمه الطويلة البالغة أربعة وثلاثون عامًا (١٧٧٥ - ١٨٠٩م)، فقد ذكر جحاف أن المنصور تصدى للقبائل في معارك عدة، منها معركة «حدَّة» في ضاحية صنعاء الجنوبية، ومعركة «جبل نُقُم» شرقي صنعاء في نفس العام ١٧٨٢م. كما أمر المنصور بضرب أعناق بعض زعماء بني العنسي، بسبب حصارهم لصنعاء أربع مرات في عام واحد، وتضييق الخناق على أهلها حتى«كاد يستولي الهلاك على أهل صنعاء، وبلغ الطعام مبلغًا عظيمًا في غلاء الأسعار، وشح الأمطار، وطول الحصار»[2]، واعتداءهم على وزير دولته «حسن بن عثمان العلفي» بالطعن. وبالمثل تعامل المنصور مع تمرد قبائل خولان ويام وخروجها من مناطقها للسلب والتقطع، لذات الأسباب المتعلقة بمطالبها المالية[3]. واستمرت ممارسات القبائل على ذلك النحو في دولة المتوكل أحمد بن المنصور علي (ت١٢٣١هـ/ ١٨١٥م)، منها ما أورده صاحب كتاب «حوليات يمانية» عن سياسة المتوكل في القضاء على فساد قبائل بكيل في منطقة «حِزْيَز» جنوب صنعاء، انتهت المعركة بمصالحة القبائل على مبلغ من المال[4]، وذكر الشوكاني طرفًا من مواجهات المتوكل للقبائل،

(1) جحاف، لطف الله أحمد: درر نحور الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال دولته الميامين، دراسة وتحقيق: عارف الرعوي، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص٨٧ - ١٨٩.

(2) نفسه، ص١٨٩.

(3) الكبسي: اللطائف السنية، ص٢٩٩. وانظر: العمري: مئة عام، ص١٠٠، ١١٦. الصفواني، صادق: الأوضاع السياسية، ص١٢٢ - ١٢٣، ١٣٠.

(4) مجهول المؤلف: حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر)، تحقيق: عبدالله الحبشي، د.ط، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٩١م، ص٨.

ومنها مرافقته له في القضاء على فساد بعض قبائل بكيل في مناطق اليمن الأسفل عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، كما رافق الإمام المهدي عبدالله بن المتوكل أحمد (ت١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م) في حملته على فساد تلك القبائل في جهات من اليمن الأسفل، تكللت بالنجاح[1]، وكان الشوكاني آنذاك يشغل منصب قاضي القضاة ومستشار الأئمة الثلاثة: المنصور علي والمتوكل أحمد والمهدي عبدالله.

ومن المواجهات التي خاضها الأئمة مع القبائل، تلك المعركة التي قادها الإمام الناصر عبدالله بن الحسن بن المهدي عباس (ت١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) ضد قبائل بكيل في نُقُم بعد عودتها من اليمن الأسفل محملة بالمنهوبات[2]. كما قاد الناصر حملة لقمع تمرد «آل أبو حُلَيْقة» من شيوخ خولان، الذين خرجوا للمطالبة بمخصصاتهم المالية، فهاجموا قرية «رَيْمة حُميد» القريبة من خولان، فصالحهم الإمام وعادوا إلى بلادهم[3]. وبالمثل المواجهات التي تمت بين الإمام المهدي علي بن المهدي عبدالله (ت١٢٨٩هـ/ ١٨٧١م) الذي تولى الإمامة أربع مرات، وبين قبائل مناطق همدان وسنحان وعيال سُريْح القريبة من صنعاء، التي خرجت مرات عديدة من بلادها للمطالبة بمخصصاتها، وبخاصة خلال العام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م، حيث تمكن المهدي من إخماد تمردها، ولشدة وقع المعركة ذكر صاحب الحوليات أن جثث القتلى مُنعت من الدفن «وأكلتها السباع وصُلبت الرؤوس في بستان السلطان»[4]، وبستان السلطان هو حي من أحياء صنعاء.

وهكذا فقد تأرجحت العلاقة بين الأئمة والقبائل بين التجاذب والتنافر، التقارب والتباعد، وفق ما تقتضيه المصالح، غير أن اتجاه سياق الوقائع السياسية والعسكرية

(1) مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبدالله الحبشي، ص٣١ - ٣٣.
(2) العمري: مئة عام، ص٢٦١ - ٢٦٢.
(3) مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبدالله الحبشي، ص٨٠.
(4) نفسه، ص٢٠٩ - ٢١٠.

يُظهر غلبة التوتر على طبيعة العلاقة بين الطرفين، في ظل حالة الفوضى التي شهدتها مناطق البلاد الخاضعة للحكم القاسمي منذ ما قبل منتصف القرن ١٩ واستمرار ذلك التوتر حتى عودة العثمانيين إلى صنعاء عام ١٨٧٢م.

المحور الخامس: طبيعة العلاقة بين الأئمة وقبائل يام.

- نسب يام ومذهبها وتوزيعها الجغرافي:

تنسب قبائل يام إلى يام بن أصبأ بن دافع بن مالك بن حاشد بن جُشَم[1]، من نسل همدان بن زيد، الذي تنتمي إليه قبائل حاشد وبكيل. وتنقسم يام إلى بطون، منها:

مواجد، جُشَم، مذكر. وتقطن مناطق متفرقة من اليمن، على هيئة تجمعات قبلية، حيث تعيش في بعض المناطق الشمالية التي تعيش فيها قبائل حاشد، مثل لاعة، وادعة، حوث، وفي قرية «طيبة» من بلاد همدان وأعمال صنعاء، بالإضافة إلى منطقة «حراز» إلى الجنوب الغربي من صنعاء، ومنطقة «عَراس» جنوب مدينة يريم في الهضبة الوسطى، وفي عزلة «المزاحِن» من بلاد العدين في اليمن الأسفل[2]. وتعد نجران في أقصى شمال شرق اليمن من أشهر وأكبر معاقلهم وأكثرها تواجدًا لهم حتى الآن. ويرد في المصادر ذكر قبائل يام باسم «المكارمة» الإسماعيلية، نسبة إلى الداعي مكرم اليامي، ويرجح المعافري وهو أبرز مصدر تناول أخبار الطائفة الإسماعيلية أن ظهور الاسم يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي[3].

---

(1) جاء في بعض الدراسات أن حاشد هو ابن جشم وليس العكس، انظر (انظر أبوغانم: البنية القبلية في اليمن، ص٦١، ٨٧).

(2) نوفل، حمود زايد: إسماعيلية اليمن السليمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧م، ص٣٥ - ٣٧.

(3) المعافري، مالك بن أبي القبائل: كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م، ص٢٥.

اعتنقت يام العقيدة الإسماعيلية منذ القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، على يد علي بن الفضل الحميري (ت٣٠٣هـ/ ٩١٥م) والمنصور بن حوشب (ت٣٠٢هـ/ ٩١١م)، اللذين وضعا الأساس الفكري للدولة الصليحية، التي قامت بعد وفاتهما بنحو قرن وربع على يد الداعي الملك علي بن محمد الصليحي (ت٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م)[1].

تعد الإسماعيلية إحدى الفرق الشيعية التي تنسب إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق (ت١٣٦هـ/ ٧٥٤)[2]. وتزامن ظهورها السياسي في نفس المدة التي بدأ فيها دور الزيدية الهادوية في الحياة السياسية، بدءًا من الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي (ت٢٩٨هـ/ ٩١١م).

وقد أخذت العلاقات بين الطرفين تكتسب طابعًا حربيًا سجاليًا في معظم وقائعها، وذلك لأسباب مذهبية وسياسية في المقام الأول، فكلا الطرفين يحمل مشروعًا سياسيًا يتطلع إلى تحقيقه، ويسعى لإزاحة منافسه من طريقه، مما جعل الصدام بين الطرفين آنذاك يبدو حتميًا، يتصدره العامل المذهبي في بعض الأحيان، فعلى الرغم من أن الزيدية والإسماعيلية ينتسبان إلى التيار الشيعي العام، إلا أن تباينًا كبيرًا قائمًا بينهما، فالزيدية الأولى تتسم بالاعتدال إلى حد بعيد، وهي إلى السنة أقرب منها إلى الشيعة، في حين أن أقطاب الإسماعيلية يعتقدون بمعرفة الباطن في تفسير القرآن الكريم (تأويله)، والقدرة على كشف أسراره، بدعوى امتلاك ناصية اللغة العربية وتبحرهم في فقهها، ويعتمدون التقية والستر إطارًا لمعتقدهم وسلوكهم، علاوة على مايحيط مذهبهم من الغموض وشيء من الغلو وفق بعض الدراسات[3].

(1) اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: مصطفى حجازي، د.ط، د.م، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٣٨.
(2) المعافري: كشف أسرار الباطنية، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ص٢٧.
(3) أبوزهرة، محمد: تاريخ المذاهب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص٤٧، ٥٩ – ٦١.

وفي سياق الخلاف المذهبي بين يام وبين الأئمة، فقد وجه إليهم الإمام المتوكل إسماعيل رسالة تضمنت نصحهم وإرشادهم بالعودة إلى كتاب الله واتباع سنة نبيه وآل بيته، والاقتداء بهم في الظاهر والباطن، مبينًا أن القرآن جاء بخطاب واضح لا لبس فيه، وأنه ليس بمقدور أحد أيًا كان ادعاء تفسير الباطن أو امتلاك ناصية اللغة، وأن ادعاء ذلك إنما هو محض وهْم وافتراء وإساءة لله ولرسوله، ويدعوهم إلى العودة إلى المنهج الإسلامي السليم، والعدول عما وصفها بـ الادعاءات الباطلة، وأن عليهم أن يبرؤوا إلى الله عما بدر منهم ومن دعاتهم، ويتوبوا إليه، متوعدًا من لم يتُب منهم بالعقاب الشديد، قائلًا: «فإنه ليس عندنا بعد ذلك إن شاء الله بحوله وقوته إلا استباحة دمه وماله وحُرُمه...»[1]. وبهذا الخطاب شديد اللهجة ينفض المتوكل إسماعيل عن كاهله غبار مواجهة زعماء الإسماعيلية، ويسبغ الشرعية على العقوبة التي سيتخذها ضدهم، وهي من أقسى أنواع العقوبات، فاستباحة الدم والمال والعرض لا تجوز في مسلم أقر بالشهادتين، وإن لم يعمل بهما كما جاء في فتوى العلامة صالح بن مهدي المقبلي (ت١١٠٨هـ/ ١٦٩٥)[2]، والتي كانت على الأرجح ردًا على موقف المتوكل المذهبي وحكمه على الإسماعيلية.

- أثر وقائع يام السياسية والعسكرية على طبيعة علاقتها بالأئمة:

لا يكاد مؤرخوا الإمامة القاسمية في الواقع يسردون أفعال قبائل حاشد وبكيل وخولان - وإن كانت بكيل قد استأثرت بالنصيب الأكبر من كتاباتهم - إلا ويذكرون معها ممارسات قبائل يام حتى يكاد يكون من الصعب الفصل بينها، ذلك أن الظاهرة واحدة والظروف والدوافع والأسباب مشتركة، غير أننا نقرأ في بعض المصادر

(1) الجرموزي: تحفة الأسماع والأبصار، تحقيق: عبدالحكيم الهجري، ص٣٠٨ - ٣٠٩.

(2) أفتى العلامة صالح بن المهدي المقبلي بعدم جواز تكفير الإسماعيلية ومعاملتهم بظاهر الإسلام، انظر نص الفتوى في كتاب (العمري، حسين: يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسة، ج١، د.ط، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م، ص٩٠ - ٩٣).

السابقة على فترة البحث ما يفيد بأن يام تتصف بالشراسة والإقدام أكثر مما سواها من القبائل، مستشهدة بأن خصومها أطلقوا عليها تسمية «قاتِلة جبانها»[1]، ولعل شراستها في المعارك وهجومها على بعض المدن والأسواق يشي بهذا المعنى، ويؤكد ذلك ما أورده جحاف عن وصية محمد بن عبدالوهاب النجدي للجيش الوهابي بقيادة الأمير عبدالعزيز بن محمد بن سعود في مواجهته ليام قائلًا: «سر له بهذا الجيش ونازله ولا تحاربه حتى يقع بيننا الصلح، فإني لا أتوسم خيرًا من وراء قتال هؤلاء القوم. ما نقول في أناس مسكنهم اليمن، ويدخلون قلب نجد في هذا العدد القليل، مع أنهم عرفوا شوكتنا، فلم يبالوا بها، فإياك والحرب معهم، وإنما أمرتك بالخروج عليهم حتى لايختلف علينا فيقال: ضعف أمر هذه الدعوة، وهابوا الحرب مع رجل يامي»[2]. وأشهر معارك يام مع الوهابيين كانت معركة «الحاير» في نجد ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م، انتهت بانتصار يام[3].

وتورد دراسة حديثة أن بداية العلاقة بين الأئمة ويام كانت بزواج الإمام المهدي محمد بن أحمد صاحب المواهب من امرأة يامية عام ١٢٢٥هـ/ ١٧١٣م. قاصدًا بهذه الزيجة استمالة قبائل يام، واحتواء خطرها، غير أنه لم يلبث أن أعادها إلى أهلها، متشائمًا منها، بعد أن نشب حريق كبير فور وصولها[4]. وهذا التصرف من جانب المهدي يكشف لنا ملمحًا من شخصيته المضطربة والمتقلبة، مع شيء من تأثير الثقافة المجتمعية السائدة.

وفي هذه الأثناء تبرز شخصية الداعي اليامي «هبة الله بن إبراهيم بن محمد المكرمي»، الذي كان من قوة الشخصية والمكانة ووجاهة الرأي ماجعل الإمام

(1) المعافري: كشف أسرار الباطنية، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ص٢٥.
(2) جحاف: درر نحور الحور العين، دراسة وتحقيق: عارف الرعوي، ص٨٣.
(3) نفسه، ٨٣.
(4) نوفل: إسماعيلية اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٣.

المتوكل القاسم بن الحسين يرتبط معه بعلاقة طيبة، واتخذه مستشارًا له في بعض القضايا المهمة[1]، ولا سيما على ما يبدو في قضايا الطائفة الإسماعيلية، كمقتضى سياسي. كما كان ابنه «علي هبة الله» نائبًا له على شؤون الطائفة بمناطق حراز والحَيْمة ووادي ظَهر القريبة من صنعاء[2].

وبعد وصول المنصور الحسين بن المتوكل القاسم إلى سدة الحكم بمساندة يام، التي وقفت إلى جانبه ضد منافسه محمد بن إسحاق، تغيرت العلاقة بين يام والمنصور، الذي عقد العزم على إخراجها من مناطق همدان وعراس، والتي كان قد أقطعها إياها مكافأة على نصرتها له، وكان السبب في ذلك كما تشير إحدى الدراسات هو خشية من خطورتها على نفوذه ومركز حكمه في صنعاء[3]. ولعله أراد إضعاف مركزها وتقليص نفوذها نزولًا عند مشورة بعض خاصته، أو أنه قلب لها ظهر المجن بعد وصوله إلى الحكم، وشعوره بعدم الحاجة لاستمرار إقطاعها تلك المناطق، فلم نقرأ في ما وقفنا عليه من مصادر عن أن أحدًا من الأئمة قبل المنصور قد أقطع الطائفة الإسماعيلية مناطق بعينها، تمارس فيها نفوذها بصورة شبه مستقلة، لاسيما وأن العلاقة بين الطرفين لم تكن على وفاق دائمًا. ومع ذلك لم توضح لنا المصادر في ما بعد ما إذا كانت واقعة إخراجها قد تمت بالفعل، أو أن المنصور قد تراجع عن قراره، أو أنه أمر بعودتها إلى مناطقها، لكن كتب الحوليات تشير في سياق سردها للوقائع السياسية والعسكرية وبنوع من التعميم إلى خروج يام من نجران ومن بعض مناطق سكناها، للقيام بأعمال السلب والنهب، ما يعني أنها بقيت في مناطقها أو عادت إليها. وكيفما كان السبب الحقيقي للقرار الذي اتخذه

(1) نوفل: إسماعيلية اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٥.

(2) مطير: الأوضاع السياسية في اليمن مع تحقيق مخطوطة البراهين المضيئة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٦٦.

(3) نوفل: إسماعيلية اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٥.

المنصور - إن صح - فقد بدأت العلاقات بين الطرفين تشهد حالة من التوتر، بلغت ذروتها بخروج قبائل يام من مناطقها، وبخاصة نجران عام ١٧٢٩م لغزو بعض مناطق تهامة، وقيامها بأعمال السلب والنهب في مدينة بيت الفقيه، المركز التجاري المزدهر بتجارة البن اليمني، وفي طريق عودتها من تهامة التقاها جيش المنصور الحسين عند مكان يقال له «المحمرة» من أطراف تهامة، وألحق بها هزيمة كبيرة، واستولى على ما بحوزتها من منهوبات[1]. ولشدة وقع المعركة بعث المنصور رسالة إلى وجهاء حوث يزف إليهم بشرى انتصاره على يام[2].

وقد أسهبت بعض المراجع في سرد وقائع المعركة ونتائجها، فذكرت أن أفراد يام وعدد من جنود الإمامة قتلوا ونهبوا الضعفاء في مناطق كوكبان وحفاش وملحان في طريق نزولهم إلى تهامة وعودتهم منها، فوجه بعض الوجهاء لومهم للمنصور بالقول: «وكان يجب عليكم الدفع عن رعيتكم الضعفاء قبل أن تنهش فيهم الكلاب والذئاب...»[3].

وتعد تهامة تحديدًا أكثر الجهات التي تعرضت لهجوم قبائل يام خلال معظم سنوات حكم الأئمة، وذلك لقربها منها، وازدهار أسواقها، ووفرة عائدات موانئها، إذ تشكل أهم موارد تغذية خزانة الإمامة. ولعل أكثر هجماتها كانت في عهد الإمام المنصور علي بن المهدي عباس، بسبب ضعف شخصيته - كما سبق ذكره - وانغماسه في شؤونه الخاصة. وفي عام ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م أعلنت يام تمردها على دولة المنصور علي ردًا على عدم حصولها على مخصصاتها المالية، فاعتدت على

(1) غالب، قاسم: ابن الأمير وعصره، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص٢٦٢.
(2) نفسه، ص٢٦.
(3) الصفواني، رياض: موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية ١٦٣٥ - ١٨٧٢م، ص٢٩٤.

«سحار» من نواحي صعدة، فاستنجدت قبيلة سحار بقومها في ما يسمى «النكَف»، وهو من العادات القبلية المعروفة عند مواجهة خطر قبيلة ما أو تكتل مجموعة من القبائل، فأوقعت قبيلة سحار الهزيمة بيام، وذلك بنصب كمين لها في طريقها إلى تهامة، واستولى بعض أفرادها على مابحوزة يام من منهوبات[1].

وفي عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م أعلنت يام تمردها، أو «فسادها» وفق تعبير جحاف، فأصدر المنصور أمره إلى عامله على بلاد يريم السيد يحيى بن محسن حنش بحرب قبائل يام المجاورة له في عراس، نزولًا عند فتوى القاضي يحيى السحولي، بجواز قتالها، فتمكن العامل من الانتصار عليها في البداية، وعندما أعلنت يام في همدان تهديدها للإمامة، ردًا على ما حل بإخوانها في عراس، خشي المنصور علي من تنفيذ تهديدها، لعلمه بشراستها، فأصدر أمره إلى عامل يريم بالتراجع عن قتال يام، وإعادة بناء ما تهدم من منازلها في عراس[2]، وهو مؤشر آخر على عصبية يام وشدة وطأتها، في مقابل ضعف موقف المنصور، وإدراكه أن الدخول في مواجهات مع يام من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدًا.

وقد أغرى ضعف سلطة المنصور علي قبائل يام على التمادي أكثر في فسادها وتمردها، ففي عام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م خرجت يام من نجران قاصدة تهامة، للسلب والنهب، فوجه المنصور جيشًا يتقدمه كبار شيوخ حاشد وبكيل من آل أبي منصر، وآل الأحمر وجزيلان، فتوجه الجيش إلى ميناء «اللُّحية»، وكانت يام قد سبقتهم إلى مدينة «حرَض»، ووقعت معركة بين الطرفين، أسفرت عن مقتل عدد كبير من جيش القبائل، فعزز الإمام بمدد من أفراد القبائل، استمرت المعركة نحو اسبوعين، دون أن تنجلي عن هزيمة يام، التي عاودت هجومها على مدن تهامة بعد أشهر

(1) غالب: ابن الأمير وعصره، ص٢٦٣.

(2) جحاف: درر نحور الحور العين، دراسة وتحقيق: عارف الرعوي، ص٣٠٤.

قليلة من هذه المعركة، وكسابقتها كانت المعركة تنتهي دون كسر شوكة يام[1]، مما شجعها على التمادي في فسادها، مع قوة عصبيتها التي دلّت على «حمية الجاهلية» وفق توصيف جحاف[2]. وقد أظهر الأخير استياءً كبيرًا من ممارسات يام في تهامة، وانتقادًا لتقاعس الإمامة عن التصدي لها، فقد ذكر في حوادث سنة ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م أن أفرادًا من يام «قصدوا تهامة اليمن العائد حكمها إلى الإمام المنصور فأظهروا بها المنكرات من السبي والزنا والقتل، وعاملوا أهل الإسلام معاملة الكفرة اللئام، ورفعت إلى الدولة أخبارهم، فلم يعبؤوا بشيء منها»[3]، دلالة على ضعف الإمامة. واستطرد أن يام نهبت الكثير من الأموال والحلي والأقمشة في مدن تهامة، كالضحي وبيت الفقيه وزبيد، فتصدت لها قبيلة الزرانيق في بيت الفقيه، ووقعت معركة بين الطرفين، انتهت بقتل عشرين من أفراد يام ونحو أربعين من الزرانيق، فكافأ الإمام المنصور الزرانيق بأن «حط عنهم ما ما عليهم من حقوق للدولة»[4]. ومن الواضح وفق ما ذكره جحاف أن المعركة بين يام والزرانيق كانت شديدة، والمعروف عن الزرانيق أنهم يتصفون بالشجاعة والإقدام، وأن شجاعتهم في المواجهات القتالية لا تقل عن يام، مع الفارق بين الطرفين في الفعل و رد الفعل، فالزرانيق كانوا في موقف الدفاع عن بلادهم ضد اعتداءات يام واستباحتها لها على النحو الذي ذُكِر.

ويستمر جحاف في انتقاد تقاعس الإمام المنصور علي عن صد بغي يام واعتداءاتها المتكررة على تهامة في الأعوام التالية، ومنها استياءه لما اقترفته يام في تهامة عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م، والإمامة لم تحرك لها ساكنًا، فيذكر أن أفرادها «عاثوا

(1) جحاف: درر نحور الحور العين، دراسة وتحقيق: عارف الرعوي، ص١٦٤.
(2) نفسه، ص٦١٧، ٦١٨.
(3) نفسه، ص٦٤١.
(4) نفسه، ص٧٦٠، ٧٦١.

بها، وانتهكوا الحرمات، ونهبوا الأموال، واسترقُّوا النساء والصبيان... والدولة لا تتحرك لشيء من ذلك كما هي عادتها[1].

وقد واجهت دولة المتوكل أحمد بن المنصور علي تمرد يام ونزولها إلى تهامة للسلب والنهب كالمعتاد بشيء من الحزم، قياسًا على ما غلب عليه الأمر في زمن أبيه، فتمكن من القضاء على تمردها أكثر من مرة، واسترداد بعض الحصون التي استولت عليها في حراز، ومنها كانت تناوش جنود الإمامة[2]. كما اقتفى ولده المهدي عبدالله أثره في التصدي ليام، ففي العام الأول من توليه الإمامة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م توجهت يام إلى تهامة، فتصدت لها قبائل بكيل بأمر من المهدي، وأورد صاحب الحوليات واقعة خروج يام بنبرة غضب واستياء، واصفًا إياها بالباغية، قائلًا: «خرج البغاة المكارمة ويام على تهامة بجيش كبير وانتهوا إلى مدينة زبيد، واستولوا عليها، وأخذوا جميع ما فيها وفي دورها وأسواقها وجوامعها، وقتلوا النفوس وسبوا المحصنات من النساء، وطغوا وبغوا وتعدوا...»[3]، وصاحب الحوليات هنا لايقل غضبًا عن جحاف تجاه أفعال يام، مع احتمالية إضفاء شيء من المبالغة بتأثير موقفهما المذهبي، ففي سرده لأفعال يام وصفها صاحب الحوليات بقوله: «الفرقة الكفرية الباطنية» وقوله: «ضمان سيدهم لهم بالجنة»[4]. وكذلك الحال بالنسبة لموقف جحاف، بالنظر إلى قربه من بلاط الإمام المنصور علي، وكذلك قربه من ولده أحمد وحفيده عبدالله، وإن لم يمنعه قربه من إظهار موقفه الناقد لسياسة المنصور المتقاعسة عن التصدي ليام، وهو موقف قد لايخرج عن النَّفَس المذهبي. ويضيف صاحب الحوليات في سردياته أن يام فعلت

(1) جحاف: درر نحور الحور العين، تحقيق: عارف الرعوي، ص٨٦١.
(2) نفسه، ص٩٢٨ - ٩٣١.
(3) مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبدالله الحبشي، ص١٠.
(4) نفسه، ص٨٥ - ٨٦.

الشيء ذاته في قرى حراز عام ١٢٤٤هـ/ ١٨١٧م، فخرج لها المهدي على رأس جيش من بكيل تمكن من القضاء على فسادها[1]. وكانت يام قد بلغت من القوة وسعة النفوذ آنذاك ما جعلها تحكم مناطقها في قرى همدان وحراز وعراس بصورة مستقلة كما تصف الحوليات، وهو أمر لاحظه الإمام الناصر عبدالله بن حسن (ت١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)، المعروف بتشدده ضد المذهب الإسماعيلي، وقرر استعادة تلك المناطق، فدخل في مواجهات مع يام[2]، تمكنت في النهاية من قتله عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، بنصب كمين له أثناء تنزهه في وادي ظهر أحد ضواحي صنعاء الغربية القريبة من بلاد همدان[3].

وهكذا فقد اتسمت العلاقة بين قبائل يام والأئمة بالطبيعة السجالية القتالية في معظم شواهدها، وعكست تلك العلاقة في الغالب أبعادًا سياسية ومذهبية.

الخاتمة.

يمكن القول في ضوء ما سبق، إن علاقة قبائل حاشد وبكيل وخولان ويام بأئمة آل القاسم قد حكمتها الطبيعة النفعية (البرجماتية)، وأخضعتها لمقتضياتها، فكلا الطرفين احتاج للآخر لتحقيق أهدافه، فقد استند الأئمة القاسميون على أولئك القبائل في وصولهم إلى الإمامة، وإقامة دولتهم، وتوسيع رقعتها، وفرض نفوذها، والقضاء على الحركات السياسية المنافسة أو المناوئة لها، واستعمال بعض القبائل لتأديب القبائل الأخرى، أو قمع تمردها. وفي المقابل احتاجت القبائل للأئمة في تأمين مصادر عيشها، من خلال ما تحصل عليه من غنائم الحروب، والمخصصات المالية الشهرية والسنوية، وإقطاعها بعض الأراضي والمناطق ليكون حاصل ريعها

(1) مجهول: حوليات يمانية، تحقيق: عبدالله الحبشي، ص١٨.
(2) نفسه، ص٥٣، ٤٤.
(3) نوفل: إسماعيلية اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨٥، ٨٦.

لهـا مقابـل فائـض مالي تورده إلى خرانـة الإمامة، وذلك كله تعويضًـا لها على ضآلة موارد بلادها، وبخاصة مناطق قبائل بكيل شمالي شرق صنعاء.

ولـم تكـن العلاقـة بين الطرفين على وفاق دائم، في ظـل الطبيعة القبلية التي تميل إلى الاستقلال عن الهيمنة المركزية للإمامة، والنزوع إلى تأطير نفسها في كيان موازٍ لها إن جاز التعبير.

وقـد غلـب علـى العلاقـة بيـن تلـك القبائـل والأئمـة طابـع السـجال الحربـي منذ أواخـر القـرن الثامن عشـر، وهي الفترة التي شـهدت حكم أئمـة ضعاف، ازدادت في عهودهـم أحوال البلاد تدهورًا، وفشت أعمال السلب والنهب والتقطع والقتل التي مارسـتها بعـض القبائـل، في مناطـق تهامة واليمن الأسـفل. وبمـرور الوقت تراكمت تلـك الأوضـاع مـع احتـدام النـزاع على الإمامـة بين أفـراد البيت القاسـمي من جهة، ومع غيرهـم من الأسر العلوية من جهة ثانية، وانخرطت القبائل في أتون ذلك النزاع، وتوزعت ولاءاتها بين دعاة الإمامة، مع ما أفرزه ذلك من تقوية نفوذ القبيلة السياسي علـى حسـاب نفـوذ الأئمـة المتداعي، عوضًـا عـن إحكام بعض تلـك القبائل قبضتها على ما تحت أيديها من مناطق الأطراف البعيدة نسبيًا عن مركز الإمامة، مما أفضى في نهايـة المطـاف إلـى انهيـار دولـة الأئمة القاسـميين، وانضـواء البلاد تحت السـيادة العثمانية للمرة الثانية منذ عام ١٨٧٢م.

وثيقة (١) تتضمن استمرار إعفاء شيوخ بني محرم في عزلة بني سيف الأعلى من أعمال إب شمالًا، من الجبايات تحت ما يسمى «التجبير» عدا الزكاة الشرعية تسلم إلى خزينة الإمامة بدون واسطة، مقابل امتثالهم لطاعة الإمامة، والوقوف بجانبها عند الطلب. وثيقة من الشيخ أحمد علي محرم.

وثيقة (٢) من عهد الإمام المنصور علي تتضمن استمرار إعفاء بني محرم في عزلة بني سيف من أعمال إب شمالاً من الجبايات عدا الزكاة، مقابل امتثالهم لطاعة الإمامة، ومن مظاهر تلك الطاعة تجنيد مقاتلين من أبناء المنطقة لـ (الجهاد) تحت راية الإمامة وقت الطلب.

وثيقة من الشيخ أحمد علي محرم.

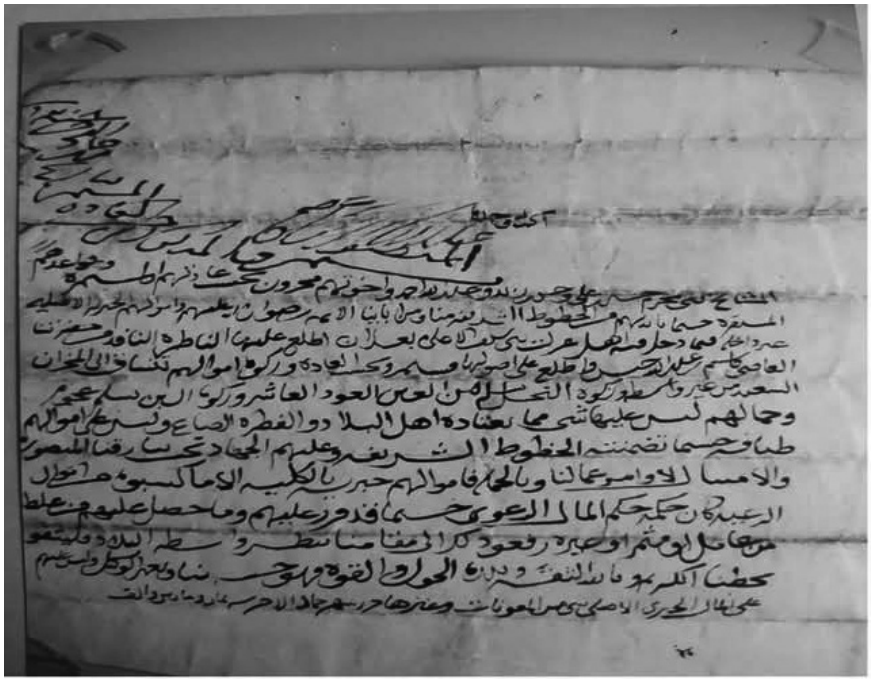

المصادر والمراجع.

أولًا: الوثائق.

وثيقة (١) من الشيخ أحمد علي محرم، تتضمن استمرار إعفاء شيوخ بني محرم في عزلة بني سيف الأعلى من أعمال إب من الجبايات تحت ما يسمى «التجبير»، عدا الزكاة الشرعية تسلم إلى خزينة الإمامة بدون واسطة، مقابل امتثالهم لطاعة الإمامة، والوقوف بجانبها عند الطلب.

وثيقة (٢) من الشيخ أحمد علي محرم، تعود إلى عهد الإمام المنصور علي بن المهدي عباس، تتضمن استمرار إعفاء بني محرم في عزلة بني سيف من أعمال إب من الجبايات عدا الزكاة، مقابل امتثالهم لطاعة الإمامة، ومن مظاهر تلك الطاعة تجنيد مقاتلين من أبناء المنطقة لـ (الجهاد) تحت راية الإمامة وقت الطلب.

ثانيًا: الكتب المطبوعة.

١ – ابن خلدون، عبدالرحمن: مقدمة ابن خلدون، د.ط، المطبعة البهية، القاهرة، د.ت.

٢ – ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، ج١، اعداد وتصنيف: يوسف خياط، د.ط، دار المعارف، بيروت، د.ت.

٣ – أبوطالب، محسن بن الحسن: طيب أهل الكساء (تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول)، ج١، تحقيق: عبدالله الحبشي، ط١، مطابع المفضل، صنعاء، ١٩٩٠م.

٤ – أبوغانم، فضل علي: البنية القبلية في اليمن، د.ط، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥م.

٥ – أبوغانم: فضل علي: القبيلة والدولة في اليمن، ط١، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٠م

٦ – أبوزهرة، محمد: تاريخ المذاهب الإسلامية، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

٧ – الأمير، محمد بن إسماعيل: ديوان الأمير الصنعاني (درر النظم المنير من فوائد البحر النمير)، تصحيح وتعليق: يحيى عبدالرحمن الأمير، ط٣، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٩م.

٨ – الأمير، أمة الغفور عبدالرحمن علي: الأوضاع السياسية في اليمن أواخر القرن السابع عشر مع تحقيق مخطوطة بهجة الزمن في تاريخ اليمن، للمؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، مج ٣، ط ١، مكتبة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعا، ٢٠٠٨م.

٩ – ابن هشام، عبدالملك: سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٣٧م.

١٠ – بول، دريش: القبائل والحكومة في اليمن، ترجمة: علي محمد زيد، د.ط، مطابع كلارنيدون، أكسفورد، ١٩٨٩م.

١١ – الثور، أمة الملك إسماعيل: بناء الدولة القاسمية في عهد الإمام المؤيد محمد بن القاسم، مع تحقيق مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة للمؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، مج ٢، ٣، ط ١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٨م.

١٢ – جحاف، لطف الله أحمد: درر نحور الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال دولته الميامين، دراسة وتحقيق: عارف الرعوي، ط ١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م

١٣ – الجرافي، عبدالله عبدالكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، ط٣، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤ – الجرموزي، المطهر بن محمد: تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، مج ١، ٢، تحقيق: عبدالحكيم الهجري، ط ١، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٢م.

١٥ – الحجري، محمد بن أحمد: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، مج ١، تحقيق: إسماعيل الأكوع، ط ١، وزارة الثقافة، صنعاء، ١٩٨٤م.

١٦ – الحرازي، محسن بن أحمد: رياض الرياحين (فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء)، دراسة وتحقيق: حسين بن عبدالله العمري، د.ط، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.

١٧ – الخطابي، أروى أحمد: تجارة البن اليمني، ط ١، مؤسسة الكبوس التجارية، صنعاء، ٢٠٠٨م.

١٨ – الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، د.ط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

١٩ – زبارة، محمد بن محمد: نشر العرف لنبلاء اليمن يعد الألف، مج ١، د.ط، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٥م

٢٠ – زبارة، محمد بن محمد: نيل الوطر، ج١، د.ط، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، د.ت.

٢١ – سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى)، ط٤، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٢ – الشاطري، محمد بن أحمد: أدوار التاريخ الحضرمي، ط٣، دار المهاجر، تريم، ١٩٩٤م.

٢٣ – الشوكاني، محمد بن علي: الفتح الرباني (الداء العاجل لدفع العدو الصائل)، ج٧، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط١، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ٢٠٠٢م.

٢٤ – صبحي، أحمد محمود، الزيدية، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠م.

٢٥ – الصفواني: رياض محمد: موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدولة القاسمية ١٦٣٥ – ١٨٧٢م، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ٢٠١٥م.

٢٦ – الصفواني، صادق محمد: الأوضاع السياسية الداخلية لليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٢٧ – الظاهري، محمد محسن: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م

٢٨ – العمري، حسين بن عبدالله: مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م

٢٩ – العمري، حسين بن عبدالله: يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسة، د.ط، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م.

٣٠ – غالب، قاسم: ابن الأمير وعصره، ط١، وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٣١ – الكبسي، محمد بن إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، د.ط، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٢ – مؤلف مجهول: حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر)، تحقيق: عبدالله الحبشي، د.ط، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٩١م.

٣٣ – المعافري، محمد بن مالك: كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م.

٣٤ – اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: مصطفى حجازي، د.ط، د.م، القاهرة، ١٩٦٥م.

ثالثًا: الرسائل العلمية.

١ – أبي طالب، محسن بن الحسن بن القاسم: السحر المبين وفتور ألحاظ العين في ما سنح من أخبار اليمن وأهله الميامين، مج ٢، تحقيق: إيمان مانع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠٠٤م.

٢ – مطير، محمد مطير علي: الأوضاع السياسية في اليمن في عهد الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم بن الحسين بن أحمد بن الحسن بن القاسم ١٧٢٧ – ١٧٤٨م مع تحقيق مخطوطة البراهين المضيئة في السيرة المنصورية للحسن بن الحسين الروسي الأهنومي: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠١٥م.

٣ – المنصوري، همدان علي: العرف القبلي وأثره على الحياة السياسية في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧م.

٤ – نوفل، حمود زايد: إسماعيلية اليمن السليمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧م.

التنافس البريطاني والفرنسي على الخليج العربي وأثره في تشكّل النظام الإقليمي (1914 – 1798م).

م.د. أنور فاضل الخالدي[1]

م.م. نبراس فاضل علي[2]

ملخص البحث

تركز هذه الدراسة على مرحلة محورية في تاريخ الخليج العربي، تمتد من الاندفاعة النابليونية نحو مصر عام 1798، حيث لم تكن تلك الحقبة مجرد فصل ثانوي في سجل الصراعات الأوروبية، بل لحظة تحول جيوسياسي أعادت تشكيل بنية المنطقة على نحو جذري. فالتنافس البريطاني – الفرنسي الذي تصاعد آنذاك لم يقتصر على كونه صراعًا على النفوذ، بل تجسيدًا لتحولات كبرى في منطق الإمبراطوريات الأوروبية، إذ تحول الخليج من فضاء هامشي إلى مسرح استراتيجي يرتبط مباشرة بأمن طريق الهند — شريان الإمبراطورية البريطانية النابض. تأسيسًا على ذلك، تنطلق فرضية البحث من أن الخليج لم يكن ساحة تابعة للسياسات الاستعمارية، بل مجالًا أعادت القوى العالمية تعريف معادلات القوة من خلاله،

(1) جامعة الكوفة / مركز دراسات الكوفة، أوتساب: 0041768292867

(2) وزارة التربية العراقية

حيث مارست كل من لندن وباريس أدوات نفوذ متعددة الأوجه: القوة البحرية، الاتفاقيات السياسية الهجينة مع المشايخ والأمراء، والامتيازات التي تحاول الحصول عليها من الدولة العثمانية، إضافة إلى الأنشطة التجارية والثقافية التي حيكت في سياقات ناعمة وحازمة معًا. ويتجاوز البحث السرد التقليدي ليتقصى التفاعلات المعقدة بين هذه الأجندات الإمبراطورية والكيانات المحلية في الخليج، متتبعًا كيف أن التنافس أنتج أنماطًا جديدة في الحوكمة، والاقتصاد الريعي الناشئ، والعلاقات الخارجية القبلية التي تحولت تدريجيًا إلى تبعيات مؤسسية. كما يكشف البحث أن السيادة البريطانية النهائية لم تكن مجرد نصر عسكري سريع، بل تراكم استراتيجي طويل الأمد، قام على هندسة الجغرافيا السياسية للخليج وربطه بمنظومة دولية وليدة كانت تستقرئ ملامح نظام عالمي جديد. ويمضي البحث نحو خلاصة جوهرية مفادها أن ذلك التنافس الاستعماري لم يعِد تشكيل الخريطة السياسية للخليج فحسب، بل خلق كيانات سياسية هجينة، وأدمج المنطقة في الرأسمالية العالمية وفق علاقات قوة غير متكافئة، وأسس لحدود ووظائف جيوسياسية ظلت فاعلة حتى ما بعد تلاشي الاستعمار المباشر. بذلك، يثبت البحث أن آثار تلك المرحلة لم تكن سطحية أو عابرة، بل عميقة البصمات، إذ شكلت البنى الأولية للدولة والحكم.

الكلمات المفتاحية:

الخليج العربي، تنافس إمبراطوري، بريطانيا، فرنسا، جيوبوليتيك، نظام إقليمي، القرن التاسع عشر، طريق الهند.

Abstract:

This study examines the Anglo - French rivalry in the Arabian Gulf from Napoleon's Egyptian campaign (1798) onward—a turning point that geopolitically reshaped the region. Far from marginal, the Gulf became a strategic theatre tied to the security of the route to India, Britain's imperial lifeline. The central hypothesis argues that the

Gulf was not a passive arena but a critical space where global powers redefined their strategies. London and Paris deployed naval force, political treaties with local rulers, Ottoman concessions, and commercial - cultural networks. Moving beyond conventional narratives, the research traces how imperial competition produced new governance patterns, rentier economies, and tribal dependencies. British hegemony emerged not from a single victory but from long - term geopolitical engineering, integrating the Gulf into an emerging international order. The conclusion asserts that this rivalry did more than redraw political maps—it created hybrid entities, inserted the region into global capitalism on unequal terms, and left lasting legacies on state formation and borders well beyond the colonial era.

Keywords: Arabian Gulf, imperial rivalry, Britain, France, geopolitics, regional system, nineteenth century, route to India

تقديم البحث:

يُعدّ الخليج العربي منطقةً استراتيجيةً على غاية من الأهمية في حسابات الدول الكبرى، إذ لم يكن في أي مرحلة من مراحله الحديثة فضاءً هامشيًا في التنافس الدولي، بل ظلّ حاضرًا في صميم التصورات الجيوسياسية للقوى الإمبراطورية. ولم يعد هذا الإقليم، منذ أواخر القرن الثامن عشر، مجرّد مجال جغرافي بعيد عن مراكز القرار الأوروبي، بل أخذ يتبلور بوصفه أحد المراكز المحورية في هندسة القوة الإمبراطورية. فالموقع الذي يحتله بين شرق المتوسط والمحيط الهندي أعاد تعريفه ضمن خرائط المصالح العالمية، وجعله جزءًا لا ينفصل عن شبكات التجارة والسيطرة البحرية. ومن هذا المنطلق، دخل الخليج في دائرة التنافس بين القوى الكبرى، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، اللتان سعتا إلى توسيع نفوذهما في المشرق العربي عبر التحكم بالمسارات الاقتصادية والمواقع الجيوسياسية الحساسة. مثّلت حملة نابليون على مصر سنة 1798 لحظةً تأسيسية في تاريخ هذا التنافس، إذ كشفت بوضوح عن نية فرنسا في اختراق المجال الحيوي البريطاني الممتد من البحر المتوسط إلى الهند. غير

أن بريطانيا، التي كانت ترى في الخليج جزءًا لا يتجزأ من منظومة أمنها الإمبراطوري، سرعان ما أعادت ترتيب استراتيجيتها عبر توطيد حضورها البحري، وإبرام شبكة من المعاهدات مع القوى المحلية، وتحويل الخليج إلى منطقة نفوذ شبه حصري.

الاشكالية، ترتكز الاشكالية حول نقطة مركزية على غاية من الأهمية منطلقها الرئيس كيف أسهم التنافس البريطاني-الفرنسي في الخليج العربي بين 1798 و1914 في إعادة تشكيل النظام الإقليمي للمنطقة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها: كيف أدركت بريطانيا وفرنسا أهمية الخليج في استراتيجياتهما الإمبراطورية؟ وما طبيعة الأدوات التي استخدمتها كل قوة لبسط نفوذها؟ وكيف تفاعلت القوى المحلية مع هذا التنافس؟ ثم إلى أي مدى أسهم هذا الصراع في إنتاج بنية سياسية واقتصادية إقليمية جديدة لا تزال آثارها ممتدة حتى اليوم؟

فرضيات البحث، ينطلق البحث من مجموعة فرضيات رئيسية، أهمها:

1. أن التنافس البريطاني-الفرنسي لم يكن صراعًا عابرًا، بل عملية بنيوية أسهمت في إعادة صياغة الخليج بوصفه جزءًا من النظام الدولي الحديث.

2. أن الهيمنة البريطانية في الخليج كانت نتيجة استراتيجية طويلة الأمد في إدارة الفضاء الجيوسياسي، لا مجرد تفوق عسكري ظرفي.

3. أن البُنى السياسية المحلية في الخليج لم تكن سلبية تمامًا، بل تفاعلت مع التنافس الإمبراطوري بصورة تفاوضية أنتجت أنماطًا خاصة من الحكم والشرعية.

منهجية البحث، يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي الذي يشبك مع العديد من العلوم من خلال منهجية مركبة تتلاءم مع طبيعة الموضوع المتداخلة والمتشعبة،

يقوم على الربط بين الوقائع الزمنية والتحليل للعوامل الجيبولوتيكية[1] وكذلك الاعتماد على **المنهج الجيوسياسي**: في تحليل العلاقة بين الفضاء الافتراضي والفضاء المادي، وتأثيراتها على توازنات القوة في المنطقة.

أولًا. حملة نابليون وبداية التحوّل في النظرة الأوروبية للخليج (1798-1815):

شكّلت حملة نابليون على مصر عام 1798، نقطة مفصلية في تاريخ التنافس الأوروبي على المشرق العربي والخليج. فقد أظهرت الحملة بوضوح النوايا الفرنسية لكسر الاحتكار البريطاني للممرات التجارية الحيوية إلى الهند، ما جعل الخليج العربي يدخل في صميم الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى[2]، وعلى الرغم من أن السيطرة الفرنسية على مصر لم تدم طويلًا، فإن أثر الحملة كان عميقًا على صعيدين:

الأول – أعادت رسم خرائط التفكير الاستراتيجي البريطاني، حيث زادت لندن من اهتمامها بحماية الممرات البحرية في الخليج، وتطوير شبكة من الحلفاء المحليين، وتوسيع نطاق الحماية غير المباشرة لشيوخ الساحل[3].

---

(1) **الجيوبوليتيك: المجال الذي يربط العلاقة بين الجغرافيا (بما فيها الموقع والموارد والفضاء) والسياسة والعلاقات الدولية، ويتفاعل من خلالها الفاعلون لتحقيق القوة والنفوذ. من أبرز تعريفاته للمزيد من التفاصيل ينظر**

=Kovac, I. (2023). Definitions of Geopolitics. In N. Roy (Ed.), Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Oxford University Press.

(2) Holden, R. (2012). The Scramble for the Middle East: European Rivalries in the Age of Empire. New York, NY: Basic Books. p. 131.

(3) عبد الدائم، عبد الله، الخليج العربي والسياسة الدولية في القرن التاسع عشر، بيروت، دار النهار للنشر، 1997، صص 170 – 171.

الثاني – حفّزت الحملة فرنسا على البحث عن منافذ جديدة للتغلغل في المنطقة، عبر بعثات دبلوماسية وتجارية إلى إيران والموانئ الخليجية، محاوِلة بذلك إنتاج نفوذ اقتصادي وثقافي متوازن لمواجهة الهيمنة البريطانية) التي كانت تسيطر على المنطقة.

وضمن هذا السياق يمكن القول أن الحملة شكلت مؤشر على بداية التركيز على الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ليس فقط كممر تجاري، بل كمركز تأثير يمكن أن يغير ميزان القوى الإقليمي. إذ حاولت بريطانيا تطوير آليات مضادة تشمل التدخل السياسي المباشر، والتحكم في الأمن البحري، وإنشاء مراسيم ومعاهدات تحدد صلاحيات الشيوخ المحليين في إدارة شؤونهم الداخلية بما يتوافق مع مصالح الإمبراطورية، كما أسهمت حملة نابليون في تطوير **آليات المراقبة والتجسس الاستراتيجي**، حيث أرسلت بريطانيا بعثات استطلاعية لتقييم القدرات الفرنسية في الخليج، ومراقبة السفن الفرنسية القادمة من البحر الأحمر، الأمر الذي شكل حجر الأساس لما عرف لاحقًا بالنظام البريطاني للهيمنة البحرية غير المباشرة في المنطقة[1].

ويمكن القول إن الحملة الفرنسية مثلت **شرارة التحوّل في السياسة البريطانية تجاه الخليج**: من اهتمام شكلي إلى استراتيجية شاملة، تشمل السياسة البحرية، العلاقات المحلية، الاقتصاد، والدبلوماسية الإقليمية. وبذلك، بدأ الخليج العربي يتشكل كفضاء جيوسياسي محوري في التنافس الإمبراطوري، حيث أصبحت أي محاولة فرنسية للتغلغل فيه تهدد مباشرة الأمن القومي البريطاني.

(1) Onley, J. (2009). Britain's Informal Empire in the Gulf, 1820-1971. London: Routledge. P79 - 81.

ثانيًا.الخليج العربي في الاستراتيجية الإمبراطورية البريطانية والفرنسية:

يعد الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في حسابات الدول الكبرى منذ أواخر القرن الثامن عشر، إذ لم يكن في أي مرحلة من مراحله الحديثة هامشيًا في التنافس الدولي، بل ظل حاضرًا في صميم التصورات الجيوسياسية للقوى الإمبراطورية. فقد أعاد موقعه الرابط بين شرق المتوسط والمحيط الهندي تعريف دوره ضمن خرائط المصالح العالمية، وجعله جزءًا أساسيًا من منظومة التجارة والسيطرة البحرية الدولية[1].

أخذت فرنسا تسعى لإيجاد قدم لها في الشرق منذ بداية القرن السادس عشر، مدفوعة بحركة الاستكشافات الجغرافية التي شهدتها أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فأبحر عدد من السفن الفرنسية عام 1601، إلى الهند بقصد التجارة، فيما شهد عام 1604، تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية، إلا أنها سرعان ما توقفت عن العمل، لقله دعم الحكومة الفرنسية لها، فضلًا عن سوء إداراتها، ثم أعيد تأسيس الشركة عام 1614، لكنها أغلقت أيضًا نتيجة لنفس الأسباب[2]، وعلى الرغم من ذلك استمرت المحاولات الفرنسية الرامية إلى مد نفوذها في الشرق إذ أرسل ريشيلو[3] رئيس وزراء فرنسا (1585 – 1642)، بعثة

(1) للمزيد من التفاصيل انظر:

Kelly, J. B. (1968). Britain and the Persian Gulf, 1795-1880. Oxford, UK: Clarendon Press. Pp243

(2) عبد العزيز سليمان نوار، *تاريخ الشرق الأوسط الحديث (1798 – 1918)*، ط. 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 67 – 68.

(3) أرمان جان دو بليسي دي ريشيليو (1585–1642): وهو **أحد أبرز مهندسي بناء الدولة**

تبشرية إلى فارس عام 1626، برئاسة باسفيك دي بروفس تمكنت من مقابلة الشاة عباس الصفوي/ وعرضت عليه صداقة فرنسا، وقد أبدى الشاه ترحيبه بالبعثة معربًا عن استعداد بلاده للتعاون مع فرنسا في مختلف المجالات[1]، وقد يكون هدف الشاه من هذا التعاون اضعاف السيطرة العثمانية في المنطقة. أعادت فرنسا إنشاء شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664، التي نجحت في الحصول على مراكز تجارية في الهند التي حققت تقدم ملموس في قواعدها التجارية بحصولها على هذا المكان الاستراتيجي في الهند. وفي الوقت نفسه حاول جان باتيست كولبير (1619 – 1683)[2] وزير المالية الفرنسي، تنشيط التجارة الفرنسية في الشرق، فأرسل بعثة تجارية إلى فارس إحداهما في بندر عباس والأخرى في أصفهان، إلا أن نشاط شركة الهند الشرقية الفرنسية التجاري لم يكن بمستوى الوكالات التجارية البريطانية والهولندية، ومع ذلك أسس الفرنسيون قنصلية في البصرة عام 1679، وعين فيها دي مارتا قنصلا فيها (1679 – 1714) لكن النشاط الفرنسي في الخليج العربي ظل محدودًا؛ بسبب انشغال لويس الرابع عشر (1643 – 1715)، بحروبه في

الحديثة في فرنسا، إذ انتهج سياسة تقوم على تقوية السلطة الملكية داخليًا، وتوسيع نفوذ فرنسا خارجيًا، كما أسهم في تأسيس الأكاديمية الفرنسية عام 1635. للمزيد ينظر

Church, William Farr. Richelieu and Reason of State. Princeton: Princeton University Press, 1972. PP7 - 15.

(1) Capuchins in Persia," in Encyclopædia Iranica, ed. Ehsan Yarshater (New York: Bibliotheca Persica Press, 1990), 4: pp. 786 - 788.

(2) جان باتيست كولبير: وهو أحد أبرز رجال الإدارة الاقتصادية في فرنسا خلال القرن السابع عشر، وقد شغل منصب **المراقب العام للمالية** في عهد الملك لويس الرابع عشر. وقد عُرف كولبير بسياساته الاقتصادية التي تقوم على **تعزيز الصناعة الوطنية، وتنظيم التجارة، وزيادة موارد الدولة**، فيما عُرف لاحقًا باسم «الكولبيرية» (Colbertism)، وهي شكل من أشكال **المركنتيلية** التي هدفت إلى تقوية الاقتصاد الوطني وخدمة السلطة الملكية المركزية

أوروبا[1]، وقد أثار تصاعد نشاط عمان البحري في الخليج العربي مع إطلالة القرن الثامن عشر مخاوف الفرنسيين والصفويين معا، فشهد عام 1708، عقد معاهدة بين الجانبيين تضمنت وقوفهما معا ضد القوة العمانية، وإعفاء الفرنسيين من الضرائب لمدة خمسة أعوام، وأعقب ذلك عقد معاهدة جديدة بينهما جرى التصديق عليها في أيار 1722، تضمنت إقامة حلف مشترك ضد عمان مقابل إعفاء الفرنسيين من دفع الرسوم على بضائعهم الداخلة إلى فارس، لكن... لكن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ؛ بسبب الغزو الأفغاني لفارس عام 1722. وقد أثار تصاعد النشاط العماني في الخليج قلق الفرنسيين والصفويين، وهو ما دفعهم إلى تنسيق مواقفهم، لكن الأحداث الداخلية في فارس حالت دون تحقيق تحالف فعال. يًا لمشروعها الشرقي بعد إخفاقها في تثبيت وجود دائم في مصر والشام. ورغم محدودية قدراتها البحرية في الخليج مقارنة ببريطانيا، فإنها سعت إلى تعويض ذلك عبر أدوات بديلة، شملت النشاط التجاري، والبعثات الدبلوماسية، والتغلغل الثقافي في إيران وعُمان والموانئ الخليجية، في محاولة لإحداث اختراق استراتيجي في المجال الحيوي البريطاني[2].

وفي المقابل كانت لبريطانيا مصالح مهمة في هذه المنطقة وشعرت بالقلق على مصالحها في الخليج العربي جراء تنامي النفوذ الفرنسي متمثلًا بوصول سفينة تجارية فرنسية إلى بندر عباس عام 1735، التي تمكنت من بيع حمولتها هناك،

(1) ج,ج. لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، مطبعة الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، قطر، لا. ت، صص 3960 – 3969.

(2) Ferris, J. (2003). Imperial Strategy and the Gulf, 1890-1914. Strategic Studies Quarterly, 17(2), PP. 92.95.

وفيما تم بيع الباقي في البصرة[1]، بالنسبة لبريطانيا، ارتبط الخليج العربي ارتباطًا مباشرًا بما عُرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ «طريق الهند»، وهو الإطار الذي صاغ السياسة الإمبراطورية البريطانية في الشرق طوال القرن التاسع عشر. وقد رأت لندن أن أي وجود أوروبي منافس في الخليج يشكّل تهديدًا مباشرًا لأمن إمبراطوريتها الآسيوية، الأمر الذي دفعها إلى تكريس حضور بحري دائم في المنطقة، وبناء شبكة من المعاهدات السياسية مع القوى المحلية لضبط العلاقات الخارجية وتأمين الملاحة[2]. لم يكن التواجد البريطاني في الخليج العربي حضورًا عسكريًا مباشرًا بالمعنى الكلاسيكي للاستعمار، بل تشكّل ضمن صيغة «النفوذ غير المباشر» القائم على التحكم بالملاحة والعلاقات الخارجية والاقتصاد، مع الإبقاء على الكيانات المحلية قائمة شكليًا. فقد أدركت بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر أن السيطرة على الخليج تمثّل حجر الزاوية في حماية طريق الهند، وهو ما جعل الإقليم جزءًا من الأمن القومي الإمبراطوري البريطاني ونجد أن التغلغل البريطاني بدأ يأخذ طابعًا مؤسسيًا مع مطلع القرن التاسع عشر عبر شركة الهند الشرقية، التي لعبت دورًا مزدوجًا بوصفها أداة تجارية وسياسية في آن واحد. فقد أسهمت الشركة في تنظيم الملاحة، وتأمين الموانئ، والتدخل في النزاعات المحلية بما يخدم المصالح البريطانية العليا.[3] ويمكن القول، ان المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ الساحل والخليج بأنها شكّلت الأساس القانوني لنظام الحماية غير المعلن.

(1) Onley, James, The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth-Century Gulf, Oxford University Press, 2007, pp. 78–79.

(2) Onley, J. op. cit. P78 - 79.

(3) الشرع، أحمد يوسف، النفوذ البريطاني في الخليج العربي 1820–1914. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005 Kص 91.

فمعاهدة 1820 أسست لوجود بريطاني دائم، في حين جاءت هدنة 1853 لتكريس الاستقرار البحري بما يخدم التجارة البريطانية، ثم اتفاقية 1892 التي وضعت العلاقات الخارجية للإمارات الخليجية تحت الوصاية البريطانية المباشرة[1].

وهكذا، ولم يقتصر النفوذ البريطاني على الجانب السياسي والعسكري، بل امتد إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. فقد أعادت بريطانيا توجيه النشاط التجاري في الخليج ليكون مرتبطًا بالأسواق الهندية والبريطانية، وربطت الموانئ الخليجية بشبكة التجارة العالمية الخاضعة للسيطرة الإمبراطورية، لقد قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج دورًا محوريًا في إدارة العلاقات بين القوى المحلية، والتوسط في النزاعات، وتوجيه السياسات الإقليمية بما يضمن استقرار النظام الذي يخدم المصالح البريطانية طويلة الأمد[2]. وبذلك، لم يكن التواجد البريطاني مجرد احتلال مقنّع، بل كان مشروعًا استراتيجيًا متكاملًا لإعادة تشكيل الخليج بوصفه جزءًا من النظام الدولي الخاضع للهيمنة الأوروبية.

ثالثًا.أدوات النفوذ البريطاني الموسّعة في الخليج العربي (1820-1914):

بعد إدراك بريطانيا للأهمية الاستراتيجية المتنامية للخليج العربي، ولا سيما عقب الحملة الفرنسية على مصر 1798، تبلور لدى صانعي القرار في لندن وعيٌ واضح بأن الخليج يمثل فضاءً حيويًا لحماية المصالح الإمبراطورية وربطها بطريق التجارة نحو الهند. ومن ثم، لم يعد التعامل مع المنطقة آنيًا أو جزئيًا، بل جرى إدراجها ضمن دائرة الأمن الاستراتيجي البريطاني. وانطلاقًا من هذا الإدراك،

(1) النجار، عبد الكريم، الخليج العربي والتحولات البنيوية في النظام الإقليمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014،، ص 74).

(2) عبد الدائم، عبد الله، المصدر السابق، صص 166 – 167.

شرعت بريطانيا في تطوير استراتيجية نفوذ متعددة المستويات، تقوم على **التحكم البحري في الممرات الحيوية**، وتوسيع شبكة العلاقات الدبلوماسية مع القوى المحلية، إلى جانب توظيف الأدوات الاقتصادية والتأثير غير المباشر في البنى الاجتماعية والسياسية. وقد شكّل هذا النهج الأساس لما عُرف لاحقًا بنظام **الهيمنة البريطانية غير المباشرة**، الذي ميّز الخليج العربي عن مناطق أخرى خضعت لأنماط استعمار مباشر، إذ حافظ على الشكل المحلي للسلطة مع إخضاع القرار الاستراتيجي لمراكز النفوذ البريطاني.

أ. السيطرة البحرية:

يعد الأسطول البريطاني أحد أهم أدوات القوة التي اعتمدت عليها بريطانيا في ترسيخ نفوذها في الخليج العربي، إذ مثّل العمود الفقري لسياسة السيطرة البحرية وحماية المصالح الإمبراطورية. وقد أولت لندن أهمية قصوى للسيطرة على النقاط الجيوستراتيجية في الممرات البحرية، انطلاقًا من كون الخليج يشكل شريانًا حيويًا يربطها بالهند. وفي هذا السياق، حرصت بريطانيا على حماية خطوط الملاحة ومراقبة حركة السفن الأجنبية، ولا سيما الفرنسية والهولندية، بما يضمن تأمين طريق التجارة الإمبراطوري. كما عملت على تعزيز وجودها البحري من خلال إنشاء قواعد ونقاط تمركز استراتيجية، من أبرزها مواقع في البحرين ومواضع قريبة من السواحل الشرقية للخليج، بهدف تثبيت السيطرة على الممرات البحرية الحيوية. وقد أسهم هذا الانتشار البحري في تحويل الخليج إلى فضاء مراقب استراتيجيًا، حيث لم تعد النزاعات المحلية تُترك لتتطور بشكل مستقل، بل جرى احتواؤها ومنعها من التحول إلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية، الأمر الذي عزز من دور بريطانيا كقوة منظمة للتوازنات البحرية والإقليمية في المنطقة[1].

(1) Frauke Heard - Bey, From Trucial States to United Arab Emirates: A Society

ب. المعاهدات السياسية ونظام الحماية:

اعتمدت بريطانيا على سلسلة من المعاهدات السياسية مع شيوخ الساحل لضمان التزامهم بحماية الممرات البحرية وعدم الانخراط مع القوى الأوروبية المنافسة. ومن أبرز هذه المعاهدات:

- **معاهدة 1820**: أسست لوجود بريطاني دائم وشروط محددة لتقنين علاقات الشيوخ مع القوى الأجنبية.
- **هدنة 1853**: كرست الأمن البحري وحماية التجارة البريطانية.
- **اتفاقية 1892**[1] أدت إلى إخضاع العلاقات الخارجية للرقابة البريطانية،

in Transition, 1960-1971 (London: Longman, 1982).PP 15 - 35.

(1) في سياق تطور العلاقة بين بريطانيا وشيوخ ساحل الخليج العربي، جاءت **اتفاقية عام 1892** بوصفها محطة مفصلية في ترسيخ نمط جديد من النفوذ السياسي، عُرف تاريخيًا بنظام **الحماية غير المباشرة**. فقد انتقلت السياسة البريطانية من مجرد تنظيم الملاحة والتهدئة البحرية إلى مرحلة أكثر عمقًا تمثلت في ضبط العلاقات الخارجية للكيانات المحلية وإعادة توجيهها بما يخدم المصالح الإمبراطورية. فقد نصّت هذه الاتفاقية على التزام شيوخ الساحل بعدم الدخول في أي معاهدات أو علاقات أو اتصالات مع أي قوة أجنبية دون موافقة بريطانيا، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية فعليًا تحت إشراف بريطاني مباشر، بينما تُركت الشؤون الداخلية للحكم المحلي في إطارها التقليدي دون إلغاء شكلي للسلطة المحلية. وبذلك تشكل نموذج «السيادة المقيدة»، حيث بقيت الإمارة قائمة من حيث الشكل، لكنها مرتبطة فعليًا بمنظومة القرار البريطاني في الشؤون الخارجية والأمنية. وقد شملت هذه الترتيبات السياسية شيوخ ومناطق الساحل المتصالح، وفي مقدمتهم حكام أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة، الذين دخلوا في إطار هذا الترتيب التدريجي الذي أعاد تشكيل طبيعة السلطة في المنطقة. وقد أسهمت هذه الاتفاقية في تثبيت البنية السياسية لما عُرف لاحقًا باسم **الإمارات المتصالحة**، حيث أصبح الخليج ضمن نظام إقليمي يخضع لإشراف خارجي منظم، مع بقاء الهياكل المحلية قائمة شكليًا، وهو ما مهّد لتحولات سياسية طويلة الأمد في تاريخ المنطقة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

مع الحفاظ على الحكم الداخلي للكيانات المحلية[1].

وقد أنتجت هذه المعاهدات ما يعرف بـ **نظام الحماية غير المباشر**، الذي مكن بريطانيا من التحكم بالسياسة الخارجية والاقتصادية للمنطقة دون الحاجة للاحتلال المباشر.

ج. النفوذ الاقتصادي والتجاري:

لم يقتصر النفوذ البريطاني على السياسة، بل شمل إعادة توجيه النشاط التجاري في الخليج بما يخدم المصالح البريطانية. فقد ربطت بريطانيا الموانئ الخليجية بالأسواق الهندية والبريطانية، ووفرت حماية للشركات البريطانية العاملة في المنطقة، مثل شركة الهند الشرقية، مما جعل الاقتصاد المحلي مرتبطًا بالهيمنة البريطانية شجعت بريطانيا إنتاج وتصدير اللؤلؤ والمنتجات البحرية تحت إشرافها، مما عزز سيطرتها على الموارد الحيوية للمنطقة[2].

د. الإدارة غير المباشرة والمقيم السياسي:

شكل المقيم السياسي البريطاني في الخليج أداة مركزية لضمان تنفيذ السياسات البريطانية. فقد لعب دور الوسيط بين القوى المحلية، وتوجيه النزاعات، والإشراف على المعاهدات التجارية والسياسية، وضبط حركة السفن والموانئ بما يتوافق مع المصالح الإمبراطورية[3]. وتجدر الإشارة إلى أنها عملت على بناء شبكات من

خالد بن محمد مبارك القاسمي، *إمارات الخليج العربي من الحماية البريطانية إلى الدولة الاتحادية* (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2023)، ص 120–135

(1) Slot, B. J. (1993). Mubarak Al - Sabah: Founder of Modern Kuwait 1896-1915. London: Arabian Publishing , PP44 - 46.

(2) عبد الدائم، عبد الله، المصدر السابق، صص 165 – 166.

(3) العلي، عبد الكريم، الصراع الإمبراطوري في المشرق العربي. بيروت: المركز العربي

العملاء المحليين لضمان الاستقرار الداخلي، وهو ما ساهم في إنتاج **نظام سياسي إقليمي مرتبط بالهيمنة البريطانية** دون الحاجة للاستعمار المباشر.

هـ. أدوات ثقافية ودبلوماسية:

اعتمدت بريطانيا إلى جانب النفوذ العسكري والسياسي، أدوات دبلوماسية وثقافية متقدمة في الخليج العربي، تمثلت في إنشاء البعثات التجارية والتعليمية، وإيفاد ممثلين سياسيين لمتابعة أوضاع الموانئ والمدن الساحلية، إضافة إلى بناء علاقات وثيقة مع الأسر الحاكمة المحلية بما يعزز مصالحها الاستراتيجية. وقد أسهم هذا الأسلوب في ترسيخ نفوذ طويل الأمد، إذ أُدمجت النخب المحلية تدريجيًا في شبكة العلاقات الإمبراطورية البريطانية دون المساس الشكلي بسلطتها السياسية. وفي هذا السياق، برز عدد من الدبلوماسيين والموظفين السياسيين البريطانيين الذين لعبوا أدوارًا محورية في صياغة السياسة البريطانية في الخليج، من أبرزهم:

- هارولد ديكسون الذي أسهم في إدارة العلاقات البريطانية مع الكويت خلال النصف الأول من القرن العشرين.

- برسي كوكس الذي يُعد من أهم الشخصيات التي ساهمت في تثبيت النفوذ البريطاني عبر المعاهدات وتنظيم العلاقات مع شيوخ الخليج.

- جورج لوريمر الذي جمع بين العمل السياسي والتوثيق الإداري، وأسهمت أعماله في بناء معرفة دقيقة بالبنية الاجتماعية والسياسية للمنطقة.

وقد شكّل هؤلاء وغيرهم أدوات تنفيذية لما عُرف بـ«السياسة البريطانية غير المباشرة»، التي اعتمدت على التوازن بين القوة الناعمة والإدارة الدبلوماسية

للأبحاث ودراسة السياسات، 2010، صص 225 – 227.

لضمان استمرار النفوذ دون احتلال مباشر شامل[1].

رابعًا. الحضور الفرنسي في الخليج العربي وأدواته وتأثيره على التوازن الإقليمي (1798-1914):

على الرغم من التفوق البحري والسياسي البريطاني في الخليج العربي، فإن فرنسا لم تتخلَّ عن محاولات التأثير في المنطقة، بل اعتمدت استراتيجية بديلة تقوم على النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي. فقد شكّلت حملة الحملة الفرنسية على مصر 1798 نقطة تحوّل في إدراك الفرنسيين للأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي، بوصفه امتدادًا حيويًا في شبكة التنافس الإمبراطوري على طرق التجارة العالمية والممرات البحرية. وقد دفع هذا الإدراك فرنسا إلى محاولة توسيع حضورها غير المباشر في المنطقة عبر البعثات التجارية والمبادرات الدبلوماسية، في إطار سعيها لموازنة النفوذ البريطاني المتنامي، وإيجاد موطئ قدم داخل فضاء إقليمي شديد الحساسية الاستراتيجية.

أ.الأدوات الاقتصادية:

دأبت القوى الاستعمارية الأوروبية على استخدام أدوات متنوعة للتغلغل في المناطق التي لها فيها مطامع سياسية واقتصادية، ولم تكن فرنسا استثناءً من ذلك في الخليج العربي. فقد حرصت على إقامة علاقات تجارية مع الموانئ الخليجية، ولا سيما البصرة وسلطنة عُمان، بهدف تأمين انسياب البضائع الفرنسية نحو أسواق الخليج والهند، فضلًا عن إيجاد منافذ اقتصادية بديلة للحد من الهيمنة البريطانية على طرق التجارة. كما لجأت إلى توظيف شركات تجارية فرنسية صغيرة كأدوات غير مباشرة لبسط النفوذ، مستفيدة من ضعف الوجود العسكري الفرنسي المباشر

(1) العقاد، صلاح *التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 79-105.

في المنطقة مقارنةً بالقوى الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها بريطانيا.[1]

ب.البعثات الدبلوماسية:

أنشأت فرنسا بعثات دبلوماسية في الخليج لإقامة علاقات رسمية مع شيوخ الساحل، ومحاولة التأثير في القرارات السياسية المحلية. وقد ساعدت هذه البعثات على جمع المعلومات الاستراتيجية، ومراقبة تحركات بريطانيا، وبناء شبكة اتصالات تساعد باريس على التدخل عند الضرورة.

ج.التأثير الثقافي والعلمي:

لم يقتصر النفوذ الفرنسي على السياسة والاقتصاد، بل شمل عناصر ثقافية وعلمية، مثل إرسال البعثات العلمية، والاهتمام بالخرائط والملاحة البحرية، والتواصل مع العائلات الحاكمة في محاولة لترسيخ صورة فرنسا كشريك حضاري بديل لبريطانيا. وقد استخدمت فرنسا الصحافة والكتب والخطابات الرسمية لإبراز تواجدها الرمزي في المنطقة، مما ساعد على بناء نفوذ غير مباشر بعيد عن القوة العسكرية[2].

د. قيود ونتائج الحضور الفرنسي:

رغم كل هذه المحاولات، بقيت قدرة فرنسا على التأثير محدودة نتيجة التفوق البحري البريطاني، والنفوذ العميق الذي أنشأته لندن عبر المعاهدات مع الشيوخ، والسيطرة على الموانئ الرئيسية[3]. ومع ذلك، أسهم التنافس الفرنسي-البريطاني في الخليج في **إنتاج ديناميكية إقليمية جديدة**، حيث اضطرت القوى المحلية

(1) محمود شاكر شاكر الحرستاني أبو أسامة، *موسوعة تاريخ الخليج العربي*، الجزء الثاني، بيروت، دار الرشيد، 2000، ص 312-320

(2) Onley, J. 0p. cit , p. 84

(3) النجار، عبد الكريم، 81.

للتفاوض مع الطرفين، وأصبح الخليج ساحة لإعادة إنتاج التوازن الاستراتيجي بين الإمبراطوريتين.

خامسًا.تفاعل القوى المحلية مع التنافس الإمبراطوري وأثره على النظام الإقليمي (1798-1914):

شكّل الخليجُ العربيُّ منطقةً استراتيجيةً جاذبةً للتنافس الاستعماري، إذا أنه لم يكن الخليج العربي مجرد مسرح لتنافس القوى الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، بل مثّل فضاءً ديناميكيًا لتفاعل الفاعلين المحليين مع هذا الوجود الإمبراطوري المتصاعد. فقد أنتج هذا التنافس حالة من التوازنات المرنة التي دفعت القوى المحلية إلى تبني سياسات تفاوضية معقدة، تهدف إلى تعظيم المكاسب السياسية والاقتصادية مع الحفاظ على قدر من الاستقلال النسبي. وقد برزت في هذا السياق مجموعة من القوى المحلية الفاعلة، في مقدمتها شيوخ الساحل في ما عُرف لاحقًا بالإمارات المتصالحة، إضافة إلى سلطنة عُمان، والكويت، وكذلك إمارات الساحل العُماني الأخرى. وقد سعت هذه الكيانات السياسية إلى توظيف التنافس البريطاني-الفرنسي لصالحها، من خلال عقد المعاهدات، وتبادل الامتيازات، وإعادة ضبط علاقاتها الخارجية بما يضمن استمرار توازن القوى دون الانزلاق إلى التبعية الكاملة. من ثمّ، أسهم هذا التفاعل في إعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي في الخليج، حيث لم تعد العلاقات تُدار فقط وفق منطق القوة الخارجية، بل أصبحت نتاجًا لمعادلة مركبة تقوم على التفاعل بين الإرادات المحلية والاستراتيجيات الإمبراطورية، وهو ما أفرز نمطًا جديدًا من السيادة الجزئية والمرنة التي ميّزت المنطقة خلال تلك المرحلة التاريخية[1].

(1) Frederick F. Anscombe, The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi

أ. دور شيوخ الساحل والكيانات المحلية:

برزت الإمارات والسلطنات المحلية في الخليج كـ «وسطاء جيوسياسيين» بين القوى الإمبراطورية. فقد تعلم شيوخ الساحل كيف يستفيدون من التنافس الفرنسي-البريطاني لتعزيز مكانتهم الإقليمية، وضمان مصالحهم التجارية والسياسية. فعلى سبيل المثال، لعبت الإمارات الساحلية في رأس الخيمة والشارقة وقطر دورًا مفصليًا في ضبط المرور البحري، والتفاوض على شروط المعاهدات بما يخدم مصالحهم المحلية، وهو ما مكنهم من الاحتفاظ بدرجة كبيرة من الحكم الداخلي رغم وجود النفوذ البريطاني. أظهرت بعض القوى المحلية قدرة على **اللعب على التناقضات الأوروبية**، إذ كانت تقبل الحماية البريطانية لضمان الأمن البحري، لكنها تسمح أحيانًا للتجار الفرنسيين بالوجود في الموانئ لضمان تنويع العلاقات الاقتصادية وهذا التوازن الديناميكي أتاح للشيوخ إنتاج فضاء سياسي مرن، جعل التواجد الأوروبي أداة لتعزيز سلطتهم المحلية بدلًا من أن يكون سيطرة مطلقة[1].

ب. التكيف الاقتصادي مع النفوذ الأوروبي:

عانى الاقتصاد المحلي بشكل مباشر بالتنافس الإمبراطوري. فقد أعادت بريطانيا توجيه تجارة اللؤلؤ، والتوابل، والمواد البحرية نحو الأسواق الهندية والبريطانية، في حين حاولت فرنسا إيجاد منافذ بديلة عبر التجارة في الموانئ الثانوية وإقامة شركات تجارية صغيرة[2]. هذا التكيف الاقتصادي أفرز نمطًا من **التبعية الانتقائية**،

Arabia, and Qatar (New York: Columbia University Press, 2010), 18-33.

(1) عبد الدائم، عبد الله، المصدر السابق، ص 171.

(2) Ferris, J. (2003). Imperial Strategy and the Gulf, 1890-1914. Strategic Studies Quarterly, 17(2), P. 85 - 94.

حيث اعتمدت القوى المحلية على القوى الأوروبية لضمان الربط مع الأسواق العالمية، بينما استمرت في إدارة شؤونها الداخلية وفق عاداتها ونظمها التقليدية.

ج. التفاعل السياسي والدبلوماسي:

تأثر توازن القوى المحلي بالمعاهدات الأوروبية، لكنه لم يلغِ قدرة الشيوخ على **المناورة الدبلوماسية**. فقد أبرم بعض الشيوخ اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الفرنسيين رغم وجود معاهدات حماية بريطانية، بهدف الحفاظ على خيارات بديلة وضمان النفوذ الخارجي المتعدد[1]؛ وبالتالي، يمكن وصف القوى المحلية في الخليج خلال هذه الفترة بأنها **فاعلة سياسيًا** وليست مجرد أطراف متلقية، حيث أسهمت في إعادة تشكيل النظام الإقليمي وفق توازنات مرنة بين الهيمنة الأوروبية والمصالح المحلية.

د. أثر التفاعل على النظام الإقليمي:

اقترن التفاعل بين القوى المحلية في الخليج والإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية بمسار تاريخي بنيوي معقّد، ارتبط بإعادة تشكيل عميقة للبنية الإقليمية في المنطقة، سياسيًا واقتصاديًا وجيوسياسيًا. فلم يكن هذا التفاعل مجرد تماسّ ظرفي بين فاعلين غير متكافئين في القوة، بل تواشج مع عملية طويلة الأمد أعادت إنتاج مفاهيم السيادة، والشرعية، والمجال الحيوي للدولة المحلية ضمن شروط دولية جديدة فرضها صعود أوروبا الصناعية والبحرية. فعلى مستوى السيادة، ارتبط هذا التفاعل بإعادة تعريف السلطة السياسية المحلية بوصفها سيادة نسبية لا تمارس استقلالها الكامل إلا ضمن حدود النفوذ الأوروبي. إذ احتفظت الكيانات الخليجية بإداراتها التقليدية وبنياتها الاجتماعية،

(1) Onley, J. 0p. cit. p. 85.

غير أن خياراتها الاستراتيجية في مجالات الأمن والعلاقات الخارجية والتجارة اقترنت بحسابات القوى الكبرى، ما جعل القرار المحلي يتحرك داخل هامش ضيق ترسمه توازنات القوة الدولية. أما على المستوى الاقتصادي، فقد اقترن هذا المسار بإدماج تدريجي للاقتصاد المحلي في منظومة التجارة العالمية، من خلال شبكة من المعاهدات والالتزامات التي ربطت الموانئ والأسواق الخليجية بالدوائر الرأسمالية الأوروبية. وارتبط هذا الإدماج بتوجيه أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يخدم مصالح المراكز الصناعية، من دون أن يصل إلى إخضاع استعماري مباشر، لكنه أسس لتبعية بنيوية طويلة الأمد في العلاقات الاقتصادية. وفي البعد الجيوسياسي، ارتبط التفاعل بتحوّل الخليج إلى فضاء استراتيجي محوري في النظام الدولي الحديث، بوصفه عقدة مواصلات بحرية ومسرحًا لتوازنات القوى البحرية. فقد اقترن الدور المحلي بتحولات التنافس الإمبراطوري الأوروبي، ولا سيما بين بريطانيا وفرنسا، بحيث لم تعد القرارات السياسية تُتخذ بمعزل عن السياق الدولي، بل ضمن شبكة من الترابطات الإقليمية والعالمية[1].

وعليه، يمكن القول إن هذا التفاعل اقترن بإنتاج نظام إقليمي مركّب، ارتبط بتوازن دقيق بين النفوذ الأوروبي والمصالح المحلية، فلم يُلغِ الفاعلية الخليجية، لكنه أعاد توجيهها ضمن أطر جديدة من الحركة والقيود. وقد شكّل هذا النظام الأساس البنيوي لتطور البنى السياسية والاقتصادية في الخليج خلال القرن العشرين، في سياق تداخل معقّد بين الاستقلال الشكلي والاعتماد الواقعي، وبين الخصوصية المحلية والاندماج في النظام العالمي.

(1) عبد الدائم، عبد الله، المصدر السابق، ص 171.

هـ. التحولات الاجتماعية والبنيوية في المجتمع الخليجي:

ارتبط التفاعل بين القوى المحلية والإمبراطوريات الأوروبية بتحولات عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع الخليجي، اقترنت بإعادة ترتيب موازين القوة داخل النسيج القبلي والطبقي. فقد أدّى اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي إلى بروز فئات اجتماعية جديدة ارتبط وجودها بوظائف الوساطة التجارية، والإدارة، والملاحة، ما أسهم في تآكل بعض أنماط الهيمنة التقليدية القائمة على النسب القبلي أو السيطرة المكانية[1]. وبهذا المعنى، لم يعد الانتماء القبلي وحده كافيًا لضمان النفوذ، بل ارتبطت المكانة الاجتماعية بالقدرة على التكيّف مع متطلبات السوق العالمية ومعايير التنظيم الحديثة.

وفي هذا السياق، اقترن التحول الاجتماعي بإعادة توزيع للأدوار داخل المجتمع، حيث برزت طبقة من التجار والوكلاء المحليين الذين ارتبطوا بالمراكز الإمبراطورية عبر شبكات مصالح معقّدة، فصاروا حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي والدوائر الرأسمالية العالمية. وقد أدّى ذلك إلى نشوء تمايزات طبقية جديدة داخل المدن الساحلية والموانئ، ارتبطت بتفاوت فرص الوصول إلى الموارد والتعليم والوظائف الإدارية[2]. كما اقترن هذا المسار بانتقال تدريجي من بنية اجتماعية يغلب عليها الطابع الرعوي – القبلي إلى بنية أكثر مدينية وتعقيدًا، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الانتماءات التقليدية.

---

(1) الخالدي، عبد العزيز. (2011). *المجتمع والتحول في الخليج العربي: من البنية القبلية إلى الدولة الحديثة*. بيروت: دار الطليعة، ص ص 45 – 52.

(2) النفيسي، عبد الله، العلي، *الدولة والمجتمع في الخليج العربي: إشكاليات التحول والشرعية*، بيروت، دار الساقي، 1987، صص 91 – 98

أما على مستوى السلطة الاجتماعية، فقد ارتبطت هذه التحولات بتراجع نسبي لدور الزعامات القبلية في إدارة الشأن العام، مقابل صعود أشكال جديدة من النفوذ قائمة على المعرفة، والقدرة التنظيمية، والارتباط بالمؤسسات الحديثة. ولم يكن هذا الانتقال قطيعة كاملة مع الماضي، بل تواشج مع إعادة توظيف الرموز التقليدية داخل سياق جديد من الشرعية الوظيفية، حيث باتت الزعامة تُقاس بمدى القدرة على إدارة التحولات والتكيّف مع شروط النظام الدولي الناشئ.[1]

وعليه، يمكن القول إن التفاعل الإمبراطوري–المحلي اقترن بتحول اجتماعي بنيوي، ارتبط بإعادة تشكيل الطبقات والولاءات وأنماط العيش في الخليج. وقد مهّد هذا المسار لظهور مجتمع أكثر تعقيدًا وتمايزًا، يشكّل القاعدة الاجتماعية لقيام الدولة الحديثة لاحقًا، بكل ما تحمله من توترات بين الاستمرارية والتغيير، وبين البنية التقليدية ومتطلبات الحداثة السياسية والاقتصادية.

سادسًا. أثر التنافس الإمبراطوري في تشكّل النظام الإقليمي النهائي وتأثيراته على القرن العشرين:

إن التنافس البريطاني–الفرنسي في الخليج العربي، الممتد منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين، شكّل مفصلًا جوهريًا في بنية النظام الإقليمي للمنطقة، فقد أسهم في إنتاج صياغات جديدة للسيادة، وأعاد رسم علاقة المجتمع المحلي بالقوى الأجنبية الكبرى بطريقة معقدة ومترابطة. لم يكن هذا التنافس مجرد صراع سطحي على النفوذ أو المصالح التجارية، بل كان عاملًا

(1) العتيبي، صالح، الاقتصاد السياسي للمجتمع الخليجي، الكويت، عالم المعرفة، 2015، صص 117 – 119.

فعالًا في إعادة تكوين التوازنات الإقليمية بما فرض تداخلات طويلة الأمد بين الديناميات المحلية والاستراتيجيات الإمبراطورية. منذ حملة نابليون على مصر عام 1798 وما تبعه من مضاعفة الاهتمام الفرنسي بالخليج كامتداد للمنافسة مع بريطانيا حول طرق التجارة والممرات البحرية، بدأ الخليج يُنظر إليه كفضاء استراتيجي محوري للتحكم في حركة التجارة بين أوروبا وآسيا، وخاصة الوصول إلى الهند والأسواق الشرق أوسطية. وقد دفعت هذه الرؤية البريطانيين إلى تبني سياسات شاملة للسيطرة على الممرات البحرية، بما في ذلك حملة «البعثة البحرية الخليجية» التي أدّت إلى توقيع **معاهدة السلام البحرية العامة عام 1820**، مع شيوخ الساحل، بعد حملات عسكرية استهدفت القوى البحرية المعارضة مثل القواسم في رأس الخيمة[1]. وقد دفعت هذه التحولات بريطانيا إلى تبني سياسات بحرية وأمنية شاملة هدفت إلى إحكام السيطرة على الممرات الحيوية، وهو ما تجلّى في الحملات العسكرية ضد القوى البحرية المحلية، لاسيما القواسم في رأس الخيمة، والتي انتهت بتوقيع معاهدة السلام البحرية العامة 1820، التي شكّلت نقطة تحول في تاريخ الخليج، إذ أرست إطارًا جديدًا للعلاقات السياسية والأمنية بين القوى المحلية[2].

هذا التنافس لم يكد يقتصر على أبعاد عسكرية أو سياسية فحسب، بل امتدّ إلى **إعادة تعريف السيادة المحلية** بصورة لم تكن مسبوقة في التاريخ الخليجي. فقد حافظت إمارات وسلطانات الساحل على حكمها الداخلي، لكنها اضطرت

(1) Anscombe, Frederick F. The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar. New York: Columbia University Press, 2010. PP 12 - 18

(2) Kelly, J. B. (1968). Britain and the Persian Gulf, 1795-1880. Oxford: Clarendon Press. PP 120 - 135.

لأن توازن بين مطالبة السيادة الذاتية والتزامات المعاهدات مع القوى الأوروبية، كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد أنتج هذا الوضع نموذج **سيادة متدرجة – مشروطة** – يمكن وصفه بأنه شكل جديد من أشكال السيادة، تجمع بين الاستقلال الداخلي والارتباط الخارجي[1]، وهو ما جعل دول الخليج أقطابًا فاعلة في النظام الإقليمي الحديث. على ا لمستوى الاقتصادي، كان للتنافس تأثير مباشر في **إعادة توجيه هيكل التجارة**. فقد جعلت السيطرة البريطانية على الملاحة في الخليج وربطها بالموانئ الهندية والأسواق البريطانية اقتصاديات الخليج أكثر ارتباطًا بالشبكات الاقتصادية الإمبراطورية. في المقابل، حاولت فرنسا عبر بعثاتها التجارية والدبلوماسية أن تفتح منافذ بديلة ـ وإن بُسطت نطاقاتها ـ سعيًا لإضعاف احتكار بريطانيا لهذه الشبكات وتوسيع دائرة تأثيرها التجاري في الموانئ العمانية والمناطق الساحلية[2]. وقد أسفر ذلك عن نشوء **نمط تبعية اقتصادية انتقائي**: كانت القوى المحلية تستفيد من الحماية البحرية البريطانية وتحقيق عوائد تجارية مهمة، بينما وظّفت التنافس الفرنسي لزيادة فرص التجارة وتنويع العلاقات الاقتصادية، وهو ما ساهم في نشوء طبقات اجتماعية اقتصادية جديدة واعتماديات متراكمة على السوق العالمية. أضف إلى ذلك أن التنافس الإمبراطوري كان له أثر مباشر في **إعادة تشكيل الممارسة السياسية والدبلوماسية المحلية**. فتوازن القوى بين بريطانيا وفرنسا جعل الشيوخ والسلطات المحلية يلجؤون إلى المناورة بين النفوذين، لتحقيق أكبر قدر ممكن

(1) Lorimer, J. G. (1908). Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Calcutta: Government of India.

(2) Marshall, P. J. The Making and Unmaking of Empires (Oxford: Oxford University Press, 2003), 120-135؛ Frederick F. Anscombe, The Ottoman Gulf (New York: Columbia University Press, 2010), 55-70.

من الاستفادة السياسية والاقتصادية، وفي بعض الأحيان للحفاظ على استقلال جزئي في مواجهة الضغوط الخارجية. وهذا التفاعل لم يُضعف سلطة الشيخة والسلطان فقط، بل جعلهما **شريكَيْ تفاوض ملزمين في إنتاج استقرار إقليمي جديد**، حيث باتت سياسات المنطقة تتشكل في ظلال معاهدات وأطر قانونية دولية تستجيب للمصالح الأوروبية المتصارعة.

على المستوى الاجتماعي والثقافي، ساهم التواجد الأوروبي في نقل نماذج جديدة من التنظيم الإداري، وأنماط من العلاقات التجارية والاقتصادية، وظهور أطر جديدة للهوية السياسية التي جمعت بين عناصر محلية وتداخلات خارجية. هذه التفاعلات أدت إلى نشوء طبقات محلية أكثر قدرة على التعامل مع التحولات الدولية، حيث ازدهرت فئات اجتماعية وسياسية قادرة على **الابتكار في إدارة الواقع الجديد** بدل الانصياع الكامل للهيمنة الأوروبية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن التنافس البريطاني-الفرنسي أنتج **نسقًا إقليميًا متعدد المستويات**، يتميز بـ:

- **الهيمنة البحرية والتجارية** كأساس للسياسات الإقليمية المؤثرة في تشكيل العلاقات الدولية.
- **سيادة محلية مرنة وقابلة للتعديل** في مواجهة النفوذ الأجنبي، حيث حافظت القوى المحلية على دورها ضمن إطار العلاقات الدولية.
- **ارتباط الخليج بالدائرة العالمية** للقوة والتجارة، بحيث أصبح أي تحول إقليمي لاحق مرتبطًا بشكل عضوي بالتوازنات الدولية الكبرى[1].

(1) الخالدي، نور فاضل، موقف المقاومة العراقية من الاحتلال البريطاني، بيروت، دار الرشاد، 2013، صص 12 – 19.

كل هذه معطيات شكّلت **أسس النظام الإقليمي الحديث في الخليج العربي** الذي امتد تأثيره بوضوح إلى القرن العشرين، حيث لعب التوافق بين السيادة المحلية والمصالح العالمية دورًا محوريًا في صياغة العلاقات بين دول الخليج والقوى الدولية اللاحقة، وأرسى قاعدة تاريخية لفهم تطورات السياسة الإقليمية المعاصرة.

الخاتمة

لقد أظهر هذا البحث أن التنافس البريطاني-الفرنسي في الخليج العربي، منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى بدايات القرن العشرين، لم يقتصر على كونه صراعًا تقليديًا على طرق الملاحة والتجارة والموارد البحرية، بل تلازم مع عملية بنيوية أعمق أعادت تشكيل النظام الإقليمي للمنطقة في مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد اقترن هذا التنافس بإعادة تعريف مفاهيم السيادة والاستقلال في السياق الخليجي، حيث لم تعد السيادة تُمارَس بوصفها سلطة مطلقة مغلقة، بل تحوّلت إلى سيادة نسبية مشروطة بشبكة معقّدة من التوازنات الدولية والالتزامات الدبلوماسية.

وفي هذا الإطار، أعاد التنافس الإمبراطوري رسم العلاقات بين القوى الأوروبية والكيانات الخليجية على أساس جديد، قائم على المزج بين النفوذ الخارجي والفاعلية المحلية. فبينما سعت بريطانيا وفرنسا إلى تأمين مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية، استطاعت القوى المحلية أن تطوّر استراتيجيات تفاوض ومناورة مكنتها من الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقلال، ومنع التحوّل إلى مستعمرات خاضعة للإدارة المباشرة. وبهذا المعنى، لم تكن الإمارات والسلطنات الخليجية مجرّد أطراف سلبية في لعبة القوى، بل فاعلين تاريخيين استطاعوا توظيف التنافس الأوروبي لصالحهم، ضمن حدود الممكن السياسي في تلك المرحلة. وقد أفرز هذا التفاعل معطيات جديدة سمحت للكيانات المحلية بالاستفادة من الانقسام الإمبراطوري، فحمت مصالحها الاقتصادية، وأمنت استقرارها السياسي،

وانخرطت في شبكة واسعة من المعاهدات والالتزامات التي نظّمت علاقاتها الخارجية ووفّرت لها مظلة أمنية نسبية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، أسهمت هذه المعاهدات في إدماج الخليج في النظام الاقتصادي العالمي، وربط موانئه وأسواقه بدوائر التجارة الدولية، بما أتاح فرصًا للنمو، لكنه أوجد أيضًا علاقات تبعية بنيوية مع المراكز الأوروبية. وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، اقترن هذا المسار بظهور تحولات عميقة في البنية الداخلية للمجتمعات الخليجية. فقد أسهم الاحتكاك بالنموذج الأوروبي في تطوير بعض المؤسسات الإدارية والتنظيمية، ونشوء طبقات اجتماعية وسياسية جديدة مرتبطة بالتجارة، والإدارة، والتعليم الحديث. وكانت هذه الفئات الجديدة أكثر قدرة على استيعاب التحولات الدولية ومواجهة التحديات الخارجية، وأسهمت لاحقًا في بلورة وعي سياسي جديد يقوم على فكرة الدولة والتنظيم القانوني، لا على الروابط التقليدية وحدها.

وعليه، يمكن القول إن التنافس البريطاني–الفرنسي لم يكن حدثًا عابرًا في تاريخ الخليج، بل كان عاملًا تأسيسيًا في إنتاج نموذج إقليمي متعدد المستويات، يقوم على توازن دقيق بين النفوذ الخارجي والقدرة على المناورة المحلية. وقد شكّل هذا النموذج القاعدة التاريخية التي انطلقت منها تطورات النظام السياسي والاقتصادي في الخليج خلال القرن العشرين، في سياق تفاعل مستمر بين الخصوصية المحلية ومتطلبات النظام الدولي الحديث.

الاستنتاجات الرئيسية

1. **إعادة تعريف السيادة والسلطة المحلية**: لقد أنتج التنافس البريطاني–الفرنسي نموذجًا للسيادة المشروطة، يسمح للقوى المحلية بالحفاظ على حكم داخلي نسبي، مع التكيف مع النفوذ الأوروبي لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي.

2. **تأسيس نظام اقتصادي إقليمي مرن**: أدى النفوذ البريطاني والفرنسي

إلى ربط الخليج بالأسواق العالمية وإنتاج نمط من التبعية الاقتصادية الانتقائية، مكن القوى المحلية من تنويع نشاطها الاقتصادي واستغلال المنافسة الأوروبية لتعزيز مصالحها.

3. **بلورة أسس النظام الإقليمي الحديث**: أسهم التوازن بين النفوذ الأوروبي والسلطة المحلية في تأسيس نظام سياسي وإداري مرن ومستقر نسبيًا، شكل قاعدة لتطور السياسات والمؤسسات الخليجية في القرن العشرين واستجابة مستمرة للتحولات الدولية.

التوصيات

1. **تعميق الدراسات التاريخية المقارنة:** ينبغي تشجيع البحث الأكاديمي المقارن لدراسة تأثير النفوذ الأوروبي على مناطق أخرى في الشرق الأوسط، لاستنتاج الدروس حول إدارة التنافس الدولي والسيادة المحلية.

2. **تحليل المرونة السياسية كآلية ناجعة:** يُنصح بالتركيز على كيفية استخدام القوى المحلية للتنافس بين القوى الكبرى كأداة لتعزيز الاستقلال الجزئي وإعادة التفاوض على امتيازاتها.

3. **ربط التاريخ بالتحولات المعاصرة:** من الضروري دراسة التوازنات التاريخية وتأثيرها على السياسة الإقليمية الحالية، لا سيما في تحليل العلاقات بين دول الخليج والقوى الدولية.

4. **توظيف التجربة التاريخية في تطوير السياسات الاقتصادية:** يمكن استخدام نموذج التبعية الاقتصادية الانتقائية الذي ظهر خلال القرن التاسع عشر لتوجيه استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحديثة، بما يضمن تنويع الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد الكلي على قوة خارجية واحدة.

وختامًا، يمكن القول إن التنافس بين بريطانيا وفرنسا في الخليج العربي لم يكن مجرد صراع عابر على الهيمنة والسيطرة والنفوذ، بل شكّل عملية تاريخية عميقة أسهمت في إعادة بناء البنية الاقتصادية والسياسية للمنطقة. إذ كان هذا التنافس عاملًا فاعلًا في تحديد مناطق النفوذ، وفيما بعد في إعادة تشكيل هذه الديناميات، التي نبعت من الرغبة الأوروبية في إدماج الخليج ضمن المشروع الإمبراطوري وتوسيع دوائر تأثيره، مما يجعل دراسة هذه المرحلة التاريخية ذات قيمة كبيرة للباحثين وصانعي القرار على حدَ سواء

قائمة المصادر والمراجع

ا. العربية والمعربة:

- ج, ج. لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، مطبعة الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني، قطر، لا. ت.
- خالد بن محمد مبارك القاسمي، إمارات الخليج العربي من الحماية البريطانية إلى الدولة الاتحادية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2023.
- الخالدي، ـنور فاضل، موقف المقاومة العراقية من الاحتلال البريطاني، بيروت، دار الرشاد، 2013.
- الخالدي، عبد العزيز المجتمع والتحول في الخليج العربي: من البنية القبلية إلى الدولة الحديثة. بيروت: دار الطليعة. (2011)..
- الشرع، أحمد يوسف، النفوذ البريطاني في الخليج العربي 1820-1914. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
- عبد الدائم، عبد الله.، الخليج العربي والسياسة الدولية في القرن التاسع عشر. بيروت: دار النهار للنشر، 1997، صص 170 - 171.
- عبد العزيز سليمان نوار، *تاريخ الشرق الأوسط الحديث (1798 - 1918)*، ط. 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- العتيبي، صالح، الاقتصاد السياسي للمجتمع الخليجي، الكويت، عالم المعرفة، 2015.
- العقاد، صلاح التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983.
- العلي، عبد الكريم، الصراع الإمبراطوري في المشرق العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.
- محمود شاكر شاكر الحرستاني أبو أسامة، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الجزء الثاني، بيروت، دار الرشيد، 2000.
- النجار، عبد الكريم، الخليج العربي والتحولات البنيوية في النظام الإقليمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- النفيسي، عبد الله، العلي، الدولة والمجتمع في الخليج العربي: إشكاليات التحول والشرعية، بيروت، دار الساقي، 1987.

٢. المصادر الأجنبية:

- Marshall, P. J. The Making and Unmaking of Empires (Oxford: Oxford University Press, 2003), 120-135؛ Frederick F. Anscombe, The Ottoman Gulf (New York: Columbia University Press, 2010), 55-70.
- Capuchins in Persia," in Encyclopædia Iranica, ed. Ehsan Yarshater (New York: Bibliotheca Persica Press, 1990.
- Frauke Heard - Bey, From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition, 1971-1960 (London: Longman, 1982.
- Holden, R. The Scramble for the Middle East: European Rivalries in the Age of Empire. New York, NY: Basic Books, 2012.
- Kelly, J. B. (1968). Britain and the Persian Gulf, 1880-1795. Oxford, UK: Clarendon Press. 1968.
- Lorimer, J. G. (1908). Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia. Calcutta: Government of India.
- Anscombe, Frederick F. The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar. New York: Columbia University Press, 2010.
- Ferris, J. (2003). Imperial Strategy and the Gulf, 1914-1890. Strategic Studies Quarterly, 2003 ,(2)17.
- Slot, B. J. Mubarak Al - Sabah: Founder of Modern Kuwait -1896 1915. London: Arabian Publishing 1993.
- Church, William Farr. Richelieu and Reason of State. Princeton: Princeton University Press, 1972.
- Ferris, J. Imperial Strategy and the Gulf, 1914-1890. Strategic Studies Quarterly, 2003 ,(2)17.

- Frederick F. Anscombe, The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar (New York: Columbia University Press, 2010),
- Kelly, J. B. (1968). Britain and the Persian Gulf, 1880-1795. Oxford: Clarendon Press.
- Kovac, I. Definitions of Geopolitics. In N. Roy (Ed.), Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Oxford University Press. 2023.
- Onley, J. Britain's Informal Empire in the Gulf, 1971-1820. London: Routledge. 2009.

فرنسا وتغير الصّور الاستشراقيّة حول البلاد التونسيّة من التحقير إلى التفضيل (1881 - 1914م)

الدكتور محمد البشير رازقي[1]

الملخّص:

نسعى من خلال هذا البحث الذي حمل عنوان «فرنسا وتغيّر الصور الاستشراقيّة حول البلاد التونسيّة: من التحقير إلى التفضيل (1881 – 1914) إلى تبيّن سيرورة تحوّل النظرة العالمة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة وتحوّلها من التصنيف التحقيريّ إلى التصنيف التفضيليّ. وقد اعتمدنا على مدوّنة مصدريّة متينة مُنتجة من قبل رحّالة ومستشرقين فرنسيّين مشاركين في أحداث عصرهم وحاملي رهانات وشهود عيان. وتتمثّل الفرضيّة الأساسيّة التي نناقشها في هذا البحث في أنّ النظرة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة تحوّلت بداية من سنة الاستعمار (1881) وصولا إلى الربع الأول من القرن العشرين من التحقير إلى التفضيل لعدّة أسباب أهمّها رغبة الدولة الفرنسيّة في إقناع الفرنسيّين للهجرة إلى تونس مشاركة منهم في المشروع الاستعماري. والاشكاليّة الأساسيّة التي تتخلّل مُجمل العمل

(1) أستاذ تاريخ مساعد. المعهد العالي للعلوم الانسانيّة (جامعة جندوبة)، الإيميل: Rezgui.medd@gmail.com

هي: ما هي التقنيات والرهانات التي صاحب تحوّل صورة البلاد التونسيّة لدى الفرنسيّين من التحقيريّة إلى التفضيليّة من سنة 1881 إلى سنة 1914؟

وقد تبيّن لنا خلال أنّ التمثّلات الفرنسيّة العالمة تجاه البلاد التونسيّة لم تكن ثابتة وجامدة، بل تغيّرت مع تغيّر الرهانات وشبكات المصالح والفاعلين. لم تكن مؤسّسة الاستشراق ثابتة، بل خاضعة للتحوّل وقابلة للتأقلم مع مختلف الظرفيّات، وهذا ما يدفعنا للاستنتاج أنّ إنتاج الصور النمطيّة التحقيريّة لم يكن معتمدا على معطيات ثابتة في المجتمع التونسيّ قبل الاستعمار الفرنسي (1881)، بل ملبّيا لرغبات المؤسسة العالمة الفرنسيّة المتشابكة مصالحها مع الفاعلين السياسيّين. وهذا ما أنتج تغيّرا في التمثّلات الاستشراقية الفرنسيّة بعد سنة 1881 نحو التصنيفات التفضيليّة.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار. الصور النمطية. تونس. الاستشراق. المصالح السياسية

Abstract

Through this research entitled 'France and the Changing Orientalist Images of Tunisia: From Contempt to Preference (1881 - 1914)', we seek to shed light on the process of transformation in the French scientific view of Tunisia and its shift from a derogatory to a preferential classification. We have relied on a solid body of source material produced by French travellers and Orientalists who participated in the events of their time and were both stakeholders and eyewitnesses. The main hypothesis we discuss in this research is that the French view of Tunisia shifted from contempt to preference between the start of the colonial era (1881) to the first quarter of the

20th century, from contempt to preference for several reasons, the most important of which was the French state's desire to persuade the French to emigrate to Tunisia to participate in the colonial project. The main question that runs through the entire work is: What techniques and strategies accompanied the shift in the French perception of Tunisia from contempt to favouritism between 1881 and 1914?

We found that French perceptions of Tunisia were not static and rigid, but changed with changing stakes, networks of interests and actors. Orientalism was not a fixed institution, but subject to change and adaptable to different circumstances. This leads us to conclude that the production of derogatory stereotypes was not based on fixed data in Tunisian society before French colonisation (1881), but rather responded to the desires of the French scholarly establishment, whose interests were intertwined with those of political actors. This led to a change in French Orientalist representations after 1881 towards preferential classifications.

Keywords: Colonialism. Stereotypes. Tunisia. Orientalism. Political interests.

المقدّمة

مثّل إنتاج الصّور النمطيّة والوصوم الاجتماعيّة ممارسة مرتبطة عضويّا بالتوسّع الاستعماري الغربي من ناحية، وبالسرديّات الاستشراقيّة من ناحية أخرى. تهدف

أساسا الصور النمطيّة لشرعنة الاحتلال أو لترسيخ التفوّق العرقي/ الحضاري وتبريره. خُصّصت دراسات عديدة لدراسة هذه العلاقة مثل أعمال إدوارد سعيد أو جوزيف مسعد إلخ. نسعى من خلال هذا البحث إلى تبيّن سيرورة تحوّل النظرة العالمة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة وتحوّلها من التصنيف التحقيريّ إلى التصنيف التفضيليّ. وقد اعتمدنا على مدوّنة مصدريّة متينة مُنتجة من قبل رحّالة ومستشرقين فرنسيّين مشاركين في أحداث عصرهم وحاملي رهانات وشهود عيان. وتتمثّل الفرضيّة الأساسيّة التي نناقشها في هذا البحث في أنّ النظرة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة تحوّلت بداية من سنة الاستعمار (1881) وصولا إلى الربع الأول من القرن العشرين من التحقير إلى التفضيل لعدّة أسباب أهمّها رغبة الدولة الفرنسيّة في إقناع الفرنسيّين للهجرة إلى تونس مشاركة منهم في المشروع الاستعماري. والاشكاليّة الأساسيّة التي تتخلّل مُجمل العمل هي: ما هي التقنيات والرهانات التي صاحب تحوّل صورة البلاد التونسيّة لدى الفرنسيّين من التحقيريّة إلى التفضيليّة من سنة 1881 إلى سنة 1914؟

فرنسا وإنتاج الصور النمطيّة حول البلاد التونسيّة (1860 - 1899): الانتقال الصّعب نحو التصنيف التفضيليّ

قام عدد من الرحّالة بدعم مجهود الدولة الفرنسيّة في تشكيل صورة جميلة عن البلاد التونسيّة لوجهة مثاليّة للسياحة أو للهجرة بداية من أواخر القرن 19. وصل الفرنسي باريون (Barrillon) للبلاد التونسيّة في شهر أوت سنة 1893. لم يتردّد الكاتب في وصف مدينة تونس بكونها «مدينة شرقيّة جميلة» (Belle ville orientale)[1]، وفاء لموروث استشراقيّ عريق وتوافقا مع السرديّة الرسميّة الفرنسية وسياستها العامّة تجاه البلاد التونسيّة في ميدان الهجرة أو السياحة.

(1) E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie: Illustré d'après des photographies de l'auteur, gravées par Berg et Chevalier, Grenoble, Josefh Baratier, 1896, p.9

وقد نُشرت في فرنسا صور عديدة عن البلاد التونسيّة سعيا لجذب السياحة وتشكيل الميل لها.

صورة عدد 1[1].

بيّن جوزيف مسعد في كتابه «اشتهاء العرب» أنّ المستشرقين اعتمدوا على أسلوب محدّد عند وصف الشرق معالما وسكّانا وحضارة حيث عمدوا إلى ترسيخ الشّهوة تجاه هذا الفضاء الحضاري مثيرين الرغبة والغريزة الغربيّة تجاهه[2]. ولهذا أُطلقت على البلاد التونسيّة وخاصة مدنها المهمّة أوصاف مثيرة مثل «زهرة

(1) Chemins de Fer P.L.M., Tunisie [...] Voyages circulaires à prix très réduits, [affiche: F. Hugo d'Alési, Paris, 1891

(2) جوزيف مسعد، **اشتهاء العرب**، ترجمة: إيهاب عبد الحميد، دار الشروق، مصر، 2013

افريقيا» و«تونس البيضاء»[1]. كما وُصم السكّان بصور نمطيّة ذات عراقة في حقل الاستشراق مثل «الكسل» أو«التعصّب» وتتخلّل ذلك صفة «اللّطف» أو الشهوانيّة عموما، وهم يتعاطفون ولطيفون مع الفرنسيين خاصّة وأنّهم لم يعارضوا انصاب الحماية الفرنسيّة، ولم تستمرّ حرب المقاومة سوى شهر واحد[2]. ولا يخفى علينا هنا تشابه ابتكار التمثّلات مع الرهانات السياسيّة مع شرعنة الوجود الفرنسي بتونس باعتباره مصلحة تونسيّة أساسا لا فرنسيّة، وهذا ما يساعدنا على استرجاع دائم لسرديّة «عبئ الرجل الأبيض»[3].

كما حرص عدد من الرحّالة على إبراز التنوّع الحضاري في مدينة تونس خاصّة في حلقة الوصل الثقافيّة الحيويّة وهي «باب البحر» باعتباره لحظة الانتقال من المدينة العتيقة إلى المدينة الأوروبيّة. تمثّل هذه المنطقة محور التقاء حضاريّ[4]، ويلتقي في هذه المكان المختلف دينيّ: المسلم واليهودي والمسيحيّ، والمختلف جنسيّا: الإيطالي والفرنسي والمالطي والتونسيّ[5].

تشابكت تقنية «الشهوة» مع توق فرنسا إلى استثمار مُجمل عوائد البلاد التونسيّة اقتصاديّا على مستوى العائدات الفلاحية والصناعيّة والمنجميّة إلى جانب التعمير، ولهذا صُنّفت تونس باعتبارها من أفضل المستعمرات الفرنسيّة[6].

(1) E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie, op.cit, p.9

(2) «Les indigènes sont d›un caractère doux et paresseux mais fanatique». Paris, 1890, p.25

(3) Gretchen Murphy, Shadowing the White Man's Burden: U.S. Imperialism and the Problem of the Color Line, NYU Press, 2010, p.1 - 22

(4) «Le centre du mouvement de la population si cosmopolite de Tunis». In: E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie, op.cit, p.17

(5) Ibid, p.17

(6) «La Tunisie est une des plus saines de nos colonies». Pars, 1910, p.22

سعت سرديّات الرحلة الفرنسية إلى إنتاج سرديّات أنثروبولوجيّة متأثّرة بالتجربة الفرنسيّة بالجزائر أساسا، حيث استخدموا مصطلحات لم تكن مألوفة أو متداولة في البلاد التونسيّة. فقد قُسّم المجتمع التونسي إلى ثلاثة طبقات: وهم السكّان المدينيّين باعتبارهم خليط بين العرب والأتراك والبربر. والبربر الساكنين بالدوّار أي القرى وأهل القبائل والسكّان «السّود» القاطنين في الخيام. وقد سمّى أعيان البلاد الأثرياء ب«الشرفاء» بدون تعيين فئات اجتماعيّة أخرى، وقد وصف فقراء السكّان بدون تبيين تصنيفاتهم الاجتماعيّة. ونتبيّن من هذه السرديّات بعدها عن طبيعة الطبقات الاجتماعيّة للمجتمع التونسي خلال آخر القرن 19 وبداية القرن 20. فلم يكن الأغنياء فقط من الشرفاء[1]، ولم تُذكر فئات اجتماعيّة مهمّة من الفقراء والمهمّشين من قبيل الشوشان. كما أعادت السرديّات الفرنسيّة إنتاج تقسيمات اجتماعيّة قديمة عاشتها البلاد التونسيّة وهو تفرّق السكّان بين «حسينيّة» و«باشيّة». وقد أسقط الكاتب هذا التقسيم على كلّ مسلمي البلاد التونسيّة، ولم يقتصر على أهل القبائل والبادية[2]. كما ركّزت سرديّات الرحلة على تقسيم آخر قيل عن المجتمع التّونسي بين الزاوية الرحمانيّة والعيساويّة والسلاميّة والقادريّة والتيجانيّة[3].

ولا يمكن أن يغيب عنّا هنا سواء على مستوى التقسيم الثنائي (حسيني/ باشي) أو التقسيم الولائي السرديّات الاستشراقيّة المرتبطة بالنظريّة الانقساميّة، حيث نُظر

(1) Mohamed El Aziz Ben Achour, Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle: les élites musulmanes, Ministère des affaires culturelles, Tunis, 1989

(2) «Les Musulmans se divisent en deux grands partis politiques: les Hassinia et les Bachia». E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie, op.cit, p.27 - 28

(3) Ibid, p.28

لمجتمعات المغارب بطريقة آليّة ميكانيكيّة[1].

مثّلت مؤسسة الحرملك (الحرم) لبّ رحى حيويّ لإنتاج المخيّلات الاستشراقيّة الموجّهة أساسا للمجتمع الغربي[2]، سواء لإثارة إعجابه أو لأقناعه بالقدوم للشرق ضمن رهانات سياسيّة، أو تلبية لتطلّعات اجتماعيّة غربيّة مسبّقة نُسجت على مقاس سرديّة ألف ليلة وليلة. وقد مثّلت فترة آخر القرن 19 وبداية القرن 20 ذروة هذه الممارسات حيث أُستخدم تصوير النوع الاجتماعي والجنس لدعم المشروع السياسي للاستعمار[3]. صُوّر «حرم» الباي بقصر باردو في سياق من النّعومة واللّطافة حيث اشتمل على «الحرير» والسجّادات «الناعمة» والأرائك اللطيفة «الزّاهية»، والوسائد العديدة، واشتمل هذا الحرم على تسعمائة امرأة[4].

حظيت مدينة تونس وضواحيها بأوصاف تفضيليّة كثيرة، فهي نظيفة ومرتّبة وحديثة، وحدائقها سيّاراتها وقطاراتها تذكّر النّاظر بمدينة باريس[5]. وقد تخلّلت مسألة عبئ الرجل الأبيض مُجمل سرديّات الرحلة الفرنسيّة، والطّريف أنّها تنافرت مع لاوعي استشراقيّ عميق يتأسّف من «تحديث» مفرط للبلاد التونسيّة ممّا يهدّد «أصالتها» للاندثار. ساهم الوجود الفرنسي في تطوير الفلاحة والصناعة والبنية التحتيّة والصحيّة والعلميّة للبلاد التونسيّة، و«لا شك أن تونس ستعود ذات يوم إلى الازدهار كما كانت في العصر الروماني. وبعد أن كانت مخزن الحبوب

(1) عبد الله حمّودي، «الدّاخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبليّة: خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقلّ»، **عمران**، العدد 19/ 5، شتاء 2017، صص.11 – 56

(2) Mary Roberts, Intimate Outsiders: The Harem in Ottoman and Orientalist Art and Travel Literature, Duke University Press, 2007, p.1 - 16

(3) Isra Ali, «The harem fantasy in nineteenth - century Orientalist paintings», Dialectical Anthropology, Vol. 39, No. 1 (March 2015), pp. 33 - 46

(4) E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie, op.cit, p.34 - 35

(5) Ibid, p.40 - 43

في روما، ستصبح في القرن العشرين إحدى مخازن الحبوب في فرنسا»[1]، ونفس هذه الامتيازات سوف تحرم تونس من أصالتها و«طابعها الشرقي» وحياتها الجذّابة والغامضة[2]. وهذه هي نقطة التوتّر الأساسيّة التي تعالجها هذه الدراسة، رغبة من ناحية في تحديث الدولة المُستعمرة باعتباره واجبا غربيّا يتنزّل ضمن عبئ الرجل الأبيض. وتوق كامن وعميق ومتجذّر في الماضي الاستشراقي وقرون طويلة من تشكيل وابتكار التمثّلات تتوق للحفاظ على أصالة وشرق مهدّد بالزوال.

أبرزت الرحلة الفرنسيّة وعيا بأهميّة الموقع الجغرافي للبلاد التونسيّة باعتبارها رهانا جيوبوليتيكيّا حيويّا لمجمل الفاعلين السياسيّين. فهي في قلب المتوسّط وفي جنوب القارة الأوروبيّة، وحلقة وصل أساسيّة بين جبل طارق وقناة السّويس، كما «تقع في الزاوية الشمالية الشرقية من الشكل الرباعي الهائل الذي يشكل أرض الأطلس، وتراقب الممر الذي يربط بين الحوضين الكبيرين للبحر الأبيض المتوسط، وتتقدم نحو هذه الطبقة المائية المغلقة تقريبًا والتي تحيط بإيطاليا: صقلية وسردينيا وكورسيكا. وبفضل تمدّد سواحلها في اتجاه الجنوب، لا يبعد أي جزء من أجزائها عن البحر، وتلامس واحاتها شواطئها، وبالتالي توفر طريقًا سهلاً للقوافل المتوجهة نحو دواخل القارّة». وتجتمع في البلاد التونسيّة «روعة الطبيعة» و«عظمة» الماضي، وهي من أهمّ المواقع في القارّة الافريقيّة كلّها، بل وتمتاز على الجزائر نفسها[3].

مثّلت تونس أرضا للأحلام والتخيّلات والمؤانسة والحميميّة، قال بول بليدران (Paul Plédran) أنّه «لا يوجد ركن من أركان العالم يعيد ذكريات أكثر ويجمع

(1) Ibid. p.145

(2) «La Tunisie perdra peut - être un peu de son originalité, de son caractère oriental, de sa vie mystérieuse». Ibid, p.147

(3) Charles Simond, En Tunisie, Paris, 1898, p.9 - 10

مواقع أكثر إثارة للإعجاب من تونس. وهذا البلد، بفضل ذلك، وكذلك بمعاهدات الصداقة التي تجمعه مع الوطن الفرنسي، بفضل الشخصية المتعاطفة لعاهلها صاحب السمو علي باي، من أكثر البلدان التي جذبت انتباه الرحالة والجغرافيين، والشعراء»[1]. يجب أن نسترجع هنا دائما تيمة ألف ليلة وليلة باعتبارها مرجعيّة أساسيّة لتشكيل المخيّلة الغربيّة عن الشرق.

أُنتجت سرديّات عديدة حول صفات التونسي، فسكّان المدن الكبيرة أذكياء ومجتهدون، أمّا سكّان القرى فهم فلاّحون ماهرون وأقوياء ولكنّ مزاجهم عصبيّ. الأهمّ هنا بالنسبة لفرنسا أن يكون العامل الريفيّ ذو قوّة بدنيّة صلبة ويد عاملة ماهرة. أمّا المرأة فهي تُعامل كالعبيد و«هذا ما تريده الحضارة الاسلاميّة»[2]. لكن بقي هاجس تأكيد ازدياد الأمن في البلاد التونسية بعد الاستقلال متشابكا مع مُجمل سرديّات الرحّالة، فقد تناقص كثيرا عدد البدو وتقلص بذلك حالات الإغارة واللصوصيّة بل أصبحت نادرة[3]. ولهذا لا يجد السائح والرحالة في البلاد التونسيّة صعوبات تُذكر، فالسكّان مضيافون باستثناء بعد «الطوائف الاسلاميّة أعداء التأثيرات الحضاريّة». فسكّان شكال افريقيا عموما يرون في الأجنبي «أخا» لهم، ولم يجد الرحّالة الفرنسيّون إلاّ الترحيب من السكّان. وقد حُرّرت قصائد وأغنيات كثيرة عن البلاد التونسيّة تُحيل إلى جمال «فتيات الصحراء» ذوات «الأصوات العذبة اللاتي يرقصن حفاة الأقدام على الكثبان الرملية»، مع التذكير الدّائم بتأثّر «الشّاب الأبيض الجميل»، أي الأوروبي، بهذه المشاهد[4].

(1) Paul Plédran, Étude sur la Tunisie, Nantes, 1890, p.15

(2) «Ainsi le veut la civilisation de l'Islam» , Ibid, p.18-19

(3) Ibid, p.20

(4) Ibid, p.20 - 21

رغم المجهودات الفرنسيّة في إدخال الحضارة لتونس إلاّ أنّ بعض الكتّاب لم يخفوا خيبة أملهم من عدّة مواضيع منها الدّين، فقد حرّر بول بليدران (Paul Plédran) أنّه «على الرغم من جهود المبشرين المسيحيين، لا تزال تونس، ولا شك، لفترة طويلة، تحت التأثير الإسلامي»[1]. ورغم ذلك قدّم الكاتب نصيحة للحكومة الفرنسيّة بأهميّة احترام معتقدات التونسيّين، حتّى «يكون من السهل علينا دائما أن يكون لدينا في تونس الكثير من الإخوة»[2].

سبق الاستعمار الفرنسي إنتاج أفكار عديدة إيجابيّة من قبل الفرنسيّين عن البلاد التونسيّة، دوّن أوسكار غاي (Oscar Gay) سنة 1861 أنّ «الأمة التونسية (La nation Tunisienne) تسير على خطانا (أي فرنسا)، إنها تبذل قصارى جهدها لتطبيع أذواقنا وعاداتنا داخلها، إنها على الطريق الصحيح»، وقد تمنّى الكاتب أن يُحافظ أعوان الدولة التونسيّة على «الشجاعة والثقة» اللازمة لذلك خاصّة الباي التونسي الذي رفع شعار «التقدّم والحضارة» (Progrès et civilisation)[3]. كما دوّن أحد الفاعلين بأنّ «التونسي يتمتع بعقل منفتح، إنه ذكي وماهر ومجتهد. من المؤكد أنه ولد بطبيعته أفضل من المغربي أو العربي الجزائري»، كما تتفوّق المنتجات التونسيّة (الفلاحيّة والصناعيّة) عن منتجات جيرانها، كما تُعدّ الأعمال الأدبيّة في تونس «الأكثر تقديرًا في زمن الانحطاط هذا بالنسبة للأدب العربي في جميع أنحاء المغرب العربي»، إلى جانب تميّز البلاد التونسيّة بثرواتها الفلاحيّة وموقعها الجغرافي الأكثر تميّزا بالمقارنة مع بقيّة البلدان[4]. وتترسّخ هذه المميّزات بالفضائل الفرنسيّة على كل البلاد وخاصّة «فرض النّظام على الإدارة»، وقد تدعّم

(1) Ibid, p.77

(2) Ibid, p.89

(3) Oscar Gay, La Tunisie: notice historique, Paris, 1861, p.73

(4) H. Duveyrier, La Tunisie, Paris, 1881, p.140

الموقف الفرنسي بعد أن وصلت أخبار لتونس من «إخوانهم في الدّين الجزائريّين» عن طبيعة «العدالة الفرنسيّة المطبّقة في الجزائر. وقد اعتمد الكاتب على حجّة رئيسيّة في عمله أوردها في الخاتمة رواح فيها بين ثنائيّتي روعة البلاد التونسيّة وتميّزها عن غيرها، واحتياجها في الآن ذاته لفرنسا. تقول الحجّة أنّ الدولة التونسيّة على تقدر على إنتاج أعوان دولة إصلاحيّين ولهذا فهي في حاجة إلى فرنسا من أجل «الحفاظ على النظام واحترام القانون». ستستعيد تونس مع إصلاح إلى إدارة ثرواتها الزراعيّة والصناعيّة، وهذا ما يمكّنها من استغلال موقعها الجغرافي الرابط بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسّط ومُجمل الطرقات الصحراويّة[1].

تغيّرت استراتيجيّة بناء صورة التونسي في السرديّات الفرنسيّة مباشرة بعد 1881، وقد اعترف مثلا دي لانيسان (De Lanessan) قائلا أنّهم «في فرنسا لدينا بشكل عام فكرة خاطئة» عن التونسيّين[2]. وقد بقي التصنيف التحقيريّ لأهل البادية محافظا على مكانه لدى الفرنسيّين بسبب عدم انقيادهم للسلطة المركزية في الجزائر، واقتناع فرنسا بعدم رغبتهم بوجودها بها وامكانيّة تمرّدهم عليها، ف«العربي» ليس «له عمل غير الحرب والنّهب» وهو «متعصّب ومتغطرس» ولا يهتمّ «لأيّ ثقافة»، ولكن في تونس الأمر مختلف لأنّهم يُصنّفون «نصف بدو» أوّلا ويُمارسون أعمالهم الفلاحيّة والتجاريّة، ولهذا فإنّهم يفكّرون في «المزايا الجديدة» التي يمكن أن تقدّمها لهم فرنسا أكثر من تفكيرهم في الثورة عليها[3]. وقد استنتج الكاتب أنّ مناخ البلاد التونسيّة وتربتها ساهم في تشكيل شخصيّة «نصف البدو» السويّة مقارنة مع الجزائر مثلا، ورغم ذلك فقد انهارت الصناعة والزراعة والأخلاق مقارنة بما كان زمن

(1) Ibid, p.141 - 143

(2) J. - L. de Lanessan, La Tunisie, 1887, p.7

(3) Ibid, p.8 - 10

الوجود الرّوماني، ولهذا يُعدّ «التدخّل» الفرنسي بتونس وسيلة حيويّة وضروريّة لاسترجاع الإرث الروماني[1]. وقد تكرّر الاعتراف الفرنسي بجهل الفرنسيّين أو معرفتهم النسبيّة بالبلاد التونسيّة في كتاب إيميل غيلوا (Émile Guillot) رغم أنّ الفرنسيّين «لا يكاد يوجد بينهم أحد لا يهتم كثيرًا بالأمور المتعلقة بالاستعمار»، مع تذكيره الحثيث بأنّهم «ليسوا مستعمرين»، وقد سمح حدث 1881 للفرنسيّين بمعرفة تونس «بشكل أفضل» وتحوّلها إلى «فرنسا الافريقيّة الصغيرة»[2]. وقد تخلّل عمل إيميل غيلوا أيضا ثنائيّة الإعجاب والنّفور في الآن ذاته، مع مسحة من الغرابة والتشوّق أيضا. أورد في مقدّمة كتابه أنّه تونس هي «جزائر ثانية» ولهذا فإنّ اهتمام فرنسا تجاهها «يكون مثيرا على نحو مضاعف»، تونس نفسها التي وُصفت أيضا في نفس الموضع ب«البلد الغريب»[3]. ولا يخفى علينا هنا أنّ الاستشراق اعتمد أساسا على تيمة «الغرابة» باعتبار احتواء الشرق على كلّ مرتكزات الإبهار والإثارة والتوق إلى المجهول، نفس هذا المجهول الذي يحثّ الغربيّون على زيارة الشرق[4]. استرجع إيميل غيلوا مرّة أخرى خطورة الأفكار السلبيّة المسبّقة التي يحلمها الفرنسيّون تجاه البلاد التونسيّة، ولهذا خصّصت الحكومة الفرنسيّة مكتب اتّصال بالقصر الملكي بباريس مُكلّف بتزويد «المعمّرين المستقبليين وغيرهم من الأشخاص المهتمين بتونس بجميع المعلومات المفيدة ويجيب على جميع الأسئلة، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، المتعلقة بالاستعمار التونسي»[5].

(1) Ibid, p.11

(2) Émile Guillot, La Tunisie: pays de colonisation, de mines et de tourisme, Émile Larose Libraire - Éditeur, Paris, 1912, p. VI

(3) Ibid, p. VII

(4) Peter Hill, «Arguing with Europe: Eastern Civilization versus Orientalist Exoticism», PMLA, Vol. 132, No. 2 (March 2017), pp. 405 - 412

(5) «Il est spécialement chargé de fournir, aux futurs colons, et aux autres

تمتّع المهاجرون بمجموعة من الامتيازات سعيا لإقناعهم بالاستقرار في البلاد التونسيّة حيث تضمن الحكومة التونسية النقل بأسعار مخفضة لجميع المهاجرين الفرنسيين المنتمين إلى إحدى الفئات التالية: أوّلا الأشخاص الذين اشتروا أو استأجروا أو تقاسموا أرضا ولديهم رأس المال الكافي، وثانيا العمال. كما يستفيد المهاجر من النقل المجّاني لمائة كيلوغرام من الأمتعة عند السّفر البحري من فرنسا إلى تونس. كما يدفع الأطفال نصف سعر التذكرة المخفّضة أصلا ويحقّ لهم نقل خمسين كيلوغراما من الأمتعة مجّانا. أمّا على مستوى الغذاء فقد أكّد إيميل غيلوا خطأ الأخبار المتداولة عن تونس حول غلاء الأسعار، وبيّن أنّ باستطاعة الفرنسي تناول وجبة متكاملة في «مطعم فرنسيّ ممتاز» بفرنك واحد، ويُكلّف الاشتراك الشهريّ 50 فرنكا فقط. ويتمتّع الفرنسيّ في كل وجبة بمقبّلات وطبق سمك وطبق لحم وخضار وحلوى، وقد لاحظ خلال زيارته للبلاد التونسيّة أن الغذاء كان «وفيرا جدّا» إلى جانب وجود منافسة شديدة ممّا يزيد من انخفاض الأسعار حيث أنّ «المطاعم الأوروبيّة كثيرة جدّا»[1]. وقد أرجع أيضا الكاتب انخفاض الأسعار في البلاد التونسيّة إلى الامداد الكبير من السّلع والمواد الغذائيّة «رخيصة الثّمن» الواصلة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة «باعتبارها «مركز امداد كبير» فقد تواجدت المواد الأساسيّة مثل خبز واللّحوم والنّبيذ والزبدة والزيت والبيض والحليب والبطاطا إلخ، بكثرة وبأسعار منخفضة[2]. كما أُخبر المهاجرون الفرنسيّون بوجود ملابس رخيصة الثّمن في البلاد التونسيّة حيث تُباع الثياب «بأسعار تقارب الأسعار

personnes qu›intéresse la Tunisie, tous les renseignements utiles et il répond à toutes les questions, soit écrites, soit verbales, qui concernent la colonisation tunisienne». In: Émile Guillot, La Tunisie: pays de colonisation, p.195

(1) Ibid, p.197 - 200

(2) Ibid, p.201

الموجودة في فرنسا»، و«في بعض الأحيان تكون هذه الأسعار أقل»، مع توفّر عدد كبير من الخيّاطين، ونفس هذه الامتيازات تشمل أدوات البناء، ممّا يسمح للمعمّرين ببناء المنازل، و«الأدوات المنزليّة» والأدوات الفلاحيّة حيث يمكن اقتناءها «بنفس الشروط كما هو الحال في فرنسا»[1]. واعتمدت الدعاية الفرنسيّة أيضا على امكانيّة ممارسة الصّيد بتونس لاتّساع غاباتها وتنوّع الحيوانات المسموح بصيدها مثل الحجل والأرنب، ولهذا تُعدّ تونس «حلما» لكل صيّاد فرنسيّ عانى من صعوبات وعراقيل كثيرة في فرنسا[2]. كما سعت السلطة الاستعماريّة إلى استقطاب الطلبة الفرنسيّين المتدرّبين والمتربّصين للتربّص بالبلاد التونسيّة وفي ضياعها مع توفير المأكل والمأوى لهم[3]. كما تتمتّع البلاد التونسيّة بالأمن حتّى «أنّ السرقات والهجمات أقل عددًا بكثير مما هي عليه في أوروبا»[4].

نُصح الفرنسيّون المهاجرون إلى البلاد التونسيّة بالتعرّف على ثقافة البلد وعاداته وتعلّم اللغة[5]، وهذا ما حفّز السرديّات الفرنسيّة على إنتاج تصنيفات تفضيليّة لا تحقيريّة عن البلاد التونسيّة وثقافة السكّان بداية من سنة 1881. وقد سعت السلطات الفرنسيّة إلى توفير العمل للمعمّرين مع أفكار مشاريع كثيرة إلى جانب التمويل. يمكن للفرنسي أن يعمل في الفلاحة والمهن اليدويّة والبيطريّة، إلى جانب المشاريع الخاصّة (الفندقة مثلا). مثّلت السياحة وسيلة مهمّة لجلب الفرنسيّين للبلاد التونسيّة سواء للزيارة أو للاستقرار. وهنا سعت السرديّات الفرنسيّة لتشكيل صورة ناصعة عن البلاد التونسيّة فهي مصدر «متعة لا تضاهى للسياح والفنانين»

(1) Ibid, p.201 - 203
(2) Ibid, p.233 - 234
(3) Ibid, p.218 - 219
(4) Ibid, p.264
(5) Ibid, p.218

وخاصّة للباحثين عن «اللامتوقّع» وللمتعلّقين ب«حبّ الشرق»، وصُوّرت البلاد التونسيّة، كما صُوّرت قبلها دمشق والقاهرة والقسطنطينيّة، باعتبارها المكان الذي يبحث عنه «كل المتحمسين للتأثيرات الرائعة للضوء والظل على المساكن البدائية لشعب لم يتعرض بعد لهجمات حضارتنا الحديثة، لأن تونس هي بالفعل الشرق بسمائه الزرقاء العميقة، شمسها الساطعة الحارقة، ونباتاتها الرائعة، وأيضا صحاريها وواحاتها الضاحكة»[1]. بيّنت دراسات عديدة تشابك الاستشراق مع السياحة واعتمادهم على بعضهم البعض، حيث تتوسّع السياحة عبر صناعة المخيّلة الاستشراقيّة حول الشرق، وتزداد السرديّات ثراء عبر سياحة الكتّاب وترحالهم في بلدان الشرق[2]. ولهذا بقيت المخيّلة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة متأرجحة بين تشكيل صور نمطيّة تحقيريّة كشرعنة للمشروع الاستعماري، وبين رسم صورة جميلة مغرية لتونس في إطار سياسة استقطاب الفرنسيّين. وقد ساعدت المخيّلة السياحيّة المُنتجة حول البلاد التونسيّة على تدعيم التمثّلات الاستشراقيّة وقد ترسّخ هذا ببنية تحتيّة مساعدة على نجاح المشاريع السياحيّة حيث توزّعت المواقع المسموح بزيارتها من الشمال إلى الجنوب، وتعدّدت أنواعها من متاحف وكنائس وغيرها[3]. كما توفّرت للأوروبيّين خاصّة أماكن مهمّة للزيارة والتفسّخ مثل حديثة البلفيدير (Le Belvédère) وهي أحد «الأماكن المفضلة للتنزه لدى الأوروبيين المقيمين في تونس»، إلى جانب الكازينو وأيضا الحفلات الموسيقيّة المُقامة «في

(1) Ibid, p.221

(2) Ali Behdad, Belated Travelers: Orientalism in the Age of Colonial Dissolution, Duke University Press, 1994, p.133 - 138; Gerald MacLean, The Rise of Oriental Travel: English Visitors to the Ottoman Empire, 1580 - 1720, Palgrave, 2004

(3) Émile Guillot, La Tunisie: pays de colonisation, Op.cit, p.238

الهواء الطلق»[1]. كما سعت فرنسا إلى تشكيل جغرافيّة مُفضّلة للفرنسيّين على مستوى الأمان والجمال والهدوء مثل باردو وحلق الوادي وقرطاج والمرسى[2].

يمكن القول هنا أنّ المشروع الاستعماري الفرنسي ساهم عبر الاستثمار السياحي في ربط أجزاء البلاد التونسيّة بعضها ببعض سواء عبر السكك الحديدية أو الطرقات أو المسالك السياحيّة والإقامات، إلى جانب تطوير منظومة التلغراف والبريد.

نُظر للاستعمار الفرنسي بتونس على أنّه مشروع رائع، وقد حاول أحد الكتّاب عقلنة الاستثمار الفرنسي للمشروع الاستعماري، حيث نصح بعدم المساس بأموال البلاد مع مواصلة الاهتمام بالمشاريع والأشغال العامّة (الموانئ والسكك الحديديّة خاصّة)، مع توصية بتسهيل إعطاء القروض الفرنسيّة للبلاد التونسيّة[3]، والهدف الأساسي هو «توسيع نفوذنا في هذا البلد»[4].

ركّزت السرديّات الفرنسيّة عن طبيعة المجتمع التونسي المُنتج للظلم قبل سنة 1881 ودور أعوان الدولة في فرض ضرائب ثقيلة ومضرّة بالسكّان. وقد أسّس الاستعمار الفرنسي لسياسة أكثر عدلا وتقلّص الحيف تجاه التونسيّين، وقد شهد أحد الكتّاب الفرنسيّين بأن قال له أحد الأعيان «نحن نرحب بوجود الفرنسيين في البلاد، لأنهم بما أنهم هناك، من يملك قرشًا هو حقًا سيد قرشه»[5]. إذا دائما ما

(1) Ibid, p.241 - 243

(2) Ibid, p.244 - 249

(3) J. - L. de Lanessan, La Tunisie, p.227 - 228

(4) Ibid, p.229

(5) «Nous nous félicitons de la présence des Français dans le pays, parce que, depuis qu'ils y sont, celui qui possède une piastre est bien réellement le maître de sa piastre.». Ibid, p.237 - 238

يتشابك إنتاج السرديّة الفرنسيّة حول البلاد التونسيّة مع رهانات شرعنة الوجود مع هاجس المقارنة بما قبل سنة 1881 وما بعدها.

ساهمت عدّة تقنيات في إعادة تشكيل صورة تونس في تمثّلات الفرنسيّين بعد سنة 1881 منها الاعتماد على المعارض العالميّة. وُصفت تونس في كتيّبات المعارض بأنّها صاحبة «الصفحات العظيمة في التاريخ» والتنوّع «اللامتناهي» للموارد والمستقبل المذهل[1]. كما اعتمدت أعمال أخرى على أساليب متنوّعة لنقض الصور النمطيّة التحقيريّة المشكّلة حول البلاد التونسيّة قبل 1881، حيث قال غابرييل شارم (Gabriel Charmes) أنّ «بؤس» البلاد التونسيّة لم يأتي إلاّ من «أسباب عابرة» سهلة الاختفاء، وأرجع أزمة البلاد أساسا إلى المناخ وثقل الضرائب وغياب البنية التحتيّة اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعيّة[2]. نلاحظ هنا تراجعا واضحا لطبيعة تشكّل الوصم الاجتماعي السلبي عن المجتمع التونسيّ، فقد تحوّل سبب التأخّر من المعطيات البيولوجيّة والخلقيّة والثقافيّة[3]، إلى الأسباب الطبيعيّة والماديّة، أي من الأنثروبولوجيا إلى الاقتصاد السياسي. ولهذا فُضّلت تونس عن بقيّة المستعمرات مثل الجزائر رغم أهميّتها، فقد أضاف غابرييل شارم أنّ «تونس أكثر تقدمـًا بكثير في جميع النواحي مما كانت عليه الجزائر...فالأرض أكثر ثراءً،

(1) Pauline Savari, La Tunisie à l'Exposition, Augustin CHALLAMEL, Éditeur, Paris, 1890, p.12 - 13

(2) Gabriel Charmes, La Tunisie et la Tripolitaine, CALMANN LÉVY, ÉDITEUR, Paris, 1883, p.323 - 324

(3) محمد البشير رازقي، «المعرفة الاستشراقية، العصر الامبريالي والسياسات العرقية في القارّة الافريقية خلال القرن 19»، **مجلّة دراسات استشراقية**، العدد 24، شتاء 2021، صص.127 – 144؛ محمد البشير رازقي، «السرديّات الاستشراقية والتراث الثقافي في البلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة (1881 – 1956): الممارسة والرهانات وإنتاج الصور النمطيّة»، **دراسات استشراقيّة**، العدد 22، ربيع 2020، صص.112 – 128

والسكان أكثر ذكاءً وأكثر طاعة، الزراعة والتجارة والصناعة، على الرغم من أنها متخلفة للغاية، إلا أنها حققت تقدمًا ملحوظًا ولا تتطلب سوى قيادة ماهرة لتحقيق نمو هائل. وعندما دخلنا الجزائر وجدنا هناك أمة بربرية تعتبر الأوروبيين أعداء، ولا تقيم معهم سوى علاقات عدوانية، ولم تقبل، وأنا لا أقول أيًا من أفكارهم فحسب، بل لا أقول أيًا من فنونهم. وبعد إخضاعها، كان من الضروري إدخالها ببطء في جميع ممارسات حضارتنا، وهو عمل صعب للغاية ومعقد للغاية، لدرجة أننا مازلنا بعيدين عن الوصول به إلى نتيجة ناجحة. والأمر ليس كذلك بالنسبة للتونسيين. إنهم يتمتعون، في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم العربي، بسمعة طيبة باعتبارهم عرقًا ذكيًا بشكل خاص، وموهوبين بشكل فريد في العمل اليدوي، من جنس لطيف ومرن، وقد أضعف ذلك من ميلهم للحرب[1]. وقد أورد الكاتب أوصافا تفضيليّة أخرى كثيرة للتونسي باعتباره مسالما ومتقبّلا لكل جديد وخاصّة الفرنسيّ منه، وقد سعى الكاتب أن يفسّر ذلك بقوله إنّ الميل إلى الحرب عند «الأجناس الافريقيّة» يضعف كلّما انتقلنا من الغرب إلى الشرق ولهذا تقبّل التونسيّون الوجود الفرنسي ولم تتوقّف عن «الخضوع» للنفوذ الفرنسي منذ سنة 1830، عكس الجزائريّين[2]، ولهذا «أجد في كل مكان سكانًا لطيفين ومرحبين، وعلى استعداد تام للتواصل مع الأوروبيين، وعلى استعداد تام لفهمهم»[3].

أبرزت كتب أخرى كُتبت مباشرة بعد الاستعمار تراجع فرنسا عن النظرة التحقيريّة تجاه تونس، فقد كتب لوديفيك كومبو (Ludovic Campou) أنّ تونس تركت «انطباعا جيّدا» لدى كل من زارها، وقد أردف المؤلّف كلامه هذا بالدور الحيوي على المستوى الجيوبوليتيكي للبلاد التونسيّة، فتموقع فرنسا بتونس تزامن

(1) Gabriel Charmes, La Tunisie et la Tripolitaine, p.324 - 325

(2) Ibid, p.325 - 327

(3) Ibid, p.328

مع توسّع روسيا بتركستان وبلاد فارس، بينما تحتل إنجلترا الإمبراطورية الهندية وأستراليا، وتبحث ألمانيا في جميع أنحاء العالم عن منافذ لتجارتها ومستعمرات لمهاجريها. ولهذا لا يمكن لفرنسا أن تتخلّى عن البلاد التونسيّة سواء للمحافظة على الجزائر أو لحماية نفوذ فرنسا بالمتوسّط أو لضمان تواجد فرنسا بين آسيا وافريقيا والنفاذ إلى الأطلسي، خاصّة وأنّ حيازة تونس يحمي الوجود الفرنسي في شمال افريقيا ويُعوّضها عن «خسارة الهند» لصالح إنجلترا[1].

مهّدت رغبة الفرنسيّين في إعادة قراءة الواقع التونسي، بعد سنة 1881، وتجنّب الصور النمطيّة إلى إعادة إنتاج سرديّة سبب الاستعمار وعقلنة الوجود الفرنسي بتونس. حرّر أنتيشان (Antichan) في كتابه بعد أقلّ من ثلاثة سنوات على الاحتلال الأسباب التي يراها حقيقيّة لانتصاب الحماية الفرنسيّة، فتونس هي «مفتاح» الجزائر الحيويّ وهي ركيزة حيويّة لتهدئة الجزائر أو إثارتها. كما أنّ فرنسا لم تقبل إعادة النفوذ العثماني في الإيالة خاصة بعد سنة 1871 وهي سنة الهزيمة الفرنسيّة أمام بروسيا. كما لعبت تونس حلقة الوصل المهمة بين «الصحراء» والمتوسّط وبين المغرب الأقصى و«نهر النّيل» أي مصر وهي بوّابة الشرق. والهدف المهمّ الآخر هو قطع الطريق أمام الأطماع الإيطاليّة في تونس، مع نظرة توجّس دائم لانجلترا[2].

التخلّص من الوصوم التحقيريّة: الاستشراق الفرنسي والصّورة المعاكسة للبلاد التونسيّة (1900 - 1914)

نُشرت كتب عديدة فرنسيّة آخر القرن 19 وبداية القرن العشرين لتشجيع الفرنسيّين لزيارة البلاد التونسيّة للسياحة أو للاستقرار. تُحيل هذه الكتب إلى أهمّ

(1) Ludovic Campou, La Tunisie française, CHARLES BAYLE, ÉDITEUR, Paris, 1887, p.229 - 236

(2) P. - H. Antichan, La Tunisie, son passé et son avenir, LIBRAIRIE GH. DELAGRAVB, Paris, 1884, p.154 - 155

المعالم المذكّرة بالتاريخ الروماني/ المسيحي للبلاد التونسيّة (قرطاج أساسا)، ثمّ بأهمّ الإنجازات الفرنسيّة في البلاد التونسيّة (تطوّر البنية التحتيّة) ثمّ بأهمّ مواقع الذاكرة التونسيّة (المنازل القديمة والمساجد) بدون الإحالة إلى أيّ صورة منفّرة يمكن أن تمنع الفرنسي من زيارة البلاد التونسيّة مثل صور الفقراء أو المرضى أو الأرياف[1]. إذا يبرز لنا هنا رهان آخر للصورة خلال الفترة الاستعماريّة، فالمشهد يمكن أن يُشكّل من خلاله صور نمطيّة ووُصوم اجتماعيّة في حالة رغبة الفاعل الاجتماعي لشرعنة الظّلم أو الاستعمار حيث يبرز عبئ الرجل الأبيض لإنقاذ الشرقي وتحضيره[2]، أما في الكتاب الحاثّة على السفر والهجرة فهي تجمل رهانا آخر يتجنّب تنفير الفرنسيين للبلاد التونسيّة قدر الإمكان.

نلاحظ ارتباط زيارة الفرنسيّة للجزائر بزيارتهم لتونس، حيث جمعهم مشروع استعماري واحد خاصة قبل استعمار المغرب سنة 1912. حملت هذه الكتب في طيّاتها رهانات كثيرة، فقد تعمّد عدد من كتّابها عدم ذكر التاريخ العربي بتاتا، فالبلاد التونسيّة التي تسمّى أيضا (Tunés) انتقلت من الفترة الرومانيّة إلى الحكم التركي مرورا بتقلّبات كثيرة (Différentes vicissitudes) بدون ذكر كلمة (عرب) أو (اسلام)[3]. أبرزت هذه الكتب أهميّة المنجزات الفرنسيّة في البلاد التونسيّة من سكك حديديّة إلى بنية تحتيّة سياحيّة (النّزل) إلى إنشاء خطوط نقل بحريّة مدنيّة متطوّرة بين فرنسا وأوروبا. إلى جانب بناء الطرق الحديثة الرابطة بين تونس

(1) Voyages et loisirs d'une famille parisienne, Septembre 1913, Algérie, Tunisie, Paris, photographie, [non identifié

(2) محمد البشير رازقي، «السرديّات الاستشراقية والتراث الثقافي في البلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة (1881 – 1956): الممارسة والرهانات وإنتاج الصور النمطيّة»، **دراسات استشراقيّة**، العدد 22، ربيع 2020، صص.112 – 128

(3) Algérie, Tunisie. 14e édition. Paris, 1911, p.39

والجزائر وأيضا بين أهمّ المدن التونسيّة، مع توفّر السيارات في البلاد. كما لم تخفي الكتيّبات السياحيّة وجود مكاتب سياحة في تونس متّصلة بمكاتب بباريس مع التنسيق مع الإقامة العامّة الفرنسيّة. ولهذا نُظّمت في البلاد التونسيّة معارض للسيّارات الحديثة وأخرى لتشجيع السياحة[1].

ساهمت فرنسا في تأسيس بنية عمرانيّة حديثة سواء مدينيّة أو صناعيّة، فقط غطّت السكك الحديديّة ظهير كل المدن المنجميّة (خطّ السكّة الحديديّة: نفزة – طبرقة – نبّر، مثلا)، كما أسّست فرنسا شبكة عمرانيّة مرتبطة بالحقول والأراضي الفلاحيّة الخصبة، واستفاد من ذلك كلّ المستثمرين الفرنسيّين، أي المعمّرين. وترسّخ كل ذلك بمحافظة فرنسا على الأمن الاجتماعي مع توفير منظومة صلبة من المراقبة والمعاقبة. ولم تهمل فرنسا دمج المعالم السياحيّة في شبكة الطرقات الحديثة البناء، فالطريق الرابطة بين سوسة وصفاقس يسمح بمشاهدة «مثيرة للإعجاب» لمسرح الجمّ[2].

تدعّم المجهود السياحي بدخول سيّارات حديثة للبلاد التونسيّة ذات جوانب مفتوحة تسمح للراكب بالتمتّع بمشاهدة المعالم الأثريّة والمشاهد الطبيعيّة، وصُنّفت هذه السيّارات باعتبارها «تجهيزات جديدة تلبي كافة متطلبات السياحة، سيتم وضعها في الخدمة في ربيع عام 1911»[3].

وُصفت البلاد التونسيّة باعتبّارها «خلاّبة»، ويستمتع كلّ من يزورها، سواء عبر الطّريق البرّي الواصل من الجزائر أو عبر الطريق البحري، بسحر «غير مسبوق»، وقد وُصفت مدينة تونس بأنّها «مثاليّة» تتميّز بطرقاتها الواسعة وتوفّرها على حيّ

(1) Ibid, p.40 - 44

(2) Ibid, p.45

(3) Ibid, p.45

أوروبيّ ذو طرقات واسعة وانشاءات حديثة وأشجار مرتّبة ونظيفة وجميلة. ويوجد في المدينة كل مرتكزات المدينة الأوروبيّة مثل النّزل والبنوك والكازينو والمسارح والكنيسة والمقاهي، كما تتميّز الأسواق بثرائها وفرادتها بالمقارنة مع أشهر الأسواق في العالم الإسلامي ومنها أسواق القاهرة. كما رسّخ ارتباط الأسواق العتيقة بالترامواي الكهربائي (Tramways électriques) تميّزا تونسيّا أهمّ حتّى ممّا هو موجود في القسطنطينيّة، بل ودمشق نفسها[1]. وتشمل كلّ هذه المميّزات مدن كثيرة أخرى إلى جانب العاصمة مثل بنزرت والحمّامات ونابل. كما توفّر الشركات السياحيّة الفرنسيّة للسائح الأجنبي (الفرنسي خاصّة) تقنيات اتّصال متطوّرة (التيليقرام) مع إمكانيّة توفير ظروف مناسبة لرحلات الصّيد[2]، إلى جانب توفيرها لبرنامج واضح ومسطّر مسبقا لكل الرحلة يمتدّ على 28 يوما، يبدأ بالخروج من فرنسا وصولا إلى مغادرة تونس والنزول بميناء مرسيليا، وتتراوح الأسعار بين 1100 و1400 فرنك[3]. وقد وفّرت وكالات الأسفار برامج أخرى للرحلات مثل رحلة من مدينة تونس إلى الجنوب التونسيّ لمدّة 10 أيّام[4].

نُشرت هذه الصّورة في مرحلة مبكّرة من المشروع الاستعماري الفرنسي في البلاد التونسيّة (1891)، وقد تزامن نشرها مع اكتشاف ثروات منجميّة عديدة وترسّخ السيطرة الأمنيّة الفرنسيّة على مدن أساسيّة وحيويّة في البلاد التونسيّة. نُلاحظ من هذه الصوّرة المفتاحيّة سعيا فرنسيّا إلى تصوير تمثّلات غربيّة قديمة حول علاقة المجتمعات المشرقيّة بالفضاء المخيالي لألف ليلة وليلة. سعى صاحب الصّورة

(1) Ibid, p.47

(2) Ibid, p.51

(3) Ibid, p.54 - 58

(4) Ibid, p.67

إلى تجنّب الصور المنفّرة التحقيريّة مع تذكير بأهمّ رموز ألف ليلة وليلة منها الجمل والصحراء والمرأة الجميلة، مع خلفيّة كلاسيكيّة للمدينة العتيقة تجمع بين العمران والبحر، وبين المسجد الزّاوية. أي مزيج بين الشهوانيّة والروحانيّات. وقد ذُكرت مجمل هذه الصور النمطيّة في سرديّات استشراقيّة قديمة ترجع إلى ما قبل القرن 18[1].

وظّفت فرنسا تقنيات سرديّة كثيرة لتشكيل صورة مثاليّة ونموذجيّة للبلاد التونسيّة، فقد نُشرت كُتب في فرنسا مُعرّفة بالتراث الحيواني التونسيّ مثل فهرس الطّيور التونسيّ ضمن عام بعنوان «الكشوفات العلميّة للبلاد التونسيّة» (Exploration scientifique de la Tunisie)[2]، ويشمل هذا المشروع أيضا فهرس الخنافس التونسيّة[3].

تطوّرت نظرة السياحة الفرنسيّة تجاه التونسيّين بعد سنة 1881 من رفض للعادات والعقائد إلى محاولة أقلمتها مع الثقافة الغربيّة. بيّن لوسيان بواليي (Lucien Boilley) أنّ على فرنسا أن «تحوّل عقليّة السكّان» عبر إضافة الجاذبيّة والميل المستمرّ للتحسين المادي والرفاهية إلى العقيدة السياسيّة والدينيّة للقرآن، وعلى «فلسفتنا السياسية من الآن فصاعدا أن تُلهم كل التشريعات وأن تخترق مجتمعا لا تضم نخبته، مع القرآن، سوى القضاة والدعاة»، وقد بيّن الكاتب أنّ هذا شرط أساسيّ لتحقيق «الاتّحاد الحميم بين فرنسا والشعوب الاسلاميّة»، وستتحوّل تونس إلى «فرنسا جديدة في افريقيا»، إلى جانب توفير «الشرعيّة» لوجود فرنسا

(1) إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة: محمد عصفور، دار الآداب، بيروت، 2022

(2) Émile, Oustalet, Exploration scientifique de la Tunisie: Catalogue des oiseaux de la Tunisie (rapaces et grimpeurs), Paris, Imprimerie Nationale, Paris, 1915

(3) Louis Bedel, Exploration scientifique de la Tunisie: Catalogue raisonné des coléoptères de Tunisie, Paris, Imprimerie Nationale, Paris, 1901

بتونس[1]. وقد بقيت سرديّة عبئ الرجل الأبيض متشابكة مع الخطاب الفرنسي ولكن بطريقة موارية مقارنة بما قبل أو بُعيد سنة 1881. حرّر لوسيان بواليي أنّه لا يمكن لفرنسا أن «تُهمل» التونسي حيث لم تأتي «لقمعه أو استبداله» بل لجلب «فوائد حضارتنا» له. يجب على فرنسا أن تكون «قدوة»، حيث ختم الكاتب مؤلّفه بالقول أنّ على فرنسا أن تُلحق السكّان بركب «التقدّم» لكيلا يرتدوّا عليها[2].

أنتجت رحلات أخرى مهمّة سرديّات مغايرة لإقناع الفرنسي بأهميّة المشروع الفرنسي في تونس. فلم يخجل بعض الرحّالة من استخدام كلمة «استعمار» حيث وُضعت في سياق المهمّة الحضاريّة الفرنسيّة. قال بول كوهين (Paul Cohn) أنّ إن «العمل الحضاري» الذي أنجزته فرنسا في تونس هو دليل واضح على «الروح الاستعمارية التي تتميز بها الأمم الأوروبية الكبرى في عصرنا هذا»، حيث أشرفت فرنسا منذ سنة 1881 على تعليم السكّان ولا يمكن أن ينجح ذلك إلاّ في ظلّ حضور «أمّة حامية»، ولهذا تحوّلت تونس «إلى دولة مزدهرة من بين دول شمال أفريقيا»[3]. وُجّهت هذه الرسالة مباشرة إلى الفرنسيّين لا إلى التونسيّين، حيث تطرّقت أيضا إلى الثروة الفلاحيّة لتونس والثروات المعدنيّة وخاصّة تطوّر السياحة. فقد أصبحت تونس مركزًا سياحيًا حيويّا فالمناخ معتدل للغاية، والشتاء التونسيّ مناسب وجميل لجميع الأجانب الذين يقيمون هناك بشكل مؤقت. وتتخلّل مراكز الرحلات الرئيسية طرقا معبّدة وسليمة، إلى جانب توفّر القطارات والسيارات والفنادق الكبيرة المجهزة لاستضافة المسافرين. ويمكن أن يذهب السائح إلى المسارح، والحفلات الموسيقية، والكازينوهات، وقاعات الموسيقى، والسباقات، والصيد

(1) Lucien Boilley, La Tunisie agricole, BESANÇON: IMPRIMERIE MILLOT FRÈRES, 1913, p.185 - 186

(2) Ibid, p.186 - 187

(3) Paul Cohn, En Tunisie, Vienne, 1914, p.3

البرّي، وصيد الأسماك، والمواقع الأثرية، والمتاحف. توفر لجنة التشتية بتونس وتونس أدلة موثوقة وصادقة ومعتمدة من الإدارة العليا. والأهمّ أنّ تونس أصبحت «آمنة للسياح مثل فرنسا»[1]. كما تأسّس في تونس معهد قرطاج (Institut de Carthage) سنة 1894 والذي «صنع دعاية مفيدة لصالح تونس» وكان ذلك أيضا «مفيدا لسياسة التوسع الاقتصادي»[2]. والهدف الأساسي هنا هو اجتذاب «أكبر عدد ممكن من الفرنسيين»، وهذا ما سيؤثّر على صورة فرنسا في فرنسا ذاتها في الخارج حيث سيقتنع الانجليز والأمريكيّين أنّ فرنسا أوجدت «وطنا جديدا» وأنّ الفرنسيّين يتقنون الاستعمار وأنّهم «مستعمرون»[3]. وهذا الأمر هو «عمل أخلاقيّ جميل» تقوم به فرنسا في تونس بعد أن بعد أن «غرقت» في الفقر لفترات طويلة. وترسّخ كل ذلك بمجموعة من الأعمال التقنيّة منها أشرف علماء الآثار الفرنسيّين على حفريّات كثيرة في تونس، ولهذا تحوّلت تونس إلى «بلد أحلام الفنّانين»[4]. ولهذا نلاحظ هنا سعي دائم ودؤوب لتشكيل صورة ذهنيّة لدى الفرنسيّين، خلاّبة وفاتنة ومثيرة وذات ركائز استشراقيّة راسخة في القدم.

أنتجت الرحلات السياحيّة عموما صورا جميلة عن البلاد التونسيّة وارتبط ذلك بوظيفتها التسويقيّة سواء لأسباب اقتصاديّة عبر جعل البلاد التونسيّة وجهة أساسيّة للفرنسيّين أو سياسيّة أو تحويل تونس إلى مكان أساسيّ للتعمير والهجرة والسّكن والاستثمار، وبالتالي التغلّب ديمغرافيّا على عدد الإيطاليّين بتونس. وُصف مناخ البلاد التونسيّة بالجميل، ذو شمس رائعة وتراث حيوانيّ مميّز[5].

(1) Ibid, p.4

(2) Ibid, p.5

(3) Ibid, p.5

(4) Ibid, p.8 - 9

(5) Baudouin, A, En Tunisie: notes de voyage, Bauge, Impremerie Daloux, 1900

استخدم السيّاح الفرنسيّون مصطلحا استشراقيّا عريقا وهو «الفضول» حيث بقي الشرق أو أُريد له أن يبقى بعيدا عن العين وقريبا منها في الآن ذاته، أي بين البينين، يُظهر ليُخفي أساسا. نفس هذا المصطلح استخدمه بودوين (Baudouin) عند حديثه عن أزقّة المدينة العتيقة وأسواقها فهي واحدة من أهمّ مصادر الفضول بالإيالة[1]. كما وُظّفت كلمة «سحر» و«ساحرة» عند الحديث عن مدينة تونس، ولكن يظلّ الهدف دائما سياسيّ عبر تشجيع الفرنسيّين العاطلين عن العمل في فرنسا أو الزّائدين عن حاجة الاقتصاد الفرنسي إلى القدوم إلى تونس. ففي نفس فقرة إيراد كلمة «سحر المدينة» بيّن السّائح في مؤلّفه أهميّة استقدام رؤوس الأموال الصغيرة إلى تونس وإقناع أبناء الفلاحين الفرنسيّين أن الاستعمار والاستثمار في تونس أفضل لهم من مجرّد وظيفة بسيطة في أحد معامل فرنسا مقابل «1200 فرنك سنويّا»[2]، وبيّن بودوين (Baudouin) انقسام المجتمع الفرنسي بين «برجوازيّة» ليس لها اتّصال بطبقة الفلاّحين وبين «مثقّفين» يمتلكون قوّة الحجّة والفكرة لإقناع «الجماهير الريفيّة» للانخراط في المشروع الاستعماري للدولة الفرنسيّة[3].

لم يخفي السيّاح الفرنسيّون تمتّع البلاد التونسيّة بثروات غذائيّة وزراعيّة مهمّة خاصّة نهر مجردة حيث تُوجد «حقول القمح والشعير والفاصوليا والجزر وكروم العنب الرائعة والمراعي حيث الماعز والحيوانات ذات القرون والخيول وعدد لا يحصى من الأغنام»، ويترسّخ كل ذلك بسياسة عمرانيّة فرنسيّة موجّهة عبر بناء الكنيسة والمدرسة والطرقات[4].

(1) Ibid, p.22
(2) Ibid, p.31
(3) Ibid, p.30
(4) Ibid, p.33

كما حرص الرحّالة والسيّاح على نشر سرديّة أساسيّة في المشروع الاستعماري الفرنسي وهي ترحيب السكّان المحليّين بهم حيث «يتنقّل العرب بيننا ويقدمون لنا البيض والبرتقال والحليب...والتي يرى البعض أن مذاقها لذيذ للغاية»[1]، ولهذا دوّن أحد السيّاح كلمات موحية عند مغادرته للبلاد التونسيّة، ونقل لنا «آخر مصافحات الأيدي، آخر صرخات: تحيا فرنسا! تعيش تونس...ونحن نغادر، دون لمسة من الحزن، هذا البلد الرائع الذي قدم لنا سلسلة من هذه اللوحات الرائعة، في إطار من كرم الضيافة»[2]. صرّح نفس هذا السائح عند رجوعه إلى فرنسا أنّه متحّمس بسبب الرّحلة ومقتنع «تمامًا بأن المزارع الذكي والمجتهد، الذي لديه رأس مال كافٍ، يمكنه أن يخلق لنفسه وضعًا أفضل بكثير من الوضع الذي سيمنحه إياه نفس رأس المال في فرنسا»[3]. إذا بقيت مسألة إقناع الفرنسي بالهجرة إلى تونس هي لبّ رحى مُجمل الرهانات حتّى السياحيّة منها. وقد تدعّم حماس الرحّالة بتمثّلهم الخاص لطبيعة المجتمع التونسي خاصة مع انتشار سرديّة عدم رفض السكّان للفرنسيّين، ولهذا أرد المصدر الذي أشرنا له سابقا عبارات مهمّة وهي: «الفرنسيون ليسوا مستعمرين»[4]، ففرنسا أعادت بناء البلاد التونسيّة حيث ضمان الأمن في كل مكان، وإعادة إحياء النظام المالي، وبناء ما يقرب من 2000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية والمراكز الرئيسية المرتبطة بطرق آلية يتم صيانتها بشكل مثالي، وتمّ مدّ أسلاك التلغراف والهاتف، وموانئ بنزرت وتونس وسوسة وصفاقس مفتوحة للتجارة، وتأسيس منظومة تعليميّة حديثة تستقبل أكثر من 10000 طالب.

(1) Ibid, p34

(2) Ibid, p.83

(3) Ibid, p.88

(4) «Les Français ne sont pas colonisateurs». Ibid, p.93

وقد بُني كلّ هذا في أقلّ من عشرين سنة[1]. ولهذا يجب أن تراهن الدولة الفرنسيّة على الهجرة وتدعّم بروز «تيار هجرة كبير» نحو تونس التي تقع «على بعد ساعات قليلة من ساحل فرنسا، والذي يتمتع بمناخ صحي وممتع ويمكن أن يطعم عدد سكان أكبر بخمس أو ستّة مرات من السكان الذين يعيشون هناك حاليًا». وقد نقد هذا الرحّالة طريقة تفكير سكّان فرنسا المتوجّسين من الهجرة حيث أنّهم يحبّذون امتيازا متواضعا «ولكنّه مضمون» دون القدرة على اكتساب روح المغامرة وعدم السّعي إلى «وضع أفضل»، وقد دعّم هذا الرأي عدم معرفة الفرنسيّين أنفسهم كفاية بحالة تونس الممتازة، كما أنّ سكّان الرّيف الفرنسي يحبّذون الاستقرار وينفرون من السّفر والتنقّل بعيدا عن مساكنهم. كما ساهمت عوامل أخرى في إضعاف الهجرة الفرنسيّة إلى تونس منها انخفاض معدّلات الولادة في فرنسا وطريقة تربية الأبناء الخاطئة القائمة على الخوف وتجنّب المغامرة، وقد نصح الكاتب بتجنّب سياسة الطفل الواحد باعتبار هذا الأمر ظاهرة جديدة و«هو المثل الأعلى للعديد من الأسر الحديثة»، بل تحوّلت سياسة «الطفل الوحيد» إلى «طاعون اجتماعيّ»، وقد سعى الكاتب أن يبيّن أن طريقة تربية هذا الطفل الوحيد مضرّة بمصالح الدولة نفسها حيث «نربيه بالقطن، ندلّله من الصباح إلى المساء...ننفذ كل رغباته، نتفق معه في كل شيء، نسعى لتجنّب أي إزعاج وأي جهد. نحن لا نفشل في أن نظهر له أنه في يوم من الأيام سيكون قادرًا على تدبر أموره بسلاسة بفضل مدخرات والده». في الحقيقة، لم تساهم العائلة في تربية ابنها بل أنشأت «كائنا أنانيّا شرسا بدون روح المبادرة وبدون طاقة» ومنزوع من الأخلاق، ولهذا «لن تكون هذه الكائنات هي التي ستسكن مجالنا الاستعماري، ولا هي التي ستضمن عظمة» فرنسا[2].

(1) Ibid, p.94

(2) Ibid, p.95 - 97

طرح الراغبون في تدعيم الهجرة الفرنسيّة إلى تونس ثلاثة إِشكاليّات أساسيّة وهي: من هم أولئك الذين يمكنهم الذهاب إلى تونس ولديهم فرصة للنجاح هناك؟ ماذا يجب أن يفعلوا هناك؟ وتحت أي ظروف سينجحون؟

أبرز المرشّحين للنجاح في تونس هم الرأسماليّون الكبار، وأثرياء الفلاّحين والمزارعون الماهرون سواء المالكين لرأس مال متوسّط أو الفاقدين له مع شرط توفير عمل ثابت لهم في المزارع الكبرى في تونس، وخلال هذه الفترة، أي سنة 1900، لا تحتاج فرنسا لوجود التجّار والموظفين والعمال في تونس. نصح الكاتب الدولة الفرنسيّة بعدم الإقدام على منافسة التجّار اليهود لتمرّسهم بالتجارة ومعرفتهم الدقيقة بلغة وعادات أهل البلاد. كما أنّ خرّيجي المعهد الصادقي احتكروا جانبا من المهن التجاريّة والوظائف الإداريّة، كما حاز الإيطاليّون المالطيون مُجمل المهن اليدويّة كونهم يتقاضون أجرا منخفضا ممّا يجعل «المنافسة معهم مستحيلة (rendent la concurrence impossible)[1]. ولهذا لا تحتاج تونس باعتبارها بلدا زراعيّا بالأساس إلا للمزارعين. وقد بيّن المصدر أنّه ل فائدة من الاستثمار في الجنوب بسبب المناخ (نقص المياه أساسا)، ويُعتبر الوسط التونسيّ مكانا مثاليّا لتربية الأغنام وزراعة الزيتون، ولكن لا يمكن للمعمّرين أن يستقرّوا إلاّ في الشمال[2]. يُشبه مناخ الشمال التونسيّ نظيره في البروفانس واللانغدوك، كما أنّه يشتمل على ثروات مائيّة مهمّة «كما هو الحال في فرنسا»، ويمكن أن يُزرع كل ما يريد الفلاّح الفرنسي زراعته. كما تلتزم فرنسا بتوفير كل الظروف الملائمة للمعمّر حيث سيجد كل المعلومات المطلوبة لدى المعمّرين القدماء، وفي إدارة الفلاحة وفي مدرسة الزراعة الاستعمارية. وسيتم توفير المهندسين الزراعيين لإرشاده.

(1) Ibid, p.99

(2) «C›est dans le Nord que les colons devront s›établir», p.100 - 101

وستتكفّل الدولة بكل التحاليل الميدانية التي يريدها مجانًا. سيتمكن من رؤية نتائج التجارب التي يتم إجراؤها يوميًا على المحاصيل وتربية زيت الزيتون وتصنيع زيت الزيتون في المدرسة الفلاحيّة، كما سيتمّ توفير مشانل الأشجار مجانًا. كما ستمتّع المعمّر الفرنسي بامتياز آخر، حيث تتوفّر اليد العاملة المحليّة ذات الأجر المنخفض (بين 1.25 و1.5 فرنك في اليوم) بدون اجباريّة توفير الطعام. ولكن على الفلاّح الفرنسي أن يحتاط من أعداء أساسيّين وهم الجفاف والجراد. ولهذا على الفلاّح الفرنسي أن يحرص على شراء الأراضي التونسيّة سواء من الدولة نفسها أو من السكّان[1].

طُرحت أفكار كثيرة لإقناع الفرنسيّين للالتحاق للعمل كمزارعين لدى الفلاّحين الفرنسيّين الكبار في البلاد التونسيّة، ومن هذه الأفكار أن يوفر المالك الفرنسي للمزارع المُهاجر «منزلاً من ثلاث غرف، وإسطبلًا بمساحة 20 × 7 مترًا، و20 بقرة، و8 ثيران حرث، و10 ثيران أو بقرات، وحوالي 50 هكتارًا من الأراضي الصالحة للزراعة...يحقّ للمزارع جمع منتجات الحديقة والفناء. ويتم تقاسم المنتجات الأخرى بالتساوي، ولكن المالك يساهم في تكاليف الحصاد والدرس، عن طريق دفع بدل للمزارع قدره 1 فرنك. 50 فرنك لكل 100 كيلو جرام من الشوفان مقابل جميع الحبوب المحصودة في المزرعة، وجميع تكاليف التشغيل الأخرى تقع على عاتق المزارع»، ويشترط المالك أن يكون لدى المزارع مبلغ يتراوح بين 1000 إلى 2000 فرنك لشراء معداته وإعاشته. كما شجّعت فرنسا هجرة العائلات الفرنسيّة التي تضمّ أطفالا «تزيد أعمارهم عن 13 سنة» أي «في سنّ العمل»، ويسمح ذلك للعائلة بالتمتّع بمنحة سنويّة تصل إلى 2000 فرنك كما يحقّ لها الحصول على خنزير «سمين» وثمانية هكتولتر من النّبيذ سنويّا، إلى

(1) Ibid, p.102 - 104

جانب منتجات الدواجن والبستنة وحليب البقر. ويمتدّ عقد العمل هذا سنة كاملة. كما قدّمت الحكومة الفرنسيّة امتيازات أخرى عديدة لكلّ من يريد الهجرة إلى البلاد التونسيّة، فالشاب الفرنسي الذي يتعهّد بالبقاء في المستعمرات الفرنسيّة في افريقيا «يؤدي سنة واحدة فقط من الخدمة العسكرية»، كما التزمت الحكومة بتوفير معيشة غير باهظة لهم خاصة السكّر والقهوة والزيت واللّحوم[1].

أُنتجت شرعيّات عديدة للوجود الفرنسي بتونس منها أهميّة إرجاع «الأهالي لدياناتهم القديمة قبل الإسلام سواء «البدائيّة» أو إلى الزّمن المسيحي والكنيسة المسيحية التي أرغمها «العنف الإسلامي» على المغادرة. على فرنسا أن «تنقذ الأهالي» وتُبنى «الإمبراطورية القديمة» على ديانات السكّان السابقة عن الإسلام، وسيُؤسّس هذا على هيمنة فرنسيّة غير مُنازعة لا تسعى إلاّ إلى الدفاع عن ضمائر الأهالي ومعتقداتهم. وقد بيّن أحد الرحّالة أنّ العائق الوحيد بين الفرنسيّين و«الأهالي» هو الدّين حيث يُوظّف لجعل الفرنسيّين أعداء، وقد استنتج أنّ الحرب التي خاضها السكّان تجاه فرنسا لم تكن حربا قوميّة/ وطنيّة بل حربا دينيّة وحرب «متعصّبين»[2]. تشابك إذا بُعيد سنة 1881 الرهانات السياسيّة مع تعدّد السرديّات التاريخيّة الساعية لشرعنة توازنات الحاضر، مع توفّر تصنيفات تحقيريّة وتبريريّة منها عدم رفض التونسيّين للوجود الفرنسي بتونس وما مقاومتهم للاستعمار إلاّ تأثّر «متعصّب» بالدّين، لا حبّا في الوطن أو سعيا لحمايته. وتُمثّل هذه الصّورة رواية ذات مركزيّة أوروبيّة بامتياز، حيث ارتبط مفهوم الوعي القومي بالوطن بمرحلة متطوّرة لاحقة عن مرحلة الإيمان

(1) Ibid, p.106 - 108

(2) Henri de Frileuze, Impressions de voyage: Algérie et Tunisie, Alencon, Paris, 1900, p.56 - 57

الدّيني[1]، ولهذا على فرنسا أن تسعى لإلحاق البلاد التونسيّة بالمرحلة القوميّة ومساعدتها على اجتياز المرحلة الدينيّة. لكن هذا السّعي يُناقض سياسة فرنسيّة أخرى متزامنة مع ذلك وهي العمل على تعويض الإسلام بالديانات القديمة للتونسيّين وأهمّها المسيحيّة. فالنقد الفرنسي لتأثّر التونسيّين بالدّين توقّف فقط على الدّين الإسلامي لا المسيحي.

الخاتمة:

تبيّن لنا خلال هذه الدراسة أنّ التمثّلات الفرنسيّة العالمة تجاه البلاد التونسيّة لم تكن ثابتة وجامدة، بل تغيّرت مع تغيّر الرهانات وشبكات المصالح والفاعلين. لم تكن مؤسّسة الاستشراق ثابتة، بل خاضعة للتحوّل وقابلة للتأقلم مع مختلف الظرفيّات، وهذا ما يدفعنا للاستنتاج أنّ إنتاج الصور النمطيّة التحقيريّة لم يكن معتمدا على معطيات ثابتة في المجتمع التونسيّ قبل الاستعمار الفرنسي (1881)، بل ملبّيا لرغبات المؤسسة العالمة الفرنسيّة المتشابكة مصالحها مع الفاعلين السياسيّين. وهذا ما أنتج تغيّرا في التمثّلات الاستشراقية الفرنسيّة بعد سنة 1881 نحو التصنيفات التفضيليّة.

اضطرّت الدولة الفرنسيّة إلى الشروع في حملة إقناع واسعة للفرنسيّين سعيا منها لاستجلابهم للبلاد التونسيّة، أوّلا لمنافسة الكثافة السكانية الإيطالية في تونس، وثانيا للمساهمة في المشروع الاستعماري/ الاستثماري في البلاد التونسيّة (فلاحة، مناجم، صناعة...) وللتخلّص من بطالة الفرنسيّين في فرنسا. ولهذا سعت السرديّات الاستشراقيّة والمؤسسات العالمة الفرنسيّة إلى إنتاج صور تفضيليّة عن

(1) Jose Santiago, «From "Civil Religion» to Nationalism as the Religion of Modern Times: Rethinking a Complex Relationship", Journal for the Scientific Study of Religion, Vol. 48, No. 2 (Jun., 2009), pp. 394 - 401

البلاد التونسيّة من قبيل طيبة الأهالي وجمال المدن وأمنها وتوفّر البنية التحتيّة إلخ، وهذا ما كان غائبا عن السرديّات الاستشراقيّة قبل 1881.

تحوّل رهان الفرنسيّين في البلاد التونسيّة من شرعنة الاستعمار والتدخّل قبل 1881، أي عبئ الرجل الأبيض، وهذا ما فرض على الاستشراق تشكيل صور تحقيرية عن التونسيّين من قبيل الجهل وانتشار المرض وغياب الأمن إلخ. إلى إنتاج صور تفضيليّة، فلا يمكن أن تقنع الفرنسي للقدوم إلى بلاد لا توفّر الأمن وراحة البال والشعب المرحّب بالأجنبي وموارد الرّزق ووسائل الترفيه. وهنا نصل إلى الاستنتاج الأهمّ المُستخلص من هذا البحث وهو أنّ السرديّات الاستشراقيّة تعتمد أساسا على رهانات الفاعلين وشبكات مصالحهم والفاعلين فيها، أي لا تُوجد صورة ثابتة لأيّ صورة تحقيريّة، فكلّ مُحقّر يتحوّل إلى مُفضّل والمُحبّذ إلى منبوذ عند اقتضاء الضرورة.

قائمة المراجع والمصادر:

باللغة العربيّة

1. إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة: محمد عصفور، دار الآداب، بيروت، 2022

2. جوزيف مسعد، **اشتهاء العرب**، ترجمة: إيهاب عبد الحميد، دار الشروق، مصر، 2013

3. عبد الله حمّودي، «الدّاخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبليّة: خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقلّ»، **عمران**، العدد 19/ 5، شتاء 2017، صص. 11 – 56

4. محمد البشير رازقي، «السرديّات الاستشراقية والتراث الثقافي في البلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة (1881 – 1956): الممارسة والرهانات وإنتاج الصور النمطيّة»، **دراسات استشراقيّة**، العدد 22، ربيع 2020، صص.112 – 128

5. محمد البشير رازقي، «المعرفة الاستشراقية، العصر الامبريالي والسياسات العرقية في القارّة الافريقية خلال القرن 19»، **مجلّة دراسات استشراقية**، العدد 24، شتاء 2021، صص.127 – 144

باللغات الأجنبيّة

1- Ibid, p.28

2- Voyages et loisirs d'une famille parisienne, Septembre 1913, Algérie, Tunisie, Paris, photographie

3- Ali Behdad, Belated Travelers: Orientalism in the Age of Colonial Dissolution, Duke University Press, 1994

4- Baudouin, A, En Tunisie: notes de voyage, Bauge, Impremerie Daloux, 1900

5- Charles Simond, En Tunisie, Paris, 1898

6- Chemins de Fer P.L.M., Tunisie [...] Voyages circulaires à prix très réduits, [affiche: F. Hugo d'Alési, Paris, 1891

7- E. Barrillon, Cinq semaines en Tunisie: Illustré d'après des photographies de l'auteur, gravées par Berg et Chevalier, Grenoble, Josefh Baratier, 1896.

8- Émile Guillot, La Tunisie: pays de colonisation, de mines et de tourisme, Émile Larose Libraire - Éditeur, Paris, 1912

9- Émile, Oustalet, Exploration scientifique de la Tunisie: Catalogue des oiseaux de la Tunisie (rapaces et grimpeurs), Paris, Imprimerie Nationale, Paris, 1915

10- Gabriel Charmes, La Tunisie et la Tripolitaine, CALMANN LÉVY, ÉDITEUR, Paris, 1883

11- Gerald MacLean, The Rise of Oriental Travel: English Visitors to the Ottoman Empire, 1580 - 1720, Palgrave, 2004

12- Gretchen Murphy, Shadowing the White Man's Burden: U.S. Imperialism and the Problem of the Color Line, NYU Press, 2010

13- H. Duveyrier, La Tunisie, Paris, ١٨٨١

14- Henri de Frileuze, Impressions de voyage: Algérie et Tunisie, Alencon, Paris, 1900

15- Isra Ali, «The harem fantasy in nineteenth - century Orientalist paintings», Dialectical Anthropology, Vol. 39, No. 1 (March 2015), pp. 33 - 46

16- J. - L. de Lanessan, La Tunisie, 1887

17- Jose Santiago, «From "Civil Religion» to Nationalism as the Religion of Modern Times: Rethinking a Complex Relationship", Journal for the Scientific Study of Religion, Vol. 48, No. 2 (Jun., 2009), pp. 394 - 401

18- Louis Bedel, Exploration scientifique de la Tunisie: Catalogue raisonné des coléoptères de Tunisie, Paris, Imprimerie Nationale, Paris, 1901

19- Lucien Boilley, La Tunisie agricole, BESANÇON: IMPRIMERIE MILLOT FRÈRES, 1913, p.185 - 186

20- Ludovic Campou, La Tunisie française, CHARLES BAYLE, ÉDITEUR, Paris, 1887

21- Mary Roberts, Intimate Outsiders: The Harem in Ottoman and Orientalist Art and Travel Literature, Duke University Press, 2007

22- Mohamed El Aziz Ben Achour, Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle: les élites musulmanes, Ministère des affaires culturelles, Tunis, 1989

23- Oscar Gay, La Tunisie: notice historique, Paris, 1861

24- P. - H. Antichan, La Tunisie, son passé et son avenir, LIBRAIRIE GH. DELAGRAVB, Paris, 1884

-25 Paul Plédran, Étude sur la Tunisie, Nantes, 1890

26- Pauline Savari, La Tunisie à l'Exposition, Augustin CHALLAMEL, Éditeur, Paris, 1890

27- Peter Hill, «Arguing with Europe: Eastern Civilization versus Orientalist Exoticism», PMLA, Vol. 132, No. 2 (March 2017), pp. 405 - 412